

# الرأسمالية الأجنبية في مصر

(١٩٣٧ - ١٩٥٧م)

د. فرغلي تَسَن هريدي

الجزء الأول



الهيئة المصرية العامة للكتاب











## ● تاريخ المصريين

---

رئيس مجلس الإدارة:

**د. سمير سرحان**

رئيس التحرير:

**د. عبد العظيم رمضان**

مدير التحرير:

**محمدود الجزار**

**د. أميل فهمي**

تصدر عن  
الهيئة المصرية العامة للكتاب





# الرأسمالية الأجنبية في مصر

( ١٩٣٧ - ١٩٥٧ م )

الجزء الأول

د . فرغلي على تيسن هريدي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

مركز الصحافة

٢٠٠٢



الاخراج الفنى :

---

محمود الجزار



## تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ العزيز هذا الكتاب عن « الرأسمالية الأجنبية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى ١٩٥٧ » . وهو في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها الدكتور فرغلي تسن هريدي على درجة الدكتوراه من جامعة جنوب الوادي .

وتبدأ الدراسة بالفترة التي أعقبت معاهد ١٩٣٦ ، حتى العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وقرارات التأمين والتصير عام ١٩٥٧ . وقد قدم لها بعرض التطور التاريخي والاطار القانوني للجانب في مصر ، ابتداء من صدور الامتيازات الأجنبية في عام ١٥٣٥ حتى إلغاء هذه الامتيازات على يد مصطفى النحاس باشا في مؤتمر مونترال عام ١٩٣٧ ، وهي فترة مهمة على طريق التطور الاقتصادي في مصر وانحسار النفوذ الأجنبي ، الذي مهد لقرارات التأمين عام ١٩٦١ .

وقد تناول في الباب الثاني في الفصل الأول ، التشريعات التي عالجتها وضع الرأسمالية الأجنبية في مصر من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٧ ، وتتمثل في إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والديون الأجنبية ، وتصير الدين المصري العام بتحويله إلى قرض وطني .



كما تناول فى الفصل الثانى والثالث والرابع اوجه نشاط  
الراسمالية الاجنبية فى مصر فى المجالات الانتصصادية المختلفة  
الزراعية والصناعية والتجارية والمالية والمرافق والخدمات .

اما الباب الثالث فيبدأ بقانون تنظيم الشركات رقم ١٣٨ لسنة  
١٩٤٧ ، ومحاولات تطبيقه ، ونظام الضرائب والاعفاءات  
الضريبية لتشجيع رأس المال الاجنبى على الاستثمار فى مصر .

اما الباب الرابع فقد تناول فيه الطريق الى التأميم على يد  
« ثورة يوليو » وقد تعرض للتشريعات القانونية التى بدأت مع  
الثورة بقانون اصلاح الزراعى ، وقوانين تنظيم الشركات ١٢٠١  
لسنة ١٩٥٢ ، ورقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ،  
ومؤتمر بلندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراسة  
والتمصير عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ وقد انتهى المؤلف بالباب الاخير  
الذى تحدث عن مؤثرات الراسمالية الاجنبية فى مصر فى فترة  
البحث .

ون هنا آمل أن يحقق هذا الكتاب للقارىء ما ينشد من فائدة  
ومتعة .

والله الموفق ،،،

رئيس التحرير

ا . د . عبد العظيم رمضان



## مقدمة

يتناول هذا البحث الرأسمالية الأجنبية فى مصر خلال الفترة ١٩٣٧ — ١٩٥٧ وهى عبارة عن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى شتى المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذلك المرافق والخدمات .

والمعروف أن رأس المال يتكون من رأسمال ثابت ورأسمال عامل ، ورأس المال الثابت يتكون من الانشاءات والتحسينات الخاصة بالأرض والآلات والمعدات والبحث والتجريب والدراسات الأولية والتجهيزات والمباني الصناعية والجوانب الهندسية (١) . وهو نفس المعنى فى اختصاص رأس المال بالشركة Capital Social من الحصص العينية والحصص النقدية التى يقدمها الشركاء للشروع (٢) ، أما النقدية العينية فهى عبارة عن رأس المال الثابت ، وأما الحصص النقدية فهى عبارة عن رأس المال العامل الذى يشمل على النقود اللازمة للتشغيل والإنتاج .

وعملية التكوين الرأسمالى عبارة عن خلق الطاقات الانتاجية وتتم من خلال التمويل ( خارجى وداخلى ) ، والخارجى هو عبارة عن تقديم رأسمال المال الأجنبى من المصادر الأجنبية ، والمطلى



هو عبارة عن رأس المال الوطنى ، كما يتم التكوين الرأسمالى من خلال الادخار (٣) ، وقد كانت لمصر تجربة خاصة فى الادخار ، حيث ظهر الادخار الاجبارى الذى نتج عن التضخم خلال الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة كمية النقود خلال سنوات الحرب لتمويل النفقات العسكرية الأجنبية (٤) ، كما أن ضالة الدخل من ناحية أخرى يجذ من الادخار مما يجعل الدولة مستوردة لرأس المال الأجنبى وغير قادرة على تصدير رؤوس الأموال للخارج (٥) ، كما يتم التكوين الرأسمالى أيضا من خلال الاستثمارات التى يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها (٦) ، لاجاد مشروعات صناعية ، كصناعة المنسوجات وصناعة الأغذية ، وغير ذلك من الصناعات الاستهلاكية التى تحقق عائدا سريعا ، وتزيد من إيرادات الدولة ، وترفع من مستوى المعيشة (٧) عن طريق توفير فرص العمل للمصريين متى انتهت الدولة بذلك .

على أن رؤوس الأموال الأجنبية تتعارض أحيانا مع الوطنية خاصة حينما تكون حكومة الدولة تابعة لحكومة أجنبية مستعمرة ، وفى الدولة الواقعة تحت نير الاستعمار يسيطر رأس المال الأجنبى على الاقتصاد القومى ، يحركه كيف يشاء ، وفى هذه الحالة يكون رأس المال الأجنبى ضارا بالدولة ، ولكن متى راقبت الدولة رؤوس الأموال الأجنبية وهذا لا يتأتى الا اذا كانت الدولة مستقلة وبالذات اقتصاديا ، يكون الرأسمال الأجنبى نافعا ، مظه فى ذلك . مثل الرأسمال الوطنى .

ومع هذا ليس المهم حجم التبادل الأجنبى بين الدول والشركات المتعددة الجنسية فى مصر ، انما المهم هو الاتعكسات الطويلة المدى لهذا التبادل على ميزان المدفوعات ، وبنفس القدر ليس المهم فقط زيادة الدخل القومى ، ولكن المهم



انعكاس ذلك على اتجاه التنمية ومدى تقدمها ، فالشركات المتعددة الجنسية يمكن أن تلعب دورا مهما كحاملة للتهدين Carriers of omderniration : وكعامل ربط بين الدولة والدول الأجنبية الأخرى (٨) ، إلا أن هذا لم يتحقق بالنسبة لمصر ، وذلك لما لعبه الاستعمار من دور أدى الى عدم الوصول الى النتائج المرجوة من الاستثمارات الأجنبية في مصر .

وقد قمت باختيار هذا الموضوع لأن الرأسمالية الأجنبية خلال فترة البحث قد وجدت غالبا في فترة سيطرة استعمارية حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، أى أنها كانت خلال معظم تلك الفترة رأسمالية أجنبية ضارة ، ومن ناحية أخرى كان اختيار تاريخ بداية البحث هو تاريخ الامتيازات الأجنبية في مصر ، أما عن تاريخ نهايته فهو تاريخ صدور قوانين التصير .

(١) وقد اعتمدت في هذا البحث على الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشمل :

١ - محافظ الشركات ، وبها العديد من الوثائق باللغة الأجنبية الخاصة بالشركات الأجنبية التي كانت موجودة في مصر والعاملين بها .

٢ - محافظ مجلس الوزراء ، وهي محفوظة بتاريخ الجلسات وليس لها أرقام .

٣ - محافظ عابدين ، وتحتوى على محاضر جلسات مجلس الوزراء ومحفوظات المجلس والوزارات .

٤ - محافظ محفوظات مجلس الوزراء .

(ب) كما اعتدت على بعض ملفات خدمة الموظفين الأجانب



فى مصر بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ، وهى غالبا بلغات  
أجنبية .

( ج ) أيضا اعتمدت على محافظ الشـهر العقارى بأسبوط  
( قلم الجفـظ والتوثيق ) وهذه المحافظ غنية بالمعلومات عن عقود  
البيع أو الرهن أو المعاملات المالية ، وهى مكتوبة باللغة الانجليزية  
أو الفرنسية بالإضافة الى ما هو مكتوب باللغة العربية ، وهى  
مصنفة بأرقام ومحفوظة بالشهر العقارى بأسبوط .

( د ) اما الوثائق الانجليزية بدار الوثائق العامة بلندن .

فهى تتمثل فى وثائق الخارجية البريطانية فقد اعتمدت على  
المحفوظ منها . بهـزكـر وثائق الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ،  
وهى عبارة عن مجموعة أفلام والمرجود منها ينتهى عند عام  
١٩٤١ .

وقد قابلنى الكثير من الصعوبات فى أثناء البحث منها :

— صعوبة الحصول على الوثائق خاصة فى السنوات الأخيرة  
من هذا البحث ، كما كان لنقل دار الوثائق القومية من القلعة الى  
مقرها الجديد بكورنيش النيل ( بولاق ) اثره فى عدم الحصول  
على الكثير من الوثائق نظرا لاجراءات النقل ، وأن اغلب الوثائق  
الخاصة بالبحث: محفوظة بالدور الاول من الدار خاصة وثائق  
محافظ مجلس الوزراء التى امتلأت بالآتربة واثرت على الأوراق  
الخاصة بها ، كما وجد التكرار فى انوثائق خاصة محافظ  
مجلس الوزراء ، فقد نجد الوثيقة مكررة اكثر من مرة فى اكثر من  
محفظـة ، وفى ذلك مضية للوقت والجهد .

وكان لتباين موضوعات البحث اثره فى الاطلاع على  
العديد من الوثائق للحصول على المادة العلمية مما كان له اكبر



الآثر في بذل الجهد للوصول الى الحقيقة التاريخية بقدر الامكان، كما كان لطول الفترة الزمنية للبحث اثره أيضا في بذل المشقة لتغطية هذه الفترة الزمنية في الموضوعات المختلفة الخاصة بالبحث .

وقد يثير الاعتماد على الوثائق مشكلة أمام الباحث اذ ان المادة المستقاة من آلاف الوثائق لا تشكل موضوعات متكاملة فكان علينا ان نصوغ من هذه المادة المتناثرة موضوعات الرسالة ، الأمر الذي يختلف عن تناول موضوع توارفت معلوماته بسهولة حيث ان تكوين موضوعات من مادة مستقاة من آلاف الوثائق مسألة شاقة وتحتاج الى وقت طويل .

وقد راعيت في تقسيم فصول البحث ان يكون تنسيقا زمنيا وموضوعيا حيث ان دراسة هذا البحث تحتاج الى دراسة زمنية موضوعية تحليلية ، ومن ثم فقد قسمت الرسالة الى خمسة أبواب .

— تناولت في الباب الاول : التطور التاريخي والاطصار القانوني للأجانب في مصر ، وقد تناولت في الفصل الاول : الامتيازات الأجنبية في مصر باعتبارها المناخ الذي مارس فيه الأجانب نشاطهم منذ عام ١٥٣٥ م حتى إلغاءها عام ١٩٣٧ م بداية دراسة هذا البحث بصورة ، وجزء .

وفي الفصل الثاني : الاطار القانوني والاجتماعي للأجانب في مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٧ ، حيث تناولت جنسيات الرأسمالية الأجنبية في مصر والقوانين التي صدرت بشأنها ، وتعهد الأجانب في مصر ، وأهم الجاليات الأجنبية التي كان لها اثر في مصر مثل الجالية اليونانية والبريطانية والاطالية والفرنسية والالمانية وغيرها .



— وفى الباب الثانى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٧ ( فترة الانتقال ) ، تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا ، ويمثل فى التشريعات القانونية الممثلة فى إلغاء الامتيازات الأجنبية ، والديون الأجنبية وتصدير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولات تنظيم الرأسمالية الأجنبية ، ونظام الضرائب بالنسبة لرؤوس الاموال الأجنبية ، والعمل على تشجيعها للاستثمار فى مصر .

أما الفصول الثانى والثالث والرابع فهى تمثل أوجه الاستثمارات الأجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى وقطاع المرافق العامة والخدمات ، وأثر الحرب العالمية الثانية فى نشاط الأجانب الاقتصادى فى مصر .

— وفى الباب الثالث : الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٤٧ الى ١٩٥٢ ( تنظيم وجود الشركات ) ، وقد تناولت فى الفصل الأول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا ، بواسطة التشريعات القانونية حيث بدأت تلك الفترة بقانون تنظيم انشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ومحاوله تطبيقه ولكن دون جدوى فى معظم الحالات ، ونظام الضرائب والاعفاءات الضريبية لتشجيع راس المال الاجنبى على الاستثمار فى مصر .

أما الفصول الثانى والثالث والرابع فهى تمثل أوجه الاستثمارات الأجنبية المختلفة خلال تلك الفترة والممثلة فى الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى والمرافق العامة والخدمات .



— وفى الباب الرابع : الرأسمالية الأجنبية فى مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ ( الطريق الى التأميم ) ، وقد تناولت فى الفصل الاول : تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا من خلال التشريعات القانونية التى بدأت مع الثورة بقانون اصلاح الزراعى وقوانين تنظيم الشركات ( ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ و رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ) ، واتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، ومؤثر باندونج عام ١٩٥٥ ، وقوانين التأميم وفرض الحراسة والتصدير ١٩٥٦ و ١٩٥٧ وغير ذلك من القوانين الأخرى خاصة المشجعة لرأس المال الأجنبى للاستثمار فى مصر ، ونظام الضرائب خلال الفترة .

كما تناولت فى الفصول الثانى والثالث والرابع الاستثمارات 'الأجنبية المختلفة فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والجهاز المصرفى والتأمينى والمرافق العامة والخدمات .

— واما الباب الأخير : مؤثرات الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ — ١٩٥٧ ، فقد تناولت فى الفصل الاول : المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال طبقات المجتمع الأجنبى فى مصر ، الاجتماعى والاقتصادى لهم ، وفى الفصل الثانى : تدمير الرأسمالية الوطنية ، المثلة فى بنك مصر وتحويله الى مؤسسة اقتصاد مختلط ، وفى الفصل الأخير : المؤثرات الثقافية ، المثلة فى الحالة العلمية فى مصر ، ومدى تأثير المجتمع المصرى بالثقافة الأجنبية ومحاولة القضاء على اللغة العربية ، وتمييز التعليم الأجنبى على المصرى ، مما اثر على مستوى المصريين الثقافى وعدم قدرتهم على العمل فى المؤسسات الأجنبية .

وأرى واجبا والتزاما ان أتقدم بالشكر الى استاذى الدكتور عاصم أحمد الدسوقي فهما تقدمت له من شكر وتقدير فلن



أوفيه حقه لما قام به من توجيهات وما قدمه من جهد وعلم ومعالجته  
أوضاع وقضايا الرسالة ، كما يسعدني أن أتقدم بخالص  
الشكر الى الأستاذ الدكتور / سمير محمد طه لما قدمه من  
توجيهات ونصائح ، وكذلك الدكتور / أنتوني سوريال لما قدمه من  
إرشادات .

كما أتقدم بخالص الشكر الى جميع العاملين بدار الوثائق  
القومية لما قدموه لي من مساعدة وتقديم الوثائق التي أفادت البحث،  
وكذلك كل من تقدم لي بنية مساعدة أفادت البحث له عميق  
شكري .

وبالله التوفيق ،،

يناير ١٩٩٢ م

فرغلي على تسن



## هوامش المقدمة

- (١) أحمد أبو الفوح على الناعة : العسوامل المجددة للمكون الأجنبي في التفكير الرأسمالي ودوره في التنمية الاقتصادية — مع الإشارة إلى مصر — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص ٧ .
- (٢) د . محمد حسنى عباس : الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٣٩ .
- (٣) أحمد أبو الفوح : المرجع السابق ، ص ٧ — ١٠ .
- (٤) د . صبحى تادرس قريضة : التفخيم والتنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى ظروف الاقتصاد المصري ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ١٨ .
- (٥) د . محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ١٠١ .
- (٦) د . على لطفي : مشكلات التمويل في الدول النامية ، مطبعة لجنة البيان العربي ، طبعة أولى ، ١٩٦٦ ، ص ٧٣ .
- (٧) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ بشأن النهوض بالصناعة في مصر .
- (٨) تقرير مجموعة كبار خبراء الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : أثر الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مركز البحوث الادارية ، مطابع سجل العرب ، بدون تاريخ : ص ٥٢ .







## الباب الأول

# التطور التاريخي والاطار القانوني للأجانب في مصر

الفصل الاول : الأجانب والامتيازات الأجنبية في مصر حتى  
عام ١٩٣٧

الفصل الثاني : الاطار القانوني والاجتماعي للأجانب في مصر  
١٩٣٧ - ١٩٥٧







## الفصل الأول

# الأجانب والامتيازات الأجنبية في مصر حتى عام ١٩٣٧

### - ١ -

يمكن القول بأن الرأسمالية الأجنبية بدأت نشاطها في مصر مع بدء نظام الامتيازات الأجنبية الذي يقضى بأن يعامل أصحابها معاملة خاصة - غير معاملة الأهالي - من حيث عدم الخضوع للقضاء المحلي (١) ومحاكمتهم أمام قناصلهم وأغنائهم من الضرائب (٢) وحرية ممارسة المعتقدات الدينية ، وحرية التجارة الأجنبية في كل الامبراطورية العثمانية (٣) ، وحرية المسكن ، وتمهنت الدولة العثمانية في تلك الامتيازات بحماية ارواح الأجانب وأموالهم ومنح قناصل الدول الأجنبية حق النظر في شؤون رعاياهم المدنية والتجارية ، والفصل فيما ينشعب بينهم من منازعات وخصومات ، وقد أعطيت هذه الامتيازات في عهد قوة الأتراك للتجار الأجانب حتى يسهل بذلك على السلاطين الحصول على السلع التجارية اللازمة لهم (٤) .



وقد ابتليت مصر والولايات العثمانية الأخرى بهذه الامتيازات منذ صدورها فى عام ١٥٣٥ م حينما منح أول امتياز للفرنسيين المقيمين بالدولة العثمانية بما فى ذلك مصر ، وذلك بسبب إبرام أول معاهدة تحالف قام بها « فرانسوا الاول » مع السلطان العثمانى « سليمان القانونى » ضد أسرة الهابسبورج التى كانت تحكم النمسا وأسبانيا(٥) ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٢٪ من قيمة البضائع(٦) .

وفى عام ١٥٨٠ م حصل بعض التجار الانجليز من السلطان العثمانى على امتيازات تشبه امتيازات الفرنسيين ، وبعدها حصل الهولنديون على مثل هذه الامتيازات وأصبح الانجليز والهولنديون منافسين أقوياء لتجار فرنسا الذين تعرضت تجارتهم لقرصنة أبناء شمال أفريقيا ، وبهذا اعترف لآل الهابسبورج بالامتياز الاجنبية فى الامبراطورية العثمانية منذ عام ١٦١٥ م(٧) .

وفى عام ١٦٩٨ م حصلت انجلترا على براءة من الباب العالى ، وتم تعيين قنصل لها فى مصر ، وبهذه البراءة أصبح الانجليز يتمتعون بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنسيون من قبل خاصة فى القرن الثامن عشر ، حيث زادت صادرات انجلترا لمصر وبشكل ينافس التجارة الفرنسية ، وكان هناك تجار اجانب آخرون من البندقية وجنوة وغيرها ، ولكنهم كانوا يطيئون حماية القنصل الفرنسى أو القنصل الانجليزى لعدم وجود قناصل لهم بشكل منتظم .

وكان لانجلترا اهتمامها الخاص بمصر حيث انها الممر الموصل الى الهند كما هو معروف ، لذلك استطاع الرحالة الاسكتلندى « جيمس بروس » الحصول على وعد من محمد بك أبو انذهب



فى عام ١٧٧٣ م بالسماح للتجار الانجليز بالمرور بتجاريتهم عن طريق مصر ، وقد تحقق هذا الوعد عام ١٧٧٥ م بمساعدة عقدها « وارن هيوستنيس » مع محمد بك أبو الذهب ، وكانت شروطها فى صالح التجارة الانجليزية ، وفيما بعد رفض كل من ابراهيم بك ومراد بك تنفيذ هذه الاتفاقية التى عقدت مع أبى الذهب ، لهذا عينت انجلترا « جورج بلدوين » قنصلا لها فى مصر حيث أصر على تنفيذ الاتفاقية نظرا لاهمية طريق مصر بالنسبة لانجلترا ، ولكنه لم يحقق أى نجاح فى هذا السبيل ، وعلى العكس من ذلك نجد أن « المارشال دى كاسترى » أحد ضباط البحرية الفرنسية نجح فى عقد ثلاث اتفاقات عام ١٧٨٥ م الأولى مع مراد بك وتتضمن الترحيب بالتجار الفرنسيين وتقديم الحماية اللازمة لهم ، والثانية مع ملتزم الجمارك ، والثالثة مع شيخ العرب « الحاج ناصر شـديد » الذى تعهد بحماية الفرنسيين وقوافلهم فيما بين القاهرة والسويس (٨) .

وكان كل قنصل يعتبر الحاكم الفعلى لأعضاء جاليته وقاضيا يفصل فى الشكاوى والقضايا التى ترفع ضدهم (٩) .

وبهذا تمتعت الدول الأوروبية بحرية الاتجار فى مصر ، حتى ان الرسوم الجركية المفروضة على حمولات السفن الأوروبية كانت أقل مما تخضع له حمولات السفن المصرية ، كما كان القناصل الأوروبيون المقيدون فى الموانئ مكلفين بوضع المعاهدات المعقودة فى ظل الامتيازات موضع التنفيذ (١٠) ، وبذلك فان هذه الامتيازات أصبحت وبالا ابتليت به مصر .

وبالرغم من كل هذه الامتيازات التى كانت للتجار الأجانب التى حصلوا عليها من السلاطين العثمانيين سواء الاقتصادية أو القضائية أو المالية أو الدينية ، فقد كان هؤلاء



التجار يعاملون معاملة سيئة من الحكومة ويلاقون كثيرا من الاضطهادات ويتعرضون للاستبداد(١١) .

ومما لاشك فيه ان الامتيازات الاجنبية فى مصر فى العهد العثمانى خلقت نوعا من المنافسة الشديدة تجاريا بين الاجانب ، خاصة الانجليز والفرنسيين ، وهذا ادى الى اتجاه انظارهم الى أهمية موقع مصر ، الامر الذى ادى فى النهاية الى قدوم الفرنسيين بحملتهم العسكرية على مصر عام ١٧٩٨ م .

اما فى عهد محمد على فقد كانت سياسة الاحتكار التى اتبعها تتعارض مع نظام الامتيازات التى ابرمها السلطان العثمانى حيث كان يستقدم العناصر الفنية للاستعانة بها فى تدريب المصريين ليحلوا محلهم وما يحتاج اليه من مستلزمات الصناعة فقط(١٢) .

ورغم ان السلطان العثمانى اصدر فى عام ١٨٢٠ م دكرتو يصرح بمقتضاه دخول جميع البضائع الاوربية الى اجزاء الامبراطورية العثمانية مقابل دفع ضريبة قيمية لا تزيد على ٨٪ ، فان محمد على توسع فى الاحتكار التجارى وفى تطبيقه متجاهلا هذا الدكرتو نظرا لما رآه من ارباح طائلة من وراء هذا الاحتكار(١٣) .

وامام سياسة الاحتكار هذه كان قناصل الدول الاوربية فى مصر يقترحون على محمد على احيانا ان يخلو تعديلات على نظامه الاحتكارى بحيث يفسح المجال امام التجار الاوربيين ، ولكنه كان يبين لهم ان التجارة القائمة هى النتيجة المباشرة لسياسته الزراعية(١٤) .

ومن سياسة محمد على المتعارضة مع الامتيازات الاجنبية انه كان يقيد نفوذ التجار الاجانب فى مصر مما دعاهم الى ان



يشكون لقناصلهم بسبب التفرقة التى يلقونها منه ، متهمين اياه بمخالفة معاهدة الامتيازات الأجنبية ، وفى عام ١٨٢٥ م مثلاً قدمت مجموعة من التجار البريطانيين عريضة الى قنصل بريطانيا العالم أكدوا فيها أن المادة (٣٥) من الامتيازات الأجنبية تنضى بان يشبثوا ويصدروا كل انواع السلع دون أن يحاول أحد منعهم ، ولهذا اقترحوا أن تقام مع محمد على علاقات مباشرة تقوم على المعاهدات لمدامت الامتيازات الأجنبية لم تعد ذات فاعلية فى مصر (١٥) .

وفى عام ١٨٣٠ م وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مع الباب العالي حصلت بمقتضاها على امتيازات جديدة فى مصر (١٦) ، وتوالى بعد ذلك حصول بعض الدول الأوروبية على امتيازات تجارية من السلطان العثمانى فى جميع الولايات العثمانية بما فيها مصر (١٧) ، لكن محمد على لم يكن يبالى كثيراً بهذه الاتفاقات ولا ينفذ منها الا ما يتفق مع سياسته الاحتكارية .

ومن هنا لجأ القناصل الأوربيون الى توطيد صلاتهم بمحمد على بشكل مباشر لعلهم يفوزون ببعض الامتيازات لصالح بلادهم من ذلك قنصل السويد « أنسطاسى Anastasi » ، وقنصل اليونان « باستريه Pastre » ، وقنصل تسكانيا « روستى Rosetti » ، « وزيزينيا Zinzinia » قنصل اتحاد الهانسا الذى يتألف من هامبورج ولوك و غيرها من البلدان فى ساحل المانيا الشمالى والراين ، ولكن لم يستطيعوا تحقيق منافع واضحة كرملائهم فى الولايات العثمانية الأخرى لان محمد على استطاع أن يخضع الأجانب لسلطته (١٨) . وعلى هذا يمكن القول أجمالاً بان الامتيازات الأجنبية لم تجد لها سبيلاً فى مصر فى عهد محمد على .



ومن الواضح ان سياسة محمد على ضد الامتيازات الأجنبية كانت سببا في الصدام معه في النهاية ، وكانت معاهدة « بلطة ليمان » — التي عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية عام ١٨٣٨ م والتي رفض محمد على تطبيقها — السبب المباشر في هذا الصدام حيث كانت المعاهدة تعنى الغاء نظام الاحتكار في الولايات العثمانية خاصة مصر ، وقد وضح ذلك في تسوية لندن عام ١٨٤٠ م التي عرضت على محمد على والتي اكدت ما جاء بمعاهدة « بلطة ليمان » بشأن الغاء الاحتكار ، وانتهاج سياسة الحرية الاقتصادية (١٩) .

والحاقا بمعاهدة لندن ١٨٤٠ م صدر فرمان فبراير ١٨٤١م من السلطان العثماني لمحمد على نص على « ان جميع المعاهدات المعقودة بين الحكومة العثمانية والدول الأجنبية والتي ستعقد بينها وبينهم في المستقبل ، تسرى بمصر أسوة بباقي البلاد العثمانية » ، وكان هذا بناء على ما ورد بالبند الخامس من ملحق معاهدة لندن الذي يقضى بأن « جميع معاهدات وتوانين الدولة العثمانية تسرى في مصر كما هو جار العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية ، ولما كانت معاهدة لندن وملحقها صادرا بالاتفاق بين الدولة العثمانية من جهة وإنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة أخرى . فان هذا الحكم من شأنه ان يفيد الدول العظمى صاحبة الامتيازات ولهذا انضمت فرنسا فيها بعد الى موقعي الاتفاقيتين (٢٠) ، وعلى هذا بدأ محمد على في الغاء الاحتكار بدءا من عام ١٨٤٢ م (٢١) .

وبهذا يتضح ان الامتيازات الأجنبية في عهد محمد على لم يترب عليها أية مخاطر بسبب قوة الحكومة المصرية آنذاك رغم نزوح الكثير من الأوربيين الى مصر واشتغالهم في كثير من نواحي الأنشطة المختلفة .



ولما غاب محمد على عن أفق مصر ولم يطل حكم إبراهيم ،  
قام بأعباء الحكم عباس الأول فسهيد وكانا مقيدين بتسوية لندن  
١٨٤٠ م وقرمان ١٨٤١ م ولم تعد لها قوة فضـمـت بها الإدارة  
المصرية ولم تقو على إيقاف القناصل عند حدهم فطفى هؤلاء على  
السلطات المحلية (٢٢) .

ومع ذلك عمل عباس الذى كان قريب العهد بفرض تسوية  
نندن على وقف نزوح الأجانب الى مصر ، حيث كان يخشى  
توطد النفوذ الفرنسى فى البلاد ، وأعاد عددا كبيرا من الفرنسيين  
الى بلادهم (٢٣) ، ولكنه وقع فى براثن الانجسليز عندما لجأ  
للاستعانة بهم لمقاومة النفوذ الفرنسى (٢٤) .

وأما سعيد فكان مع الملمه بأساليب الحكم واتصاله بالأوساط  
الأوربية كريما لحد التفريط ، عظيم الثقة بالأجانب لحد نسيان  
أركان السيادة اللازمة له ولحكومته فى معاملاته وتعاقده مع  
الغربيين (٢٥) ، إذا جاء من كل أوربا المحتالون والباحثون عن  
الثراء وتدفقوا بأعداد كبيرة كانت تصل الى أكثر من ٢٠٠٠٠  
أجنبى كل عام (٢٦) ، وهؤلاء لم يهتموا الا بتحقيق الثراء السريع  
واكتناز المال من أى سبيل ، الأمر الذى أدى الى اساءة سمعتهم  
وسمعة بلادهم (٢٧) .

ومن أهم الابداعات التى منحت فى عهد سعيد — الفرمان  
الخاص بحجر قناة السويس — فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ م استطاع  
« ديليسيس » الحصول على هذا الفرمان ( عقد الامتياز الأول )  
ولكن الشركة لم تؤسس نظرا لأن هذا الفرمان الذى منح  
الالتزام كان معلقا على مصادقة السلطان العثمانى (٢٨) .



ولما كانت بريطانيا معارضة لفكرة المشروع تام ديليسبس بحملة ناجحة انت الى تعبئة الراى العام البريطانى لقبول الفكرة ، وبذلك منح « سعيد » امتياز القناة الثانى لديليسبس عام ١٨٥٦ م (٢٩) ، وهذا الفرمان « الثانى » ، أيضا لم يكن متوجها بمصادقة السلطان العثمانى ، ولعل هذا السبب هو الذى حمل ديليسبس على عزم المقامرة وانتظاره ثلاث سنوات أخرى من ٥ يناير ١٨٥٦ م الى نوفمبر ١٨٥٨ م قبل أن يطرح الاسهم فى الاكتتاب (٣٠) .

ومن العجيب ان يمنح الالتزام لشركة ام تكن قد تأسست ، فى حين ان الشركة شخص معنوى لا يكسب حقا قبل مولده ، مما يوجب بطلان عقد الالتزام ، وبالرغم من ذلك فقد مضى ديليسبس فى طرح الاسهم للاكتتاب فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٨ م ، وقد حدد رأس المال بمبلغ مائتى مليون من الفرنكات ، ومدة الامتياز ٩٩ عاما ، ويعطى للحكومة المصرية ١٥ ٪ من صانى الارباح ، و ٧٥ ٪ للشركة و ١٠ ٪ للأعضاء المؤسسين (٣١) .

وكان لكثرة الانفاق على مشروع قناة السويس بجانب نفقات أخرى مثل نفقات سعيد الشخصية واسرافه مع مقرضيه من الاجانب ، واعطاؤه تعويضات كثيرة للمقارمين منهم الذين كانوا يستثمرون رؤوس أموالهم فى مصر اذا ما اصابتهم خسارة ، ولذلك سعى الاجانب لتكبل مصر بالديون والعمل على التدخل فى شئونها مما ادى الى التجاء سعيد الى الاستدانة فبعد اول قرض عام ١٨٦٢ م من بنك فروهلنج وجوشن بمبلغ ٣٢٩٢٨٠٠ ج . ك بفائدة ٧ ٪ لمدة ٣٠ عاما ، وبهذا بدأت الرأسمالية الاوربية تبلغ ذروة الجشع عن طريق اصـدار سندات على الخزانة المصرية لقناة السويس وللارباب



الأجانب ، ولم يظهر أثر هذه السياسة المالية بسبب الرواج الاقتصادي في مصر نتيجة ارتفاع أسعار القطن بسبب اشتعال الحرب الأهلية في أمريكا (٣٢) .

وكان لحفر القناة أثر كبير في ازدياد عدد الأجانب في مصر ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر للاشتراك في مشروعات مالية واقتصادية وما ارتبط بالقناة من مصالح (٣٣)، ففي عام ١٨٦٢ م بلغ عدد الأجانب ٣٢٠٠٠ زاد الى ٣٤٠٠٠ اجنبي عام ١٨٦٣ م (٣٤) .

ومن ناحية أخرى كانت الدولة العثمانية قد عقدت معاهدة تجارية مع بريطانيا في عام ١٨٦١ م تسرى على جميع الممالك العثمانية بما فيها مصر ، وقضت هذه المعاهدة على انتهاء الاحتكارات التجارية والسعى الى حرية التجارة ، وحددت رسم الصادرات والواردات بنحو ٨٪ من قيمة البضاعة بعد أن كانت المعاهدات السابقة تحدد بنحو ٣٪ ويمكن القول بأن هذه المعاهدات كانت تحقيقا لفكرتو ١٨٢٠ م واستمرارا لمعاهدة « بلطة ليمان » التي سبق ذكرها والتي كانت تتضمن مبدأ حرية التجارة الذي كانت دول أوروبا تعمل على نشره حينذاك ، فقد سمعت كلتا المعاهدتين الى فتح أسواق بلاد الدول العثمانية أمام المنتجات الأوروبية (٣٥) .

أما اسماعيل فكان أكثر حكام مصر تعاملًا مع الأوروبيين ، لهذا كان أعظمهم قدرة على ادراك مساوئ الامتيازات الأجنبية، وكان شغفوما باستقلال البلاد ، ويعلم أن الامتيازات تحد من هذا الاستقلال كثيرا بغل أيدي الحكومة عن العمل ازاء الأجانب بمصر من حيث اقرار الأمن وتنظيم الضرائب ، لهذا ولاعتبارات كثيرة رأى اسماعيل تعديل شروط امتياز القناة



والعمل على تعديل الامتيازات الأجنبية الأخرى تعديلا يتفق مع أطماعه وهى استقلال البلاد ، وقد قطع اسماعيل شطرا كبيرا من هذا الغرض (٣٦) ، فاما عن قناة السويس فقد سعى اسماعيل فى تعديل شروط الامتياز التى كانت مجففة بما يكفل سيادة السيادة المصرية .

واما عن الامتيازات الأجنبية فقد أساء الأجانب تنسيبها ، كما أساءوا استعمالها ، ولما رأى اسماعيل أن سوء تطبيق نظام الامتيازات جعل القناصل يطغون على سلطة الحكومة وعرقلة سير الإصلاح ، وأنه لا يتسنى له تحقيق أمله وهو تحرير مصر من القيود الأجنبية الا اذا كسر أغلال الامتيازات ، لهذا أوحى الى وزيره « نوبار » بتقديم مذكرة الى الدول تكشف عن مساوئ الامتيازات وتقتراح ادخال اصلاحات معينة على ذلك النظام ، فعلا قدم نوبار تقريره المشهور الى الخديو اسماعيل عام ١٨٦٧ م موضحا فيه مساوئ نظام الامتيازات ، والنظام القضائى المتبع فى مصر والاضرار التى يتعرض لها الأجانب والاهالى بمصر بالاستمرار على تلك الحال التى لا تتفق مع نص معاهدات الامتيازات ولا مع روحها (٣٧) ، حيث أصبحت الامتيازات وسيلة للفوضى والفساد كما كانت وسيلة للأجانب للسيطرة على الاقتصاد المصرى .

وقد أوضح تقرير نوبار ضرورة اجراء اصلاح كامل لهذا النظام ، وكان فى جوهر خطته يسمى الى انشاء نظام قضائى مصرى مستقل يتكون من سبعة قضاة ، الرئيس وثلاثة أعضاء من المصريين ونائب الرئيس وعضوين آخرين من الأجانب ، وفى نفس الوقت انشاء محاكم مدنية وتجارية اضافية للنظر فى جميع القضايا الناشئة بين الغربيين والمصريين ، مع مراعاة أن يتم نظر الجرائم التى يرتكبها الأجانب بمعرفة قضاة



ومحلفين أوريبيين ، وأرسلت تلك الخطة الى الولايات المتحدة والدول الأوربية(٣٨) .

وفى ١٣ يناير ١٨٦٨ م أرسلت حكومة الولايات المتحدة الى « تشارلز هيل Charles Hale » وكيلها وقنصلها العام فى الاسكندرية تعليقات تعبر فيها بدرجة من الفتور عن تمنياتها الطيبة المبدئية .

وفى غضون هذه الفترة اخذت الادارة الامريكية تنشد موقف الحكومة البريطانية ازاء اقتراح نوبار ، وفى مايو ١٨٦٨ م ابلفها الوزير الامريكى فى لندن أن البريطانيين غير متحمسين لهذا المشروع ، مع ذلك ففى يونيو من نفس العام ، وبناء على الحاج الحكومة المصرية غيروا رأيهم ووافقوا على المساهمة فى مناقشة التغييرات المقترحة .

وفى عام ١٨٦٩ م عقد مؤتمر للدول المتمتعة بالامتيازات بما فيها الولايات المتحدة فى مدينة الاسكندرية بغرض دراسة الاصلاحات القضائية المقترحة ، وتمرضت خطة نوبار منذ البداية للهجوم وخاصة من الفرنسيين الذين اجبروه على اجراء عدة تنازلات مهمة منها السماح بأن تكون أغلبية القضاة فى المحاكم على جميع المستويات للأجانب ، والسماح باعادة النظر بأحكامه بعد انقضاء فترة خمس سنوات(٣٩) ، وبهذا لعب الفرنسيون دورا كبيرا فى أن يخدم النظام القضائى الجديد الجاليات الأجنبية ويسهل اقامتهم فى مصر ، وهذا يعنى أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقر مثل هذه القرارات دون الرجوع الى الدول صاحبة الامتيازات التى طغى نفوذها على سلطة الحكومة .



وفى ١٦ مارس ١٨٧٠ م أرسلت الادارة الامريكية الى « هيل » قنصلها العام فى الاسكندرية تعليمات صدقت فيها من حيث المبدأ على هدف وخطة المحاكم المقترحة ، ولكن بعد اضافة تحفظ متعلق بضرورة موافقة الكونجرس على اى تغييرات فى معاهدة عام ١٨٣٠ م الموقعة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، ولسبب ما مجهول تم سحب هذه التعليمات وام يظهر للادارة الامريكية اى موقف آخر حتى عام ١٨٧٣ م عندما فكر « جورج بوكى George Boker » الزوير المفوض فى الاستانة ان قرار الولايات المتحدة سيكون مائثرا تماما بقرار الدول الاوربية الكبرى التى لها مصالح مباشرة اكثر مع مصر .

وأخيرا وفى نهاية عام ١٨٧٣ م وافقت انجلترا والنمسا وروسيا والمانيا والسلطان العثماني على الاقتراحات الجديدة الخاصة بالمحاكم ، ولاجبار فرنسا على الموافقة كانت الحكومة المصرية مطلهفة على ضمان الحصول على موافقة الولايات المتحدة .

وفى ٢٧ مارس ١٨٧٤ م اصدر الرئيس جرانت قرارا اعلن فيه ايقاف العمل بقانون ١٨٦٠ م من اجل قبول تنفيذ تشريعات المحاكم المخططة المصرية الجديدة .

وفى ٢٨ يونية ١٨٧٥ م افتتح الخديو المحاكم المخططة المصرية الجديدة باحتفال عظيم فى غياب الفرنسيين ودون موافقتهم ، وبذلك نجحت حيلته ، وسرعان ما سار الفرنسيون على نفس الدرب ، وبذلك وافقت الدول الأربع عشرة المتمتعة بالامتيازات على النظام القضائى المصرى الجديد (٤٠) .

وقد كانت البداية الرسمية لعمل المحاكم المخططة المصرية فى اول يناير ١٨٧٦ م ، ولكنها من الناحية الواقعية لم تبدأ فى



نظر القضايا الا اعتباراً من ٢٤ فبراير ١٨٧٦ م ، وطبقا لرسوم انشائها كانت هناك ثلاث محاكم ابتدائية ، فى الاسكندرية والقاهرة والزقازيق ( المنصورة فيما بعد ) ، كل منها بها سبعة قضاة ، أربعة من الأجانب وثلاثة من المصريين ، كما كانت هناك أيضا محكمة استئناف بالاسكندرية تتكون من أحد عشر قاضيا سبعة من الأجانب وأربعة من المصريين(٤١) .

وبذلك أصبح فى مصر جهازان للقضاء : محاكم أهلية تختص بقضايا المصريين ومن يقبل من الأجانب الاحتكام إليها . والمحاكم 'المختلطة' الجديدة . وبالتالي أصبح هناك قانونان أحدهما يختص بشئون المصريين ، والآخر بشئون الأجانب مع المصريين .

والواقع فإن نظام المحاكم المختلطة لم يكن يعنى إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكنه نجح فى تخفيف وطأتها والحد من الفوضى القانونية السائدة وقتئذ ، وأهم ما يميز المحاكم المختلطة عن المحاكم القنصلية السابقة ما يلى أن المحاكم المختلطة نشأت بقرار من خديو مصر وبذلك فهى تعد محاكم مصرية ولا تطبق قوانين الدول الأجنبية وأنها جهة قضائية واحدة تتولى الفصل فى قضايا الأجانب ، الا أن نظام التقاضى أمام المحاكم المختلطة قد وضع الأجانب فى درجة أعلى من المصريين بأن جعل لهم نظاما وقانونا خاصا بهم ، كما حد من سلطة الدولة فى إصدار القوانين اللازمة لسيير الأمور فيها الا بموافقة المحكمة المختلطة(٤٢) ، وبذلك فقد كان تهاون الحكام المصريين وزيادة عدد الأجانب فى مصر واستغلال القناصل وضعف الحكومات المصرية مساعدا على زيادة وطأة الامتيازات الأجنبية واستمرارها ، الأمر الذى أدى الى تدخل القناصل والأجانب فى شئون مصر الاقتصادية ، وبالتالي المساس بسيادة مصر وكيانها .



ونتيجة لامتتع الأجانب بالامتيازات القضائية والمالية والتي امتدت الى اعفائهم من التقيد بقوانين البلاد أو الخضوع لها ، تمكن بعض الممولين الأجانب من اغراء الحكومة على اعطائهم امتيازات للقيام بكثير من الأعمال ، فاستغلوا مرافق التجارة الداخلية والخارجية وانفقوا الشركات والمصارف وسيطروا على الاقتصاد المصرى ، ولما كان هؤلاء الأجانب منعفون من الضرائب التى تعتبر موردا مهما لدخل الحكومة ولاعتبرات أخرى مثل اقدام سعيد فى أواخر أيامه واسماعيل على الاستدانة وظهور مشكلة الديون الخارجية (٤٣) ، الأمر الذى أدى الى ارتباك مالية البلاد ، بسبب ارتفاع سعر الفائدة على الديون من هذه القروض ، وكان نتيجة ذلك التدخل فى أمور البلاد والذى بدأ بارسال بعثة « ستيفن كيف » الى مصر والتي ادانت اسماعيل ، وان اوضحت جشع المرابين الأجانب ، وبدأ التدخل السياسى عندما أصدر اسماعيل أمرا عاليا فى ٢ مايو ١٨٧٦ م بإنشاء « صندوق الدين العمومى » لتسليم إيرادات المصالح المحلية والجمارك والسكك الحديدية وبعض المديریات وغيرها المخصصة لخدمة الدين .

وفى أكتوبر ١٨٧٦ م جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين الحق بهم الضرر لتوحيد الديون ، وكانت هذه البعثة تتألف من « جوشن Goschen » الذى يمثل الدائنين الانجليز ، « وجوبير Joubert » عن الفرنسيين ، وأقام المندوبان القضائيا على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة التى وقعت الحجز على أملاك الدائرة السننية ، كما اقترح المندوبان إنشاء نظام المراقبة الثنائية Dual Control (٤٤) التى تتكون من مراقب انجليزى لمراقبة إيرادات الدولة وآخر فرنسى لمراقبة المصروفات (٤٥) .



ونتيجة للارتباك المالى الذى سببه اسماعيل البلاد اصدر امرا عاليا بى اكتوبر ١٨٧٨ م تنال فيه عن املاك أسرته البالغ مساحتها ٤٢٥٧٢٩ فداناً للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمن هذه الاطيان لسداد الديون المبائرة (٤٦) .

وانتهى الموقف بعزل اسماعيل وتولية توفيق وانتهرت بريطانيا الموقف واحتلف البلاد على نحو ما هو معروف ، ومنذ احتلال مصر ابتدعت بريطانيا منصب المستشار الزارى لأول مرة فى مصر مثل المستشار القضائى فى وزارة الحقانية ، والمستشار الادارى فى وزارة الداخلية ، والمستشار المالى فى وزارة المالية وهكذا .. وكان هذا المستشار هو السلطة الفعلية فى وزارته ، ولقد وجهت بريطانيا عنايتها الفائقة لكل من المستشار المالى حيث سيطر على اقتصاديات البلاد وشئونها المالية ، والمستشار القضائى حيث سيطر على الشئون القانونية ويستطبع بدوره التأثير على المحاكم المختلطة من ناحية اختيار قضاتها وموظفيها واقتراح القوانين وتعديلها .

ولما كانت بريطانيا لا ترضى بشريك لها فى امور مصر ، لذلك عمدت الى القضاء على كل نفوذ لابة دولة اجنبية فى مصر حتى تنفرد هى بالسلطة وتصبح وحدها هى حامية الاجانب ومصلحهم فى مصر (٤٧) .

كما كان للاحتلال البريطانى اثره فى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر خاصة رأس المال الانجليزى ، وذلك لاطمئنان الاجانب على رؤوس اموالهم فى ظل الاحتلال ونتيجة لذلك منحت كثيرا من الامتيازات التى ساهمت فى انشاء كثير من شركات الاراضى الزراعية وشركات الرى (٤٨) ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل ان الاجانب فى ظل الامتيازات الاجنبية التى اتسع



نطاقها في عهد الاحتلال زاد انتشارهم في الريف المصري كوكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وقيامهم بقراض الفلاحين الذين لم يستطيعوا السداد (٤٩) ، الأمر الذي أدى إلى نزع ملكياتهم فيما بعد وانتقالها إلى الأجانب عن طريق المحاكم المختلطة (٥٠) ، كما أعطيت امتيازات جديدة لإنشاء بنوك عقارية لتقديم السلفيات بضمن الأراضي الزراعية والعقارات (٥١) .

ورغم خضوع الأجانب للضريبة العقارية في عام ١٨٦٧ م والزامهم بدفع عوائد المباني بموجب الرسوم للخبوي في ١٣ مارس ١٨٨٤ م وهو المرسوم الذي وافقت عليه الدول صاحبة الامتيازات (٥٢) ، فإن هؤلاء الأجانب ظلوا يمانعون في دفع هذه الضريبة ويحاولون عرقلة تطبيقها بعدم حضورهم مجالس التقدير والمراجعة الخاصة بهم إلى أن قررت اتفاقية لندن في ١٨٨٥ م السماح للحكومة المصرية بالمضي في فرض هذه الضريبة رغم امتناع الأجانب عن حضور تلك المجالس ، فبدأوا من ذلك الحين في دفعها بانتظام ، كما وافقت تلك الدول (صاحبة الامتيازات) على قبولها إخضاع رعاياها لضريبة الباطن (أو المهن) الصادرة بديكتو ٨ مارس ١٨٩١ م وإن أقيمت مقاومة شديدة من قبل الأجانب أنفسهم غاضبت الحكومة إلى إلغائها في السنة التالية مباشرة ، وقد عجزت الحكومة في ذلك الحين عن فرض ضريبة التبعة ، كما عجزت عام ١٩١٢ م عن فرض رسم هين على التراكات ، وكان ذلك بسبب ما لقيته الحكومة في هذا الصدد من معارضة الجاليات والشركات الأجنبية في مصر ، وما لقيه هؤلاء من مؤازرة دواهم في ذلك ، ولم تستطع الحكومة فرض هذه الضرائب على المصريين وحدهم حتى لا تخلق تفاوتاً بينهم وبين الأجانب أمام الضريبة — وإن كان هذا التفاوت موجوداً من قبل —



وانتهى الأمر بتحمل الزراع وحدهم العبء الأكبر من الضرائب المباشرة التى كانت تتمثل فى ضريبة الأطين ، كما اضطرت الحكومة الى الاعتماد فى جزء مهم من مواردها على الضرائب غير المباشرة وأهمها الضرائب الجمركية (٥٣) .

وهكذا زاد النفوذ الأجنبى زيادة ملحوظة تحميه الامتيازات الأجنبية التى أعنتهم من الضرائب وأصبح رأس المال الأجنبى المستثمر فى البلاد يسيطر على معظم النشاط التجارى والمالى (٥٤) ، فعلى سبيل المثال كانت مجالات استثمار رأس المال الأجنبى فى مصر عام ١٨٨٣ ( الممثلة فى شركات الأراضى والنقل والصناعات والتجارة والرهونات وقطاع المصارف ) نحو ٨٢٠٠.٠٠٠ جنيه (٥٥) ، زالت فى عام ١٩١١ م الى ١٤٦.٤٢٣.٠ جنيه مضافا اليها قطاع انتجارة (٥٦) .

وهذا ما جعل البعض يرى أن رأس المال الوطنى لم تكن امامه فرصة متوازية أمام الاستثمار الأجنبى مما نتج عنه إيجاد طبقة وسطى أوربية ( برجوازية ) فى مصر (٥٧) .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى أغلق البحر المتوسط فى وجه الملاحة التجارية مما أدى الى صعوبة وزود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وقام بعض الراسماليين الأجانب من دول الوسط ( ألمانيا - النمسا ) بتصفية أعمالهم فى مصر ، وهن هنا أتاحت الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال المصريين لتوسيع نشاطهم الصناعى والتجارى الى حد ما لتغطية الاحتياجات (٥٨) .

واستطاع الأجانب تحقيق أرباح طائلة بسبب ظروف الحرب هذه ، ولكن دون أن يدفعوا ضرائب للحكومة المصرية فى ظل نظام الامتيازات ، كما انتشر السماسرة والمضاربون



يتاجرون ويؤسسون شركات وهمية ويبيعون ويشتررون ويرتكون عشرات من جرائم النصب مستندين الى حماية وتمسك السلطات الانجليزية والقضاء المختلط (٥٩) ، كما ساهمت الحرب فى ارتباط مصر ببريطانيا تجاريا اذ اعطت لنفسها حق احتكار صادرات مصر وخاصة القطن (٦٠) .

على أن ثورة ١٩١٩ م التى قامت فى أعقاب الحرب أثارَت روح الوطنية فى مصر مما أدى الى الاتجاه نحو مقاطعة البنوك وشركات التأمين الانجليزية وتفضيل الصناعات الوطنية وتشجيعها ومقاطعة التاجر والتجارة الانجليزية مقاطعة تامة (٦١) وتمهد الطريق لإنشاء « بنك مصر » عام ١٩٢٠ م ، أول مؤسسة مصرفية مصرية براسمال قدره ٨٠٠٠ جنيه لمناسفة المؤسسات المصرفية الأجنبية الكثيرة الموجودة فى مصر (٦٢) ، والعمل على حماية المدخرين المصريين من جشع هذه البنوك الأجنبية ، وحماية الاقتصاد المصرى ، بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها الى شتى المرافق الاستثمارية (٦٣) حيث قام البنك بتأسيس ومعاونة كثير من الشركات بالمساهمة فى رؤوس أموالها (٦٤) مما أثار غضب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والقيام بتمويل كثير من المشروعات الصناعية والزراعية ، خاصة عمليات تمويل القطن ، وتقديم القروض الى المزارعين والتجار بشمان عقود الاراضى الزراعية والعقارات التى كانت تؤول للبنك عن طريق صدور أمر اختصاص من قبل المحاكم فى حالة عدم السداد (٦٥) .

ورغم هذا فقد زاد نشاط البنوك الأجنبية وزاد عدد فروعها فبلغت نحو ٥٨ فرعاً فى عام ١٩٢٠ م بعد أن كانت ستة أفرع فقط فى عام ١٨٨٠ م ، وفى بنوك احتكارية قامت بدور مهم فى تسلط الرأسمال الأجنبى على الاراضى المصرية (٦٦) .

\*\*\*



فى عام ١٩٣٠ م بدأت مرحلة مهمة جديدة بتعديل بعض اتفاقيات الامتيازات التجارية التى كانت تربط مصر بالدول الأجنبية نتج عنها اصـدار تعريفه جبركية جديدة (٦٧) بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ م فى ١٤ فبراير ١٩٣٠ م (٦٨) ، مما هيا المناخ لموجة جديدة من التصنيع تتميز بسياسة الاحلال محل الواردات الأجنبية فى السلع الاستهلاكية غير المعبرة وخاصة المنسوجات القطنية .

وعلى هذا الاساس فرضت على المواد الخام والوقود رسوما أقل من قبل ، وثبتت الرسوم على المواد نصف المصنعة فى الحدود ما بين ٦٪ و ٨٪ ، أما المواد المصنعة فقد فرضت عليها رسوما تتراوح بين ١٥٪ و ٣٠٪ ، وزيـدت الرسوم بنسبة عالية على السلع المصنوعة كالمنسوجات والاحذية لحماية المصنع منها محليا ، وفى عام ١٩٣١ فرض رسم قىمى عام قدره ١٪ زيد فيها بعد (٦٩) .

والجدير بالذكر أن رسوم الوارد التى فرضتها تعريفه عام ١٩٣٠ م قد اهتمت بتحقيق الغرضين المالى والاقتصادى ، فأما الغرض المالى فهو الحصول على موارد الخزانة حيث كانت يد الدولة مغلوله فى فرض الضرائب المباشرة ، لذلك روعى فى الرسوم الجبركية الجديدة أن تحدث زيادة معتدلة فى الحصيلة وقد تمت زيانتها لرفع الرسوم ونشاط حركة الواردات .

أما الغرض الاقتصادى فنجده ممثلا فى تشجيع وحماية الانتاج المحلى ، فقد خففت التعريفه عام ١٩٣٠ م على الآلات والأدوات الزراعية والسماد اللازم للزراعة ، بينما رفعت تلك التعريفه على المنتجات الزراعية التى يوجد لها مثل فى مصر ،



على أن الحماية لم تكن مقصورة على الزراعة ، بل امتدت على  
الأخص الى الصناعة ، فكما سبق نجدها خفضت على المواد  
الأولية والآلات والعدد اللازمة لها ، بينما جعلت متوسطة على  
السلع نصف المصنوعة وعالية على التامة الصنع (٧٠) ،  
أضف الى هذا امكانية مساهمة هذه التعريفات في تشجيع  
الصادرات ، وتحقيق العدالة الاجتماعية نوعا ما بين طبقات  
الشعب المصري من حيث الدخول ، كما أدت الى تقليل  
المنافسة الأجنبية الى حد ما ، واستعادة بعض حقوق مصر  
المسلوبة من قبل الدول صاحبة الامتيازات منذ زمن بعيد .

وقد استمر حال مصر تحت سيطرة الرأسمالية  
الأجنبية المتمتعة بالامتيازات ، ولم تكن الحكومة المصرية تملك  
ادارة قادرة على تنفيذ التشريعات وفرضها على عدد كبير  
من المشروعات الصغيرة ، أما الذين كانوا يملكون ويدبرون  
معظم الوحدات الانتاجية الكبيرة في مجالات الصناعة والتجارة  
هم الاحانب الذين كانوا يمارسون اعمالهم متحصنين بالامتيازات  
الممنوحة لهم منذ امد بعيد ، ولم يكونوا يخضعون للتشريع  
المصري حتى عام ١٩٣٧ م تاريخ الغاء هذه الامتيازات ، وكان  
من غير المنطق ان تفرض قوانين على المشروعات المصرية  
لا تطبق على منافستها من المشروعات التي يملكها الاجانب (٧١) .



على كل حال يرجع تاريخ السعي في الغاء الامتيازات  
الأجنبية الى فترة الحرب العالمية الاولى ، فلما خرجت مصر عن  
سيادة الدولة العثمانية في ٥ نوفمبر ١٩١٤ بموجب الحماية  
البريطانية كان من المفروض أن تتحرر من مختلف الانظمة التي  
ورثتها عن هذه الدولة وخاصة انظمة الامتيازات الأجنبية (٧٢) ،  
الا أن بريطانيا كانت قد نجحت في الربط بين احتلال البلاد



والامتيازات الأجنبية وأدعت لنفسها حق حماية الأجانب والمحافظة على حقوقهم ومصالحهم على نحو ما سبق ، لذلك بدأت سلسلة مفاوضات بين الجانبين المصرى والانجليزى للوصول الى طرق سلمية للتخلص من هذه الامتيازات ، وكان هذا يقترب بموضوع الغاء الحماية واستقلال مصر ومن ثم فقد كان قاسما مشتركا فى سلسلة المفاوضات التى بدأت بمفاوضات سعد - ملتر حتى قبل اعلان تصريح فبراير ١٩٢٢ م وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ م (٧٣) .

وانتهت الجلسات والمذكرات المتبادلة بين الجانبين خلال الثمهور الاولى من عام ١٩٣٦ م الى عقد اجتماع فى ١٢ اغسطس ١٩٣٦ م بين الوفدين المصرى والبريطانى للتوقيع على النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات والمسائل الاخرى .

ومن الملاحظ أن بعض مواد معاهدة ١٩٣٦ م اشارت الى مسوء نظام الامتيازات ما يوجب الغاءها ، نفى المادة (١٣) اعترفت الحكومة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ، وان مصر ترغب فى الغاء تلك الامتيازات بلا ابطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ماحق هذه المادة تحقيقا لالغاء الامتيازات ، وينص هذا الملحق على :

١ - ان الأغراض التى ترمى اليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :

( ١ ) الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تفيد السيادة



المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى ( بما فى ذلك التشريع  
المالى ) على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر  
وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات  
المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى  
الحالى ، وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية  
حرة فى الاستغناء عن المحاكم المخططة .

٢ - تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى اقرب وقت  
مستطاع بالدول نوات الامتيازات بقصد :

( ١ ) الفاء كل قيد يفيد التشريع المصرى على الأجانب .

(ب) اقامة نظام انتقال المحاكم كما هو وارد فى الشطر  
(ب) من الفترة الأولى سالفه الذكر .

٣ - ان حكومة صاحبة الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها  
دولة من نوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تتعارض بتاتا  
فى التدابير المشار اليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاوننا  
فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل  
نفوذها لدى الدول نوات الامتيازات فى مصر (٧٤) .

ويقدر ما فى هذه المهادة من الفاء للامتيازات الأجنبية ،  
فانه تم اعفاء القوات البريطانية بمصر والبعثة العسكرية  
البريطانية من بعض البنود المهمة التى تناولت الضرائب على  
العقارات وأجهزة الراديو والمراكب الخاصة والسيارات ،  
فى حين أعفى أعضاء البعثة العسكرية البريطانية من الضرائب  
المباشرة التى تقررها الحكومة والمجانس البلدية بلا قيد ، وقد  
رفضت الحكومة المصرية ولكن قبلت فيما بعد ، وبهذا



احتفظت بريطانيا بالسيادة ، كشيء أساسي في معاهدة  
١٩٣٦ م (٧٥) .

أما عن رد الفعل لدى الأجانب والمصريين إزاء ذلك فمن  
الملاحظ أن الأجانب توقعوا وضع قوانين للبرادات يقع عبؤها  
الكبير على كاهلهم ، وادعى بعضهم صراحة ما يتعلق بضريبة  
الاطيان التي لا تعفى الأجانب منها ، خاصة أن الأراضي التي  
يملكها الأجانب أعلى قيمة من الأراضي التي يملكها المصريون ،  
وإن هذا الفرق يميل إلى النمو والزيادة ، وفي هذا المجال نجد  
أن المصريين أصبروا على أن تكون فترة الانتقال للمحاكم  
المختلطة لمدة وجيزة تصل إلى خمس سنوات فقط ، ولكن أصحاب  
الأعمال الفرنسيين ألحوا على أن تكون ١٥ عاما ، وتقديرهم  
في ذلك أن هذه المدة تكفي لنمو نظام القضاء المصري وهيئة  
من المحامين الذين يتمتعون بالمزايا والمؤهلات اللازمة ، أما الجانب  
الأجنبي في القاهرة فقد انتقدت المقترحات المصرية ، وكان  
المسؤولون البريطانيون في مصر يرون أنه إذا نفذت المقترحات  
فإنها تقضى على الضمانات القضائية التي تحمي الأجانب  
الذين يعيشون في مصر ، وتضر بالتجارة المصرية (٧٦) .

كما تخوف من ذلك أيضا رجال الصناعة وقدموا للحكومة  
المصرية مذكرة عن مشروع التشريع المقترح وأنه يجب  
أن ترجأ مسألة هذا التشريع حتى بعد مؤتمر الامتيازات  
الأجنبية (٧٧) ، وقد قبل المصريون المعاهدة ( ١٩٣٦ م ) باعتبارها  
خطوة في طريق الاستقلال ولما بها من بعض المزايا مثل اعتراف  
بريطانيا بأن وجود الامتيازات في مصر لم يعد يتفق وروح  
العصر ، وأنها ستعاون مصر في إلغاءها .

في ٨ مايو ١٩٣٧ م تم التوقيع في مونترية على الفناء  
الامتيازات الأجنبية في مصر ، كما تقرر إلغاء المحاكم المختلطة بعد



فترة انتقال مدتها ١٢ عاما تنتهى فى أكتوبر ١٩٤٩ م ، ونص الاتفاق على خضوع الاجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها ، وان التشريع الذى يسرى على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تمييزا مجحفا بالاجانب او الشركات المؤسسة وفقا للقانون المصرى والتي يكون فيها للاجانب مصالح جدية ( المادة الثانية ) (٧٨) ، وقد الحق بالاتفاق تصريح من الحكومة المصرية « ان الحكومة الملكية المصرية لا تنوى حتى بعد فترة الانتقال ان تتبع سياسة مضادة ترمى الى التمييز المجحف بالاجانب ، كما ان الحكومة المصرية على استعداد لعقد معاهدات اقامة وصداقة مع الدول المختلفة (٧٩) » .

والحق انه لم يفد من هذه المعاهدة من المصريين فور البدء فى تنفيذها الا بعض كبار المالىين ، وبعض كبار ملاك الارض ، فقد اتجه بعض كبار الملاك الى توظيف اموالهم فى الشركات التجارية والصناعية القائمة ، كما اتجه كبار المالىين الى شراء العزب والاطيان (٨٠) .

وكنى لالغاء الامتيازات الاجنبية فى مصر بعض المشاكل منها ، ان هذا الالغاء ياحق الضرر بالاجانب المقيمين فى مصر خاصة من حيث الضرائب ، كما ان هؤلاء الاجانب لا يستطيعون ان يعيشوا ويتاجروا فى مصر وهم يخضعون لنظام قضائى وطنى لم تكن لديهم ثقة كبيرة فيه ، مما قد يؤدى الى قيامهم بسحب رؤوس اموالهم ومشروعاتهم التى جعلوها فى مصر منذ اجيئال ، وكان اكثر القلقين من هذا الالغاء هم



الفرنسيون (٨١) ، فقد حذرت « مجلة الطان » الفرنسية وطالبت برعاية المصالح المادية الفرنسية في مصر وذلك لأن إلغاء الامتيازات يمهّد على الأخص لنظام الضرائب المصرية بحيث تكون باهظة على الأوراق المصرية التي يمتلكها الفرنسيون (٨٢) .

كما أثار مؤتمر مونتر مؤترو مخاوف الأجانب المقيمين في مصر خاصة على منشآتهم الصحية والتعليمية والخيرية والاقتصادية الموجودة في مصر ، ولهذا تم التفاهم على أن تستمر هذه المنشآت في متابعة نشاطها على أن تخضع لولاية المحاكم المختلطة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية ، ونظرا لأهمية هذا الموضوع تم تبادل الخطابات بين الوفد المصري ووفود كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وأستراليا وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا (٨٣) ، وبصرف النظر عن كل هذه التخوفات . فإن هذا الإلغاء أعطى مصر سيادتها .



## هوامش الفصل الأول

- (١) د . محمد فهمي لبيب : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٤ ، ص ٢٦٠ .
- (٢) د . جلال يحيى : فجر التاريخ الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٤٣٢ .  
— ويطلق على هذه الامتيازات بمعاهدة التجارة التي تسمى بمعاهدة  
Capitulation نسبة الى انها قد صيغت في شكل فقرات ومواد ،  
ثم عرفت بعد ذلك بأنها معاهدة الامتيازات الأجنبية ، وظلت آثارها فترة طويلة  
حتى القرن العشرين .
- Edward S. Creasy : History of the Ottoman  
Turks, Beirut, 1968, P. 207. (٣)
- (٤) د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .
- (٥) د . جلال يحيى : عصر النهضة والعالم الحديث ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٩ ، ص ٥٥٢ — ٥٥٤ ، وانظر أيضا :  
Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.
- وكما كانت اتفاقات فرنسا مع الدولة العثمانية تدعمها في صراعها ضد الامبراطورية  
الرومانية المقدسة ، وفي الحروب الإيطالية ، فانها كانت تدعم قوات كل منها في  
الحوض الغربي للبحر المتوسط ضد السيطرة الإسبانية ، انظر : د . جلال يحيى :  
فجر التاريخ الحديث ، ص ٤٣٢ .
- (٦) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالي المعاصر ( تطور  
الاورادات العامة في مصر الحديثة ) ، دار الفكر العربي ، بدون تاريخ ، ص ١٨٢ .
- (٧) د . جلال يحيى : مصر النهضة والعالم الحديث ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،  
٥٥٢ — ٥٥٤ .



- (٨) د . جلال يحيى : عصر الحديث ( ١٥١ / - ١٨٠٥ ) ، منشأة المعارف  
بالاسكندرية ، ص ٢٢٧ - ٢٢١ .
- (٩) البرت فارمان ، ترجمة ، عبد الفتاح عنيت : مصر وكيف قدر بها ،  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ، ص ٢٧٩ .
- (١٠) ب . م . جيران : ترجمة ، زهير الشايب : الحياة الاقتصادية في  
مصر في القرن الثامن عشر ج ١ ، من كتّاب وصف مصر ، طبعة أولى ، مكتبة  
الخانجي ، مصر ، ١٩٧٨ ، ص ٣٠٨ ، ٣١٨ .
- (١١) د . لهيفة : المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- (١٢) غرغلي على تسن : أسبوط في النصف الأول من القرن التاسع عشر  
رسالة ماجستير غير منشورة : آداب سوهاج ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠٩ .
- (١٣) د . لهيفة : المرجع السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- (١٤) هيلين آن ريفلين ، ترجمة ، د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى  
الحسيني : الاقتصاد والإدارة في مهتل القرن التاسع عشر ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٦٨ ، ص ٢٦١ .
- (١٥) نفسه ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، ٢٦٥ .
- (١٦) د . نبيل عبد الحيد : النشاط التبشيري الأمريكي في البلاد العربية  
حتى عام ١٩٢٣ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ٢٧ لسنة ١٩٨١ ، الجمعية  
المصرية التاريخية ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
- Edward S. Creasy : Op. Cit., PP. 207 — 208.
- (١٧)
- (١٨) د . محمد مؤاد شكرى : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل  
السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف  
بمصر ، ١٩٦٣ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .
- (١٩) غرغلي على تسن : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .
- وقد قررت المعاهدة المبادئ والقواعد الآتية :
- حرية الرعيا الاتجيز ومن في خدمتهم في شراء أى نوع من السلع بلا  
استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد البلب العالى بفناء كلفة  
الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغيرها ، كما يتعهد البلب العالى بفناء  
الترخيصات التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع وتنظها من  
مكان الى آخر .



١٠ - تم تخفيض رسوم الاستيراد بمقدار ٥٪ والصنابير بمقدار ١٢٪ من قيمة البضاعة .

— تطبيق نصوص المعاهدة على اجزاء الامبراطورية العثمانية ابتداء من تنفيذ المعاهدة في مارس ١٨٣٩ . انظر : د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢٠) محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية ، مطبعة الاعتماد بمصر ، ١٩٢٠ ، ص ٤٤ — ٤٦ .

(٢١) د . أحمد أحمد الحق : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٠ ، ص ١١١ .

(٢٢) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٣) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢٤) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٢٥) محمد عبد البارى : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢٦) دافيد س . لاندز ، ترجمة ، د . عبد العظيم أنيس : بنوك وبلشوات ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦ ، ص ٨٠ .

(٢٧) د . محمد مؤاد شكرى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٢٨) د . مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المباشرة ، هـ ٤ ( الادارة والاستغلال ) ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٦ .

(٢٩) وكان هذا الامتياز يحوى شروطا مجحفة أهمها :

— تترك الحكومة المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة او اتاوة ما قد يلزمها من الاراضى المملوكة للأفراد .

— تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الحق في أن تستخرج من المناجم والمهاجر ما تحتاج اليه من مواد . انظر : محمد فيصل عبد المنعم : قناة السويس شريان الرخاء للعالم ، مطبع الاهرام التجارية ، ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

— يكون عمال الشركة ومن يقطنون البرزخ موضع الاستيطان خاصين للشركة دون الحكومة المصرية .



— سمح الحكومة للشركة بمد قناة عذبة تخرج من النيل عند القاهرة الى قناة السويس ، ويكون للشركة وحدها الحق في استعمال هذه القناة وان تباع مياهها للزارعين بالثمن والشروط التي تعينها الشركة . انظر : ميشال سليمان : القناة لمصر ، مكتبة المعارف ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ .

— أن يكون أربعة أخماس المال من المصريين .

— أن تتنازل مصر للشركة عن جميع الأراضي الصحراوية — التي كانت خالية من السكان في ذلك الوقت — التي يمكن أن تروى بمائها كما منحت حق امتياز الملاحة في القناة وغيرها من الامتيازات التي كانت كلها رهنا بتمسديق السلطان ، انظر : غارمان : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٠) د . مصطفى الحفناوي : المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٣١) وكان الامتياز الذي منح للشركة ينص على انها شركة مصرية مساهمة ، ومعنى ذلك أن مركزها الرئيسي يجب أن يكون في مصر ، ولكن ديلسبس وشركاه قرروا أن يكون مركزها في باريس بحجة تنظيم الائتلاف والاعلانات القضائية ، وقد بلغت أسهم فرنسا نحو ٢٠٧١١١ سهما وبقي أكثر من ١٠٠.٠٠٠ سهم معلقة لتبطلوا والولايات المتحدة وغيرها ثم بارث غلنابها ديلسبس لوالى مصر الذي أصبح من كبار المساهمين في الشركة ، انظر : د . مصطفى الحفناوي : قضية قناة السويس ، الاتجار المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٨ ، ٤٣ ، وانظر أيضا : ميشال سليمان : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣٢) دار الوثائق القومية ، مكتبة ٤١ ملبيين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وتواريخ من صندوق الدين ، مذكرة في كتاب « دين مصر العلم Debt of Egypt للاستاذ/عبد المقصود حمزة ، مايو ١٩٤٤ .

(٣٣) د . على الدين هلال : لتجديد في الفكر السياسى المصرى الحديث ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣٤) لانتز : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣٥) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣٦) د . سعيد عبد الماجد : المركز القانونى للشركات المساهمة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٦ ، ص ٨٠ ، ٨١ .

(٣٧) محمد عبد الباقى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٣٥ .



(٣٨) د . لينوار تشاجرز رايت ، ترجمة ، د . ملطمة علم الدين عبد الواحد :  
سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ازاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٠ .

(٣٩) نفسه ، ص ١٣ ، ١٣١ .

(٤٠) نفسه ، ص ١٣١ ، ١٣٢ .

والدول الأربع عشرة المتخمة بالامتيازات هي : النمسا - بلجيكا - الدانمرك -  
فرنسا - المانيا - بريطانيا - اليونان - هولندا - إيطاليا - النرويج - البرتغال -  
روسيا - أسبانيا - الولايات المتحدة الأمريكية .  
(٤١) نفسه ، ص ١٢٢ ، ١٣٢ .

وقد نصت المادة (٩) من المرسوم على أن « لهذه المحاكم سلطة قضائية  
على جميع أطراف الدعاوى القضائية في الأمور المدنية والتجارية بين الوطنيين  
والأجانب أو بين الأجانب من جنسية واحدة أو من جنسيات مختلفة عدا ما يتعلق  
بالأحوال الشخصية ، كما أن لها أيضا سلطة قضائية على التصرفات العقارية بين  
المصريين والأجانب من نفس الجنسية أو من جنسيات مختلفة » ، ومع ذلك فمن المهم  
معرفة أن نطاق قانون الجنائيات وإعلان الألباس فيما يتعلق بالأجانب بقي خارج  
السلطة القضائية للمحاكم الجديدة ، فقد استمر كما كان فيما مضى من اختصاص  
المحاكم التقليدية .

(٤٢) محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ، ج ١ ، دار المعارف بمصر ،  
١٩٧٢ ، ص ١٠٩ ، ١١٠ - وقد قام بوضع التقنيات أحد المحامين الفرنسيين  
بالاستشارة هو الأستاذ « Maunoury » الذي اقتبسها من القوانين  
الفرنسية بعد أن أختصرها وأدخل عليها بعض التعديلات مستوحيا في ذلك التقضاء  
الفرنسي وبعض أحكام الشريعة الإسلامية والعرف المصري ، وهذه المجموعات هي :  
القانون المدني المخطط - قانون التجارة المخطط - قانون التجارة البحرية  
المخطط - قانون المرافعات المدنية والتجارية المخطط - قانون العقوبات المخطط -  
قانون تحقيق الجنائيات المخطط ، انظر : د . سليم شحله : تاريخ حركة النجيد  
في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، دار إحياء الكتب العربية،  
القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٦٣ .

(٤٣) د . لهيطة : المرجع السابق ، ص ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

وكان أول قرض لاسماعيل عام ١٨٦٤ بمبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ، وقد  
رهن اسماعيل ضرائب أطيان القهيلية والشرعة والبحيرة لمسداد الأقساط ، وفي



عام ١٨٦٥ كان القرض الثانى يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات وسمى « بدين الدائرة السنية الاول » ورهن اسماعيل فى سبيل الحصول عليه ٣٦٥ فدانا من اسيوط الخصة ، والقرض الثالث عام ١٨٦٦ وكان بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات قيمة الهدايا التى ارسلها للسلطان العثمانى ورجال حكومته ، وفى عام ١٨٦٧ بلغت الديون المسفورة عشرة ملايين من الجنيهات ، وكان القرض من هذا القرض الوحيد الذى المسفورة ولكنه لم يستعمل فى ذلك القرض بل صرف فى بناء الأوبرا وميدان سباق الخيل وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران وغيرها ، ومن أهم قروض اسماعيل قرض عام ١٨٧٠ وما يسمى « بدين الدائرة السنية الثانى » بضم ان اراضيه الخاصة وفى عام ١٨٧٣ اقترض اسماعيل مبلغ ٢٢ مليون جنيه لتسديد الديون المسفورة ، وقد رهنهت الحكومة بمقابل هذا الدين ايرادات السكك الحديدية والضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وعوائد الملح وجزءا من ايرادات المغللة .

(٤٤) د . محمد غود شكرى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ ، ١٤٢ ، ١٤٤ .

١٤٦ .

وكان اقتراح « كيف » لانتهاء الارتياك المالى وضع الادارة المصرية تحت المراقبة لضمان الدقة فى سير الاعمال والاقتصاد فى النفقات ، وأن تتألف لجنة الدين العام وتتسلم من المراقبين الانجليزى والفرنسى الايرادات وتضع ما كان مخصصا منها لخدمة الديون فى بنكى انجلترا وفرنسا ، كما انشئت اللجنة المخططة لادارة السكك الحديدية .

(٤٥) د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .

(٤٦) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر واثره على الحركة السياسية ١٨١٣ - ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ، ص ١١٥ .  
وكان هذا القرض مع بيت روتشيلد يبلغ ٨٠ مليون جنيه استرلينى .

(٤٧) محمد رشدي : المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٤٨) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، شركات وجمعيات ، ١/ شركات ، مجموعة ٢٥٨ شركات وجمعيات فى ٢٣/٦/ ١٨٨٠ ، وانظر ايضا : د . على بركات : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٤ .

(٤٩) د . محمد جمال المسدى : الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر ، المجلد التاريخى المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، الجمعية التاريخية المصرية ، ص ١٠٨ .  
(٥٠) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ، المجلد التاريخى المصرية ، المجلد ٢٢ لسنة ١٩٧٥ ، ص ٢١٧ ، ٢١٨ .



- (٥١) د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٤٣١ .
- (٥٢) د . سليم شحاتة : المرجع السابق ، ص ١١٣ .
- (٥٣) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ .  
 Charles Issawi : Egypt an Economic and Social  
 analysis, Oxford University Press, London, New Yourk, 1947 , P. 17
- (٥٤) د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٤٩٣ .
- A.E. Crouchley : The Investmen of foreign  
 capital in Egyptian companies and public debt, Cairo 1936, P. 166.
- (٥٥) د . على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٧ .
- (٥٨) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى عام ١٩١٩ ، دار الكتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٥٤ .
- (٥٩) د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٤١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٣ ، ٦٠٦ ، وانظر أيضا : حاتم سعيد مبر : القطن فى الاقتصادى المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٣٦ ، ٧٤ ، ٧٥ .
- (٦٠) د . لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٦ .
- (٦١) عبد الرحمن الراغى : فى أعقاب الثورة المصرية — ثورة ١٩١٩ ج ١ ، طبعة ثالثة ، دار ومطبع الشعب ، ١٩٦٩ ، ص ٣١ ، ٣٢ .
- (٦٢) د . محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥١ ، ص ٢٢٢ .
- (٦٣) د . محمد زكى شلفى : مقدمة فى النقود والبنوك ، طبعة تاسعة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .
- (٦٤) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة صوم الإحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استقلالها فى مصر ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٧٢ .
- (٦٥) الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط ، حفظة ١ لسنة ١٩٤٥ أحكام ورهونات  
 مسجل رقم ٢١٢ فى ١٩٤٥/٤/٢٦ ، وثيقة  
 Dossier No. 1581/217 B. 60 (Assiout 46 — 3 Jan 1945)



قضية تحت رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٢٩ .

وكذلك محظية :

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. I, No. 399, Vol. I, Assiout 311 — 9/4/1937, Vol. 22, Fal 199, controle 36634 Quitt 672, Assiout 355, 20/4/1937 — controle 00028 Quitt I Assiout 381 — Mineh 602 — 1/5/1937.

(٦٦) أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب انعالية الثانية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، مكتبة مديولى ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦٧) إبراهيم سعد عقل : تطور الصناعة المصرية ١٩٥٢ — ١٩٧٢ — دراسة نظرية تطبيقية — رسالة ماجستير ، تجارة الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦ .

(٦٨) الملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٠ — وجاء القانون بجداول شاملة انرسوم الجمركية بمعدلات منخفضة على المواد الأولية ، وأكثر ارتفاعا فى السلع نصف المصنوعة وأكثر من ذلك على السلع تامة الصنع .

(٦٩) الملكة المصرية ، وزارة المالية ، التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، وانظر أيضا : بنت هانسن ، كريم نشاشي ، ترجمة ، حسن السيد قنديل : أنشطة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(٧٠) التعريفات الجمركية ، ١٤ فبراير ١٩٣٠ ، مرجع سابق ، وانظر أيضا : د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٧١) باتريك أوبريل ، تعريب خيرى حباد . ثورة النظام الاقتصادى فى مصر — من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية — المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٨٧ .

(٧٢) مؤاد كرم : الأجنبى فى مصر ، الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية فى مصر ، مكتبة عبد الله وهبه ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ١٥ .

(٧٣) الملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ( ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ) ، مطبعة بولاق ، مصر ، ١٩٣٦ ، ص ٣ — ٨ .

(٧٤) الملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سابق ، ص ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ ، وانظر أيضا : مضبوط مجلس الشيوخ ، دور الاعتماد العادى ،



جلسة ١٩٣٦/١١/٢ — ١٩٣٦/١١/١٩ ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٢٧ ، ٢٨. — وجاء في المادة رقم (٨) أن قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق اساسى للمواصلات ، بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية العثمانية على أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع بها أن يكتل بغيره حرية الملاحة على القنل وسلاسلها التابعة يرخص صاحب انجلاية ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يفتح في الاراضى المصرية بجوار القنل بالمنطقة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، انظر : الملكة المصرية ، معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، مرجع سبق ، ص ٢٠ ، ٢١ ، وانظر أيضا : د . راشد البراوى : مجموعة الوثائق السياسية — المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ، ج ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٢ ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

ويبلغ عدد القوات البريطانية الذين تركوا في منطقة قناة السويس بحجة الدفاع عنها الى أن تصبح القوات المصرية أهلا للتقيام بهذه المهمة حوالي عشرة آلاف جندي و ٤٠٠ طيار ، بالإضافة الى العدد اللازم لهم من الموظفين المحققين بهم للإدارة والأعمال الفنية ، وتم الغاء منصب المندوب السامى البريطانى واتفق الطرفان على تبادل السفراء ، انظر : مجلس الشيوخ ، الجلسة السابقة ، ص ٢ ، وانظر أيضا : سيزرانيان ، ترجمة ، د . عاطف عبد الهادى علام : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

(٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ مارس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٢/١٩ ، لائحة رقم ٩٠ في ١٩٣٨/٧/٥ ، وانظر أيضا : J.C. Hurewitz : Diplomacy in the near and Middle East A Documentary Record 1914 — 1956, Vol. II, London, P. 269.

(٧٦) الأهرام ، عدد ١٧٨٢٨ في ١٩٣٧/٢/٢٤ .  
P.R.O. 498, F.O. 407, 221 J. 686/0/16, No. 7, (٧٧)  
No. 172, 4/2/1937, P. 6.

(٧٨) الوثائق المصرية ، عدد ٦٨ في ١٩٣٧/٨/١ ( المادة الثانية من اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧ ) ، وانظر : غواد كرم : المرجع السابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .  
الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية في مصر .



(٧٩) الاخبار ، عدد ٥٠١٦ فى ١٩٤٨/٤/٢٤ ، وانظر أيضا : د . ابراهيم  
شحاتة : معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ،  
ص ١٥ ، ١٦ - والمادة الثالثة من اتفاقية مونثرو تنص على « يستمر بقاء محكمة  
الاستئناف المخططة والمحاكم المخططة الموجودة الآن لغاية ١٤/١٠/١٩٤٩ ، وابتداء  
من ١٥/١٠/١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصر يصدر بلائحة التنظيم  
القضائى الملحق نمسا بهذا الاتفاق ، وتسمى المدة من ١٥/١٠/١٩٣٧ الى ١٤/١٠/١٩٤٩  
بفترة انتقال » .

وتنص المادة الثامنة على انه « لا يجوز للمحاكم التتميلية ابتداء من التاريخ  
المذكور قبول أية دعوة مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية ،  
أما الدعوى التى رفعت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها  
تماما الى أن يفصل فيها نهائيا ما لم تتقرر إحالتها للمحاكم المخططة ، انظر الى  
ذلك : د . البراوى : المرجع السابق ، ص ١٧٠ ، وكذلك : غواد كرم : المرجع  
السابق ، ص ٨٤ .

(٨٠) شهادى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ -  
١٩٥٦ ، طبعة أولى ، دار شهادى للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٥٧ ،  
ص ٨١ - ٨٢ .

(٨١) الاحرام ، عدد ١٧٨٣٨ فى ١٩٣٧/٢/٢٤ .

(٨٢) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى ١٩٣٩/٢/٢٤ .

(٨٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ،  
٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، ونسبة ١٧ فى ١٩٤٠/٢/١٧ .







## الفصل الثالث

### الإطار القانوني والاجتماعي للأجانب

في مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٧

الجنسية هي التي تضع القواعد التي تحدد عنصر الشعب في الدولة ، وهي بذلك تخاطب الدولة في تشكيلها ، وتعد نظاما منشئاً لركن أساسي من أركان الدولة (١) ، ولما كانت الجنسية تعتبر الأساس الذي يقوم عليه كيان الدولة ، فليست هناك دولة بلا رعيا ، ولا بد لكل دولة أن تضع القواعد التي بناء عليها يتحدد من من الأفراد يعتبر من مواطنيها (٢) .

وبذلك فإن أهم الحقوق الرئيسية للمواطن هو حقه في الاستقرار والإقامة في الدولة التي يحمل جنسيتها ، وهذا بخلاف الأجنبي ، فحق الملكية والوظائف العامة مقصورة على الوطنيين دون الأجانب (٣) ، والجدير بالملاحظة أن هذه الحقوق لم تكن نافذة المفعول في مصر حتى قيام ثورة ١٩٥٢ م حيث أهدرت من قبل القوى الاستعمارية وامبازاتها .



وقد تمتع الأجانب بنظام الامتيازات مما أدى الى وفود أعداد كبيرة من المستثمرين والعاملين الأجانب الى مصر ، وتميز الاستثمار الأجنبي بتسلسل كثير من الشركات المتعددة الجنسية للاستثمار الصناعى فى مصر بهدف الاستفادة من الموارد الطبيعية ، وعلى ظل المعاملة الممتازة التى تمتع بها الأجانب ورؤوس أموالهم نتج عن ذلك سيطرتهم على الاقتصاد المصرى ، وربطه بالاقتصاد الأوروبى (٤) ، وحتى ثورة ١٩٥٢ م ظل الاستثمار الأجنبى يتمتع بالحرية التامة فى توجيه أمواله نحو أوجه النشاط التى يختارها والتى تعود عليه بالربح الوفير ، وقد نتج عن هذه الحرية أن نما الاقتصاد المصرى نمواً غير متوازن مما تعرض لفترات عدم الاستقرار (٥) .

وهناك بعض الجنسيات كان لها أثر كبير فى السيطرة على الاقتصاد المصرى ، حيث ركزت نشاطها فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى والخدمى : مثل الرأسمالية البريطانية واليونانية والإيطالية والفرنسية ، وتلى هذه الجنسيات أهمية الجنسية الألمانية والأمريكية والبلجيكية ، وجنسيات أخرى ، هذا بالإضافة الى دور الجنسيات التركية والعربية والتى تعتبر جنسيات أجنبية خلال فترة الدراسة التى نحن بصدها ، ما لم يكن حاصلاً على الجنسية المصرية ، طبقاً للقانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م (٦) ، وتبدو أهمية هذا القانون أنه تضمن الأحكام الخاصة بتأسيس الجنسية المصرية ، وقد استعان المشرع بالرعاية العثمانية - الرعايا المصريين الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية - كأساس لمنح الجنسية المصرية (٦) .

وبسبب قوة نفوذ الجاليات الإيطالية والبريطانية والفرنسية لجأت كثير من الجاليات الأخرى الى الاحتماء بها والتبعية لها ، والجدير بالملاحظة أن التابع لا يحمل جنسية الدولة فهو من



الأجانب ، وإكته يشبه المواطن فى تهتمه ببعض الحقوق والمزايا ، ويتبع بجنسبة الدولة التى ينتهى إليها ، ولكنه يتبع أيضا الدولة الحامية (٧) .

وفى هذا نجد أن كثيرا من اليونانيين والسوريين والفلسطينيين والطرابلسيين والألبانيين والإسرائيليين والأرمن احتلوا بالإطاليين فى فترة من الفترات ، كما أن بعض اليهود والإيرلنديين والمالطيين والإستراليين والكنديين احتلوا أيضا بالبريطانيين ، أما الفرنسيون فقد احتل بهم عدد من الأرمن والجزائريين والتونسيين بالإضافة الى بعض الجاليات السابقة ، هذا بالإضافة الى الجنسيات التى تبعت تركيا ومصر مثل الأرمن والسودانيين والسوريين والفلسطينيين والنوبيين واليونانيين وغير ذلك ، كما احتل بعض الأتراك بدول أخرى مثل مصر وإيطاليا وبريطانيا ، وانطبق ذلك على بعض المصريين (٨) .

ومن الملاحظ أن هذه الظاهرة قد استمرت من عام ١٩٣٧ م الى عام ١٩٤٧ م دون تغيير كبير ، اللهم الا أن بعض الصوماليين احتلوا بالإيطاليين رغم تراجع قوة نفوذ الإيطاليين منذ الحروب العالمية الثانية بسبب الهزيمة التى لحقت بهم ، كما يلاحظ أيضا أن بعض من احتلوا بالجاليات صاحبة الامتيازات والنفوذ لا جنسية لهم كالأسرائيليين والنوبيين (٩) ، لذا فإن هؤلاء الرعايا يتبعون دولتهم وتشملهم فى نفس الوقت حماية دولة من اصحاب الامتيازات أو النفوذ أو التى يرون حمايتهم فى ظلها ، فالعثمانيون مثلا كانوا يعتبرون تابعين للدولة التى تشملهم بحمايتهم دون أن يكونوا مع ذلك من الوطنيين بالنسبة لتلك الدولة (١٠) .

وقد استطاع هؤلاء الأجانب بالاعتماد على نفوذ الجاليات



القوية والاحتماء بها أن يكونوا ثروات طائلة لهم في مصر تسرب معظمها الى الخارج ، فكانوا بذلك أداة لاستغلال المجتمع المصري واستنزاف اقتصاده .

هذا بالإضافة الى نورعم الفريد في التعاون مع الوجود الاستعماري في مصر ، فقد كان وجود جاليات انجليزية وفرنسية وإيطالية والمانية سسببا كلفيا الى حد ما لتدخل حكومات دول هذه الجاليات بدعوى حماية المصالح رعاياها ، ويصفة عامة فقد كانت أكثر الجاليات ارتباطا بالاستعمار هي الطائفة اليهودية التي سيطرت على منافذ الاستيراد ، وظلت تتحكم فيه بشكل يكاد يكون احتكاريًا حتى عام ١٩٤٨ ، وكانت النسبة الأكبر من رأس المال اليهودي تستثمر في شركات الاستغلال الزراعي والعقاري تليها شركات الطحج والغزل والنسيج ثم شركات التأمين والبنوك ومعظم الأنشطة الاقتصادية في مصر حينذاك (١١) .

وفي عام ١٩٣٧ عقد اتفاق بين مصر وتركيا بشأن الجنسية، أجاز للرعايا العثمانيين الذين من أصل تركي والمقيمين في مصر الى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م أن يختاروا الجنسية التركية ، كما أجاز لمن قدم منهم مصر بعد هذا التاريخ أن يحتفظ بجنسيته التركية ، وتبادلت كل من الحكومة المصرية والمفوضية التركية في مصر كشوفًا بأسماء من اختاروا الجنسية التركية وأسماء الذين دخلوا الجنسية المصرية بموجب هذا الاتفاق (١٢) ، وبعد ذلك صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السفر وإقامة الأجانب في مصر ، وقد تنفذ فعلا منذ ١١ نوفمبر ١٩٤٧ م ، ثم حل محله القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الذي أخضع إقامة الأجانب وإبعادهم للأحكام المتبعة في العرف الدولي بوجه عام (١٣) .



وبما ان الأجنبي هو كل من لا يتمتع بالجنسية المصرية (١٤) ،  
فكل تركي أو عربي غير حامل للجنسية المصرية يعتبر أجنبيا ، ومع  
صدور قانون الجنسية السابق حصل كثير من الأجانب  
من جنسيات مختلفة على الجنسية المصرية ، وبالأخص  
رعيا الدولة العثمانية ( اترك وعرب وغيرهم ) اعتبارا لطول مدة  
وجودهم في مصر ، فعلى سبيل المثال نجد ان مصلحة الشركات  
قامت بالتحقق من جنسية كل من « كسير سيون » وكان رعية  
عثمانية من أصل الباني ولد وأقام بمصر (١٥) ، وكذلك « فرانسوا  
جاسبار كورتيزي » أجنبي وحصل على الجنسية المصرية  
لطول مدة اقامته في مصر منذ ولادته والتحق « بالشركة  
المساهمة المصرية لإنشاء الطرق » كمصري في عام ١٩٤١ م (١٦) .

وفي عام ١٩٤٩ م اعتبرت ادارة الجوازات والجنسية ان  
« رينيه جان نوري » داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون  
طبقا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م (١٧) .

ولم تكن ادارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية هي  
الجهة الوحيدة التي كانت تمنح الجنسية المصرية للأجانب ، بل  
كانت هناك بعض الجهات الأخرى التي لجأ اليها الأفراد لإثبات  
جنسيتهم والحصول على الجنسية المصرية مثل العمد والمشايع  
( وقد حدث ذلك في بلدة القصير في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨ م ) ، كما  
منحت بعض البطاريكات شهادة جنسية ومنها بطارية  
الأرمن الكاثوليك بالقاهرة التي كانت تعطى شهادة منها بأن ذلك  
الشخص وبناء على سجلاتها مولود بالقاهرة ( ومن بين الشهادات  
التي منحها شهادة للمدعو نصر الله أوهان بن ميخائيل أوهان في  
٢٩ أكتوبر ١٩٤٨ م ) (١٨) .

كما نجد ان بعض المسيحيين اللبنانيين كمائلة سرسق  
وشديد ممن كانوا قد استقروا في مصر واقتنوا ايكات



كبيرة حصلوا على الجنسية المصرية وكانوا يعتبرون مصريين رغم عدم اندماجهم داخل المجتمع المصري (١٩) ، وليس هذا فحسب ، فقد كان الأتراك سواء متمتعين بالجنسية المصرية أو غير متمتعين ، منتشرين في معظم أنحاء مصر تقريبا (٢٠) .

ومن الواضح من خلال الجالات الكثيرة التي حصلت على الجنسية المصرية أن منحها كان ميسرا ولم يكن بها تعقيدات تمنعها ، بل كان بها تهاون متمعد كما كان يحدث من العمد والمشايخ والبطريركيات وغيرها من الجهات التي كان لها حق منح الجنسية المصرية بجانب الجهة الرسمية ( إدارة الجوازات والجنسية ) .

وحيث أن القانون ينفذ بروحه لا بنصه فقد أجريت المراقبة ( مصلحة الشركات ) بعد بحث ومناقشات ، بعد الاتفاق مع إدارة الجنسية على اعتبار المصريين هم من كانوا حاملين شهادات جنسية مصرية أو من كان منهم قاصرا وقت حصول والده على الجنسية ، وذلك تنفيذا للمادة (٥) من قانون الجنسية رقم ١٩ السابق ، فيها عدا بطبيعة الحال « المسلمين والاقباط المصريين » ، إذ أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م نص على نسبة معينة من المصريين والمقصود بهم الثابتة مصريتهم بيقضى شهادات إدارة الجنسية ، أو من هم مصريون بلا منازع ، ففي « شركة شيكوريل » على سبيل المثال ، أوضحت أنه بالرغم من الصعوبات الجمة التي تحيط بتوظيف المصريين ذوي الدراية بالعمل وضيق الوقت ، فقد تمكنت من توظيف أكثر من ٥٠. ووظفا مصرية حتى صارت النسبة ٢٦٩٪ وذلك لعدم وجود مصريين أكفاء في العمل — وذلك طبقا لادعاء الشركة المذكورة (٢١) .



ولم يقتصر الأمر على حصول الامتداد على الجنسية المصرية بمقتضى القانون السابق ( ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ) ، بل طالب مجلس النواب بحصول الشركات الأجنبية على الجنسية المصرية وذلك بتحويلها الى شركات مساهمة مصرية ، لأنها تنشأ فى مصر وبرسوم ولكى مهما كان رأسمالها او مؤسسوها أجنبى أو مصريين ، وانما كلمة مصرية هنا فى الحقيقة ليست بالمعنى الوارد فى قانون الجنسية ، اذ الشركة شخص معنوى فقط ، وازافة كلمة مصرية يقصد منها انها انشئت فى مصر ( ٢٢ ) .

ومهما يكن من أمر فان القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م لم يعد ملائما للأوضاع السياسية الجديدة فى نهاية الاربعينات ، لذا اصدر المشرع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ليحل محله .

وتنطبق احكام هذا القانون لتشمل مصر والسودان ، وقد جعل المشرع المصرى من التمتع بصفة الرعية العثمانية أساسا لاكتساب الجنسية المصرية ، فطبقا للقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م تحدد المصريون بأنهم الرعايا العثمانيون المولدون فى الاراضى المصرية من أبوين مقيمين فيها اذا كانوا قد حافظوا على اقامتهم العادية فيها الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، ولم يكتسبوا جنسية اجنبية ( المادة الاولى ) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون المولدون فى الاراضى المصرية المقيمون فيها الذين قبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية المصرى ، سواء بادائهم الخدمة العسكرية او بدفع البدل ولم يدخلوا فى جنسية اجنبية متى حافظوا على اقامتهم العادية فى مصر الى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ( الفقرة الرابعة من المادة الاولى ) ( ٢٣ ) .



وينتضح من النص السابق أن المشرع ردد تقريرا نفس الشروط السابقة فى القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م بضرورة أن يكون الشخص رعية عثمانية والا يكون قد ولد وأقام فى مصر ، أما الجديد فى هذه الحالة فهو قبول الفرد أداء التكليف بالخدمة العسكرية .

وفضلا عن توافر صفة الرعية العثمانية فى الشخص فإن المشرع اشترط ضرورة اقامته بصفة معتادة فى مصر من تاريخ الانفصال القانونى عن الدولة العثمانية فى ٥ نوفمبر ١٩١٤ م حتى صدور القانون ١٩ فى ١٠ مارس ١٩٢٩ م .

أما القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ فلا يعتبر الغيبة المؤقتة كالسفر للسباحة والتجارة أو طلب العلم قطعا للاقامة مادامت نية العودة الى الاراضى المصرية متوافرة ( الفقرة الخامسة ) ، وبحكم هذا القانون فإن أعضاء الأسرة المالكة السابقة يدخلون فى الجنسية المصرية .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين جعلوا اقامتهم العادية فى مصر بعد ٥ نوفمبر ١٩١٤ م وحافظوا عليها حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م ، وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين فى الجنسية المصرية ، اذا انقضت مدة السنة دون تقديمه لأطلب امتنع عليه الدخول فى الجنسية المصرية ( الفقرة السادسة ) .

وان المصريين هم الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون فى مصر من ٥ نوفمبر ١٩١٤ م ولم يحافظوا على تلك الاقامة حتى ١٠ مارس ١٩٢٩ م وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم فى الجنسية المصرية ووافق لهم وزير الداخلية ( الفقرة السابعة ) ( ٢٤ ) .



والجدير بالملاحظة أن المشرع قد نقل المواد الخمس الأولى من قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ م ووضعها كلها فى مادة واحدة موزعة على فقرات فى القانون الجديد رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م على نحو ما سبق ، كما استلزم انقائون أن يكون الشخص قد حافظ على اقامته بمصر حتى صدور القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وأن يتقدم بطلب الدخول فى الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ صدور القانون المذكور ، وهوافئة وزير الداخلية على ذلك ، ومن ذلك التاريخ يكون الشخص قد اكتسب الجنسية المصرية او من تاريخ انتهاء السنة .

وقد تميز القانون الجديد ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م بتقييد دخول الاجانب فى الجنسية المصرية على خلاف التشريع السابق ١٩ لسنة ١٩٢٩ م الا انه توسع فى حالات سحب واستقاط الجنسية المصرية ، ففى شركة الكروم والكحول المصرية بأبى المطاير على سبيل المثال حصل مدير الشركة على الجنسية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ م واستغلها أسوأ استغلال بالنسبة للعمال المصريين ، وتهريب أموال الشركة الى الخارج ، لذا طالب موظفو الشركة بضرورة تطبيق قرار سحب الجنسية المصرية من الاجانب الذين يستغلونها ضد مصالح البلاد على مدير الشركة المذكورة حيث توافرت فيه هذه الصفات (٢٥) .

وبالكسباب الشخص للجنسية المصرية فقد يكتسبها بالتالى اولاده القصر وزوجته التى تزوجها قبل العمل بأحكام القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م (٢٦) ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن مدير شركة الكروم والكحول المصرية بأبى المطاير حصل على الجنسية المصرية واحتفظت زوجته بجنسيتها اليونانية



وابنته بجسيتها الانجليزية(٢٧) ، ويدعو أن ذلك العمل كان سهل للأجانب الوصول الى أغراضهم . لأن معظم الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية حصلوا عليها للتستر وراءها ومحاولة الإفلات من القوانين المصرية المنظمة للأجانب ورؤوس أموالهم في مصر .

وبهذا نجد أن كثيرا من الأجانب قد حصلوا على الجنسية المصرية خاصة بعد صدور القانون المذكور ( ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ) من مختلف الجنسيات ؛ لدرجة أن الجنسية المصرية كانت تعطى لهم أفرادا وجماعات(٢٨) .

ولم يقتصر الأمر على الأفراد الطبيعيين في مجال الجنسية ، بل كان يمكن للأشخاص المعنويين التمتع بجنسية الدولة ، فانتساب الشخص الاعتباري لدولة ما يحدد حقوقه وامتيازاته، كما أن الدولة تمارس حقها في حمايته ؛ حيث تعد جنسية الشخص الاعتباري أساس تحديد الاختصاص القضائي(٢٩) ، ثم صدر القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ م في ٢٢ يونية ١٩٥٥ م يتيح للشركات الأجنبية في مصر طلب اكتساب الجنسية المصرية من الحكومة(٣٠) ، أو تحويلها الى شركة مصرية مساهمة - مع الاحتفاظ بالملكية الأجنبية والادارة الأجنبية(٣١) .

وقد نص القانون المذكور على أنه « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الترخيص لشركات المساهمة الأجنبية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة سواء أكانت أجنبية أم مصرية الاستثمار في العمل كشركات مساهمة مصرية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م إذا كانت تراول نشاطها الرئيسي في مصر ومسبق لها إصدار ميزانيتين سنتين مائتين كاملتين على الأقل قبل طلب الترخيص السالف الذكر وذلك طبقا للنظام الذي يلحق بقرار مجلس



الوزراء المذكور دون حاجة الى اجراءات جديدة » (المادة الاولى) .

وقد كثر الحديث والجدل فى الشركات حول هذا القانون خاصة الشركات الاجنبية التى لا تريد تطبيقه ، فعلى سبيل المثال نجد أن شركة الملح والصودا المصرية ترى أن الحق الذى قرره القانون الانجليزى فى هذا الصدد للمساهمة والذى تشير اليه الشركة المذكورة هو حق لا نظير له فى التشريع المصرى لذلك فلا يمكن التمسك به .

لذا تولت وزارة التجارة والصناعة وضع النموذج لنعتقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها بحيث لا تجوز مخالفتها (٢٢) .

ومما لا شك فيه أن القانون ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ م لم يختلف كثيرا عما طُلب به مجلس النواب عام ١٩٤٤ م ، إنما هو تشجيع لرؤوس الاوال الأجنبية للاستثمار فى مصر ، أما عن احتفاظ الأجانب بالادارة فالقانون المصرى كان مازال يترك سيطرة الأجانب على الشركات المساهمة فى مصر حتى أن أراد التشجيع ، وهذا ما يعود بنا الى ما قبل ثورة ١٩٥٢ م .

وقد اتخذ المشرع المصرى موقفا يعكس اتجاهها كانت المحاكم المختلطة تسير عليه حيث كانت تطبق على النظام القانونى للشركة الأجنبية قانون جنسية هذه الشركة حتى لو كان نشاطها الرئيسى فى مصر ، وأن النظام القانونى للشركة الأجنبية يشمل تمتع الشخص المعنوى بالشخصية القانونية وتنظيمه وادارته ، وقد أكد الفقه المصرى أن الشركة الأجنبية التى يكون نشاطها الرئيسى فى مصر تخضع لقانون المصرى نى كل ما يتعلق بإنشائها وأجهزتها وطريقة انقضاءها .



بل ذهب المشرع أبعد من ذلك إلى القول بأن إخضاع النظام القانوني للشركة الأجنبية للقانون المصري يقتضى إعادة تأسيسها في مصر تناديا للتضارب بين القانون المصري وقانون مركز ادارة الشركة ، أو تحويلها من توصية بالأسهم أو ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة ، وهو أمر أيضا يشتمل على تعديل نظام الشركة ، الأمر الذي يقتضى أن توافق عليه الجمعية العمومية غير العادية طبقا لأحكام القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م ، حيث أن تأسيس الشركة المساهمة في مصر يجعلها شركة مصرية ، وقد قصد المشرع تطبيق القانون المصري دون أن يتعدى ذلك إلى تغيير جنسية الشركة ، بل أن تحويل الشركات الأجنبية التي لها نشاط رئيسي في مصر إلى شركات مساهمة مصرية يخضع لاجراءات خاصة حددها القانون المصري نفسه ( القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ م ) ( ٣٣ ) .

ومع إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ م أصبح القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م غير ملائم لسياسة الدولة الجديدة ، ( خاصة أن هذا القانون لم يختلف كثيرا عن القانون ١٩ لسنة ١٩٢٩ م القديم على نحو ما سبق ) فلذا تم إصدار القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م ليحل محل القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م ( ٣٤ ) .

وقد تميز القانون الجديد عن سابقه بأنه لم يركز على تعبير ( الرعوية العثمانية ) ، وفي ذلك تمصير لأسس الجنسية المصرية ، إلا أنه جاء بأساس جديد وهو التوطن في مصر قبل أول يناير ١٩٠٠ م إذا استدر هذا التوطن إلى تاريخ العمل بهذا القانون .



والجديد فى هذا القانون أنه نص على عدم منح الجنسية المصرية لطائفتين هما :

( ١ ) الصهيونية .

(ب) الذين صدر حكم بادانتهم فى جرائم ينص الحكم على انها تمس ولاعهم للبلاد أو تتضمن خيانتهم لها(٢٥) ، والحقيقة اننا نجد فى هذا خطوة جديدة خاصة بالنسبة لليهود الذين سيطروا على الاقتصاد المصرى وعملوا فى الفترة منذ عام ١٩٤٨ م ( حرب فلسطين ) على تخريب وتهريب الاموال الى الخارج .

وتوسع القانون فى حالات اسقاط الجنسية فنص على جواز اسقاط الجنسية المصرية عن كل من غادر الاراضى المصرية بنية عدم العودة اذا جاوزت مدة غيابه فى الخارج ستة شهور(٣٦) .

أما عن تعداد الأجانب فى مصر خلال فترة الدراسة فقد كانوا فى تناقص مستمر بصفة عامة لتطور الأحداث الخاصة بالظروف السياسية فى مصر ، وقد بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٣٧ م طبقا للتعداد العام الذى أجري خلال هذا العام حوالى ١٥٩٢.٦٣٦ نسمة منهم ١٥٧٣٤١٢١ نسمة مصريين و ١٨٦٥١٥ جملة الأجانب معظمهم من الأوربيين البالغ عددهم نحو ١٧٦.٩٥ نسمة .



والجدول التالي يوضح عدد كل جنسية على حدة :

الجنسية	العدد
اليونانية	٦٨٥٥٩
الاطالاية	٤٧٧.٦
البريطانية	٣١٥٢٣
الفرنسية	١٨٨٢١
التركية	٣٢.١
الالمانية	١٧٧٩
السورية	١٤٢٦
الاسبانية	١٢.٨
السويسرية	١٢٤٨
الروسية	١١٧٦
اليوغسلافية	١١٥٤
الرومانية	٨٩.
البلجيكية	٤٧١
النرويجية	١٢٥
الدانماركية	١١.
أجانب آخرون	١٧.١٨

المصدر : تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ م ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر أيضا :

Egyptian Government, Ministry of finance Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1937, General Tables, Government Press, Bulaq, Cairo, 1942, P. 8.



ودن الجدول يتضح أن اكبر الجاليات عددا هي الجالية اليونانية والايطالية والبريطانية والفرنسية حيث بلغ اجمالي عددهم حوالى ١٦٦٦.٠٩ نسمة بنسبة ٨٩٪ من جملة الاجانب ، بينما باقى الجاليات الأخرى لا تتعدى ١٩٩.٠٦ نسمة بنسبة ١١٪ منها حوالى ست جاليات تتعدى الالف نسمة وهي التركية والالمانية والسورية والاسبانية والسويسرية والروسية واليوغسلافية ، وباقى الجاليات لا تتعدى الالف فهناك الفنلنديون وعددهم نحو ١٦ نسمة فقط (٣٧) .

وإذا استبعدنا من هذه القوائم انشريقيين التابعين للدول الشرقية والدول الغربية يكون مجموع عدد الغربيين الحقيقيين الذين يقيمون فى مصر حوالى ١٤٢٧٤٩ نسمة (٣٨) .

ومن الملاحظ أن عدد الاجانب قد تناقص عام ١٩٣٧ م عما كان عليه فى التعداد السابق ( عام ١٩٢٧ م ) بنحو ٢٩.٨٥ نسمة وهو تناقص شديد وملحوظ وذلك بسبب الظروف السياسية التى مرت بها البلاد وخاصة إلغاء الامتيازات الأجنبية فى ذلك العام ، أو بسبب تحقيق الاجانب مكاسب ضخمة وعودة البعض منهم الى بلادهم الأصلية ، أو بسبب تمتع بعضهم بقانون الجنسية السابق والحصول على الجنسية المصرية (٣٩) .

وفى عام ١٩٤٧ م زاد عدد سكان مصر بصفة عامة الى حوالى ١٨٩٦٦٧٦٧ نسمة منهم ١٨٨٢.٨٥٢ مصرياً و ١٤٥٩١٥ اجانب أى بنسبة ٩٩.٢٪ مصريين و ٠.٨٪ اجانب (٤٠) .

وبالرغم من زيادة عدد المصريين بحوالى ٣.٨٦٧٣١ . فان عدد الاجانب انخفض بحوالى ٤.٦٠٠ اجنبى وهو انخفاض شديد يزيد على انخفاضهم عام ١٩٣٧ م .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م بلغ عدد افراد الجاليات العربية حوالى ٥٩٠٠ عربى أكثرهم من لبنان وسوريا وهى نسبة ليست



كثيرة بالمقارنة بالجنسيات الأخرى بنسبة تزيد على ٤٪ قليلا (٤١) .

والجدول التالي يبين أعداد كل جنسية مرتبة طبقا لعددها ترتيبا تنازليا عام ١٩٤٧ م :

الجنسية	العدد
اليونانيون	٥٧٤٢٧
البريطانيون	٢٨٢٤٦
الاطالبون	٢٧٩٥٨
الفرنسيون	٩٧١٧
الأتراك	٥٣٧٥
اللبنانيون	١٩١٢
السوريون	١٦٩٠
الروس	١١٧٤
اليوغسلافيون	١١٤٥
السويسريون	٨١٩
الاسبان	٦٧٣
الرومانيون	٦٢١
الالمانيون	٣٧٥
البلجيكيون	٢٩٩
الدانماركيون	١١٢
النرويجيون	٩٩
أجانب آخرون	٨٢٧٣
الجميلة	١٤٥٩١٥



## المصدر :

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة ، ص ٢٠٤ ، ص ٣٧٤ ، ٣٨٥ .

ما زلنا نلاحظ أن الأربع الجنسيات الأوربية الأولى ( اليونانية والبريطانية والإيطالية والفرنسية ) هي الأكثر عددا حيث بلغ عددهم ١٢٣٣٤٨ نسمة بنسبة ٨٤٪ تقريبا بينما باتى الجاليات لا يتعدى اجماليها ٢٢٥٦٧ نسمة بنسبة ١٦٪ تقريبا ، وبلى ذلك الجنسية التركية ثم اللبنانية والسورية والروسية واليوغسلافية ، وماعدا ذلك فهى جنسيات أعدادها لم تبلغ الالف نسمة ، بل هناك اقل من المائة مثل الفروجية وغيرها .

ومن الملاحظ أيضا أن نفس الجاليات الأربع هي التى تحتل مركز الصدارة فى كل من التعداد ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م مع تراجع الجالية الإيطالية الى المركز الثالث بدلا من الثانى ، وتقدم الجالية البريطانية الى المركز الثانى بدلا من الثالث ، مع تناقص عدد هذه الجاليات عام ١٩٤٧ م عما كانت عليه عام ١٩٣٧ م . والجدول التالى يوضح ذلك :

الجنسية	عام ١٩٣٧	عام ١٩٤٧
اليونانية	٣٧٪	٣٩٪
الإيطالية	٢٥٪	١٩٪
البريطانية	١٧٪	١٩٪
الفرنسية	١٠٪	٧٪



وبرغم شمول الهبوط لكافة الجنسيات الموجودة فى مصر حتى عام ١٩٤٧ م فان التفاوت فيه بين الجنسيات المختلفة قد ادى الى اختلاف نسبة كل جنسية الى اجمالى عدد الاجانب ، ومثال ذلك عدد اليونانيين الذى هبط من ٦٨٥٥٩ نسمة عام ١٩٣٧ م الى ٥٧٤٢٧ نسمة عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ١١١٣٢ نسمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نسبتهم الى اجمالى الاجانب من ٣٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ٣٩٪ عام ١٩٤٧ م ، وقد طرأ نفس التغيير أيضا على البريطانيين حيث انخفض عددهم من ٣١٥٢٣ نسمة عام ١٩٣٧ الى ٢٨٢٤٦ عام ١٩٤٧ م بنقص قدره ٣٢٧٧ نسمة ، وبرغم ذلك فقد ارتفعت نسبتهم من ١٧٪ عام ١٩٣٧ م الى ١٩٪ عام ١٩٤٧ م ، اما بالنسبة للايطاليين والفرنسيين فان الهبوط فى عددهم كان حادا بما أثر على نسبتهم المئوية بالنقص .

وقد كان للحرب العالمية الثانية أثر كبير فى هذا التناقص نظرا لطبيعة العلاقة بين انجلترا ومصر التى فرضت بمقتضاها مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ووضعت موانئها ومطاراتها تحت نفوذ انجلترا ، واخذت انجلترا فى محاربة الرعايا الالمان والايطاليين فى مصر لكونهم تابعين لدول الاعداء ، فموجب ذلك قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا فى سبتمبر ١٩٣٩ م ، وتم القاء القبض على الرعايا الالمان ووضعت ممتلكاتهم تحت الحراسة .

اما بالنسبة للرعايا الايطاليين ففى ١٠ يونية ١٩٤٠ م استجاب « على ماهر » رئيس الوزراء المصرى لمطالب السفير البريطانى الذى ترمى الى اعتقال الايطاليين وترحيل الوزير الايطالى المفوض وجميع اعضاء المفوضية والنصليات الايطالية فى مصر (٤٢) .



والى جانب ذلك كان للظروف والاحداث التى مرت بها مصر اثر كبير فى تناقص عدد الاجانب بدأ بمعاهدة ١٩٣٦ م ومؤتمر مونتره ١٩٣٧ م الذى قرر الغاء الامتيازات الاجنبية المعمول بها فى البلاد خلال فترة انتقال تنتهى عام ١٩٤٩ م ، ومع ان هذا الوضع يعطى مصر حق ابعاد الاجانب الموجودين بالبلاد ، فانه لم يكن فى مخططها ابعاد اى اجنبى خاضع لقضاء المحاكم المختلطة اذا كان قد اقام فى مصر خمس سنوات على الاقل او أن ترفض دخوله فى اراضيها اذا كان قد غادرها مؤقبا الا فى احوال معينة كان يكون قد حكم بادنته فى جنابة أو جنحة يعاقب عليها القانون اكثر من ثلاثة شهور .

وظروف الحرب اوقفت تسهيل عودة الاجانب الذين غادروا مصر لمغادرة مؤقتة الا اذا لجأ الاجنبى الى ممثلى مصر فى الخارج لطلب ترخيص بدخول الاراضى المصرية مرة اخرى ، واستمر هذا النظام فى عام ١٩٤٢ م حيث كانت الحرب فى غير صالح الحلفاء ، ومصر مهنددة بدخول قوات المحور ، مما ادى الى تخوف الاجانب وقيام بعضهم بتصفية مصالحهم نهائيا ومغادرة البلاد ، ولما تغير المواقف لصالح الحلفاء بعد معارك العلمين ، اراد بعض الاجانب الرجوع الى مصر ، فرفضت الحكومة المصرية ذلك طبقا لمعاهدة مونتره ، وقد احتج الاجانب على الحكومة واتهموها بعدم تطبيق شروط مونتره ، علما بأن الحكومة لم تكن كذلك ، فقد كانت تسمح منذ عام ١٩٤١ م مراعاة لاحكام المعرف الدولى والمبادئ الانسانية لبعض من يضطرون لمغادرة بلادهم بسبب العمليات الحربية كاليونانيين واليوغسلافيين والطرابلسيين بالمرور فى الاراضى المصرية على نفقة الحكومة المتولية بشرط عدم البقاء فيها الا لمدة ضرورية لاعداد الوسائل اللازمة لسفرهم (٤٣) .



ولما كان آخر تعداد أجرى في مصر فترة الدراسة التي نحن بصدددها هو تعداد عام ١٩٤٧ م ولم تصدر احصاءات رسمية أخرى فإنه لم تتوافر البيانات التي يمكن بها أن نتابع حركة السكان من اجانب ومصريين خلال الفترة من عام ١٩٤٧ م وحتى عام ١٩٥٧ م .

ولكن يمكن القول بأن هناك تناقصا مستمرا خلال تلك الفترة من عام ١٩٤٧ م الى عام ١٩٥٧ م فاستمرارا للظروف السابقة وانتهاء بفترة الانتقال المحددة للمحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية عام ١٩٤٩ م . من ناحية ، ومن ناحية ثانية بدأت الجاليات الأجنبية تغادر البلاد تدريجيا عائدة الى بلادها ابتداء من عام ١٩٤٨ م حيث كانت الهجرات اليهودية الى الخارج بسبب حرب فلسطين ، ثم أعقبتها موجات أخرى بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م (٤٤) ، ومن ناحية ثالثة كان تفسير مفهوم الجنسية وظهور القوانين التي حددتها وتوسعت بها مما أدى الى التأثير على صفة الأجنبية والاقبال من مميزاتا ، الامر الذي أدى الى تناقص الاجانب بسبب حصول الكثير منهم على الجنسية المصرية منذ صدور القانون الخاص بالجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ م والذي حل محله القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ م .

كما كان للتشريعات الخاصة بالشركات المساهمة المصرية التي صدرت خلال فترة الدراسة اثر كبير في تناقص الاجانب والحد من نشاطهم والتي بدأت بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ م ، والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ م .

أيضا كان لصدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ م الخاص بمنح الاجانب من تملك الاراضي الزراعية في مصر (٤٥) ، وكذلك



قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ م (٤٦) الذى  
اصدرته الثورة اثر كبير فى تناقص عدد الاجانب فى مصر .

كما كان لصدور القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ م والذى  
حل محل القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٠ م بشأن جوازات السفر اثره  
فى تناقص اعداد الاجانب فى مصر (٤٧) ، وكان لثورة ١٩٥٢ م  
نفسها ايضا اثر فى ذلك تخوفا من اجراءاتها الثورية المتلاحقة  
فيها بعد ، وان كانت الثورة حاولت تشجيع تدفق رأس المال  
الاجنبى لاستثماره فى مصر .

كما ان اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ م كانت سببا ايضا فى  
تناقص الاجانب عندما جلّت القوات البريطانية عن مصر (٤٨) ،  
وكان للأحداث التى تلت العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م  
اثر كبير فى تناقص اعداد الاجانب بعد فرض الحراسة على  
املاك الرعايا الاجانب التابعين لدول العدوان وترحيلهم عن  
البلاد ، ثم صدور قوانين لتوصير ارقام ٢٢ و ٢٣ و ٢٤  
لسنة ١٩٥٧ م (٤٩) ، ما ادى الى تخوف الاجانب الذين قاموا  
بالتخلص من ممتلكاتهم فى مصر قبل مغادرتهم البلاد (٥٠) .

لقد انتشرت الجاليات الاجنبية فى معظم محافظات مصر  
شمالا وجنوبا ، غير ان اغلبها قد تركز فى مدينتى القاهرة  
والاسكندرية ، وكانت مدينة الاسكندرية فى المركز الاول حيث  
بلغ تعداد الاجانب فيها عام ١٩٣٧ م حوالى ٨٢٩٢٥ نسمة ،  
اما مدينة القاهرة فكانت فى المركز الثانى وبلغ عددهم فيها خلال  
نفس العام ٥٧١٢٤ نسمة ، وبالتالي فان عدد الاجانب فى  
المدينتين بلغ ١٤٠٠٤٩ نسمة بما يعادل ٧٥٪ تقريبا من جلة  
الاجانب فى مصر البالغ عددهم ١٨٦٥١٥ نسمة (٥١) .



وفي تعداد عام ١٩٤٧ م تناقص عدد الأجانب في كل من المدن مع احتفاظ مدينة الاسكندرية بالمركز الأول والقاهرة بالمركز الثاني كما كان في تعداد (١٩٣٧ م) ، فقد بلغ عدد الأجانب في مدينة الاسكندرية عام ١٩٤٧ م نحو ٥٩٧٢٠ نسمة وفي مدينة القاهرة نحو ٥٣١٦٤ نسمة ، وبلغ اجمالي الأجانب في المدينتين ١١٢٨٨٤ نسمة بما يعادل ٧٧٪ تقريبا من جملة الأجانب في مصر البالغ عددهم حوالي ١٤٥٩١٥ نسمة (٥٢) .

بلا حظ انه مع انخفاض عدد الأجانب في كل من المدينتين عام ١٩٤٧ م عما كان عليه ( عام ١٩٣٧ م ) . فان نسبتهم قد زادت في تعداد عام ١٩٤٧ م ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على الانخفاض العام في عدد الأجانب الكلي في أنحاء القطر المصري .

وتعتبر منطقة القنال منطقة حذب الأجانب حيث تقع في المركز الثالث بعد مدينتي الاسكندرية والقاهرة ، اذ بلغ عدد الأجانب في منطقة القنال والسويس عام ١٩٣٧ م حوالي ٢٠٣٥١ نسمة منهم ٣١٩٦ نسمة فقط في السويس (٥٣) ، وفي عام ١٩٤٧ م تناقص اجمالي الأجانب في المنطقة الى ١٧٤٧٨ نسمة منهم ٢٤٠٨ نسمة فقط في السويس (٥٤) .

اما عن اسباب تركز الأجانب في هذه المدن ، فيمكن القول بأن مدينة الاسكندرية ملائمة المناخ لسكانهم وقرب المدينة من بلادهم ، فهي مرفأ مصر الاول الذي استقبلهم ، ومرفأ مصر الاول في عملية التصدير والاستيراد والحركة التجارية التي اضطلع بها جزء كبير من هذا المجتمع الاجنبي .

ولم تختلف مدينة القاهرة عن ذلك كثيرا فهي العاصمة ومركز المجتمع السياسي في مصر ، وتركزت فيها مختلف دواوين



ومصالح الحكومة والسفارات وغيرها ، كما كانت سوقا  
زاخرة مليئة بالحركة والنشاط وفرص الاستثمار والكسب ،  
ومن هنا كانت هى المركز الثانى لجذب الأجانب وإقامتهم ، فالمدينتان  
بالنسبة للأجانب كانتا تعتبران نقطتى جذب حضارى حيث دور  
السينما والتسلية وأماكن الخدمات وأماكن الترفيه ، كما تركزت  
فيهما وسائل المواصلات والقوى المحركة والصناعات المختلفة  
والعمال المدربون ، كما أن القوة الشرائية لسكانها تفوق كثيرا  
القوة الشرائية لسائر سكان مصر ، كما تركزت فيها  
الخدمات الطبية . والهندسية والعلمية والزراعية .

وليس هذا فحسب فهناك الكثير من الأجانب الذين توجد  
أعمالهم ومجالات استثمارهم خارج هاتين المدينتين وهم فى  
نفس الوقت يقيمون فى القاهرة أو الاسكندرية ، فعلى سبيل  
المثال « شركة آبار النزيوت الانجليزية » مجال عملها استغلال  
آبار البترول فى البحر الأحمر ، ومع هذا نجد أن ادارة الشركة  
ومركزها بالقاهرة ، كما يجتمع فيها أيضا مجلس الادارة (٥٥) ،  
ولا يفوتنا معمل تكرير البترول التابع للشركة المذكورة فهو أيضا  
فى السويس وكما سبق مركز الشركة وادارتها بالقاهرة (٥٦) .

وآخر مثال على ذلك « شركة عهوم السكر والتكرير  
المصرية » مركزها بالقاهرة ومجال عملها منتشر بالصعيد  
حيث مناطق زراعة قصب السكر (٥٧) ، وكذلك « شركة وادى  
كوم أمبو » مركزها بالقاهرة ومجال عملها بكوم أمبو بالصعيد (٥٨) .

أما فى منطقة قناة السويس فقد كان تركز الأجانب فيها  
بسبب وجود شركة القناة التى كان يعمل بها أعداد كبيرة من  
الوظفين الأجانب ، وهى أعداد كبيرة لا بأس بها ، حيث توجد  
منافذ تجارية عديدة حيث الأعمال التجارية وأعمال الخدمة العامة



للمنطقة ، هذا فضلا عن اعمال الارشاد فى القناة والشخص  
والنفريغ والتوين .. الخ ..

على ان عدد الاجانب المقيمين فى مصر قد لا يعطى دلالة  
قوية على الدور الذى يلعبونه الا اذا امكن التعرف على انواع  
الاعمال التى يقومون بها ومدى سيطرتهم عليها ، والحقيقة  
فان الاجانب وجدوا فى جميع الانشطة المختلفة ( الاقتصادية  
والخدمية ) كـ مستثمرين وموظفين وعمال ولم يتركوا نشاطا الا وقد  
وجد منهم فيه باعداد متفاوتة من نشاط الى آخر ومن جنسية  
الى اخرى ، وفى تعداد عام ١٩٣٧ م كان اكثر عدد من الاجانب  
يعملون فى مجال التجارة حيث بلغ حوالى ٢١٩٣٦ اجنبيا ، وفى  
مجال الصناعات التحويلية بلغ عددهم حوالى ١٥٠١٢ اجنبيا ،  
وبلغ عددهم فى مجال الخدمات الشخصية حوالى ١١٣٧٩ اجنبيا ،  
وتنخفض هذه الاعداد انخفاضا شديدا فى مجال الزراعة حيث  
بلغ عددهم حوالى ١٢٩٠ اجنبيا ، وفى مجال المناجم والمحاجر  
والملاحات لم يتعد عددهم ١٤٠ شخصا ، ومع هذا فقد كان  
عدد الاجانب الذين لا عمل لهم كبيرا حيث بلغ ٧٦٦٦٤ اجنبيا (٥٩).

وبالمقارنة بين تعداد عام ١٩٣٧ م وتعداد عام ١٩٤٧ م نجد  
ان هناك اختلافا كبيرا ، وفى عام ١٩٤٧ م مع انخفاض عدد  
الاجانب الا ان هناك بعض المجالات ارتفع فيها عددهم عما كان  
عليه عام ١٩٣٧ م ، فقد ارتفع عدد الاجانب فى مجال الخدمة  
الشخصية ( الفنادق والاندية والمقاهى والبارات والمطاعم وخدمات  
الامراح والماتم واعمال التزيين والتجديل والخدمات المنزلية ) ارتفاعا  
كبيرا حتى بلغ عددهم ٥٤٨٥٠ وفى المقابل انخفض عدد الاجانب  
فى كل من التجارة الى ١٨٢٠٥ والصناعات التحويلية ١٢٢٩٤  
وفى الزراعة ٧٤٧ وفى المناجم والمحاجر والملاحات ١٤٢ نسمة ،



وتأهارة الانخفاض الشديد ظهرت في عدد الأجانب الذين لا عمل لهم حيث بلغ عددهم حوالي ٧٢١٦ اجنبيا (٦٠) .  
ولكى تتضح الصورة اكثر فاجدول التالي يبين جانبا من هذه المجالات خلال التعدادين ١٩٣٧م و ١٩٤٧ م :

المجالات	١٩٣٧	١٩٤٧
الزراعة	١٢٩٠	٧٤٧
استثمار المناجم والمحاجر والملاحات	١٤٠	١٤٢
الصناعات التحويلية	١٥٠١٢	١٢٢٩٤
البناء والتشييد	٤٢١٣	١٠٤٨
النقل والمواصلات	٢٠٩١	٦٣٧٦
التجارة	٢١٩٣٦	١٨٢٥٠
الخدمات الاجتماعية عامة وخاصة	٨٤٣٠	١١٢١٠
الخدمات الشخصية	١١٣٧٩	٥٤٨٥٠
اعمال غير منتجة وغير واضحة	٢٨٦٥٨	٢٥٥٢٢
الذين لا عمل لهم	٧٦٦٦٤	٧٢١٦

المصدر :

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP. 210 —215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ م ، جداول عامة د ٢ ، مرجع

سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٣١ ،

Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 .. 259.



ويبدو أن الأجانب الذين لا عمل لهم والذين كان عددهم كبيراً عام ١٩٣٧ م قد انخرطوا في العمل في مجال الخدمات الشخصية، وهذا واضح حيث انخفض عدد الذين لا عمل لهم من ٧٦٦٦٤ عام ١٩٣٧ م الى ٧٢١٦ عام ١٩٤٧ م وارتفع عدد الأجانب في مجال الخدمات الشخصية من ١١٣٧٩ عام ١٩٣٧ الى ٥٤٨٥٠ عام ١٩٤٧ م ، كما ارتفع عدد الأجانب في مجال النقل والمواصلات من ٢٠٩١ عام ١٩٣٧ م الى ٦٣٧٦ عام ١٩٤٧ م وكذلك في مجال الخدمات الاجتماعية من ٨٤٣٠ عام ١٩٣٧ م الى ١١٢١٠ عام ١٩٤٧ م .

وثمة ملاحظة تبين ان الجاليات الأجنبية لم تكن جميعها تخضع لظروف واحدة خلال فترة الحرب العالمية الثانية والتي كان لها أكبر الأثر في انخفاض عدد الأجانب في مصر ، فرعايا الدول التي كانت تناصر الحلفاء كانوا بعيدا عن الاجراءات التعسفية التي كانت تمارسها السلطات الانجليزية على رعايا دول المحور او المناصرين للنشازية (٦١) .

وعلى هذا فان الجالية الايطالية والفرنسية والالمانية كانت اكثر الجاليات الاخرى تائرا بظروف الحرب العالمية الثانية ، وسوف يتضح ذلك من خلال الدراسة .

وثمة ظاهرة اتسعت بها الجاليات الأجنبية في مصر وهي العمل الأسرى ، فنجد أن الكثير من الشركات المساهمة التي كونوها في الغالب كانت أسرية ، والامثلة على ذلك كثيرة حيث كثرت العائلات البريطانية مثل عائلة كامفوري (٦٢) وصيدناوى (٦٣) وشامرمان وكسار وتصدفلى وسموكة ، وكذلك لعائلات الايطالية مثل عائلة بنتو وكانتونى (٦٤) وكوهين (٦٥) ،



وموصري(٦٦) ، والعائلات اليونانية مثل أسرة بيزينس(٦٧) ،  
والعائلات الفرنسية مثل أسرة طوريل(٦٨) ، وعائلة هرش  
اللمانية(٦٩) وأسرة سباهى السورية(٧٠) وسرسق وشديد  
اللبنانية(٧١) وغيرهم كثير ، وقد تمصرت كثير من هذه الأسرات  
مثل أسرة شيكوريل(٧٢) ، ويبدو أن ذلك أصبح تكتلا أجنبيا منظما  
فى احتكار الشركات المساهمة فى مصر .

## الجماليات الأجنبية

### ١ - الجمالية اليونانية :

الجمالية اليونانية موجودة فى مصر منذ فترة طويلة وزاد  
نشاطها فى عهد محمد على خاصة فى ملكية الأراضى  
الزراعية التى منحت لهم ، كما استطاع التجار اليونانيون الذين  
كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ضخمة أن يستثمروها فى استصلاح  
الأراضى ، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر اتسعت  
أعمال التجار اليونانيين بسبب ازدياد الطلب على المحصولات  
الزراعية ، وقد زاد نشاطهم فى تجارة القطن(٧٣) واقراض  
الفلاحين بالربا الفاحش(٧٤) .

وكان اليونانيون متماسكين متضامنين فى مجال التجارة  
والمال كى تكون صفقاتهم مربحة ، كما كانوا يعتبرون سمعة  
كل شركة يونانية هى سمعة المجموع ، ومن ثم كانوا يبذلون  
جهدهم لتنفيذ أى بيت تجارى يونانى يقع فى محنة(٧٥) .

وجدير بالذكر أن الجمالية اليونانية فى مصر هى أكبر الجماليات  
الأجنبية الأخرى عددا ، إلا أن رؤوس أموالهم المستثمرة لم تكن  
كذلك ، فقد كانت رؤوس الأموال البريطانية أكثر بحكم أن بريطانيا



هى الدولة الاستعمارية التى تمتعت بالانصيب الأكبر لى  
الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية لى مصر ، وليس معنى هذا قلة  
الاستثمارات اليونانية ، فقد انتشر اليونانيون فى كثر من  
المدن والأرياف المصرية يستثمرون أموالهم فى شتى الميادين  
الاقتصادية المربحة (٧٦) .

وقد تركز اليونانيون فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة ، فقد  
بلغ عددهم فى الأولى ٢٠٧٥٢ وفى الثانية ١٥٦٧٣ ، ثم القنال  
بنحو ٥٦٧٤ وفى السويس ١٢٨١ ولم تخلو منهم محافظة حتى  
فى المحافظات النائية .

ملا

وقد عمل اليونانيون فى جميع أوجه النشاط المختلفة ،  
وكانت الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة التى تشمل  
العملين لى مجال التعليم والعلوم والفنون والآداب والطب  
والقانون والدين فى المرتبة الأولى لأعمال اليونانيين الذين بلغ  
عددهم فيها نحو ٢١٣٧٢٩ ، وجاءت الخدمات الشخصية فى  
المرتبة الثانية حيث بلغ عددهم ٧٧٠٧ ، ثم تليها فى المرتبة الثالثة  
الصناعات التحويلية وأعمال البناء والتشييد حيث بلغ عددهم  
فى هذه المجالات ٥٦١٨ ، وتأتى فى المرتبة الرابعة أعمال التجارة  
فقد بلغ عددهم ١٣٨٨ لى حين أن التجارة هى المجال الذى يميزهم  
عن بقية الأجانب ، أما فى مجال الزراعة وأعمال المناجم والمحاجر ،  
كان تركيزهم قليلا حيث لا يزيد عددهم على ٤٢٨ فقط ، وكان  
الكثير منهم يعملون فى أعمال غير واضحة ، أو لا عمل لهم ويجدون  
صعوبة فى الحصول عليه ، ويعانون الشدائد حيث  
أن رؤوس أموالهم أقل كثيرا من الجاليات الأجنبية الأخرى ،  
وبالرغم من ذلك فلم يفكروا فى العودة الى بلادهم لفقرها وسوء  
أحوالها (٧٧) .



وقد استمرت الجالية اليونانية فى مصر حتى نهاية فترة البحث ، ولم تتأثر كثيرا بالاحداث الجارية فى مصر ، كما تأثر غيرها كالجالية الالمانية والايطالية خلال الحرب العالمية الثانية ، والبريطانية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ م ، بل نجد انه على حين انسحب جميع المرشدين الاجانب من قناة السويس فى سبتمبر ١٩٥٦ م بعد التأميم استمر المرشدون اليونانيون الذين لم يخضعوا لضغط الشركة المؤممة ، ووقعت مصر عقودا مع عدد منهم ، وذلك لوجود جذور لهم فى مصر (٧٨) .

## ٢ - الجالية البريطانية :

تعتبر الجالية البريطانية من أهم الجاليات الاجنبية فى مصر من حيث قوة نفوذها ، وقد ساعد على ذلك تشجيع الاحتلال الانجليزى لها وترفعها بالامتيازات الاجنبية .

وتأتى الجالية الانجليزية فى المرتبة الثالثة بعد الجالية اليونانية والايطالية من حيث العدد عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها نحو ٢١٥٢٣ بريطانيا . تركز معظمهم فى مدينة القاهرة والاسكندرية ثم القنال وانسويس كما سبقت الاشارة .

وفى عام ١٩٤٧ م احتلت الجالية الانجليزية المرتبة الثانية بعد اليونانية لتراجع الجالية الايطالية عن مرتبتها بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ومع تقدم الجالية الانجليزية ، فان عددها تناقص عن عام ١٩٣٧ اذ بلغ عددها عام ١٩٤٧ م نحو ٢٨٢٤٦ بنقص قدره ٣٢٧٧ انجليزيا كما سبقت الاشارة .

وقد استمرت ظاهرة تركز البريطانيين فى تعداد عام ١٩٤٧ م أيضا فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ثم القنال والسويس ووجدوا بأعداد قليلة فى محافظات أخرى مثل اسيوط وجنوبها ،



وخلت منهم محافظتنا دمايط والفيوم ، فعلى سبيل المثال لم يوجد  
فى محافظة الفيوم سوى انجليزيا واحدا .

ومن حيث توزيعهم على أوجه النشاط المختلفة ، ففى تعداد  
١٩٣٧ م نجد أن التجارة تاتى فى المقام الاول حيث كانت تعمل  
فيها النسبة الكبيرة منهم ، اذ بلغ عددهم فى هذا المجال نحو  
٣٢٥٠ وتلى التجارة الصناعات التحويلية والتعدينية وأعمال  
البناء والتشييد وبلغ عددهم فى هذا المجال نحو ٢٥٣٠ ،  
وتلى ذلك الخدمات الاجتماعية العمة والخاضعة وبلغ عددهم  
فيها نحو ١٥٧٢ ، وتأتى الخدمات الشخصية فى المرتبة الرابعة  
اذ بلغ عددهم فيها ١٥١٩ ، يليها فى المرتبة الخامسة أعمال النقل  
حيث بلغ عددهم ١٤٠١ ، وكانت الأعمال الزراعية وأعمال المناجم  
والمحاجر أقل المجالات التى عمل فيها الانجليز اذ بلغ عددهم فى  
هذه المجالات ما يقرب من ١٣٠ انجليزيا ، والجدير بالذكر أن جميع  
العاملين فى هذا المجال من الأجانب كانوا ١٤٠ فردا ، بمعنى  
أن باقى الجنسيات الأخرى لم تتعد عشرة أفراد ، وبذلك  
يكون الانجليز قد سيطروا على هذا المجال ، ولكن يبدو أنهم  
فى المستوى الإدارى ، أما العمال فيبدو أنهم من المصريين نظرا  
لصعوبة العمل فى هذا المجال .

هذا وهناك من لا عمل لهم وايضا أصحاب أعمال غير  
واضحة ، بالإضافة الى أن بعض نساءهم كن يمارسن الدعارة  
والبغاء .

وفى تعداد عام ١٩٤٧ م نجد أن الخدمات الاجتماعية العامة  
والخاصة تقدمت الى المرتبة الأولى بعد أن كانت الرابعة فى  
تعداد عام ١٩٣٧ حيث بلغ عدد البريطانيين فى هذا المجال نحو  
٩٠٧٣ وتراجع عددهم فى مجال التجارة عن المرتبة الأولى الى



الثانية حيث بلغ عددهم ٣٢١١ ، وثانى الخدمات الشخصية فى المرتبة الثالثة بعد ان كانت فى الرابعة وبلغ عددهم فى هذا المجال ٢٩٠٩ ، وتراجع عدد الانجليز فى أعمال الصناعات التحويلية والتعدينية والبناء والتشييد الى المرتبة الرابعة بعد ان كانت الثانية وبلغ عددهم فى هذه المجالات نحو ١٨٠٩ ، أما أعمال الزراعة والمناجم والمحاجر فكانت كالاعداد السابق حيث قلة عدد الانجليز العاملين فى هذه المجالات فلم يتعد عددهم الى ١٢٤ انجلترا ، هذا بالإضافة الى نوى الاعمال غير الواضحة وصغار السن ومن لا عمل لهم (٧٩) .

وبجانب الاعداد السابقة لهؤلاء الانجليز هناك افراد القوات البريطانية التى حددتها معاهدة ١٩٣٦ م بعشرة آلاف جندي وأربعمائة طيار والائراد الملتحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ، ولا يشمل هذا العدد المولفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمل الذى بلغ عددهم أربعة آلاف ووظف كانوا موزعين بالقرب من قناة السويس (٨٠) .

هذا بالإضافة الى أفراد البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى والتى بلغ عدد أفرادها عام ١٩٣٧ م - ٣٢ ضابطا و ٣٥ ضابط صف زادوا عام ١٩٤٧ م الى ٥١ ضابطا و ٨٦ ضابط صف ، وكان الموجود فعلا فى نفس العام ٥١ ضابطا و ٦٩ ضابط صف بخلاف أربعة ضباط وخمسة عشر ضابط صف ملحقين على البعثة بلغت جملة مرتباتها فى بدء تكوينها عام ١٩٣٧ م مبلغ ٢٣٦٠.٨ ج . م وبلغت فى عام ١٩٤٦ م مبلغ ١٠٧٦٣٥ ج . م ، وجملة ما تحملته الحكومة المصرية من هذه المرتبات خلال الفترة المذكورة ١٩٣٧ م - ١٩٤٦ م حوالى ٨٨٤٥٢٨ ج . م .



وكان لهذا العدد الكبير من جنود وقسباط الجيش  
الانجليزى فى مصر أحد أسباب موجة الغلاء التى واكبت انحراب  
العالمية الثانية وارهقت ميزانية البلاد من الاتناق والتموين المقدم  
لهذا العدد من افراد القوة العسكرية (٨١) ، والجدير بالملاحظة  
أن هذه القوات ساعدت على اطمئنان الجالية البريطانية  
ومسانحتها وزيادة نسبة عددها خلال تلك الفترة حتى انها  
أصبحت الجالية الثانية بعد اليونانية من حيث العدد عام ١٩٤٧م  
بعد أن كانت الثالثة عام ١٩٣٧ .

ومع قلة حجم الجالية الانجليزية من اليونانية ، وعن الإيطالية  
فى بعض الأحيان فإن رؤوس أموالها ونشاطها الاستثمارى  
كان يتسم بالزيادة المستمرة على الجاليات الأخرى حيث  
اطمئنان أصحاب هذه الاستثمارات لوجود القوات العسكرية  
البريطانية فى مصر (٨٢) هذا من جانب ومن جانب آخر فإن ثبات  
سعر الصرف والتسهيلات المختلفة لمبادلة العملات بين مصر  
وانجلترا كان له اثره فى تشجيع انتقال رؤوس الأموال  
الانجليزية الى مصر حيث قدرت الاستثمارات البريطانية فى  
مصر عام ١٩٢٨ م بنحو عشرة ملايين جنيه استرلينى ، فانها  
انخفضت عام ١٩٤٨ الى تسعة ملايين (٨٣) ، ويبدو أن هذا  
الانخفاض جاء بسبب انخفاض عدد الانجليز أيضا ، كما تأثر  
بقوانين التنظيم التى صدرت خلال تلك الفترة .

وقد تأثر عدد البريطانيين فى مصر بالتناقص بسبب  
الظروف التى حدثت خلال الفترة ما بعد قيام الثورة فقد تم توقيع  
اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ م حيث توصل فيها الوفد  
المصرى برئاسة « جمال عبد الناصر » الى أن تجلو القوات  
البريطانية عن قاعدة القناة خلال ٢٠ شهرا ، على شرط  
أن يحتفظوا بخازن و ١٢٠٠ خبير من المدنيين يتم انسحابهم بعد



سبع سنوات وتصبح المخازن وكل ما بالقاعدة ملكا لمصر ،  
وفى ١٨ يوفية ١٩٥٦م تم جلاء آخر جندي بريطاني ورفع علم مصر  
على القاعدة البريطانية بالقناة (٨٤) ؛ وبذلك فقد انخفض عدد  
البريطانيين فى مصر بمقدار عدد العسكريين الذين تم جلاؤهم .

أيضا أدت أحداث ١٩٥٦ م و ١٩٥٧ م الى هروب كثير من  
البريطانيين ومغادرتهم البلاد ببعض من أموالهم ، وصادرت  
الحكومة كل الممتلكات البريطانية فى مصر ، وهذا أمر طبيعى  
نتيجة لمعوان ١٩٥٦ م (٨٥) حيث أصدرت الحكومة الأوامر  
العسكرية الخاصة بنقض الحراسة على الممتلكات الانجليزية  
مثل الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى نوفمبر  
١٩٥٦م (٨٦) .

### ٣ - الجالية الإيطالية :

تأتى الجالية الإيطالية بعد اليونانية من حيث العدد عام  
١٩٣٧ م ، ولكن تضارعا ، حيث الانتشار فى أغلب أنحاء  
مصر خاصة فى منطقة القناة (٨٧) ، الا ان الجالية الإيطالية  
فى عام ١٩٤٧ تراجعت من مرتبتها الثانية وأصبحت فى الثالثة  
حيث سبقتها الجالية الانجليزية (٨٨) ، وذلك بسبب الأحداث  
التي مرت بها الجالية الإيطالية فى مصر نتيجة الحرب العالمية  
الثانية كما سبقت الإشارة ، وكان الراى العام يتوقع أنه  
فى حالة اعلان الحرب سيسفادر الفاشست من الإيطاليين مصر  
الى بلادهم للانخراط فى سلك الجندية أو خوفا من مصادرة  
أموالهم أو ألاكهم أو خوفا من الأسر والاعتقال ، أما الإيطاليون  
من غير الفاشست فسيقون فى مصر ولن يفادروها الى روما .

وعندما أعلنت إيطاليا دخولها الحرب الى جانب ألمانيا فى  
١٠ يونية ١٩٤٠ م اعتقلت الحكومة المصرية أفراد الجالية



الاطالية خاصة الأمراد الخطرين من الشبان المتحمسين لبلادهم وصادرت أموالهم وأموالهم كما سبقت الإشارة ، وتعين لذلك حارسا عاما عليهم أسوة بما فعلت مع الألمان (٨٩) ، إلا أن الموقف اختلف فيها يخص بتنفيذ الحراسة فقد كان أكثر تعقيدا بالنسبة للايطاليين لكثرة عددهم ولأن كثيرا منهم كانوا مشتركين مع الراسماليين المصريين فى كثير من المصالح الاقتصادية فى مصر (٩٠) .

وحتى لا يتوقف العمل فى المشاريع الخاصة بالايطاليين رأت الحكومة الإبقاء على بعضها ، فعلى سبيل المثال تم وضع الحراسة على البنك الايطالى المصرى والبنك الايطالى التجارى للقطر المصرى ، ومع هذا أعلنت وزارة المالية الاستمرار فى التعامل مع هذين البنكين فيها يختص بالكفالات المؤقتة والنهائية كما كان متبعاً من قبل (٩١) وذلك حتى لا تتأثر مالية هذه البنوك ويمكنها رد الأموال لأصحابها سواء مصريين أو أجانب .

أما فيما يتعلق بالفنيين الايطاليين ذوى الخبرات فى قطاع صناعة الغزل والنسيج والذى ترتب على اعتقالهم توقف العمل فى هذه المصانع فقد رأى ابقاء نسبة منهم فى كل مصنع لتدريب مصريين محلهم ثم اعادتهم الى المعتقلات (٩٢) .

كما أن مخاوف الايطاليين من ناحية وضعهم فى المعتقلات أو مصادرة أموالهم وممتلكاتهم فقد تحققت حيث صدرت القرارات والأوامر العسكرية بذلك (٩٣) بل لقد تمدى الأمر الى فصل الموظفين الايطاليين من وظائفهم ، وخير مثال على ذلك فصلهم فى صندوق الدين (٩٤) ، كما أغلقت المدرسة الايطالية بروض الفرع (٩٥) .

وفى عام ١٩٤٨ م صدرت الاوامر العسكرية برفع الحراسة عن إهلاك الرعايا الايطاليين ، وهذا يعنى أنه يبدو أن



عدد الجالية الإيطالية قد يكون زاد عما كان عليه خلال فترة الحرب العالمية الثانية نظرا لعودة بعضهم الى أعمالهم مرة أخرى ، ويتضح ذلك من مطالبة بعض الشركات الإيطالية باطالة مدة امتيازها بعد رفع الحراسة عنها ، مثل شركة سجائر سالونيك الإيطالية وغيرها (٩٦) .

ومنذ تم رفع الحراسة عن أموال الإيطاليين عام ١٩٤٨ م احتفظت الجالية الإيطالية بمركزها من حيث العدد ولم تتأثر كثيرا بالأحداث بل نشطت خلال الفترة بعد ثورة ١٩٥٢ م وحتى أحداث عام ١٩٥٦ م حينما تأثرت بالأوامر العسكرية الخاصة بالحراسة العاة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين بسبب العدوان الثلاثي والتي صدر ضدها الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ م ، وقد أصاب هذا الأمر الجالية الإيطالية أيضا حيث طبق على بعض انشطتها الاقتصادية مثل بنك موصري الذي وضع تحت الرقابة في ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ م ، وقد تسبب ذلك في ترك كثير من الإيطاليين لوظائفهم ومغادرة البلاد واحلال مصريين محريين محلهم (٩٧) ، الأمر الذي أدى الى تناقص أعداد الإيطاليين في مصر في نهاية فترة الدراسة .

#### ٤ - الجالية الفرنسية :

وتأتى الجالية الفرنسية في المرتبة الرابعة من حيث العدد بعد اليونانية والبريطانية والإيطالية ، حيث انها لم تصل الى الحد الذي وصلت اليه هذه الجاليات ، وترتيب الجالية الفرنسية هذا في عام ١٩٣٧ م ، كما هو أيضا في عام ١٩٤٧ م مع انخفاض العدد الى النصف تقريبا : فمن ١٨٨٢١ عام ١٩٣٧ م الى ٩٧١٧ عام ١٩٤٧ كما سبقت الإشارة .

وكان تركزهم في مدينة القاهرة أكثر من الاسكندرية ، كما



كانت مناطق القتال والسويس تعتبر في المركز الثالث بعد القاهرة والامكدرية ، ون الطبعي أن يكون للجالية الفرنسية نشاط بارز في منطقة السويس لما لها من نصيب كبير في الأسهم والادارة في شركة القناة ، وأيضا لم يكن بنفس القدر الذي وجدت به الجاليات الثلاث السابقة ، ففي عام ١٩٣٧ م. كانت أدنى جالية في منطقة القتال والسويس وهي البريطانية حوالى ٤٤٣٥ أما الجالية الفرنسية فقد بلغت ٢٢٤٣ ، وفي عام ١٩٤٧ م كانت أدنى جالية في المنطقة المذكورة هي الجالية الايطالية ( بالنسبة لاجاليات الثلاث التي سبقت الجالية الفرنسية ) وقد بلغت ٣٥٤٤ ، أما الجالية الفرنسية فقد بلغت ١٤٠٨ .

ولم يكن هذا يعنى خلو باقى محافظات مصر من الفرنسيين ، بل لقد انتشروا في معظم انحاء مصر ولكن لم يكن بنفس القدر بالنسبة للمدن الثلاث السابقة ، وأيضا بالنسبة للجاليات الثلاث السابقة .

وعن نشاط الجالية الفرنسية ففي عام ١٩٣٧ م جاءت التجارة في المرتبة الاولى فقد كان أغلب الفرنسيين يعملون في انواع مختلفة من التجارة ، ثم الصناعة في المرتبة الثانية ، كما كانت هناك أعداد كبيرة تعمل في مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة وكذلك الخدمات الشخصية .

وفي عام ١٩٤٧ م كان للخدمات الاجتماعية في مصر أعلى نصيب من الجالية الفرنسية وعلى الأخص بالنسبة للنساء الفرنسيات ففي هذا المجال بلغ عدد الذكور منهم نحو ١٦٠ فقط مقابل ٣١٣٢ للنساء ، والعكس من ذلك بالنسبة للخدمات الشخصية فقد بلغ عدد الذكور منهم ١٢٢٢ مقابل ١٥٨ للنساء ، وبلى هذين المجالين الصناعات التحويلية والتجارة (١٨) .



وكان لعدد آخر قليل من أفراد الجالية الفرنسية نشاط آخر هدام أساء اليهم وإلى المصريين ، ومن ذلك أعمال النصب والتزوير وكانت مثار شكاوى كثير من المصريين ، حيث مارست بعض النساء الفرنسيات أعمالا مشبوهة كإدمارة مئى منازل خاصة بذلك (٩٩) .

أما عن أسباب تناقص الجالية الفرنسية من تعداد عام ١٩٣٧ م إلى تعداد عام ١٩٤٧ م فهى بسبب تأثر الفرنسيين بالحرب العالمية الثانية وظروفها ، ففى سبتمبر ١٩٣٩ م أعلنت الحرب وأذاعت فرنسا قرارها بدخول الحرب إلى جانب انجلترا وضد النازى ، فسارع كثير من الفرنسيين العاملين فى مصر للاستعداد للسفر للالتحاق بوحداتهم فى ميدان القتال وكان عدد من دعى إلى حمل السلاح من الفرنسيين المقيمين فى مصر ١٧٠٠ شاب تقراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ عاما ، سافر منهم بالفعل ٧٠٠ يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ م على أن يلحق بهم الباقون (١٠٠) .

كما أثرت الحرب على الفرنسيين فى مصر بالانقسام الذى حدث فى فرنسا الفريق المناصر « لدبجول » لجنة أسماها القومية الفرنسية The Franch National Committee رأسها « دى بنوا M. de Penotist » مركزها فى القاهرة ولها مندوبون فى المدن الأخرى كالاسكندرية والإسماعيلية وبورسعيد والسويس وغيرها من مدن الوجه القبلى والبحرى ، أما الفريق الثانى فكان يناصر « بيتان » ومعهم سفير فرنسا فى مصر ، وكان الحرب أثرها على التجار أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية فرنسيين وغير فرنسيين خشية على مميزاتهم الاقتصادية ، فكان نتيجة الخوف من دخول دول المحور مصر بعد معركة العلمين



أن مسارع هؤلاء التجار الى التخلص من بضائعهم باقل الاسعار (١٠١) .

وناقص عدد الجالية الفرنسية بعد تعداد عام ١٩٤٧ م مرة أخرى بعد اشتراكها فى العدوان على مصر عام ١٩٥٦ م حيث فرضت مصر الحراسة على أموال الرعايا الفرنسيين وترحيل بعضهم الى بلادهم (١٠٢) ، ثم صدور قوانين التصير عام ١٩٥٧ م على نحو ما سبق .

### ٥ - الجالية الألمانية :

لم تكن الجالية الألمانية كغيرها من الجاليات الأجنبية السابقة من حيث العدد وقد تركز معظم الالمان عام ١٩٣٧ م فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وبعض المحافظات الأخرى ، وقد خلت منهم محافظات كثيرة مثل جرجا والمنيا والبحر الأحمر وأسيوط ودباط والقنال والسويس ، مع وجود أعداد قليلة تتراوح ما بين ٢ - ٥ أفراد فى بعض المحافظات الأخرى مثل الشرقية والمنوفية والبحيرة وسبنا وبنى سويف (١٠٣) ، وهذا الانتشار المحدود للجالية الألمانية عام ١٩٣٧ م يكاد يكون انعدم فى عام ١٩٤٧ م حيث لم يزد عدد الالمان فى مصر على ٣٧٥ المانيا وهو عدد ضئيل جداً بالنسبة للجاليات الأخرى التى سبق الحديث عنها ، وقد اقتصر وجود هذا العدد على مدينتى القاهرة والاسكندرية ، مع أعداد تتراوح بين واحد وثلاثة فى محافظات الجيزة والدقهلية والقليوبية والبحيرة والمنيا (١٠٤) .

وكانت الأسباب التى قللت من الوجود الالماني فى مصر هى ظروف ابعادهم عن مصر خلال الحرب العالمية الثانية ، فعند نشوب الحرب كان كثير من الالمان الأثرياء قد سفروا



الخارج خلال صيف ١٩٣٩ م تاركين منازلهم كاملة وبها اموالهم وأسرارهم ووثائقهم لعدم توقعهم قيام الحرب ، أما الوجود منهم فى مصر فقد أعدت لهم الحكومة المصرية المدرسة الإيطالية لتكون معتقلا لهم . كما وضعت الحكومة يدها على المؤسسات الألمانية فى مصر خاصة شركات الأدوية التى نقلت محتوياتها الى صينليات التمسور الملكية ومستشفى المواساة بالاسكندرية(١٠٥) .

وسيطرت السلطات العسكرية البريطانية فى مصر على كثير من الاوال الألمانية ومصانعها ، كما كان للأوامر العسكرية التى صدرت بشأن منع الاتجار مع حكومة الرايخ الألماني ورعاياه بدعوى أن الحكومة المصرية وضعت خطة للتجارة المصرية تتفق مع حالة الحرب ، كما سيطرت الحكومة المصرية على الألمان أنفسهم مما كان له أكبر الأثر على الجالية الألمانية فى مصر(١٠٦) .

وكان للجالية الألمانية خلال الفترة ١٩٣٧ م وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ م دور كبير فى العديد من المجالات الاقتصادية فى مصر كالتجارة وأعمال المقاولات(١٠٧) كما أن الغالبية العظمى للجالية الألمانية تركز عملها فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة والخدمات الشخصية(١٠٨) .

ويبدو أن الجالية الألمانية قد عانت الى الزيادة مرة أخرى خاصة بعد الانخفاض الذى تسببت فيه الحرب العالمية الثانية ، كما يبدو أن تشجيع ثورة ١٩٥٢ م لرؤوس الأموال ادى الى زيادة عدد الجالية الألمانية عن طريق جذبهم للمشاركة فى مشروعات اقتصادية فى مصر مثل مصنع الحديد والصلب بحاوان من جانب شركة ديماج الألمانية(١٠٩) .



## ٦ - جاليات اخرى :

وهى كثيرة ومتعددة ولكنها اقل عددا من الجاليات السابقة ، وقد سبققت الاشارة الى اعدادها خلال تعداد عام ١٩٣٧ م و ١٩٤٧ م بثل الجالية البلجيكية والامريكية والاسبانية والسويسرية والروسية واليوغسلافية والترويجية والتركية والسورة واللبنانية وغيرها

ومعظم هذه الجاليات تركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية بصفة عامة ، ولضالة كل منها فقد خلت كثير من المحافظات من كثير من هذه الجاليات المحدودة .

كما ان معظمها كان يعمل غالبا فى الخدمات الاجتماعية والشخصية كالتدريس والقانون والطب وأعمال الفنادق والاندية والمطاعم والمقاهى والسينما وغيرها (١١٠) .

مما سبق يتضح ان الجاليات الأجنبية مرت بعدة مراحل جعلتها تتناقص باستمرار ، وقد تمثلت هذه المراحل فى الغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ م والحرب العالمية الثانية والتشريعات المنظمة للراسمالية الأجنبية ، وجلاء القوات الانجليزية عام ١٩٥٤ م ، وكذلك العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ م ، وترحيل عدد كبير من الأجانب خاصة التابعين لدول العدوان .



## هوامش الفصل الثّاني

- (١) د . شمس الدين الوكيل : الموجز فى الجنسية ومركز الاحانب ، منشأة المعارف بالاستندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ ، ص ٥٩ .
- (٢) د . احمد قسيت الجداوى : نظرية الجنسية فى القانون المصرى المقلن ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧ .
- (٣) د . مؤاد عبد المنعم رياض : الوسيط فى الجنسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٧ ، ٨ .
- (٤) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٥ ، وانظر ايضا : مرجع عبد العزيز عزت : التنمية الصناعية فى مصر ، المجلة الطبية لتجارة الازهر ، عدد ١٤ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٧٣ ، ٧٤ .
- (٥) د . محمد عبد العزيز عجيبة : دراسة للاستشارات فى الائتم انجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة محاضرات عامة ، مطبعة جليمة الاسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (\*) الجدير بالذكر انه لم يكن هناك جنسية مصرية ثابتة بذاتها ، ولكن المصريين كانوا يعتبرون من رعايا الدولة العثمانية حتى ١٩١٤/١١/٥ ، انظر : د . شفيق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١١ . وهذا التاريخ هو تاريخ دخول تركيا الحرب ، وفى ١٩١٤/١٢/١٨ أعلنت بريطانيا وضع مصر تحت حمايتها وزوال السيادة التركية ، واعلان الاحكام العرفية ، انظر د . جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣ . ومنذ ذلك التاريخ ( ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ) لم تعد مصر من رعايا الدولة العثمانية .

وقد صدر أول قانون للجنسية المصرية فى ٢١ مايو ١٩٢٦ اعاقام الجنسية المصرية على أساس حق الدم وحق الائتم ، ونظم الانتعال من الجنسية العثمانية



أو الرومية المثمانية الى الجنسية المصرية ، وظل هذا القانون معطلا الى أن صدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نظم الجنسية المصرية ، وحصل الاجتنب عليها ، انظر : دار الوثائق القومية ، محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ من ١٧/١٠/١٩٤٩ ، محفظة ٧٥ مصلحة الشركات (١)١٤ ، ملف ١٨٢ - ٢٢٧/٣ ج ١ ، وليقة ١٠٢ ، وثيقة ١٠٢ ، وانظر أيضا : د . شليق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٦) د . هشام صادق : الجنسية والمواطن ومركز الأجانب ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ ، وانظر أيضا : د . احمد قسنت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

(٧) د . عز الدين عبد الله : القانون الدولى الخاص المصرى ، فى الجنسية والمواطن ، ج ١ ، طبعة ثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٨) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عهوم الاحصاء والاعداد ، تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٢ ، ص ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، نفس المصدر ، كراسة رقم ٤ تعداد اسيوط ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٨٣ ، كراسة رقم ١١ تعداد سكان محافظة ائفقال ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٠ ، ص ٣٣ .

(٩) نفس المصدر ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، ج ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٥٣ ، ص ٣٧٦ ، ٣٨١ .

(١٠) عز الدين عبد الله : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(١١) شريف حسن قاسم : دور رؤوس الاموال الاجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(١٢) عزاد كرم : المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٣) د . شليق شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(١٤) د . محمد المنجى : عتد البيع الابتدائى وجريفة البيع لكثرف من واحد فى مجال الاسكان ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، طبعة اولى ، ١٩٨٣ ، ص ٩١ .

(١٥) محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣ .

(١٦) نفس المحفظة ، والملف بوثيقة ١٠ - ١٢ من ٢٧/٣/١٩٤٨ .



(١٧) - محفظة ٥٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٤/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠  
فى ١٧/١٠/١٩٢٩ .

(١٨) عبد السلام عبد الحليم : الرأسمالية الصناعية ودورها فى مصر فى  
مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧ ، رسالة تكتواره ، آداب عين شمس ،  
ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(١٩) د . ماسم أحمد الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى  
المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، طبعة اولى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة  
١٩٧٥ ، ص ٣٥ .

(٢٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ١ ، وكراسة ١١ محافظات  
القتال والسويس وسيط ، ص ٣٦ ، ٧٦ ، ١٠٨ ، والكراسة رقم ٤ محافظة اسيوط ،  
ص ٨٣ .

(٢١) - محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ١٤ (١) ، ملف ١٨٢ - ٢/٢٣٧ ج ١ ،  
وثيقة ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١١/٧/١٩٤٤ ص ٢١٦١ .

(٢٣) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ فى ١٨/٩/١٩٥٠ - القانون ١٦٠ لسنة  
١٩٥٠ .

(٢٤) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، وانظر ايضا : د . أحمد قسيت  
الجداوى : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٢٥) - محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
من ١٦٠ الى ١٦٣ فى ٢/٢/١٩٥٢ .

(٢٦) - محفظة ١١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٣ .

(٢٧) - محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١٦٠ - ١٦٣ فى ٢/٢/١٩٥٣ .

(٢٨) انظر فى ذلك محافظ مصلحة الشركات ، أرتقم ٢ ، ٣ ، ٨ ، ٩ ، ٦١ ،  
٩٩ ، ٢٠٤ وغيرها من المحلفات التى حوت الكثير من حصلوا على الجنسية  
المصرية ، وكذلك محافظ عابدين ، أرتقم ١١ ، ١٣ ، ٤٧ ، وكذلك الوقائع المصرية ،  
عدد ٨٥ فى ١/١٠/١٩٥١ .

(٢٩) د . أحمد قسيت الجداوى : المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .



(٣٠) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم في ١/١/١٩٥٦ ، محفظة ١٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٧٠ .

(٣١) د . سعيد عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(٣٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقة ٦٧ - ٦٩ .

(٣٣) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ، وثيقة ٥٧ ، وثيقة ٦٧ - ٦٩ شركة الملح والصودا المصرية ، وانظر أيضا : د . ابراهيم شحانه : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣٤) د . شفيق شحانه : المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(٣٥) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٢٧٢ ، ٣١١ ، وانظر أيضا : د . غزاد رياض : المرجع السابق ، ١٣٠ - ويعد صهيونيا كل من يؤيد الحق السياسي لليهود في فلسطين بغض النظر عن الديانة التي يعتنقها بمعنى انه يمكن أن يكون مسيحيا أو مسلما اذا اعتنق المبادئ التي تدمو انيها الصهيونية .

(٣٦) د . هشام صادق : المرجع السابق ، ص ٣١١ ، وانظر كذلك : د . غزاد رياض : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

ولم يستمر القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٦ طويلا فمع قيام لادوحد بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ كان لابد من صدور قانون جنسية جديد لتنظيم جنسية الدولة الجديدة في القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة ، انظر : د . أحمد قسبب الجداوي : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، وانظر أيضا : Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit., P. 8.

وكذلك : د . صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٢٧٨ - وقد اختلف د . هزب النصب في التعداد العام لسنة ١٩٣٧ مما هو وارد بالتعداد ، حيث ذكر ان اجمالي السكان في مصر هو ١٥٩٣٦٦٩٤ نسمة بزيادة قدرها ١٢٠٥٨ نسمة ، احوال السكان في العالم العربي ، معهد الدراسات العربية العالية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٥٥ ، ص ١٥ .

(٣٨) د . صبحي وحيدة : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣٩) بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٢٧ حوالي ١٤١٧٧٨٦٤ نسمة منهم نحو



١٣٩٥٢٢٦٤ نسمة مصريون و ٢٢٥٦٠٠ نسمة أجانب ، وكان أكبر هذه الجاليات عددا الجالية اليونانية إذ بلغ عددهم ٧٦٢٦٤ نسمة ثم تليها الجالية الإيطالية ٥٢٤٦٢ والبريطانية ٣٤١٦١ والفرنسية ٢٤٣٢٢ والبقى لجنسيات أخرى ، انظر : د . نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٤٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٧٤ ، ٢٨٥ .  
Egyptian Government, Population Census of (٤١)  
Egypt, 1947, General Tables, Bulaq, Cairo, 1953, P. 407.

وانظر ايضا : د . عزة النص : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٤٢) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٤٣) د . عاصم أحمد الخسوفى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ معهد البحوث والدراسات العربية ، دار نافع للطباعة ، مصر ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٤٤) د . محمود متولى : الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٣٧ .

(٤٥) د . ابراهيم شحاته : المرجع السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٤٦) مصطفى أحمد وهبى : الموسوعة فى قوانين الإصلاح الزراعى ج ١ ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٩ ، ص ط .

(٤٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٤٨) مذكرات لجن - السويى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ص ٦٣ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، عدد ٥ مكرر (د) فى ١٥/١/١٩٥٧ .

(٥٠) الشير العقارى بأسبوط ، محفظة ١٦ لسنة ١٩٥٨ ، عقد بيع فى ١٩٥٧/١١/٢٠ برقم ٢٣٤٨ فى ١٩٥٨/٥/٥ توثيق أسبوط .  
Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit., P. 214. (٥١)

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الأجانب فى مدينة الاسكندرية بلغ نحو ٨٦٣٥٠ نسمة ، وفى مدينة القاهرة نحو ٨٦٢١ نسمة وإن نسبتهم بلغت أكثر من ١٠٪ من جيلة الأجانب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .



(٥٢) تعداد السكان ٢١٠ لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 258.

ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن عدد الأجانب في مدينة الاسكندرية بلغ ٥٦.٠٩١ وفي مدينة القاهرة ٤٤.٤٣ نسمة بما يعادل ٧٨٪ من جملة الأجانب ، المرجع السابق ، ص ٤٧ .

Population Census of Egypt, 1937, Op. Cit., P. 214.

(٥٣)

الكراسة رقم ١١ لسنة ١٩٣٧ سكان محافظة القنال والسويس ، ص ٣٦ ، ٧٦ .  
(٥٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٢٠ ، وانظر :  
Population Census of Egypt, 1947, Op. Cit., P. 158.

(٥٥) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٥٦) محفظة ٢٠ ملحقين رئاسة مجلس اسوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقته ٩٥ في ١٩٤٦/٥/٩ .

(٥٧) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٦ .

(٥٨) احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤١ و ١٩٥٠ ، ص ١٣٨ .

Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., PP.

(٥٩)

210 — 214.

(٩٠) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ — ٢٣٥ ، وانظر أيضا :  
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 258.

(٦١) د . حليم الحسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٦٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أملاك ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠

فبراير ١٩٤٥ جلسة ١٠ فبراير ، وثيقة ٣ في ١٩٤٥/٢/٦ .

(٦٣) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ ج ١ . وثيقة ١٩٨ ،

٢٠٢ ، وانظر أيضا : احصاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٩٨ .

(٦٤) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٩٦ .

(٦٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٦

في ١٩٥٦/٦/٧ ، وثيقة ٢٦٩ في ١٩٥٦/١١/٣ .

(٦٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٢/٥ ج ١ خطاب من



فليكسن . موصيرى Felix N. Mosseri الى وزير التجارة فى ١٩/٦/١٩٥٦  
ملف ١٨٢ - ٢٠٣/٢ ج ١ ، وثيقة ٢٢ .

(٦٧) الشهر العنقارى بأسبوط ، محفظة  
Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. I, No. 399 Vol. I,  
Controle 36334 Quitt 672, Assiout 355, 50 Avr. 1937.

(٦٨) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٢٢٧ ج ١ عقد شركة  
شيكوريل الابتدائى .

(٦٩) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .  
(٧٠) محفظة ٤ مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج ١ ،  
وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/٨/٢٥ ، انظر ايضا : مجلس النواب جلسة ٥٢ فى  
١٩٣٩/٤/٢٧ ص ١٧٦٢ .

(٧١) د . عاصم الدسوقي : كار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع  
المصرى ، ص ٣٥ .

(٧٢) انظر فى ذلك : محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٢٢٧  
ج ١ .

(٧٣) د . على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ، مرجع سابق ،  
ص ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧٤) د . على محمد محمد بركات : الفلاحون بين الثورة العربية وثورة  
١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

(٧٥) د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .  
Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8,  
(٧٦) Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P. 407.

(٧٧) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، مرجع سابق ،  
ص ٢٨٦ ، محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١٦٠ - ١٦٣ فى ١٩٥٣/٢/٢ ، وانظر ايضا :

Charles Issawi : Egypt an economic and social analysis, Op. Cit.,  
P. 166.

(٧٨) محمد ايمن عبد المنعم : قناة السويس ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ،  
وانظر ايضا : مذكرات ايمن ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .



(٧٩) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ١٧٣ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢ ، وكذلك :

Population Census of Egypt 1937 Op. Cit., PP. 210 — 215.

تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ١ ، ص ٢٢٤ — ٢٣١ ، ٢٨١ ،  
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP. 250 — 259, 364 —  
392, 406, 407.

(٨٠) مجلس الشيوخ ، دور الاعتقاد غير العادي ، جلسة ١٢/٢ ، ١١/١٩ ،  
١٩٣٦ ص ٢ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيوني ، راؤول فرجون : المجموعة  
الدائمة للقوانين والقرارات المصرية ، مطبعة فويليس وشركاه ، مصر ، بدون  
تاريخ ، ص ٣ ، ٢٠٨/٤ معاهدة — القوات البرية في منطقة خيصة على الجانب  
الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى والقوات الجوية على مسافة خمسة أميال  
من سكة حديد بورسعيد — السويس .

(٨١) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(٨٢) د . جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية  
بين مصر وانجلترا ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٣ ، ص ١٧٥ .

(٨٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٨٤) انور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ ،  
ص ١٤٦ ، ١٤٧ ، وكذلك : مذكرات اينن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٨٥) محطة ٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٢٢/٢ ج ٢ ، وثيقة ١٩٦ في  
١٩٥٧/٧/١٩ ، محطة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١٤٧ في ١٩٥٨/٢/١٩ ، وانظر أيضا

Bent Hansen : Egypt, Foreign trade Regimes and economic  
Development Vol. IV, New Yourk, 1975, P. 7.

(٨٦) محطة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٧٩/٣ ج ٢ ، وثيقة  
٤٤ ، ٤٥ في ١٩٥٧/١٠/١٦ .

(٨٧) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٩ ،  
خراسة ١١ سكان محافظات القتال والسويس ودمياط ، ص ٣٣ ، ٧٣ ، ١٠٥ .

(٨٨) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٤٠٧ ، وانظر  
أيضا : د . مزة النص : المرجع السابق ، ص ٣٧ .



- (٨٩) د . عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، ص ٢٦٠ .
- (٩٠) د . صلاح العقاد : العرب في الحرب العالمية الثانية ، معهد الدراسات العربية العالمية ، مطبعة الرسالة ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٩ .
- (٩١) المقطم ، عدد ١٦٠٤٨ في ١/١/١٩٤١ .
- (٩٢) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .
- (٩٣) المقطم ، عدد ١٦٠٨٥ ، في ١/٢/١٩٤١ .
- (٩٤) دار المحفوظات العمومية ، ملف خدمة السيوكارلوسرى في ١٦/٢/١٩٤١ ، دولا ب ٣٨٨ رف ٣ محفظة ٤١٣٧ ملف ٤٦٨٧٥ ، وملف خدمة البرنوكونسلايز في ٢٧/٤/١٩٤١ دولا ب ٣٨٩ رف ١ محفظة ٤١٤٧ ملف ٤٦٩٦٦ .
- (٩٥) المقطم ، عدد ١٦٠٥١ في ١/٤/١٩٤١ .
- (٩٦) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، أوامر الحاكم العسكري ، أوامر عسكرية رقم ١٩ — ٢٦ ، محفظة ١٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاسن جلسات ، وثيقة ٢٥ . بشأن رفع الحراسة عن شركة المسجلير المذكورة وإطالة مدتها ، وثيقة
- Decret portant prorogation de la société « Salonica cigarette company».
- محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٩٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥ ، محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٥ في ١٩٤٨/١/٢٠ .
- (٩٧) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠٢/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٤ تقرير الحارس الخامس من بنك موسيرى من السنة المنتهية في ١٩٥٧/٢/٢١ .
- (٩٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، Population Census of Egypt 1937, Op. Cit., P. 8. ، ٢٦٢
- وتعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٨٦ ، Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., P.P. 406, 407.
- (٩٩) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١ .
- (١٠٠) طه سعد عثمان : مفكرات ووثائق من تاريخ عيال مصر — الكتاب الاول — كتاب عيال النسيج في مصر ١٩٢٨ — ١٩٤٧ ، مكتبة مبدولى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (١٠١) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .



Bent Hansen : Op. Cit., P .7.

(١٠٢)

(١٠٣) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ ،  
كراسة رقم ٤ تعداد سكان أسيوط ، وكراسة رقم ٩ تعداد سكان القاهرة ،  
وكراسة رقم ١٠ تعداد سكان محافظة اлександريه ، وكراسة رقم ١١ تعداد  
سكان محافظات القنال والسويس ودمياط ، المطبع الاميري ، ١٩٤٠ .

(١٠٤) تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٧٠ ، ٣٨٦ ،  
Population Census of Egypt 1947, Op. Cit., PP 406 — 407.

(١٠٥) د . مكرم الحسوتى : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .  
P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan

(١٠٦) J. 3904/3369/16, No. 27, No. 711, 25/9/1939, P. 107.

وانظر أيضا : د . محمد المنجى : المرجع السابق ، ص ٢٧١ — وأهم الأوامر  
العسكرية الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤٦ و ١٥٩ لسنة ١٩٤١ .

(١٠٧) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٤١ فى ١٤/١٠/١٩٣٧ من  
٢٠٥٠ ، عدد ٤٢ فى ٢١/١٠/١٩٣٧ من ٢٠٩٤ ، الأهرام ، عدد ١٨٦٨٨ فى  
١٩٣٧/١/٤ .

(١٠٨) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، ٣٦٣ ،

٣٨٦ .

(١٠٩) محافظة ١٧٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٢٩/٣ ج ١ ، عدد  
تأسيس شركة الحديد والصلب بطوان ، وانظر أيضا : جمال عبد الناصر :  
بناء المجتمع الجديد ، خطاب فى ٢٧/٧/١٩٥٨ حلة افتتاح مصنع الحديد والصلب  
بطوان ، دار القاهرة للطباعة ، ١٩٥٨ ، ص ٢ .

(١١٠) تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ١٦٨ ، ٢٣٤ ،  
٢٦٣ ، تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ ، جداول عامة ج ٢ ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .



الباب الثاني

## الراسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٣٧ - ١٩٤٧

( فترة الانتقال )

الفصل الأول : تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

الفصل الثانى : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الإنتاج

الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف  
والتأمين

الفصل الرابع : الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق  
العامة







## الفصل الأول

### تنظيم الرأسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا

سبقت الإشارة الى ان الامتيازات الأجنبية ألغيت بمقتضى معاهدة مونترو في مايو ١٩٣٧ م على أن تلغى المحاكم المختلطة وهي الاطار القانوني الذي يحمى المصالح الأجنبية بعد فترة انتقالية مدتها اثنا عشر عاما ، ولا يعنى إلغاء الامتيازات في مونترو ايقاف النشاط الاقتصادي للأجانب في مصر. أو منع اقامتهم ، ولكن من المفهوم أن يخضع نشاطهم ووجودهم للتشريعات المصرية ، على أن هذا الخضوع كان لابد أن يمر بفترة انتقالية تتشابه فيها الأوضاع القديمة مع الجديدة .

ومن هنا سوف نتابع نشاط الرأسمالية الأجنبية في مصر خلال هذه الفترة الانتقالية من حيث الاطار القانوني والمركز الاقتصادي .

أما فيما يتعلق بالاطار القانوني فقد صدرت لائحة لتنظيم القضاء في المحاكم المختلطة ( قانون رقم ٢٩ في ٢٤ يولية ١٩٣٧ م ) للعمل بها ابتداء من ١٥ اكتوبر ١٩٣٧ م ، وقد أقرت اللائحة بقاء محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية والمحاكم الابتدائية المختلطة الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة بدوائر



اختصاصها مع جواز تعديل هذه الدوائر بمرسوم ( مادة أولى ) ،  
على أن تشكل محكمة الاستئناف من ثمانية عشر مستشارا يكون  
منهم أحد عشر أجنيا ويجوز إذا اقتضى الحال تعيين مستشارين  
آخرين أحدهما اجنبي ، وعند خلو محل أحد المستشارين الأجانب  
بمحكمة الاستئناف تشغل وظيفته بالترقية من بين القضاة  
الأجانب بالمحاكم الابتدائية ( المادة الثانية ) .

أما المحاكم الابتدائية الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة  
فقد تقرر أن تشكل من ٦١ قاضيا منهم ٤٠ أجنيا وكلما خلت  
وظيفة قاض من الأجانب يتم تعيين قاض مصري بدلا منه على  
الاقبل عدد القضاة الأجانب في المحاكم الابتدائية عن ثلث  
مجموع القضاة المشكلة منهم هذه المحاكم ( مادة ٣ ) ، على  
أن يكون رئيس إحدى المحاكم الابتدائية مصريا ويكون وكيلها  
اجنيا والعكس بالعكس ( مادة ٤ ) ، كما نص القانون على أن  
للشركات ذات الجنسية المصرية التي للأجانب فيها مصالح  
جدية تكون خاضعة للمحاكم المخططة في منازعاتها مع الأشخاص  
الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية ( مادة ٣٤ ) .

كما تقرر أن يشمل اختصاص المحاكم المخططة رعايا  
كل الدول الموقعة على اتفاق مونترال بالأضمانة الى رعايا المانيا  
والنمسا والمجر وبولونيا ورومانيا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا  
ويوغسلافيا ( المادة الأولى من القانون ٨٨ الصادر في ١١ أكتوبر  
١٩٣٧ م ) ، على أن يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ م  
أيضا .

كما صدر في نفس التاريخ ( ١١ أكتوبر ) القانون رقم ٨٩  
بالغاء أحكام القوانين واللوائح المترتبة على نظام الامتيازات ، وبناء



على ذلك الغى القانون الصادر فى ٩ أغسطس ١٨٦٣ م بخصوص المستخدمين لدى قناصل الدول الأجنبية والقانون الصادر فى ٩ يونية ١٨٦٧ م الخاص باعطاء الأجانب حق ملكية العقارات بالملك العثمانية (١) .

وفى ٢٦ أغسطس ١٩٢٨ م صدر قانون رقم ٧٢ بتحويل المحاكم القنصلية الالمانية والرومانية سلطة القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية ، وذلك لأن دولتي ألمانيا ورومانيا لم تكونا من الدول الموقعة على اتفاقية مونترلو ولكنهما من بين الدول اثنان التى قررت الحكومة المصرية بسط اختصاص المحاكم المختلطة عليها كما سبقت الاشارة (٢) ، ولما قامت الحرب العالمية الثانية تم نقل اختصاص المحاكم القنصلية الايطالية والالمانية فى أمور الأحوال الشخصية الى المحاكم المختلطة (٣) م (١٩٤٠) .

وتحقيقا لاشراف وزارة العدل على تطبيق القوانين واللوائح اصدرت الوزارة فى ١٨ يونية ١٩٤٢ م قرارا بنقل جميع ملفات الموظفين فى المحاكم والنيابات المختلطة الى ديوان الوزارة ، كما عملت وزارة العدل على الاهتمام باللغة العربية لما لها من اثر فى تمصير المحاكم المختلطة (٤) ، وبذلك خُطت مصر خطواتها الاولى على الطريق الصحيح .

\* \* \*

ومن التشريعات القانونية خلال تلك الفترة ، التشريعات الخاصة بالدينون الأجنبية وتمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى ، ومحاولة تنظيم نشاط الرأسمالية الأجنبية .

اما عن مصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى :  
نالمعروف ان صندوق الدين كان بمثابة الوصى على النظام المالى



المصري منذ بدأ في عام ١٨٧٦ م الى أن نجحت الحكومة المصرية في مفاوضاتها مع إنجلترا وفرنسا على الغائه عام ١٩٤٠ م ، وبذلك انتهت الوصاية التي كانت مفروضة على النظام المالي المصري (٥) .

وكانت المفاوضات من أجل الغاء صندوق الدين العام قد جرت في باريس في أكتوبر ١٩٣٨ م بين ممثلي الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية من جانب وممثلي الحكومة المصرية من جانب آخر ، وكانت هذه الحكومات الثلاث صاحبة الشأن قد قبلت مبدأ الغاء صندوق الدين غير انها كانت تطالب باسم حملة السندات وأصلحتهم بضمانات تحل محل ما كان لهم في النظام القائم ، وبعد مناقشة عامة للموضوع رفض الممثل المصري خلالها الاقتراح الذي يرمي الى ابقاء تخصيص الضريبة العقارية لمصلحة حملة السندات (٦) .

وقد تقدم الوفدان البريطاني والفرنسي بمشروع اتفاق وتصريح كان ينص على التزام الحكومة المصرية بأن تدفع في حساب خاص بالبنك الاهلي المصري المبالغ اللازمة لوفاء باستحقاقات الدين على أقساط شهرية ، ونقل المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة الى البنك الاهلي المصري ، كذلك نص على اعتبار الدين العام قرضاً أول على موارد الدولة كافة .

وتقدم الممثل المصري بمشروع آخر برفض ابقاء المال الاحتياطي والمال المخصص للإدارة ، كما رفض الأقساط الشهرية ، ووافق على أن يكون الوفاء باستحقاقات الدين العام قرضاً أول على موارد الخزانة العامة ، وذلك لأن الممثل المصري اعتبر أن ذلك سوف يكون عبئاً اضافياً على الدولة بسبب حبس المبالغ اللازمة للوفاء بالاستحقاقات وهي لا يحل موعدها الا كل



سنة شهور ، فضلا عما يدل عليه مثل هذا التكليف من عدم الثقة بالحكومة المصرية وماليتها .

وفى ابريل ١٩٣٩ م قبلت بريطانيا مبدء الغاء المال الاحتياطي والمال المخصص لادارة الاعمال فى صندوق الدين وهو ٥٠٠.٠٠٠ ج . م والزيادة التى اضيفت اليه ، وكانت قد بلغت ٦٥٠.٠٠٠ ج . م ، ولم تشدد فى التقسيط الشهري بشرط أن يكون الوفاء بالبنك الاهلى قبل موعد كل استحقاق بثلاثة شهور ، وفى أكتوبر ١٩٣٩ م اقترحت السفارة أن يقتصر الامر على دفع نصف المبالغ اللازمة لسداد كل استحقاق الى البنك الاهلى قبل الموعد المحدد بثلاثة شهور ، أما النصف الثانى فيدفع اما قبل موعد الاستحقاق بـ ٢١ يوما واما قبله بأجل لا يحدد ، ولكن بفترة تتسع لاعلان حملة السندات مقدما عن دفع قيمة الكوبونات .

ثم اعد مشروع اتفاق لالغاء الدين المصرى العام وفيه تم اتفاق على الغاء القانون رقم ١٧ الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ م على أن « تقوم مصر بالوفاء باستحقاقات الدين المضمون والممتاز والموحد ( فوائد واستهلاك ) باعتبارها قرضا أول على الموارد العامة » وأن تكون فائدة الدين المضمون ٣٪ سنويا تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر ، قسما سنويا ثابتا مقداره ٣١٥.٠٠٠ ج . م لقاء الفوائد والاستهلاك ويخصص ما يبقى بعد دفع الفوائد لاستهلاك الدين المضمون ، وتكون فائدة الدين الممتاز ٣½٪ سنويا تدفع فى ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر من كل عام ، وفائدة الدين الموحد ٤٪ تدفع أول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، ويكون دفع كوبونات فروض الدين العام الثلاثة المشار اليها وسداد قيمة سنداتها بالعملة الاسترلينية بدون خصم ، ويكون المدفع والسداد من مصر ولندن وباريس .



ثم أعد اذلك تصريح بخصوص الوفاء للديون الثلاثة المشار اليها فى حساب خاص تفتحه الحكومة المصرية بائبنك الاهلى يسمى « الحساب الخاص بالدين » وذلك لتسهيل عملية الدفع ، على أن تبحث الحكومة المصرية حالة الموظفين الدائنين القائمين فى اداة صندوق الدين الذى تنتهى وظائفهم بسبب الغاء هذه الادارة ، مع استمرار بنك الكريدى ليونيه فى القيام بأعمال الصرف الخاصة بالديون الثلاثة فى باريس ، وقد أحيط بذلك علما مفوض بريطانيا فى ١٠ يولية ١٩٤٠ ، واخيرا صدر مرسوم بقانون بالموافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصرى العام مصدقا عليه من الملك فاروق الاول (٧) .

وبهذا يتضح كيف كانت وظيفة صندوق الدين واللجنة المشرفة عليه واختصاصاته ، اذ كان مراقبا للايرادات ، وقابضا على توجيه سياسة الضرائب العقارية ، ومتصلا بالميزانية العامة للدولة اتصالا وثيقا .

وهكذا استطاعت الحكومة المصرية عام ١٩٤٠ م أن تنجح فى مفاوضاتها مع الدول ذات الشأن فى صندوق الدين العام على الغائه ، وبهذا النجاح زالت عن الادارة الرقابة المفروضة على شئونها المالية ، وعرفت كيف تدير سياستها المالية ، وبهذا العمل نستطيع القول بأنه احدى حسنات الحكومة المصرية فى ذلك الوقت بعد الغاء الامتيازات الاجنبية .

وفى سبتمبر ١٩٤٣ م وبناء على الاوضاع الاستثنائية التى أوجبتها ظروف الحرب العالمية الثانية من حيث زيادة ارباح الانتاج الزراعى والصناعى والعائد التجارى ، وبالتالى زيادة معدل التضخم النقدي ، قررت امتصاص الاموال الزائدة فى تسديد الدين العام بتحويله الى قرض وطنى (٨) بسمير فائدة أقل



بمقتضى سندات تصدرها بالعملة المصرية بدلا من الاجنبية ،  
وتحقيقا لهذا تقرر اصدار القروض الاربعة الآتية :

١ - قرض بمبلغ ٣ ملايين جنيه بفائدة ١٧٥٪ ويستهلك  
فى مدة من ٢ الى ٣ سنوات ( ١٩٤٥ - ١٩٤٦ م ) .

٢ - قرض بمبلغ ٥ ملايين جنيه بفائدة ٢٢٥٪ ويستهلك فى  
مدة من ٥ الى ٧ سنوات ( ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م ) .

٣ - قرض متوسط الاجل بفائدة ٢٧٥٪ ويستهلك فى  
مدة من ١٢ الى ١٥ سنة ( ١٩٥٥ - ١٩٥٨ م ) .

٤ - قرض طويل الاجل بفائدة ٣٢٥٪ ويستهلك فى مدة من  
٢٠ الى ٢٥ سنة ( ١٩٦٣ - ١٩٧٣ م ) (٩) .

وهكذا استطاعت الدولة أن تتخلص من اعباء الدين الناعم  
وأعفت البلاد من نتائج غير المأمونة العواقب عن طريق تمصيره  
وأصبحت الحكومة مدينة للشعب المصرى بمبلغ ٨٥ مليون جنيه  
بدلا من الاجانب (١٠) .

ولم تبق الا ديون أخرى أقل حجا كالديون التى لشركة  
سكة حديد - أسوان المساهمة ( شركة مختلطة المانية مصرية )  
وسكة حديد بورسعيد - الاسماعيلية ( اجنبية ) حيث اقامته  
شركة قناة السويس ، وايضا أعمال التطهير فى مدخل السويس  
وهو بواقع ٤٪ من السلف المعطاة من شركة قناة السويس (١١) ،  
بالاضافة الى الديون العقارية (\*) .

\*\*\*

بالغاء الامتيازات الاجنبية فى مونرو ١٩٣٧ م فتح المجال  
لتنظيم وضبط نشاط الرأسمالية الاجنبية فى اطار القوانين  
المصرية .



وفى ١٣ أبريل ١٩٤٠ م تقرر أن يكون بمجلس إدارة الشركات  
عضوان على الأقل من المصريين ، وأن يكون ٧٥٪ من  
مستخدى الشركة عمالا وكتبه من المصريين ويشمل  
هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى أو حسابى أو ادارى  
أو فنى تجزئه الشركة عن عمله (١٢) ، ولم يكن القصد من  
ذلك تحقيق وجود عادل للمصريين فى عضوية مجالس الادارة ،  
بل كان القصد منه تنظيم الشركات وتشجيع المدخزين  
المصريين على استغلال اموالهم .

كما أوجبت هذه القرارات والنظم الاساسية للشركات ،  
أن تتألف الجمعية العمومية للشركات من كل المساهمين  
الذين يمثلون خمسة أسهم على الأقل ، وأن كل مساهم  
يمثلك هذا العدد له الحق فى صوت واحد ، أيضا أوجبت على  
كل عضو من أعضاء مجلس الادارة وضمانا لادارته أن  
يودع ٢٥٠ سهما من أسهم الشركة بصفة امانة غير قابلة  
للتحويل فى خزانة الشركة طول مدة قيامه بوظيفته (١٣) بينها  
جعلت ما يخصه العضو لضمان أعمال ادارته جزءا من  
خمسین جزءا من رأسمال للشركة ، بشرط أن يكون الحد الأقصى  
١٠٠٠ جنيه مصرى (١٤) ، وذلك لضمان جدية عضو مجلس الادارة  
لادارة أعماله ودفعاً لعدم تقصيره .

كما تقرر بمقتضى هذا التنظيم ألا يتم تكوين شركات  
المساهمة بصفة نهائية الا بعد الاكتتاب فى جميع أسهم  
رأس المال المطروح وتسديد ٢٥٪ من القيمة الاسمية المكتتب  
فيها بشرط ألا يقل أول مبلغ مدفوع عن جنيه مصرى واحد  
بأى حال ، ولا يرخس بانشاء شركة مساهمة يقل عدد  
المساهمين فيها عن سبعة أشخاص ، مع وجوب أن يكون  
عقد التأسيس رسميا وفى إطار هذا التنظيم تقررت اضافة كلمة



« مصرية » لاسم أية شركة مساهمة حتى يصدر بترخيصها مرسومها ملكيا (١٥) ، وهذا يعنى أنه ليست كل شركة أطلق عليها لفظ « مساهمة مصرية » انها مصرية لحما ودما وانما هى مصرية شكلا .. اجنبية فى رأسمالها وادارتها فى الغالب .

كما طالب أعضاء مجلس النواب الحكومة بالاسراع فى تقديم تشريع الشركات المساهمة لينال الشعب المصرى حظه فى خدمة هذه المؤسسات (١٦) ، وفى هذا المجال دارت مناقشات فى مجالس النواب خلال فترة الحرب العالمية الثانية عن اعداد مشروع قانون يوجب استخدام نسبة معينة من الموظفين والعمال المصريين فى المنشآت الحرة أفرادا وشركات مصرية واجنبية ، وجاءت ردود الوزراء المسئولين بأنه لا حاجة فيها يتعلق بالشركات المصرية التى انشئت منذ ١٩٢٧ م الى مثل ذلك القانون ، لأن القوانين النظامية لهذه الشركات تتضمن التعهد بذلك ، وان ظروف الحرب لا تسمح بتعميم هذا الالتزام على ما عداها من المنشآت الحرة أفرادا او شركات مصرية او اجنبية ، وان الحكومة سوف تتقدم بالتشريع اللازم الى البرلمان فى الوقت المناسب .

وقد نادى البعض بأنه لا يقر النظرية القائلة بأن عقود الشركات المساهمة لا تسوغ اصدار مثل هذا التشريع ، الا اذا كانت عقودها تالية لمعاهدة مونترو ، أما الشركات التى انشئت قبل ذلك مصرية كانت او اجنبية فيجب خضوعها للتشريع المصرى ، اذ لا جدوى بالتدخل بحالة الحرب لأن قرارات مجلس الوزراء لا تنفذ ، حيث طالب البعض كثيرا من الشركات بأن تجعل ٥٠٪ او ٦٠٪ من موظفيها من المصريين فلم تفعل ، ولا يمكن الزام هذه الشركات بذلك الا اذا صدر



تشريع بفرض غرامة على الشركات المخالفة (١٧) والدليل على ذلك انه لا توجد شركة مساهمة ١٪ وبها العديد من المخالفات واللجوء الى التحايل على القوانين المصرية والتهرب من عمليات التنظيم عن طريق الحصول على الجنسية المصرية وغيرها ، ومع ذلك فقد كان معظم مؤسسى الشركات وموظفيها مازالون اجانب ، فعلى سبيل المثال « شركة اراضى كفر الزيات » وهى اجنبية أسسها ستة من الاجانب وواحد مصرى فقط « أحمد زيور » برأسمال ٨٠٠٠٠٠ ج . م (١٨) ، وكذلك ، « شركة شفياد للسبك » جميع مؤسسيها اجانب وعددهم سبعة برأسمال ٥٠٠ ج . م (١٩) ، « والشركة الصناعية للخبوط والغزل والمنسوجات » أسسها ستة اجانب وواحد متمر وأخر مصرى برأسمال ١٥٠٠٠ ج . م (٢٠) .

وهن الملاحظ ان هذه التشريعات قصد بها تنظيم الوجود الاجنبى بما لا يجعله متفوقا على الرأسمال المصرى المحلى ولم يكن يقصد بها الغاء الرأسمالية الاجنبية بالمره بدليل انه يلاحظ مع صدور قرارات التنظيم ( التدمير ) صدور قوانين تتعلق بتشجيع الرأسمال الاجنبى ، فمثلا منذ الغاء الامتيازات الاجنبية عام ١٩٣٧ م بدأت المطالبة بتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر ، حيث تمت المطالبة داخل مجلس النواب بتأمين الاجانب على رؤوس أموالهم وادارتهم بكافة التشريعات لأن الاجانب جاءوا الى مصر لاستثمار أموالهم ، وتشجيع الشركات الاجنبية باعطائها ميزة ١٠ ٪ من العطاءات الحكومية للصناعة المحلية (٢١) .

وتشجيعا لرؤوس الاموال الاجنبية طالبت الحكومة فى بداية الحرب العالمية الثانية بتحويل عدد من الصناعات والمصانع الموجودة لانتاج بعض الحاجيات اللازمة للدفاع الوطنى ، وانشاء



صناعات جديدة بالقدر الذى تسمح به موارد البلاد من المواد الخام والخبرة الفنية ورؤوس الاموال (٢٢) .

والحق أن دخول الاموال الأجنبية مصر خلال العشرين السنين الأولى من الغاء الامتيازات لم يكن تشجيعا لها بالمعنى المطلوب ، وانما الحقيقة هي استئثار هذه الاموال لصالح اصحابها الأجانب فقط ، حيث أن مصر وأن كانت قد حصلت على سيادتها بعد الغاء الامتيازات الأجنبية ، فان السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصرى ظلت قائمة الى أن جاء قانون الشركات عام ١٩٤٧ م ، فانفذ الموقف نوعا ما ، حيث شجع على مساهمة رؤوس الاموال المصرية ومشاركتها لرؤوس الاموال الأجنبية فى كثير من المشاريع الاقتصادية كما سيقض فى الباب الثالث .



أما فيما يتعلق بنظام الضرائب بالنسبة لرأس المال فالذى حدث أن الحكومة المصرية بعد الغاء الامتيازات الأجنبية عكفت على اصدار القوانين الخاصة بفرض الضرائب على رؤوس الاموال الأجنبية ، وكان قد تأخر فرض الضريبة المباشرة على الدخل باستثناء ضربتي الاطيان والمبانى حتى صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩م (٢٣) فى ٢٣ يناير ١٩٣٩م (١٤) ، وكان من اثر صدور قوانين الضريبة أن تضرر الأجانب منها ولم تكن لديهم الرغبة فى دفعها ، كما اثر ذلك أيضا فى تنافس رأس المال الأجنبى فى مصر ، وفى ذلك الخصوص أعلن بعض الأجانب آراءهم فمثلا كان « جان جدعون » أحد كبار التجار الأجانب فى مصر وعضو بمجلس إدارة الغرفة المصرية التجارية ، رأى أن نوايا الثقة المالية فى مصر كى يتم الزواج يتطلب تسهيل الأعمال وعدم



أرهابها ابقاء لرؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في مصر أو لجلب غيرها من الخارج مما يعود على البلاد بالرخاء ، أما ارباقتها بفرض الضرائب عليها فسيكون من شأنه سحبها من السوق المصرية وتعرضها لصدمة قوية لا تتحملها البلاد ، وتكون سببا في وقوع كارثة مالية يشمل ضررها الجميع (٢٥) .

كما كان كبار التجار يرون أن الضريبة الجبركية التي كانت قبل ذلك ٨٪ ثم أصبحت ٣٥٪ بعد عام ١٩٣٧ م سوف تكون عبئا كبيرا ، ولكن « سلفاتور شيكوريل » أحد التجار المرموقين كان يرى خلاف ذلك حيث رأى أن هذه الضريبة لا يتحملها التجار أنفسهم بل يتحملها المستهلكون اذ انها تضاف على اثمان البضائع ، فاضافة الضرائب الجبركية الى الضرائب الجديدة ليس معناه ان التاجر هو الذى ينحمل دفع هذه الضرائب ، وأن نسبة ضريبة الدخل وهى ٧٪ نسبة عادلة ومعقولة بخلاف ما يرى تجار آخرون « (٢٦) » .

ويبدو أن المخاوف التي ابداءها بعض اصحاب رؤوس الاموال الاجانب دفعت الحكومة المصرية للبحث عن وسائل لتشجيع الاستثمار في مصر عن طريق تقديم بعض الاعفاءات الضريبية ، وعلى هذا فنهذ عملت لجنة الضرائب والمناقشات البرلمانية على وضع مشروع قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م اهتمت بالاعتدال في تحديد سعر الضريبة ، وكان من الاسباب التي استندوا اليها في ذلك ، الرغبة في طمأنة اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية عند بداية فرض الضريبة حتى يقبلوا على استثمار رؤوس أموالهم المنقولة ، لكن لابد من الاعتراف بأنه كان لتأثير الراسماليين من اصحاب الشركات والبنوك وغيرهم خاصة الاجانب منهم اثر في التزام المشرع جانب القصد والاعتدال



فى تحديد سعر الضريبة (٢٧) ، لذا كانت المادة الخامسة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م التى تعفى من الضريبة الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه القيم المنقولة الاجنبية التى يتحتم على شركات التامين ان تودعها وان تبقيها مودعة فى الخارج (٢٨) .

ويمقتضى هذا القانون اصبحت الضريبة تسرى على الايراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معا ، ومن ثم فان الايراد الناتج عن رأس المال البحث يخضع لضريبة القيم المنقولة مثل حصة الشريك الموصى ، والايراد الناتج عن العمل البحث يخضع لضريبة كسب العمل مثل مرتبات العاملين فى الشركات ، أما الايراد الناتج عن تفاعل رأس المال والعمل معا فهو يخضع للضريبة على الارباح التجارية والصناعية كأرباح المنشآت التجارية والصناعية (٢٩) .

ويكن تقسيم الضرائب فى دصر خلال الفترة الى الانواع التالية :

#### ١ - الضريبة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة :

وهى أهم انواع الضرائب التى صدر بشأنها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الخاص بضريبة رؤوس الاموال المنقولة ، على ان تسرى اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٣٨ م على جميع ايرادات رؤوس الاموال المنقولة وهى تسرى على الارباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف انواعها وخصص التأسيس بالشركات والمنشآت المالية والصناعية والتجارية ، وخصص للشركاء الموصين فى شركات التوصية ، وعلى فوائد السندات التى تعقدها الشركات ( المادة الاولى من القانون المذكور ) ، وهى بذلك تسرى على نوع معين من ايرادات استثمار رأس المال البحث الذى لم يمتزج بالعمل ، وهذه الضريبة



لا تسرى على ما يجعل من الاستهلاكات أثر بيع بعض ممتلكات الشركة ، ولا تسرى على الشركات الحاصلة على امتياز من الحكومة أو الهيئات العامة متى أثبتت أن استهلاك كل امر بعض رأس المال بسبب تسديد قيمة الأسهم أو ائلاف لحق بممتلكات الشركة أو بسبب تسليها في نهاية مدة الامتياز الى الهيئة المانحة له ( المادة الثانية ) (٣٠) ، وقد عامل القاتون الشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر فيها يتعلق بتطبيق الضريبة معاملة الشركات المصرية ، واذا كانت لها أعمال خارج مصر ولا تضع لها ميزانية مستقلة فان الضريبة تسرى على الجزء الذي يعتبر مخصصا للأعمال التي تباشر في مصر من رأس المال (٣١) .

أما بالنسبة لسعر الضريبة فقد حدد بعشرة في المائة من الإيرادات التي تسرى عليها الضريبة مؤقتا ، ولا تحصل الضريبة في سنتي ١٩٣٨ م و ١٩٣٩ م الا على أساس ٧٪ ثم على أساس ٨٪ ابتداء من ١٩٤٠ م و ٩٪ ابتداء من ١٩٤١ م و ١٠٪ ابتداء من ١٩٤١ م (٣٢) ، وفي عام ١٩٤٢ م زيد سعر الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التي كانت مقررة بالمواد ٧ و ١٥ و ٣٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ م الى ١٢٪ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٢ م (٣٣) ، وفي عام ١٩٤٦ م مع انتهاء الحرب تأثرت الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة برفع سعرها من ١٢٪ الى ١٣٪ نتيجة لهبوط الأسعار ونقص الأرباح (٣٤) .

وتعد من الشركات التي تعمل وحدها كل شركة أجنبية غرضها استثمار منشأة في مصر ولو كان مقرها الرئيسي في الخارج وهي خاضعة لضريبة القيم الأجنبية (٣٥) .



ولا شك أن المبدأ الذى تضمنه المشروع بعدم الجع بين الضريبة على ايراد القيم المنقولة والضريبة على الأرباح يمكن الاعتراض عليه بأنه متى التزم شخص مقيم فى مصر بأن يؤدى الضريبة على الأيراد الذى توزعه شركة أجنبية لها فرع فى مصر عن أسهمها فإن هذا الالتزام معناه تعدد الضرائب بالنسبة له ، ولكن لما كان ايراد الأسهم الناتج مما تكسبه المنشآت القائمة فى مصر قليل القيمة عادة فإنه لا بأس من عدم الالتفات الى مثل هذا الاعتراض .

ونجد مما سبق أن ضريبة القيم المنقولة تسرى على كل ما يستولى عليه المصريون أو الأجانب المقيمون فى مصر من أرباح وفوائد واستهلاكات تدفعها الشركات أو المنشآت الأجنبية ، وكذلك على ما يستولون عليه من الفوائد والأيرادات وغيرها مما يملكون من الأوراق المالية الأجنبية عامة من سندات وقيم مالية حكومية أو غير حكومية .

وبتضح من ذلك أن المشرع قد أخضع للضريبة على إيرادات القيم المنقولة ما توزعه الشركات الأجنبية على المصريين والأجانب المقيمين فى مصر سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين (٣٦) .

أما بالنسبة للأموال الأجنبية المودعة فى البنوك بمصر فإن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م قد أدخلها ضمن إطار وعاء هذه الضريبة ( المادة ١٣ ) ، أما فى حالة البنوك الأجنبية التى يمتد نشاطها الى الخارج وكانت كثيرة فى مصر آنذاك فإن القانون نص على استحقاق الضريبة على نسبة ما توزعه على مساهميها ، وحتى لا يحدث ازدواج ضريبي ، ونظرا للصعوبات التى واجهتها تلك البنوك وصححة الضرائب فقد عدل القانون



عام ١٩٤١ م واعتبرت المصارف الأجنبية التي يمتد نشاطها للخارج تدفع ضريبة التيم المنقولة على مبلغ يعادل صفى الأرباح بعد استبعاد نسبة ١٠٪ تعد لتكوين احتياط خاص لتغطية ما قد يصيب المصارف من خسارة في مصر (٣٧) ، وفي بعض الأحيان كان الأجانب يتهربون من دفع ما عليهم من تلك الضرائب لوجود بعض الثغرات في قانون ١٩٣٩ م وهي عيوب ساعدت الأجانب على التفضيل في دفاتهم ، فكان يطلب من البنوك المودعة لديها أسهم ضمان العضوية أن تقوم بتوريد تلك الأسهم لايداعها حافظة الأوراق المالية لمصلحة الضرائب بـ بنك الاهلى المصرى ، حيث أن هذه الأسهم من ذمة المدينين ،صح التنفيذ عليها قهرا وفاء لمطلوبات الضرائب (٣٨) .

## ٢ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

تخضع أرباح الشركات والمنشآت الأجنبية المستغلة في مصر للضريبة فيها اخذا بمبدأ اقليمية الضريبة أو مبدأ التبعية الاقتصادية ، وهذه الشركات قد تنفع الضريبة على نفس هذه الأرباح في بلدها الأصلي مرة أخرى اذا كان المستثمر اجنبيا (٣٩) ، واعتبارا من أول سبتمبر ١٩٣٨ م أصبحت الضريبة سنوية على أرباح المنشآت التجارية والصناعية والمناجم (٤٠) ، وفي نفس العام رفضت لجنة الضرائب أن تتبنى مشروع ضريبة الباطن خاصة بعد أن تغيرت الظروف وحصلت مصر على استقلالها المالى بمقتضى معاهدة مونترو ، حيث ذكرت اللجنة أن المشروع المشار اليه كثير العيوب لأن قيمة الاماكن المؤجرة لا تنهض في الواقع على ذيل صحيح على مقدار الأرباح (٤١) ، وقد سوت معاهدة مونترو بين الشركات المصرية والأجنبية في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية حيث نص انقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م بأنه ليس مجفيا



بالشركات الأجنبية بل هو تشريع حديث مقتبس من القانون المالى  
الفرنسى(٤٢) .

أما عن سعر هذه الضريبة كما هو وارد فى القانون  
١٤ لسنة ١٩٣٩ م (مادة ٣٧ ) هى ١٧٪ ضريبة أصلية و ١٠٪  
ضريبة دفاع و ١٧٪ ضريبة بلدية و ٨٪ ضريبة أمن قومى  
و ٢٪ ضريبة جهاد على صافى الربح الذى يجاوز ٥٠٠ ج.م  
فى السنة ( جملتها ٢٨٪ ) (٤٣) ، إلا أنه صدر مشروع  
بقانون عام ١٩٤٢ م ببين أنه تمت زيادة سعر الضريبة الخاصة  
بالقيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية الى  
١٢٪ (٤٤) ، وهذه الزيادة كما نلاحظ تخص القيم المنقولة ،  
ولا تنطبق على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية حيث أنها  
لا تتفق معها كما سبق .

ومما لا شك فيه أن وضع السعر النسبى يعكس مدى  
الأثر الذى كان لأصحاب رؤوس الأموال على المشرع الضريبى  
وهو بصدد تنظيم هذه الضريبة لأول مرة عام ١٩٣٩ م ، ورغم  
أن المشرع زاد من هذا السعر فى الفترة اللاحقة ، فإنه  
ظل سمرا نسبيا يعامل به جميع الممولين (٤٥) ، ولظروف  
الحرب العالمية الثانية وظهور أرباح استثنائية كبرى نشأت عنها ،  
فقد ظهرت ضريبة أرباح الحرب التى هى جزء من ضريبة  
الأرباح التجارية والصناعية ، وهذه الضريبة الجديدة جاءت  
محطبة لأمال أصحاب رؤوس الأموال(٤٦) .

ومن أهم شروط سريان ضريبة الأرباح التجارية  
والصناعية هو تحقيق الربح عن طريق منشأة مستقلة فى  
مصر بمعنى أن تكون هناك منشأة أو فرع للشركة الأجنبية  
أو وكالة لتحقيق الربح إلا أن مصلحة الضرائب رأت آنذاك أن



العبرة ليست بالمنشأة انما العبرة بالواقعة المنشئة للضريبة  
 فعلا ( اى حدوث ارباح نشأت عن منشأة تجارية او صناعية فى  
 مصر وان عدم وجود فرع او توكيل لشركة اجنبية فى مصر  
 لا يمنع خضوع الأرباح التى تحققها هذه الشركة المحلية ،  
 حدث تقوم الضريبة على أساس مكانية القانون او اقليميته ،  
 وقد أخذ القضاء المصرى بهذا فى أكثر من حكم ، فقد حدث  
 أن تعاقدت « شركة الغزال » نان « هوجاردن فوند » شركة  
 مساهمة اجنبية مركزها بلجيكا مع « شركة التجارة للأقطان »  
 شركة مساهمة مصرية مركزها الاسكندرية — على شراء  
 ٢٥٠ بالة من القطن المصرى وتوريدها للشركة الاجنبية  
 بالخارج ، وبعد اتمام عملية الشراء قامت الحرب فلم تتمكن من  
 تصديره للخارج وقامت ببيعه فى السوق المحلية ، ولكن  
 بعد ان كانت الاسعار قد ارتفعت ارتفاعا شديدا فحققت  
 الشركة الاجنبية من ذلك أرباحا طائلة ، اذلك رأت مصلحة  
 الضرائب اخضاع هذه الارباح للضريبة ، وقد طعنَت الشركة  
 فى اداءات مصلحة الضرائب أمام القضاء بحجة أنها شركة  
 صناعية لا تحكى تخضع للضرائب البلجيكية فضلا عن أنها  
 ليس لها منشأة فى مصر بالمعنى المفهوم ، وقد أصدرت  
 محكمة استئناف الاسكندرية حكمها لصالح الشركة (٤٧) ،  
 والحققة أن رسم جزء من القطن فى مصر فى تقديرى يعتبر نوعا  
 من القيام بعملية تجارية وتحقيق ربح فيها ، وبالتالي استخدمت  
 السوق المصرية كآلة منشأة او شركة داخل مصر فكان  
 يتعين والحال كذلك خضوع الجزء المباع فى مصر للضريبة .

وقد امتدت احكام ضريبة الارباح التجارية والصناعية  
 لتشمل أرباح أصحاب الحرف والمناجم والمهاجر وأرباح الاتجار  
 فى العقارات وتقسيم أراضى البناء ثم بيعها (٤٨) .



كما سرت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على الشركات المساهمة وعلى السهمرة وسماسرة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة (٤٩) .

## ٢ - الضريبة على الأطنان :

اهتمت الحكومة بهذه الضريبة أيضا لأنها كانت مخصصة لضمان فوائد الدين العام ، وحلت إيرادات الأراضي الزراعية ضمن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وتم تنفيذ هذا التعديل ابتداء من عام ١٩٢٧ م (٥٠) ، ثم صدر القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ م بفرض ضريبة على الأجر السنوي لجميع الأراضي المنزوعة والقابلة للزراعة (٥١) .

وقد عدلت الدولة على إعادة تقدير قيم إيجارات أراضي بعض المديرية بعد تصنيفها بمشروعات عامة والنظر في تعديل الضرائب عليها (٥٢) ، فقد اختلف الأجر السنوي المقرر للأراضي الزراعية من مديرية إلى أخرى وان تساوت نسبة الرسوم الاضمانية المقررة على ضريبة الأطنان بجميع المديرية وهي ١١٪ (٥٣) ، وكانت هذه الضريبة تسرى على كل من يستأجر أرضا زراعية ويؤجرها للغير مجزأة أو صفقة واحدة (٥٤) وانطبق على شركات الأراضي الزراعية في مصر - وهي غالبا أجنبية - مثل شركة أراضي الشيخ فضل (٥٥) .

وقد وقف كبار الملاك ضد أي تشريعات تحاول تخفيف العبء عن كامل صغار المزارعين ، فعندما طالب أحد النواب عام ١٩٤٢ م بإصلاح نظام ضرائب الأطنان الذي لا يفرق بين من يملك فداناً ومن يملك ألف فدان بحيث توضع الضريبة على أساس التدرج في الملكية قاطعة أصحاب المصالح الزراعية في



المجلس (٥٦) ، ومن الملاحظ أن هناك فائدة تعود على كبار الملاك من عدم تدرج الضريبة فى الملكية ، وهذا من شأنه أن الفائدة تعود أيضا على الأجانب خاصة أصحاب الشركات الزراعية ونوى الملكيات الكبيرة .

#### ٤ - ضرائب أخرى :

أهمها ضريبة الإنتاج مثل ضريبة الكحول والمشروبات الروحية فى مصر (٥٧) ، وضريبة الملاهى ، وضريبة الماكينات الخاصة بدور السينما والملاهى (٥٨) ، والرسوم الجمركية التى زادت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى الأخص رسم الدخان ، حيث وجدت الحكومة فى سلعة الدخان موردا ماليا خصبا خاصة فى فترة الحرب (٥٩) ، ولارتفاع الرسوم الجمركية على الدخان عمل التجار على استبدال الدخان الصينى واليابانى الرخيص بالدخان البلقانى ، مما اثر على أسواق تصدير السجائر المصرية المشهورة (٦٠) ، كما أخضع القانون الشركات الأجنبية فى مصر لرسم الترخية (٦١) ، وكذلك ضريبة شركات الملاحة الأجنبية (٦٢) .

أما بالنسبة لشركات الطيران الأجنبية التى تعمل فى مصر فقد أخضعها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م لضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية (٦٣) .

والخلاصة أن رأس المال الأجنبى الذى فرضت عليه الضرائب تمثل فى :

١ - الشركات الأجنبية التى يقتصر نشاطها على مصر ، وهى الشركات التى تقوم بعمليات استغلال فى مصر حتى



وأن كان مركزها في الخارج ، وقد سوى المشرع بينها وبين الشركات المصرية من حيث الضرائب(٦٤) .

٢ — الشركات الأجنبية التي تراول نشاطها داخل وخارج مصر ، وقد وجد المشرع المصري صعوبة في خضوع هذه الشركات للضريبة خوفاً من الازدواج الضريبي وقد اشترط في ذلك أن تتخذ انضريبة على أساس رأسمال هذه الشركات ، ويرجع في ذلك الى ميزانيات الشركة(٦٥) .

٣ — الشركات الأجنبية التي تراول نشاطها خارج مصر فقط ، وهي لا تخضع للضريبة المصرية على إيرادات القيم المنقولة نظراً لانتهاء علاقتها بمصر ، ولكن متى توافرت هذه العلاقة خضعت للضريبة وذلك حينما يكون المنتفع مصرياً أو أجنبياً مقيماً في مصر(٦٦) .

واهم هذه الأنواع هو النوع الأول ( ضريبة إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ) ، وذلك لأنها تؤخذ من رأس المال نفسه ، فهي أكثر قيمة إذا ما قورنت بالضريبة التي تؤخذ على الأرباح والفوائد .



## المساب الثماني

### هواشي الفصل الأول

- (١) مصطفى رياض بسبوني ، راؤول فرجون : مجموعة القوانين والقرارات المصرية ، مرجع سابق ، ص ١ ، ٥ ، ٦ ، ١٧٨/٦ محاكم مخططة .
- (٢) الوثائق المصرية ، عدد ١٠ في ١٩٣٨/٨/٢٩ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسبوني ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣/١٧٨ محاكم مخططة .
- (٣) وينقل الى المحكم المخططة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ما احتفظت به المحاكم المتصلية من الاختصاص في أمور الأحوال الشخصية في مصر بقتضى حق الخيار المنصوص عليه في المادة التاسعة من اتفاقية ٨ مايو ١٩٣٧ الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر ، وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحاكم المتصلية الإيطالية الى المحكم المخططة لكي تواصل انظر فيها بالحالة التي تكون عليها وتصدر الحكم فيها نهائيا - محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ يونية ١٩٤٠ جلسة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٧ .
- (٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٩٤٢/٨/٥ ، ص ١١٦٠ .
- (٥) د . على لطفي : التطور الاقتصادي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢٩ .
- (٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٦ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة ١ مذكرة مرغوة الى مجلس الوزراء - وقد كانت الديون العقارية قد سادفتها بعض الأزمات بنها الأزمة العقارية التي بلغت ذروتها عام ١٩٣٣ ورأت الحكومة صونا للثروة العقارية التي تهددها البنوك العقارية أن تصدر أذونات على الخزانة المصرية قيمتها ٣ مليون ج . م ، منها مليون ج . م تستهلك في عشر سنوات وفائدتها  $\frac{1}{4}\%$  ، وبهذا استتلت



الدولة الأموال المخزنة في البلاد لصيانة الفروة الزراعية من الضياع ، انظر .  
د . نيفيل عبد الحميد : النشاط الاقتصادي للاجانب ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال - محققة ٢٩ يونية و ٣ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٩ يولية ١٩٤٠ ، جلسة ١٥ يولية ، وثيقة بشأن المخزرة المرفوعة الى مجلس الوزراء ، ومشروع الاتفاق الخاص بالدين المصري العلم ، والتصريح ، وكذلك الرسوم بقاتون بالمرافقة على الاتفاق الخاص بالدين المصري العلم ، وايضا الرسوم بقاتون الخاص بالدين المضمون والممتاز والموحد في ١٠/٧/١٩٤٠ — انظر الملحق رقم ١ .

(٨) د - محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، طبعة أولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٧ ، ص ٩٧ .

(٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١/٧/١٩٤٦ ، ص ٢٩٩٨ ، وانظر أيضا : عبد النبي حسن يوسف ، عبد الحميد الحسيني هاشم : الاقتصاديات المعاصرة ، طبعة ثانية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ ، ص ١٢٥ .

— تخصص هذه القروض لاستهلاك الدين العلم ، عاشر سنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٣ هي سنوات استهلاك الدين العلم تنتهي في سنوات ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ، ١٩٧٣ على التوالي .  
(١٠) حسنين كروم : مستقبل القوى السياسية في مصر بعد ظهور انقود ، دار مأمون للطباعة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٨ .

(١١) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١/٧/١٩٤٦ ، ص ٢٩٩٩ ، وانظر ايضا : د . لبيب : تاريخ مصر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

(١٢) انظر في ذلك فصل البنوك من هذا الباب .

(١٣) احصاء شركات المساهمة التي يوجد استقلالها الرئيسي في مصر ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٨ ، انظر أيضا : المقطم ، عدد ١٦١٢٩ في ٢٥/٣/١٩٤١ .

(١٤) محظنة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف ١٨٤/١/١٦٠ ، ملف ١٣٥ عقد امتياز ، عقد تأسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات ونظامها الاساسي في ١/٣/١٩٣٤ .



- (١٤) محفلة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة المصرية للتقل على الطرق ونظامها الاساسى عام ١٩٤٣ .
- (١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥ ، انظر أيضا : مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٤٤/٧/١١ ، ص ٢١٦١ - ( المدة ٤٠ من القانون التجارى الاهلى ، والمادة ٤٦ من القانون التجارى المخطط ) .
- (١٦) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٢/١٣ ، ص ١٠٢١ .
- (١٧) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ١٩٤١/١٠/٨٧ ، ص ٢٩٢٩ .
- (١٨) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى فى ١٩٣٨/١/١٣ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، شركة اراضى كفر الزيات .
- (١٩) نفس المصدر ، العدد الاول فى ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٧١ شركة شفيهد لنسبك .
- (٢٠) محلف مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفلة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، جلسة ١٩٤١/٢/٣١ ، وثيقة ٥ مرسوم بتأسيس الشركة الصناعية للخطوط والفزل والمنسوجات .
- (٢١) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٣٨/١٢/١٩ ، ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ .
- (٢٢) محلف مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفلة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ ، جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ، وثيقة ٦٧ بشأن تأليف لجنة للنظر فى شئون الانتاج الصناعى مدة قيام الحرب .
- (٢٣) د . محمد احمد الرزاز : رؤية لمستقبل دور الضرائب فى تمويل الانفاق العام فى البلاد الآخذة فى النمو - مع التطبيق على مصر ، الهيئة المصرية العلمية للكتاب ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ .
- (٢٤) مصطفى كامل متيب : مجموعة القوانين المصرية - قوانين الضرائب المنقولة - رسم الدفعة والايلولة على الشركات ج ١ ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٩ ، ص ١٢ .
- (٢٥) المقلم ، عدد ١٥٣٤٣ فى ١٩٣٩/١/١٩ .
- (٢٦) ومن طريق ما يروى عن شيكوريل أنه يقول : « ان الكتب المساوية تقضى بنزول اصحاب الاموال والاملاك من عشر دخلهم للامال الخيرية ، فلذا كان



الناس لا يفعلون ذلك الآن. فما من بلس من فرض ٧٪ من الدخل تؤخذ بقوة القانون لنفع الوطن والصرف منها لخدمة مصالح البلاد ، انظر لى ذلك : المقطم ، عدد ١٥٢٤٦ غى ١٩٣٩/١/٢٢ .

- (٢٧) د . حنين ،خلاف : تطور الإيرادات العامة لى مصر ، دار الرائد للطباعة ، مصر ١٩٦٦ ، ص ١٢٠ .

(٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ .

(٢٩) د . عبد الغفار حلمى : الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٨ .

- (٣٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قوانين اقترحها البرلمان ، وانظر أيضا : قطب إبراهيم حميد : الموازنة العامة للدولة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٥ ، وكذلك : حسن الكنانى : قوانين الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ، دار الميثاق للطباعة ، القاهرة ، ص ٧ .

(٣١) مجلس النواب ، جلسة ٢١ غى ١٩٣٩/١/٢٢ ، ص ٧٧٠ ، وانظر أيضا : مصطفى كامل منيب : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٣٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٠ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ابريل ١٩٤٠ ، جلسة ١٩٤٠/٤/١٠ ، وثيقة ٢ ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسبوتى ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٢٢/٢ — ا ضريبة رؤوس الأموال المنقولة .

(٣٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ ، جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ .

(٣٤) مجلس النواب ، جلسة ٤١ غى ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٤٤ .

(٣٥) على مجاهد شاهين : مجموعة قوانين ضرائب الدخل لى مصر — القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، مكتبة شاهين ، طنطا ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

— تؤدى التبعة الضريبية لمصلحة الضرائب لى خلال ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق او على الاكثر لى بحر ٦٠ يوما .

(٣٦) د . حسن محمد كمال ، د . صلاح الدين ابراهيم صالح : الضريبة



على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

(٣٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .

(٣٨) وقد حدث ذلك كثيرا للجانب مثل « يوسف واتوري وجوستف ويكس » المولين بشركة النيل للمنسوجات وأعضاء مجلس إدارتها ، وكذلك الشركة التجارية للاتصالية ، انظر : محفظة ٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٧٩/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٠ ، ٢١ شركة النيل للمنسوجات .

(٣٩) حسن محمد العزيوى : الأصول العلمية للضرائب ، طبعة أولى ، مطبعة الميحيى بالجيزة ، ١٩٧٤ ، ص ١١٧ .

(٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ( الملة ٣٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ) ، وانظر أيضا : مصطفى رياض بسيونى ، راول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٣٢/٦ - ١ ضريبة رؤوس الأموال المتقولة .

(٤١) د . حسين خلاف : صفحات من تاريخ مصر المالى المعاصر ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ - صدرت ضريبة الباطن عام ١٨٩١ وألغيت عام ١٨٩٢ ثم أقرها مجلس الوزراء عام ١٩٣٢ .

(٤٢) حسن الفكهاى ، عبد المنعم حسنى : الموسومة الذهبية للقواعد القانونية التى قررنا محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ ج ٧ ، ( الاصدار الحدى ) الدار العربية للموسوعات ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٣٥١ .

(٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا : قطب إبراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونية ١٩٤٢ جلسة ٧ يونية ، وثيقة ٢١ مشروع قانون رقم ٥٥٥٠٠٠٠ عام ١٩٤٢ .

(٤٥) د . محمد أحمد الرزاز : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(٤٦) المظم ، عدد ١٦٠٥١ م ١/٤/١٩٤١ ، عدد ١٦٠٩٠ م ١٤/٢/١٩٤١ .

(٤٧) د . عبد القادر حلمى : المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١٩ .

(٤٨) د . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .



(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ،  
جلسة ١٩٣٩/١/٢٢ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا ' حسن الفكهاني : قوانين الضريبة  
على رؤوس الأموال المتقولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٠) محفظة ٤١ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وتقارير ، عن صندوق  
الدين والدين المصري ، وثيقة بنون رقم .

(٥١) تطب إبراهيم محمد : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ ، وانظر أيضا :  
Charles Usawi : Op. Cit., P. 42.

(٥٢) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة  
١٩٤١/٨/٤ ، وثيقة بنون رقم .

(٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩ ،  
وثائق من ٤٣ الى ٤٨ ، وكذلك : محفظة ١٨ ديسمبر ١٩٣٩ ، وثيقة ٦٤ الرسوم  
المدرجة على ضريبة الاطيان بالمديرية .

(٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٢١ يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ ، وانظر أيضا :  
حسن الفكهاني : المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٥٥) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .

(٥٦) د . عاصم الدسوقي : كبار ملاك الاراضى الزراعية ، مرجع سبق ،  
ص ٣٠٣ .

(٥٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، شكوى من أصحاب مخابل المشروبات الروحية  
بلفطر المصري الى رئيس الديوان الملكى بشأن تنفيذ القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١  
الخاص بخلق ما يقرب من ٩٩ محلا لبيع المشروبات الروحية .

(٥٨) نفس المصدر ، شكوى من أصحاب ومديرى سينما اللبان وسينما محمد  
على بديلت الى رئيس الديوان الملكى بشأن الضرائب الجديدة على الملاهى .

(٥٩) قدرت الزيادة فى الرسوم الجبركية فى ميزانية ١٩٤٧/٤٦ بنحو  
٤٢٢٠٠ ج٠م ، محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة  
المالية ، مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٧/٤٦ ، ص ٢٨ ، وانظر أيضا : د . حسين  
خلاف : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، وانظر فى ذلك أيضا : تطور  
الايادات العامة فى مصر الحديثة ، للؤلف نفسه ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ،  
٢٠٧ .



Charles Issawi : Egypt An Economic and Social  
analysis, Op. Cit., P .86. (٦٠)

(٦١) مصطفى الصياد : الموسوعة القرائية الدائمة للقوانين والقرارات  
والكتب الدورية والمنشورات والتطبيقات الفنية الخاصة بملحة الضرائب -  
المجموعة الرابعة عن عام ١٩٥١ بدار الفكر العربي ، ص ٢١٥ ، ٢١٧ .

(٦٢) د . عبد القادر حلمي : المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٦٣) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ،  
مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة ٤٤ / ١٩٤٥ ،  
ص ١٦ .

(٦٤) د . شريف رمسيس ت كلا : نظام الضرائب على الدخل في مصر ، دار  
الفكر العربي ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ .

(٦٥) د . حسين محمد كمال ، د . صلاح ابراهيم صالح : المرجع السابق ،  
ص ٢٧ - ٣٠ .

(٦٦) د . شريف رمسيس ت كلا : المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .



## الفصل الثانى

# الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج

### أولا - فى مجال الزراعة :

كان موقف الأجانب من امتلاك الأراضى الزراعية فى مصر بشكل عام مرتبطا بالموقف السياسى صاعودا وهبوطا بعد معاهدة مونثرو ١٩٣٧ م فنجد أن ملكياتهم انخفضت انخفاضاً كبيراً بما يعادل نحو ٧٠.٠٠ فدان من قيمة الملكية الأجنبية (١) ، وفى سنة ١٩٣٨ م استمر عدد الأجانب وملكياتهم للأراضى الزراعية فى مصر فى الانخفاض فقد بلغ عدد الملاك الأجانب نحو ٥.١٢ أجنبياً يملكون مساحة قدرها ٤٠٣٦٥٦ فداناً أى أن متوسط الملكية الأجنبية بلغت ٨.٠٥٤ فدان بينما يملك ٢٤٧٦٢٣٨ مصريةاً نحو ٤٣٣.٩٠ فدان فيكون متوسط الملكية المصرية ٣٩ فدان ، ولهذا كان الاتجاه لمحاولات حظر تلك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر (٢) ، لأن فى امتلاك الأجانب للأراضى المصرية انخفاضاً للمستوى المعيشى للمصريين وتدميراً للاقتصاد المصرى وتعدياً على حقوق المصريين .

غير أن الظروف الاستثنائية التى أوجبتها الحرب العالمية الثانية كان لها أثرها فى ملكية الأجانب فقد زاد عددهم سنة



١٩٤٠ م الى نحو ٥٢٧١ مالكا اجنبيا . كما زادت ملكياتهم الى نحو ٤٠٨٦٨٣ فدان ، وعلى حين زاد عدد الملاك المصريين الى ٢٤٩١٢٧٥ انخفضت ملكياتهم الى ٤٣٢٣٢٨ فدان ، وبلغ متوسط ما يملكه الفرد الاجنبى ٧٧٠٥٣ فدان فى حين بلغ متوسط ما يملكه الفرد المصرى ٢١٨ فدان (٣) ، وبهذا فقد عادت الملكية الاجنبية الى الازدياد من جديد ، مما ادى الى صدور قانون فى سنة ١٩٤٢ م يقضى بمنع الاجانب افرادا وشركات من تملك الاراضى الزراعية بمصر : ولا يجوز لاي اجنبى او شركة اجنبية او مختلطة استئجار اطيان زراعية عن مدة تزيد على تسع سنوات ، ويستثنى الاجانب افراد وشركات الذين يشترون بالمزاد الجبرى الاطيان المرهونة لهم . ويجب على كل مشترى لارض زراعية او منتفع بها او مستأجر لها لمدة تزيد على تسع سنوات ان يقدم لاقلام المساحة مع العقد شهادة من وزارة الداخلية تثبت تبعيته للحكومة المصرية ، فان كانت شركة وجب عليها ان تقدم شهادة من وزارة التجارة والصناعة تحتوى على البيانات الخاصة بها المبينة فى السجل التجارى ، فاذا كانت الشركة غير مقدمة فى السجل وجب عليها ان تقدم شهادة من الوزارة المذكورة تثبت انها شركة وطنية وان اعضاءها جميعهم وطنيون (٤) ، وبالإضافة الى ذلك ونتيجة لزيادة ملكيات الاجانب من الاراضى الزراعية فى مصر نادى « حزب الفلاح الاشتراكى » بعدم السماح للأجانب بتملك الاراضى الزراعية فى مصر (٥) .

وفى سنة ١٩٤٤ م صدر اول اعتراف رسمى بان جوهر المسألة الزراعية فى مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية حيث تبلورت المطالب عقب الحرب مباشرة بالعمل على زيادة الارض القابلة للزراعة ، وتحريم ملكية الارض الزراعية على



الأجانب (٦) ، فقد كانت للأجانب خطورتهم فى تملكهم للأراضى الزراعية فى مصر ، حيث حاول بعض الأجانب اليهود حتى الأربعينات تملك مساحات كبيرة من الأراضى فى مناطق الحدود بين مصر وفلسطين أو فى شمال شرق سيناء بلغت نحو ٢٣٨٠ فداناً بانتهاج أسلوب الاغراء والتخايل على الاعراب لبيع اراضيهم بأثمان مرتفعة بوجوب عقود سجلت بمحكمة المتصورة المختلطة ، وكان ذلك ضمن المخططات اليهودية الصهيونية للتوسيع فى المناطق المحيطة بفلسطين مثل سيناء ، ثم تزايد هؤلاء اليهود عن العقود الى بنك التجار فلسطينى فى القدس كى يتمكن من الاستيلاء على هذه الأراضى ، ولكن الحكومة عارضت أى إجراء من شأنه اكتساب هؤلاء اليهود صفة الملكية سواء بوضع اليد أو سواء ، ولتحقيق هذا الغرض صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ م لمواجهة مثل هذا المخطط الأجنبى الاستعمارى الذى يهدد حدود مصر ولوضع حد للمحاولات اليهودية فى سبيل تملك الأراضى المصرية ، وقد استمر نظر القضية حتى ١٩٤٧ م كما ظلت الحكومة عند موقفها من تلك الأجانب للأراضى المصرية خاصة فى المناطق الاستراتيجية المهمة عند الحدود (٧) وتكررت مطالبة أعضاء مجلس النواب سنة (١٩٤٥ م) بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر (٨) .

وفى عام ١٩٤٦ م وصل عدد الملاك الأجانب الى نحو ٤٥٥٢ مالكا أجنيا ومساحة الأرض التى يملكونها نحو ٣٥٧١٩٢ فدان من جملة الأراضى الزراعية البالغ قدرها ١٤٣٠٣٩٠٩ فدان ، وكان من الأجانب ١٧ أجنيا يملكون ٦٠٧١٤٦ فدان فى حين كان هناك ١٨ مصرى من يملكون فوق الب ٢٠٠٠ فدان بلغت ملكيتهم نحو ٥٤٨٨٢ فدان (٩) أى أن متوسط ما كان يملكه الأجنبى ضعف ما يملكه المصرى من كبار الملاك .



والجدير بالذكر أن الاستثمار الزراعى فى مصر كان محدودا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية الأخرى حيث كان يختلف عن غيره وذلك لضيق رقعته التى لم تكن تمتد الى أكثر من حدود الدولة - مصر - وهو بذلك يختلف عن غيره من أنواع الاستثمارات الأخرى التى يمكن أن تمتد خارج حدود الدولة (١٠) أى أن الاستثمار الأجنبى فى مجال الزراعة أقل بكثير من الاستثمار فى المجالات الأخرى .

أما عن ملكية الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فكانت تمثل نوعا من الملكيات الزراعية الكبيرة ورغم أنها تعتبر ملكيات أجنبية فى التصنيف الاجتماعى للملكيات الكبيرة ، فإنها تختلف عن الملكيات الأجنبية الفردية التى تعتبر علاقة مباشرة فى استغلال الأرض ، أما علاقة الشركات فكانت تدور حول البيع والشراء فى المقام الأول ، كما أن أحقية الأجانب فى انتزاع العقارى بالأراضى الزراعية المصرية ترجع الى القانون الصادر فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٧ م الذى أعطى فى مادته الأولى هذا الحق للأجانب (١١) ، وقد تكونت تلك الشركات برؤوس أموال أجنبية انجليزية وفرنسية غالبا ، ثم تعددت جنسياتها ثم اشترك رأس المال المثلج بجزء صغير وقد زاد عدد الشركات بعد الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٤ م ثم استمر تطور شركات الأراضى مغمودا وهبوطا وفقا لاتطورات الاقتصاديات السياسية فى البلاد (١٢) مثل معاهدة مونترسو سنة ١٩٣٧ م وبدء المطالبة بوضع التشريعات بحظر تملك الأجانب أراضى زراعية فى مصر ، فحتى تلك السنة ( ١٩٣٧ م ) بلغ عدد شركات الأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر نحو ٢٣ شركة (٣) يمتلكها انجليز وفرنسيون وبلجيكيون وسويسرون وألمان ومتصرفون ومن جنسيات أخرى مختلفة (١٣) .



وفي خلال تلك الفترة التي نحن بصدددها تأسست نحو خمس شركات أجنبية بالإضافة إلى الشركات الموجودة من قبل .

وقد شهدت هذه الشركات نهضة كبيرة خلال الأربعينات فقد بلغت ملكيتها أكثر من ١٨٨٧٧٩ فدان ، كما وصلت استثماراتها إلى ١٤ مليون جنيه في عامي ١٩٤٥ م - ١٩٤٦ م بعد تدهور في الثلاثينات (١٤) .

فاما عن الشركات التي كانت قائمة في ظل الامتيازات فقد كان حجم ملكياتها كبيرا ، ويختلف من شركة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى تبعا لعمليات البيع والشراء ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، كانت شركة الغربية تمتلك سنة ١٩٤٣ م نحو ٤٤٥٣ فداناً قيمتها ٢٨.٤٢٠ ج . م ، وقدرت مساحة الأراضي التي تملكها شركة أراضي الدقهلية في نفس السنة بنحو ٢٨٥٠ فداناً قيمتها نحو ١١١.٢٠٧ ج . م ، وبلغت مساحة أراضي شركة المباحث والأعمال المصرية خلال نفس السنة أيضا ١٥٢.٩٤٠ فداناً عدا أراضي بسان وملكيات مبنية قبورها ٧٥٧١ ج . م ، كما كان للشركة أملاك أخرى بتركيا ، وأهم ممتلكاتها في مصر هو تفتيش البسلقون (١٥) .

وكانت مساحة الأراضي التي تملكها شركة الكحول والكحول المصرية في نهاية سنة ١٩٤٤ م نحو ٧٣٥٥ فداناً يقع معظمها بالقرب من قرية جاناكليس الناضجة لترعة النوبارية (١٦) ، وملكيتها هذه الشركة كانت مقسمة إلى قسمين : قسم بحري وآخر قبلي ، كل منهما ينقسم إلى قطع صغيرة تسمى نهر بلغ عددها تسع نهر ، ومساحة كل نهر من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ فدان ، وكان يشرف على كل قسم مديران أجنيان أحدهما قنّى والآخر إداري ، وكان المدير القنّى هو المستر ايفانجلوس



داس M. Evangios le Vades وهو متخصص فى زراعة العنب ، وكان يقوم بالاشراف على العمليات الزراعية وابلاغ تعليماته لنظار النمر (١٧) ، ومركز الشركة انريسي بالقاهرة ولها فرع بالاسكندرية ومكتب زراعة ابو المطامير والمزارع ببرج جاناكليس مركز ابو المطامير ( بحيرة ) (١٨) . وهذا يدل على عظم ملكية الشركة .

ومن الملاحظ أن التناقض الذى كان يحدث فى ملكيات بعض الشركات لا يعنى افلاسها فما كان يحدث هو انتقال ملكيتها من شركة الى شركة بسبب اختلاف نوع الاستغلال بين هذه الشركات ، فمثلا شركات يندصر نشاطها الرئيسى فى اصلاح الاراضى وبيعها (١٩) ، لتحقيق الربح مثل شركة اراضى الفتا المصرية والانفستمنت ليمتد نجد انها قامت ببيع جميع املاكها فى ايامها سنة ١٩٤٣ م (٢٠) .

وشركة نستور جاناكليس الزراعية والتجارية ليمتد غيرت نشاطها من صناعة وتجارة السجاير الى الاستغلال الزراعى حيث اشترت مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية فى منطقة جاناكليس بالبحيرة بلغت مساحتها ٣٢٦٦ فداناً لزراعتها كروفا وتينا وزيتونا ، كما تغير اسم الشركة من

Nestor Gianacis (Foreign) Ltd

الى Nestor Gianacis (Agricultural & Commercial Ltd.

وفى سنة ١٩٤٤ م ادخلت الشركة ضمن نشاطها بعض الصناعات القائمة على الزراعة مثل صناعة المرببات وحفظ الفلكه وغيرها .

كما كانت الارض تنتقل من شركة الى اخرى ، فمثلا قامت شركة سيدى سالم عند تاسيسها بشراء جميع اصول وخصوم



## الشركة المعروفة باسم

The sidi Salem Estates of Egypt Ltd.

ولما انخفض رصيد دين الشركة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ م استردت أراضيها من شركة البحيرة (٢١) . كما أن شركة أراضي الشيخ فضيل استردت جميع أراضيها بعد بيعها ثم قامت بتأجيرها لافلاحين بطريق المشاركة (٢٢) .

كما أجرت شركة أراضي الوردان أراضيها لشركة المرافق المقاربة المساعية بإيجار قيمته ١٠٠ ج . م سنويا فقط ، وبالرغم من ذلك لم تستطع شركة المرافق سداد هذا الإيجار بسبب الخسائر التى لحقتها من جراء استصلاح الأراضي الصحراوية التى لم تغط نفقاتها ، وأصبح هذا الإيجار دينا ثابتا فى دفاترها لشركة وردان حتى ما بعد سنة ١٩٤٧ م (٢٣) .

وهناك شركات تناقصت ملكيتها عن طريق بيعها بمساحات صغيرة أو كبيرة للمصريين أو للأجانب لزراعتها ، وعلى سبيل المثال نجد أن شركة أراضي أبو قير باعت سنة ١٩٣٨ م نحو ١٤٠ فداناً لعلى ماهر (٢٤) ، وفى سنة ١٩٣٩ م باعت الشركة نحو ٢٢٩ فداناً لآخرين (٢٥) ، كما باعت فى نفس السنة نحو ٨٥٩١ فدان وأصبحت ملكيتها خلال هذا العام نحو ٨٥٩١ فدان ، وكان أغلب مبيعاتها للأجانب لإنشاء العزب مثل عزبة « قسطنطينيس وموزه واستيرو وشركاه » وعزب الخواجات « كازولى وبرامو » والشركة البلجيكية ، كما باعت الشركة مساحات للمصريين . فضلا عن قيام الشركة بتابع نظام التاجير ، حيث أجرت مساحات كبيرة من أراضيها لمزارعين مصريين ، إلا أن أسلوب الشركة فى التعامل مع المصريين



كان ظالما لهم مما أدى الى شكوى المستأجرين المصريين  
سنة ١٩٤٠ م ضد الشركة (٢٦) .

كما باعت شركة المباحث والأعمال المصرية خلال انحراب  
العالمية الثانية نحو ٥٤٣ فداناً أراضى زراعية (٢٧) وبهذا فإن  
عمليات البيع كانت هدفاً من أهداف الشركات الزراعية الأجنبية  
وهو شراء الأراضى وتقسيمها الى مساحات صغيرة  
وبيعها الى المزارعين وخاصة الأراضى البور بعد استصلاحها .

وهناك شركات زاد رأسمالها بعد سنة ١٩٣٧ م بينما  
انخفض فى بعض الشركات الأخرى ، فعلى سبيل المثال  
زاد رأسمال شركة الشيخ فضل سنة ١٩٣٧ م الى  
٦٢٣.١٠٠ ج.م (٢٨) وتعتبر هذه الشركة من الملكيات الكبيرة  
للأراضى الزراعية الأجنبية فى مصر (٢٩) ، كما زاد رأسمال  
شركة المباحث والأعمال المصرية الى ١٢٧.٥٢٠ ج. م سنة  
١٩٤٣م (٣٠) ، أيضاً زاد رأسمال شركة أراضى الدلتا والانفستمنت  
ليمتد سنة ١٩٤٥ م الى ٤٩٤.٨٢٣ ج. م (٣١) .

تنوعت أغراض هذه الشركات ، فمنها التى قامت بشراء  
الأراضى وزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية ( زراعة  
الكروم ) (٣٢) ، شركة وادى كوم امبو ( قصب السكر ) (٣٣)  
والقبح (٣٤) وشركة أراضى الغربية ( القطن والأرز ) (٣٥) ،  
وشركة أراضى الشيخ فضل ( قصب السكر والقطن  
والشعير ومحاصيل أخرى ) (٣٦) .

وهناك شركات تخصصت فى شراء الأراضى وتقسيمها  
ثم بيعها أو تأجيرها مثل شركة أراضى الوردان فى منطقة  
الخطاطبة والوردان (٣٧) ، وشركة أراضى الغربية (٣٨) وشركة  
أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد (٣٩) ، وشركة الشيخ فضل (٤٠) .



وبعض الشركات انحصرت نشاطها في استثمار الاراضى البور والصحراوية لزراعتها أو بيعها أو تأجيرها مثل شركة شركة اراضى أبو قير التى قامت باصلاح وتملك الاراضى المعروفة باسم بحيرة أبى قير بالقرب من الاسكندرية والتى تبلغ مساحتها نحو ٣١ ألف فدان(٤١) ، وشركة اراضى الوردان التى قدم لها أحد مؤسسيها الاجانب « جون وليامسون وليامسون John Williamson Williamson اراضى رملية مساحتها نحو ٧٠٦١ فدان ونصف الفدان بقصد اصلاحها وزراعتها باشجار ونباتات ليبية وتهيتها للزراعة بالطرق الفنية المناسبة(٤٢) ، وشركة اراضى الدلتا التى اقتنت سنة ١٩٣٧ من الحكومة ٢٠٠ فدان فى الصحراء ثم الحققتها بمائتين آخرتين فى سنة ١٩٣٨ م حتى يمتد التوسع فى الناحية الصحراوية ، كما امتلكت حوالى ١٦٠ فداناً غربى طريق القاهرة — حلوان ، وقد خططتها سنة ١٩٤٧ وعبدت فيها الطرق واطلقت عليها اسم « حدائق المعادى »(٤٣) شركة اراضى الشيخ فضل التى عملت على اصلاح الاراضى البور بتجديد آلياتها فى مشروع كلفها نحو ٥٠ ألف جنيه(٤٤) .

وكان نشاط بعض الشركات بجانب الاعمال الزراعية القيام بأعمال الصناعة والتجارة خاصة القائمة على الحاصلات الزراعية التى تقوم بزراعتها مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بصناعة النبيذ وبعض المشروبات الروحية الأخرى(٤٥) ، كما وجدت بعض الشركات لانتاج اللبان ، وقد منحت هذه الشركات اعانات للحصول على اللبان جيدة كى يستعاض بها عما تستورده البلاد من الخارج(٤٦) .

وتخصصت بعض الشركات فى أعمال الري مثل شركة الري بنجع حمادى والتى انتهت ترخيصها فى ديسمبر ١٩٣٧(٤٧) .



وشركة اراضى الدتا التى قامت بكافة اعمال الرى والصرف  
فى الاراضى المملوكة لشركة سكة حديد الدلتا (٤٨) .

كما كان لشركة اراضى الغربية نشاط خاص حيث  
امتدت باعادة بناء القرى وتشبيد المنازل الجديدة علاوة  
على شراء مكينات جديدة للرى وتعبيد الطرق واقامة سكة  
رام تخترق مزارعها (٤٩) .

وكان لشركة سيدى سالم مصنع اصنع الكراكات  
ولوازمها تستخدمها فى اعمال التطهير لحسابها ولحساب الحكومة،  
كما قامت ببناء مراكب لحساب السلطات البحرية العسكرية (٥٠)

واما عن الشركات الخمس التى تكونت بعد الغاء الامتيازات  
خلال العشر السنوات الاولى من الدراسة التى نحن بصددھا  
فتمثل فى شركة اراضى كفر الزيات التى تأسست سنة  
١٩٣٧ م (٥١) برأسمال مختلط قدره ٨٠٠٠٠ ج . م بين ستة  
اجانب ومصرى واحد هو « أحمد زيور » (٥٢) وشركة العامرية  
للأطيان والمباتى تأسست سنة ١٩٣٨ م برأسمال مختلط قدره  
١٠٠٠ ج . م (٥٣) ، وشركة بنى مزار لأراضى البناء والزراعة  
تأسست سنة ١٩٤٥ م برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠ ج . م (٥٤) ،  
وفى سنة ١٩٤٦ م تأسست شركتان هما شركة تأجير الاراضى  
الزراعية Soc. agricole et Fermier Fermag وشركة الجعفرية  
للصناعة والزراعة (٥٥) .

وقد قامت هذه الشركات بعمليات البيع والشراء وتأجير  
الأراضى واستصلاحها ، فعلى سبيل المثال أوقفت شركة  
اراضى كفر الزيات عمليات الاصلاح فى الاراضى البور وحصرت  
نشاطها فى الاراضى الصالحة وزراعتها ، وكان ذلك بسبب



صعوبة الحصول على قطع الغيار اللازمة للآلات الزراعية خلال الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى ارتفاع قيمتها (٥٦) .

وبعض هذه الشركات الجديدة اشترت أراضيها من أفراد مثل شركة الجعفرية للصناعة والزراعة التي اشترت أراضيها من « تومايدس Thomaidis » الذي أصبح أحد مديريها فيما بعد (٥٧) ، وبعض الشركات تمتلك معظم أسهمها شركات أخرى مثل شركة أراضي كفر الزيات ( ٧٣٪ من أسهمها ملكا لشركة اقطان كفر الزيات نيمتد التي تمتلك نحو ١١٦٨٧ سهمها قيمتها ٥٨٤٢٠ ج . م ) ، كما تهدها بأموال كثيرة لتمكنها من المحافظة على نشاطها (٥٨) .

وتنوعت أغراض هذه الشركات كغيرها من الشركات القديبة فمنها التي قامت بشراء الأراضي وزراعتها مثل شركة الجعفرية ( زراعة الكروم والمango ) (٥٩) ، وشركة كفر الزيات ( زراعة الكتان والقطن ) (٦٠) . كما تخصصت كل من شركة العابرية للأطيان والمباني وشركة تأجير الأراضي الزراعية في شراء الأراضي وتقسيمها ثم بيعها أو تأجيرها (٦١) .

وهناك شركات قامت بأعمال أخرى بجانب أعمال الزراعة والتقسيم والبيع ، فعلى سبيل المثال شركة كفر الزيت قامت بأعمال الري وتربية الحيوانات كالعجول والأغنام (٦٢) كما تخصصت في المباني وجميع الآلات وإدارة التفتيش والعقارات والرهنات العقارية وجميع الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية والمالية (٦٣) .

### \*\*\*

كان لشركات الأراضي الزراعية الأجنبية في مصر بصنة هامة الكثير من السلبليات ، فبالرغم من أنها توصف رسميا



بأنها شركات مساهمة مصرية فان معظمها تكون أساساً برؤوس أموال أجنبية مرتبطة فى نشاطها المالى بالمصارف التجارية الأجنبية مثل بنك باركليز وبنك الخصم الباريس وغيرها(٦٤) وقد تعددت مساوئ هذه الشركات فهناك الكثير من الشكاوى التى قدمت من موظفيها وعمالها المصريين بل الأهالى بشأن الظلم والاستغلال الواقع عليهم ، حيث كانت تؤجر للأهالى بشروط قاسية ، وقد حدث ذلك فى شركة أبو قير الانجليزية التى كانت تأخذ المحصول كله وتبيعه بمعرفتها لكى تحصل على الأيجار والسلف وقيمة الكيماوى الذى قدمته للفلاحين ، مما أدى الى سوء حالة الفلاحين المعيشية(٦٥) ، ونتيجة لهذا التشدد مع الفلاحين المستأجرين لأرض الشركة حصلت فى ١٩٣٨ م على ما قيمته ٤٤٣٠ جنيها استرلينا(٦٦) .

وفى سنة ١٩٣٩ م اخذت الشركة المذكورة القطن من الفلاحين الذين لم يستطيعوا الحصول على شيء الا بالنقدية ( أى بعد دفع ثمن ما يريدون ) من بيع مواشيهم وحلى نسائهم ، كما ان الفلاح كان يقوم بجميع التكاليف فى الزراعة والشركة تتسلم محصول القطن كله مقابل محصولات أخرى تنقاسها الشركة معه أحيانا(٦٧) . ولهذا تقدم الأهالى بكثير من الشكاوى يتظلمون فيها من سوء معاملة الشركة لهم ، فقد ترتب على ذلك سوء أحوالهم المعيشية وطالبوا المسؤولين بالفصل بينهم وبين الشركة(٦٨) . ويتضح من الوثائق الخاصة بالشركة مدى سيطرة العنصر الأجنبى على الشركة ومعاملتهم السيئة للمستأجرين فيها(٦٩) .

وكذلك شركة كوم أبو وهى شركة أجنبية فى رأسمالها وأعضاء مجلس إدارتها وموظفيها كانت مصدرا لشكوى كثير



من الأهالى والعاملين المصريين بها ، وفى سنة ١٩٤٠ أدمت الشركة ملكيتها للأراضى المقامة عليها منازل ناحية الشب مركز أسوان (٧٠) ، وكما فعلت شركة أبو غير الانجليزية فعلت أيضا شركة كوم أبو حيث الاستيلاء على محصولات الأهالى بالقوة (٧١) ، وليس هذا فحسب بل ان الشركة كانت تمتلك الطواحين المنتجة للتيار الكهربائى وهى ثلاث طواحين ، فكانت شركة احتكارية ترفع أسعار الكهرباء كيفما تشاء دون الالتزام بتسعيرة حكومية ، فعلى سبيل المثال أبلغت الشركة أهالى كوم أمبو فى ١٤ مارس ١٩٤٣ م أنها قررت زيادة سعر الكيلوات من النور الكهربائى من ٣٠ الى ٥٠ مليما وان هذه الزيادة بلغت أكثر من ٦٦٪ تدفع باثر رجعى (٧٢) ، وفى هذا دلالة على سيطرة الشركة ورفع الأسعار كما تشاء دون الرجوع الى الحكومة لتحديد الأسعار التى تقررها الدولة ، ودون مراعاة لظروف الأهالى الاقتصادية ، حيث ان هذه الزيادة تزيد من أعبائهم وتفسر باقتصادياتهم ، والحقيقة ان هذا الأمر لا يضر الشركة فى شيء فهى شركة أجنبية احتكارية .

وفى نفس العام تمعدت انشركة عدم نقل قصب الأهالى على الخط الحديدى بحجة ازالة الخط الفرعى لاحتياج الشركة لقضبان الخط ، كما أنها منعت الأهالى من استخدام أى جزء من باقى خطوطها (٧٣) ، كما عمدت الشركة الى عدم صرف العلوات المستحقة لعمالها ، كما قامت بفصل تسعة عمال ( ظهورات ) وقامت بحجز القمح بمخازن التفتيش وعدم توزيعه على العمال (٧٤) .

وبالرغم من ذلك فالشركة كانت دائما تتهرب من دفع الضرائب المقررة عليها والتى هى من حق الدولة التى تعمل وتربح فيها ، وعلاوة على ذلك فحينها فرضت الضريبة



التصاعدية على أصحاب الأطيان طالبت الشركة باستثنائها كشركة مساهمة وحجتها فى ذلك أن ملكية أراضيها موزعة على المساهمين بنسبة ما يحلله كل مساهم من أسهم (٧٥) مع أن هذه الحجة لا تعفيها من الضرائب حيث أنها شركة أجنبية تمتلك أطيان زراعية وتريح منها فى مصر ، فطبقا لقانون الضرائب وجبت عليها ضريبة القيم المنقولة وضريبة الأرباح التجارية والصناعية (١) .

وبالرغم مما سبق من مساوئ ومخالفات للشركات الزراعية الأجنبية فى مصر فإنها قدمت بعض المزايا ، وإن كانت هذه المزايا أقل بكثير من المساوئ ، فهناك بعض الشركات قامت بأعمال نافعة ، ومما لاشك فيه أن هذه المنافع عادت على هذه الشركات فى المقام الأول فالمقصود منها منفعة الأجانب أصلا ، ولكن بطريق غير مباشر عادت على المصريين والاقتصاد المصرى نوعا ما .

فإذا نظرنا الى انشاء الطرق وتعبيدها مثلا لوجدنا أنها تعود بالمنفعة على الشركة حيث الغرض من انشائها هو كذلك وفى نفس الوقت تعود أيضا على المصريين باستخدامهم لهذه الطرق ، وما ينطبق على الطرق ينطبق على الترع وجميع أعمال الري والصرف ، وغيرها . فعلى سبيل المثال قامت شركة أراضى الدلتا والانفستمنت ليمتد بنفس العمل فى منطقة استغلالها سنة ١٩٣٩م (٧٦) كما أن هناك شركات ساهمت فى توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضى مثل الشركة العقارية المصرية التى قامت باستصلاح حوالى ٢٨٣ ألف فدان فى الوجه البحرى منذ تلبية خزان أسوان وحتى سنة ١٩٤١م (٧٧) . كما قامت شركة كوم أمبو بإنشاء العديد من المباني



والخلاص والمستشفيات والمساجد للعمال والموظفين وأنشأت خطوط سكك حديدية (٧٨) والحقيقة أن كل هذه الإنشاءات تحقق كثيرا من أغراض الشركات خاصة الأغراض المادية .

وهناك شركات زراعية أخرى ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية مثل شركة الكروم والكحول المصرية التى كانت تقوم بتربية الحيوانات فى بعض أقسامها الزراعية وذلك للاستفادة بالسجاد البلدى من ناحية ومشروع تجارى مستقل من ناحية أخرى ، ولهذا أنشأت ثلاثة أسطبلات لتربية وتسمين العجول والاتجار فيها ، وبكل أسطبل ٥٠٠ عجل أو أكثر وقد دعمتها الشركة بالبيطريين والمهندسين الزراعيين المتخصصين فى تربية الماشية والعمال والموظفين والإشراف العلاجى ، وقد حقق هذا المشروع أرباحا طائلة للشركة ، وكان للمهندس الزراعى « أناناس » أنفضل فى ذلك ، ولهذا كان متعاقدا مع الشركة مقابل ١٠٪ من المشروع علاوة على مرتبه (٧٩) ، وبهذا تكون الشركة قد ساهمت فى تنمية الثروة الحيوانية فى مصر وأندأت الاقتصاد المصرى وإن كان ذلك بطريق غير مباشر ، كما أن الشركة بهذه المزرعة الحيوانية تعتبر مدرسة زراعية حيث أدخلت الوسائل العلمية الحديثة فى العناية بالمزرعة والى تعتبر من أهم عوامل الانتاج الحيوانى والزراعى .

وقد حققت الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر كثيرا من الأرباح التى عادت عليها ، أما المصريون فكانت نسبة أرباحهم فى بعض الشركات المساهمين فيها حسب نسبة رؤوس أموالهم فيها وهى فى الغالب صغيرة وليست كبيرة وتفاوتت هذه الأرباح من شركة الى أخرى وذلك حسب نشاط كل شركة فالخالية العظمى من هذه الشركات حققت أرباحا



كبيرة ، فعلى سبيل المثال بلغ ربح شركة الغربية من أعمالها الزراعية فقط سنة ١٩٤٢ م حوالى ٣٥٩١٥ ج . م وفى سنة ١٩٤٣ م بلغت أرباح الشركة المذكورة حوالى ٢٤٩٢٥ ج . م (٨٠) . وفى شركة أراضى الحلما والانسستمنت ليمتد وزعت أرباح قدرها ١٤ قرشا لكل سهم سنة ١٩٤٣ م زادت الى ٢٠ قرشا ١٩٤٤ م (٨١) .

وقد تركز الوجود الأجنبى فى مجال الزراعة افرادا وشركات فى اغلب محافظات القطر المصرى تبعا للمكياتهم التى ارتبطوا بها ، وفى سنة ١٩٣٧ م كانت أولى هذه المحافظات هى محافظة البحيرة تليها الاسكندرية ثم الدقهية والشرقية والقاهرة فالقنوبية ، وانخفض هذا الوجود فى بعض المحافظات مثل السويس وأسيوط وجرجا وانعدم نهائيا فى البعض الآخر مثل دمياط (٨٢) .

وخلال العشر السنين موضوع الدراسة جاء فى تعداد سنة ١٩٤٧ م ان الاسكندرية احتلت المكانة الاولى فى تركز الاجانب الزراعيين تليها البحيرة ثم الغربية والقاهرة والقنوبية والشرقية ، وانعدم وجودهم فى كثير من المحافظات مثل دمياط والبحر الاحمر والواحات البحرية وسيناء وجرجا (٨٣) .

### علاقات الانتاج الزراعى للأجانب :

كان كبار الملاك العقاريين الأجانب وأعوانهم من المصريين يستغلون الفلاح عن طريق شراء المحاصيل قبل نضجها بأسعار زهيدة تحت ضغط حاجة الفلاح الى المال للصرف على زراعته ، وتأجير الآلات الزراعية بأجور مرتفعة ، وتسليمه بفوائد فاحشة لا يستطيع الفلاح السداد ، وفى النهاية يكون الربح للرأسمالى سواء كان أجنبيا او مصرية (٨٤) مما أثقل



كامل الفلاحين الذى سماعت أحوالهم الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية منهم محرومون من الملكية تماما وعاشوا فى فقر مكبلين بالديون (٨٥) .

وكان من طبيعة رؤوس الاموال الأجنبية التوجه الى المشروعات سهلة الاستغلال مضمونة المكسب ، وخير مثال على ذلك هو الانتاج الزراعى ، بالاضافة الى نواح اخرى غير زراعية مثل ( أعمال المناجم والمحاجر والصناعة الانتاجية ) بشرط أن يكون هدفها هو التصدير للخارج حتى يضمن بذلك الحصول على فوائد وأرباح بل استهلاك رأس المال نفسه فى صورة بضائع مصدرة للخارج ولم يكن بهمة فى شىء العمل على دفع البلد الى الامام حتى تستطيع بجانب الزراعة أن تكون صناعة قومية تنتج للاستهلاك المحلى ، كما تنتج للتصدير ، ومن هنا اتجهت الى النشاط الزراعى الذى ينتج أساسا للتصدير ( أى النقدى ) . كما اتجهت الى تمويل المشروعات التى ترمى الى تسهيل استغلال الاراضى وتصدير المنتجات الزراعية كمشروعات الرى (٨٦) واقراض صفار الملاك وكبارهم عن طريق البنوك الأجنبية (٨٧) .

وقد استغلت بنوك الرهن وهى اجنبية فى الغالب حالة الحرب فسيطرت على مساحات كبيرة من الاراضى الزراعية المصرية . وبالرغم من تضائل قروض هذه البنوك خلال فترة الحرب نتيجة لزيادة الدخول النقدية (٨٨) وتحسن الحالة المالية والاقتصادية داخل البلاد (٨٩) فان ذلك لم يمنعها من الاستمرار فى تقديم القروض برهن على الاطيان الزراعية بفوائد قاسية ، فنجد مثلا أن البنك العقارى الزراعى المصرى وبنك الاراضى المصرية قاما بتقديم الكثير من القروض بالرهن على الاطيان



الزراعية(٩٠) وزاد نشاط هذه البنوك بسبب ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية عند نشوب الحرب وأقبل المدينون على دفع أقساطهم لهذه البنوك في حينها فتوافرت لديها أموال كثيرة سمحت بعقد قروض جديدة(٩١) لذلك حصل بنك الأراضي المصرية أموالا من مديونية سنة ١٩٤٠ م أكثر مما حصله في العام السابق(٩٢) خاصة أن لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة التي صدرت على أثر معاهدة مونترنو نصت كما سبقت الإشارة على أن الشركات المساهمة الأجنبية القائمة في مصر تكون خاضعة للمحاكم المختلطة في منازعاتها مع الأشخاص الخاضعين لولاية المحاكم الأهلية ، أما الشركات التي تؤسس بعد ذلك فهي تخضع للقضاء الأهلي في منازعاتها مع الأشخاص المشار إليهم(٩٣) ، ولما كانت البنوك المشار إليها قائمة في مصر بعد صدور اللائحة وجدنا أنها في ظل المحاكم المختلطة في مصر كان الحكم لصالحها دائما بكل سهولة ويسر ، مما أدى إلى أن تضع هذه البنوك والشركات الزراعية أيضا يدها على الأراضي المرهونة بالبيع الجبري(٩٤) .

وكانت هذه البنوك تتصرف بطرق غير شرعية في حالة وضع يدها على الأراضي المرهونة ، والدليل على ذلك أن بنك التسليف العقاري المصري عرض بيع أراض زراعية ملكا لسيدة تأخرت في سداد دينها للبنك وطلبت منه التأجيل فرفض ، وهذه الملكية عبارة عن عزية كبيرة بمركز كفر الشيخ - الغربية - قدرت مساحتها بأكثر من ١٢ فدانا ، باعها البنك بثمن بخس بحوالى ٤٥٠٠ ج . م فقط(٩٥) .

ومثل هذا فعلت الشركات الزراعية الأجنبية في مصر ، فقد استولت شركة وادي كوم أمبو على محصولات أهلى



كوم امبو بالقوة وحرمتهم من الزراعة الشتوية . مما أدى الى كثرة الشكاوى من الاهالى ضد الشركة (٩٦) .

كما كان للحرب ايضا اثرها بالنسبة لاسعار الاراضى وابعاداتها ، فقد ارتفع ثمن الاطيان الزراعية واصبح بيعها سهلا لكثرة الاموال بسبب ارتفاع اسعار الحاصلات الزراعية وكثرة اصدار الاموال وشراء بريطانيا لحصول القطن بعد قيام الحرب (٩٧) ، فقد بلغت قيمة ايجارات الاراضى الزراعية سنة ١٩٣٩ م نحو ٣٥ مليون جنيه كان يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الاراضى اجانب ومصريين (٩٨) ، وبسبب هذا الارتفاع زادت ضريبة الاجارات ففى نفس العام أصبحت الاموال الاميرية المقررة على الاراضى المؤجرة ثلاثة اضعاف ما كانت عليه أصلا قبل الحرب (٩٩) ليس هذا فقط فقد كانت الحكومة تؤجر الاراضى الصحراوية للأجانب ، وان كان ذلك لاجراض عامة مثل زراعتها اثنجارا لحماية الرياح البحيرى من رمال الصحراء المتحركة ، ففى ذلك منفعة اقتصادية للأجانب يتكسبون من ورائها الاموال الطائلة ، ومع ارتفاع الاجارات ارتفع معها ايجار هذه الاراضى الصحراوية (١٠٠) .

وفى سنة ١٩٤٥ م ارتفعت ايجارات الاراضى الزراعية أكثر حيث بلغت نحو ٩٠ مليون جنيه ، كما ارتفعت الارباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر حيث بلغت سنة ١٩٤٦ م نحو ٢٠ مليون جنيه ، أيضا كان يذهب أغلبها للاحتكاريين الاجانب والمصريين (١٠١) .



## النشاط الزراعى للجانب ورؤوس أموالهم فى مصر

### أولا - فى المحاصيل القطنية :

وقد خسرنا أهم محصولين فى مصر وهما القطن وقصب السكر .. أما عن محصول القطن ، فمن المعروف أنه منذ بداية عهد الاحتلال الإنجليزي إصر هو المحصول الرئيسى الذى تقوم بزراعته مصر ليغذى الصناعة القطنية بالإنكشير التى كانت تستهلك نصف محصول القطن المصرى ولكن الاحتكارات الضخمة كانت تقبض على التجارة عن طريق أصحاب البنوك البريطانيين فكانت بريطانيا تفرض أسعارا زهيدة مقابل محصول مصر الرئسى (١٠٢) ، وأكى يفوز زراع القطن نادوا بأن القطن يمكن أن يزرع سنويا بشرط تسميد الأرض تسميدا كافيا وأن هذا لا يؤثر على خصوبة الأرض فى المدى البعيد ، مع أن القطن لا تمكن زراعته إلا مرة واحدة كل ثلاث سنوات حتى لا تتأثر التربة فى المدى البعيد (١٠٣) ولكن لكى يضمن البريطانيون استمرار زراعة القطن سنويا ثم يكن يهمهم فى ذلك اتباع دورة زراعة سليمة لإنتاج محصول جيد ، إنما بما يهمهم هو زراعة القطن سنويا فى أغلب الأراضى والحصول على أكبر قدر منه حتى أن أنهكت التربة وقتل الإنتاج .

هذا بالإضافة الى دور وسطاء القطن الذين خلغوا نوعا من الفوضى التى تسببت فى تدهور الإنتاج نتيجة التلاعب فى الأسعار ، مما أدى الى تقرير أسعار اعلى للأصناف الأقل جودة ومن هنا كان الفلاح يهمل فى رعاية محصوله ، كما تركزت محاولات الوسطاء فى خلط الأصناف المقاربة ، مما أدى الى تدهور أصناف ممتازة من القطن المصرى (١٠٤) ، ولهذا صدر سنة ١٩٣٧ م قرار بشأن الثمارات المميزة لأصناف القطن وقد



جاء هذا القرار استكمالاً للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ م بمنح خلط أصناف القطن (١٠٥) ، ومع إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر انتهت الحكومة بزراعة القطن ، نصدر قرار رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن وعدم زراعة أى صنف من القطن من غير الأصناف التى تقرها الحكومة (١٠٦) ، وتحديد نسبة البذور الغربية والهندية في الزراعة بحيث لا تزيد البذرة الهندية على ٤١ فى الألف فى موسم ١٩٣٩/٣٨ م (١٠٧) .

ومع بداية الحرب تأثرت بعض أنواع معينة من القطن وهو القطن الفؤادى (٣) والذى كان يزرع بمساحات كبيرة في مصر انتشرت مع بداية الحرب ، فالمساحة التى زرعت منه سنة ١٩٣٧ بلغت ١١٦٤٧ فدان ، هبطت في سنة ١٩٣٩ م الى ٢٣٣ فداناً ، وفى سنة ١٩٤٠ م رأت وزارة الزراعة حذف هذا النوع حيث أبلغ بنك التسليف الزراعى الوزارة المذكورة بصورة الكتاب الوارد اليه من « شركة ماريو لبروزو » المحتكرة لبذرة القطن الفؤادى بأن هذا الصنف قد انتشر بسبب وجود نسبة عالية من بذرة القطن الهندى (١٠٨) ، ومع هذا التغير بالنسبة لصنف القطن الفؤادى أو الهندى بالمتحكم فيه أو المسيطر عليه هو الشركات الأجنبية المحتكرة له في مصر تغير فيه كيفما تشاء وان وزارة الزراعة لم تستطع التصرف في ذلك ، خاصة ان الحكومة المصرية ضعيفة بالنسبة للاحتكارات الأجنبية ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بهذه الاحتكارات .

ومع دخول إيطاليا الحرب سنة ١٩٤٠ تعهدت بريطانيا بشراء محصول القطن ومن ثم قررت الحكومة المصرية إغلاق البورصة ، الا أن بريطانيا في سنة ١٩٤١ أخطرت مصر بأنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول بنفس أسعار العام الماضى ، ولما كانت مصر قد قررت رفع السعر بمقدار



٢ ريال نتحملت وحدها الفرق في حين كان الاتفاق أن تتحمل بريطانيا كل الخسارة عند إعادة التسويق والربح يوزع مناصفة مع الحكومة المصرية (١٠٩١) ، وبهذا تكون خسارة مصر أو الاقتصادى المصرى فادحة بالنسبة لما حدث من جراء تلك الحرب وما زاد الأمر سوءا احجام شركات التأمين عن مزاولة التأمين على القطن ضد اخطار الحرب ، وهذا أدى الى توقف التجار عن شراء كميات القطن التى اعتادوا شراءها ، وامتناع البنوك عن تقديم سافيات برهن القطن ، وبالتالي كان يلجأ التجار - وهو غالبا أجنبي - الى تشديد شروط الشراء ، والبنوك تصعب شروط الاقتراض على المنتجين ، وفى ذلك كل الضرر للزارعين والاقتصاد المصرى ، لهذا تمت الموافقة على اصدار رسوم خاص بالتأمين على الاقطان المحلوجة وغير المحلوجة ، وكذلك بذرة القطن ، الا أن الحكومة المصرية لم تستطع تنفيذ ذلك على الحكومة البريطانية ، فقد تم الاتفاق بين الحكومتين على اعفاء الاقطان التى تشتريها بريطانيا من هذا التأمين ، على أن تتحمل بريطانيا مخاطر ما يصيب هذه الاقطان من اضرار بسبب الحرب (١١٠) ، ولذلك نجد أن أغلب بيوت تصدر القطن المصرى بالاسكندرية لها عملاء وممارسة وتشرون فى انحاء القنطر لتهويل محصول القطن منذ زراعته (١١١) ، هذا بالإضافة الى تدخل الأجانب وخاصة البريطانيين فى عملية بيع وشراء القطن وسيطروا سيطرة تامة على اسواق القطن بالاسكندرية خاصة مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية (١١٢) .

ومع قلة مساحة الارض المنزرعة قطناً فان شركات الاراضى الزراعية الأجنبية اهتمت بالمحصول ومحاولة تحسين انتاجه وذلك لاصابته بحدوة القطن ورداءة الطقس ونقص الماء أحيانا ، وبالمذاذات فى شهر يوليو مما أدى الى فقدان اللوز ،



فمثلا كان متوسط المحصول فى مزارع شركة أبو قير الانجليزية سنة ١٩٢٩ م يبلغ من ٢٩٥ قنطار الى ١٦٠ قنطار للفدان فى المناطق الرديئة ، وفى بعض المناطق مثل منطقة البرلس وهى تابعة للشركة الانجليزية كان متوسط الفدان ١٣٠ قنطار الى ٩٣ قنطار (١١٢) ، كما تأثر محصول القطن فى شركة اراضى القهيلية سنة ١٩٣٩ م بسبب اصابته بالذودة وهبطت أسعار جميع المحاصيل الزراعية مما أدى الى نقص إيرادات الشركة فى نفس السنة (١١٤) .

وكان من أثر نشوب الحرب اثنائية أن تغيّرت نسبة ما تشغله المحاصيل الزراعية من المساحة المزروعة ، اذ اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان ولقوات الحلفاء ، فعملت على زيادة مساحة الحبوب على حساب القطن ، فبلغت المساحة المزروعة قطناً نحو ١٧٤٨١٢٤ فدان سنة ١٩٣٩ م بانخفاض ٣٢٤٣٥٣ عن سنة ١٩٣٧ م وبانخفاض قدره ١٨٨١٢ فدان عن سنة ١٩٤١م (١١٥) ، ومع انخفاض سعر القطن خلال فترة الحرب - لصعوبة تصديره - اتفقت الحكومة مع بنك التسليف الزراعى على رفع نسبة السلفة على القطن من ٨٠٪ الى ٩٠٪ من قيمته (١١٦) .

ومع ان اوضح قيل الحرب كان مختلفا تمام الاختلاف فقد كان يوجد اهتمام بعمليات انتاج القطن خاصة من الجانب ، لذلك صدر قرار من وزارة الزراعة بتشكيل اجان لفحص القطن ومنع خلطه مكونه من اجانب غالبا وقلة من المصريين ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فى المنيا كانت اللجنة مكونه من مديرى مصالح بول والنيل وهم « يواكهو غلو وجورجاليس



ولطى «(١١٧)» ، وهذا يؤكد قلة هذا الاهتمام خلال فترة الحرب وذلك لصعوبة التصدير والاستيراد .

كما أن اللجنة المكلفة بشراء محصول سنة ١٩٤٠ م لم يعرض عليها الا أقل من ثلاثة أرباع ذلك المحصول البالغ قدره نيما وتسعة ملايين قنطار ، وقياسا على ذلك توقعت اللجنة أن يعرض عليها ٥٣٠٠٠٠٠ قنطار من محصول سنة ١٩٤١ ، وحتى آخر أغسطس سنة ١٩٤١ م تم تصدير نحو ١١٧.٠٠٠ ر.١٧ قنطار ، أى بواقع ما يزيد على ٢٠.٠٠٠ قنطار يوميا الى كندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا(١١٨) .

ولما كان للحرب أثرها على انتاج محصول القطن فقد اهتمت الحكومة بالخبراء الننيين فى القطن من الأجانب ، حيث ابقنت وزارة الزراعة على سبيل المثال لا الحصر ، على « الدكتور و . لورنس بولز Dr. W. Lournce Balls كبير الفنيين للقطن مدة خمس سنوات ابتداء من بداية الحرب(١١٩) وذلك للاهتمام بالقطن والاصناف الأخرى والرى والتسميد وخلاف ذلك من لوازم الزراعة(١٢٠) ، وفى هذا دلالة على أن الحكومة قد تنفست الصعداء خاصة بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وان كان مازال الاستعمار جاسما على صدرها مؤثرا على قراراتها وذلك بسبب ضعف الحكومة .

وقد اتخذت الحكومة المصرية تحت ضغط السفير البريطانى ومركز الشرق الأوسط للامداد والتأمين عدة اجراءات للحد من زراعة القطن واستبداله بالمحاصيل الغذائية، وتحت هذه الضغوط تقلصت المساحة المنزرعة قطنا وتحت ١٩٤٣/٤٢ م ثلاث مرات عما كانت عليه الحال فى ١٩٣٨/٣٧ م فى مقابل التوسع فى زراعة الحبوب ، وانخفض محصول القطن فى ١٩٤٤/٤٣ م ثلاث مرات عن مثيله فى ١٩٣٨/٣٧ م(١٢١) .



أما عن المحصول النقدي الثانى وهو قصب السكر فكما تدخلت رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر فى أهم المحاصيل النقدية كالقطن تدخلت أيضا فى محصول قصب السكر الذى اهتم به الملاك العقاريون الأجانب كمحصول نقدي يحتاج الى استثمار كبير ويدر ربحا وفيرا ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضيتهم لمزارعين لانتاج المحاصيل القليلة الأرباح والتي تحتاج الى عمل شاق (١٢٢) ، وكان لشركة كوم أمبو دور كبير فى انتاج هذا المحصول الذى ساعد فى امداد وتزويد كثير من مصانع السكر التى وجدت فى الوجه القبلى سنة ١٩٢٧ م ، مما اظهر نشاط الشركة فى هذا المحصول الذى عاد عليها بأرباح وفيرة (١٢٣) ، حيث كانت الشركة تربح حتى سنة ١٩٤٠ م مساحة قدرها ٦٩٣٨٨ فدان يزرع معظمها بمحصول قصب السكر (١٢٤) .

وبالإضافة الى هذا هناك التعسف الاحتكارى من قبل شركات السكر الأجنبية بنجع حمادى وكوم أمبو ، وهذه الشركات كانت تحمل الزراع مصاريف النقل من الحقول الى عربات السكك الحديدية ومصاريف الشحن بهذه العربات ومصاريف نقل القصب بالمراكب ، مع عدم زيادة السعر المتفق عليه فى التعاقد ، فى حين زادت تكاليف الانتاج بالنسبة للأسعار (١٢٥) حيث كان يباع قنطار قصب السكر للشركة بسعر ٤٤ مليا ، فاذا كان طن السكر يستخرج من ٢٢٠ قنطارا من قصب السكر فيكون مجموع ثمن قصب السكر المستخرج منه طن سكر هو تسعة جنيهات و ٦٨٠ مليا (١٢٦) .

ومع استفادة رأس المال الأجنبى بكل أرباح هذا المحصول بواسطة شركة السكر بنجع حمادى أو غيرها كانت هذه الشركة تفرض غرامة على موردى القصب للشركة فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، فكانت كميات القصب فى فترة



الجرى قد نقصت عن الفترة السابقة لها (١٢٧) مبلغ إنتاج السكر سنة ١٩٣٧ م نحو ٢٠٩ آلاف طن سكر (١٢٨) ، انخفض فى سنة ١٩٤٢ م الى ١٦٠ ألف طن سكر (١٢٩) ، وذلك بسبب زيادة مساحة الجيوب ، كما كان للصقيع فى هذه السنة أيضا اثره فى انخفاض كمية القصب ، ومع هذا طبقت شركة السكر نظام الغرامة ، مما أدى الى شعور الموردين بالغبن الفاحش الذى وقع عليهم من الشركة ومن هنا رأت الحكومة تشجيعا للزراع اعفاءهم من تطبيق غرامة الـ ٣٠٪ اذا كانت نسبة المواد الغريبة لا تتجاوز ٤٪ ، وكذلك اذا نقصت درجة حلاوة السكر يخصم من المورد ١٠٪ من قيمة ما يورد ، وقد بدأ بتطبيق هذه الغرامة كل من مصنعى أبى قرقاص والشيخ فضل وقد وصلت النسبة ٦٪ فقط (١٣٠) .

ومن أهم الشركات التى مثلت الرأسمالية الأجنبية فى زراعة قصب السكر فى مصر شركة كوم أمبو التى سيطر عليها اليهود الأجانب ، كما سيطروا على الفلاحين العاملين بها حيث كانت الشركة مثال سيئ للرأسمالية الأجنبية فى مصر ، إذ وصفها الأهالى بأنها قوة لا يستهان بها فى مصر بسبب سيطرة هؤلاء اليهود وعدم قدرة الحكومة المصرية على انقاذ الفلاحين ليس هذا فحسب فالحكومة لم ترد على شكوى الفلاحين ، نظرا لارتباط كبار رجال الدولة بالشركات الأجنبية ومن هذا المنطلق يقوم هؤلاء الكبار بتسهيل مصالح الأجانب فى مصر (١٣١) .

### ثانيا - فى الأسمدة :

لم تكن لمصر سياسة واضحة للأسمدة فكانت المسائل الزراعية متروكة تحت رحمة الشركات التجارية الأجنبية توزع أى نوع حسب دعاياتها وأسعارها دون مراعاة حاجات التربة



فى كل منطقة (١٣٢) ، هذا بجانب بعض الانتاج المحلى من الأسمدة الكيماوية فى مصر خاصة بعد توليد الطاقة الكهربائية من سد اسوان ، ولكن هذا الانتاج كان قليلا وغير كلف (١٣٣) ، ولهذا كان الأجانب يستغلون الفلاح عن طريق بيع الأسمدة له بأسعار عالية (١٣٤) ، وكان ذلك بمثابة « شركة شيلي لتفترات الصودا » التى كانت مهيمنة على تجارة الأسمدة بواسطة بعض الإيطاليين (١٣٥) وبعض التجار الآخرين وبنك التسليف الزراعى المصرى (١٣٦) الذى كان يعامل صغار الملاك فى بيع السماد بأثمان تزيد عما كان يبيع به لكبار الملاك بنسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ قروش سنة ١٩٣٧ م (١٣٧) وذلك مجاملة من البنك لكبار الملاك للانتفاع بخدماتهم كمصلحة شخصية .

أما « بنك الأراضى » فقد إمداد كبار الملاك كما إمداد صغارهم ، حيث كان يبيع البذور والسماد لجميع العملاء بسعر موحد دون تفرقة (١٣٨) .

هذا بالإضافة الى ان مصر كانت تدفع مبالغ تزيد على المقدرة الشرائية ثمن الأسمدة ، حيث ان احتكرى الأسمدة الكيماوية فى أوروبا الذين عملوا فيما بينهم ما يسمى « الكارتل Cartel » سنة ١٩٣٩ م كانوا يفرضون على مصر الأثمان التى ترضى جيشعهم لعلهم ان مصر فى أشد الحاجة الى هذه الأسمدة (١٣٩) بسبب قيام الحرب التى أدت الى نقص كمية المستورد من السماد الكيماوى مما اثر على غلة الأرض ، وبالتالى فى اقتصاد البلاد الزراعى ، الأمر الذى أدى الى تدخل الحكومة لموازنة الانتاج والاستهلاك (١٤٠) ، كما قامت بتشكيل لجنة بشأن تجارة الأسمدة عن عام ١٩٤٠/٤١ م ، ومع هذا فقد كان أغلب أعضاء هذه اللجنة من كبار تجار ومنتجى الأسمدة الأجانب مثل « مستر ف . س . روسى بروان » مدير



شركة مننجى انصودا والشيلي ( القطر المصرى والشرق  
الادنى ) والمستر ه . فوجت « مدير شركة الصناعات الكيماوية  
والايمراطورية ( فرع مصر ) ( ١٤١ ) ، ومما لاشك فيه أن هؤلاء  
الاجانب سيطروا على اللجنة وبالتالي على تجارة الاسمدة .

وحتى سنة ١٩٤٢ م كان يتم استيراد الاسمدة من امريكا  
واوربا ( ١٤٢ ) ، ولامتداد الحرب الى الشرق الاقصى واشترك  
امريكا فيها رؤى عدم ضمان استيراد الاسمدة الكيماوية التى تعد  
ضرورية لانتاج الحبوب الغذائية كتقبح والذرة ( ١٤٣ ) ، وقد  
جاءت شكوك الحكومة هذه مع انقطاع الواردات من الخارج  
خاصة الاسمدة بسبب الحرب ( ١٤٤ ) ، لذلك قام المجلس  
الاستشارى الزراعى فى نفس السنة المشار اليها بعدة بحوث  
من اهمها استيراد الاسمدة من الخارج أو انتاجها محليا ( ١٤٥ )  
خوفا من انخفاض المحصول بسبب عدم اتباع الدورة  
الزراعية أو لنقص كمية السماد اللازمة للتربة وتحسين انتاج  
المحصولات الغذائية ( ١٤٦ ) ، لذا اتفقت الحكومة المصرية مع  
السلطات البريطانية فى نهاية سنة ١٩٤٣ م على استيراد اكبر  
كمية ممكنة من الاسمدة ، على أن يتم ذلك ابتداء من سنة ١٩٤٤ ،  
وكان ضمن اتفاقية استيراد الاسمدة أيضا آلات وقطع غيار  
لمصانع العصير والتكرير وذلك بسبب الرغبة فى التوسع فى  
زراعة القصب ( ١٤٧ ) .

وهكذا يتضح مدى سيطرة العنصر الاجنبى ، خاصة  
البريطانى واليونانى والفرنسى واليهودى على رؤوس اموال  
الشركات الزراعية فى مصر ، كما سيطروا على ادارة هذه  
الشركات ووظائفها ، والكثير من هؤلاء الاجانب قاموا بعمليات  
تهريب الاموال الى الخارج . الامر الذى ادى الى الاضرار  
بالاقتصادى المصرى .



أما عن رؤوس الأموال المصرية فى هذه الشركات فلم تظهر وان وجدت فهى ليست كبيرة وهى عبارة عن رؤوس أموال اجانب حصلوا على الجنسية المصرية بحكم التجنس ، ولكنهم ورؤوس أموالهم اجانب واقعا ونعلا ، كما اتخذت هذه الشركات شكلين رئيسيين مهمين أولهما شكل المتاجرة بالأرض عن طريق تقسيمها وبيعها باعتبارها سلعة بجرى استثمار رأسمال محدد فى اصلاحها ثم يجرى بيعها للحصول على الربح ، والثانى شكل زراعة الأرض باستخدام العمال الزراعيين وتسويق حاصلاتها فى السوق للاستهلاك والمكسب .

#### ثانيا - فى مجال الصناعة :

ظل عدد كبير من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين محجبين عن استغلال أموالهم فى الصناعة لفترات طويلة مفضلين استغلالها فى الاراضى الزراعية والعقارات لانها فى نظرهم أقل مخاطرة وأكثر ضمانا من استغلالها فى الصناعة ، لذلك اعتمدت المشروعات الصناعية الى حد كبير على الراسمال الاجنبى (١٤٨) .

وظلت فروع كاملة من الصناعة فى مصر تابعة للشركات الاجنبية ، فعلى سبيل المثال كانت شركة الانطو اجيشيان أول فيلدر الانجليزية Anglo Egyptian Oil Fields LTD تنرض سيطرتها الاحتكارية على صناعة البترول وهى فرع من شركة ( بريتش بتروليم كومبانى British Petroleum Company وشركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell ورأس المال الأمريكى ( سكونى فلكوم Socony Vacuum وستاندرد أول كومبانى أوف نيوجرسي Standard Oil (١٤٩) Company of New Jersey وكانت الاحتكارات الانجليزية تسيطر على صناعة الكيماويات ( امبريال كيميكالز L/Imperial Chemical



ومعظم صناعات التعدين بما فى ذلك ملح الطعام والسيك  
الحديدية ومحطات الكهرباء وشركات النقل الداخلى بالمدن .

وكانت هناك بعض الشركات الانجليزية المصرية المختلطة  
تسيطر على بعض فروع الصناعة مثل صناعة الدخان والنقل  
البحرى ، ولكن كانت الغلبة والهيمنة فيها لرأس المال الانجليزى .

اما الاحتكارات الفرنسية فقد سيطرت على صناعة  
السكر وهى من أضخم فروع الصناعات الغذائية فى مصر ،  
كما سيطرت الاحتكارات الدانماركية والسويدية والبنجيكية  
على صناعة الاسمنت (١٥٠) .

### حجم الاستثمارات الأجنبية الصناعية فى مصر خلال تلك الفترة :

بلغ عدد المصانع الانتاجية فى مصر سنة ١٩٣٧ م ( سنة  
الفاء الامتيازات ) نحو ١٠٣٢٩٠ مصنعا منها ١٩٥ رأسمال كل  
منها اكثر من عشرة آلاف جنيه (١٥١) .

وبلغت نسبة عدد المصانع الأجنبية الى المصرية سنة ١٩٣٧م  
كالآتى :

	مصانع كبيرة		مصانع صغيرة	
	معين بها		غير معين بها	
	عمال		عمال	
	جمله		جمله	
مصانع أجنبية	٧٨%	٢٢%	١٠٠%	
مصانع مصرية	٤٦%	٥٤%	١٠٠%	



المصدر : الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم  
الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى لسنة ١٩٣٧ م  
ص LI

وبالاحظ من الجدول ان نسبة المصانع الاجنبية الكبيرة  
ذات رأس المال الضخم اكثر من المصرية حيث بلغت الاجنبية  
٧٨٪ مقابل ٤٦٪ للمصرية ، والعكس من ذلك بالنسبة للمصانع  
الصغيرة التى لا تستخدم عمالا ، فالمصرية منها اكثر من  
الاجنبية ، وفى هذا دلالة على سيطرة رؤوس الاموال الاجنبية  
على المصانع الكبيرة ذات رأس المال الكبير ، وعدم قدرة رؤوس  
الاموال المصرية على انشاء أو امتلاك مثل هذه المصانع  
الكبيرة .

اما عن رأس المال المستثمر فى الصناعة حسب تعداد  
سنة ١٩٣٧ م فقد بلغ ٣٣٨٢.٥٨ ج.م منها ٢٥٨.٢٢٦٣ ج.م .  
فى المصانع الكبيرة أى ٨.٪ من قيمة رأس المال (١٥٢) ، وهى  
فى الغالب اجنبية ، وهذا يدل على مدى تركيز رأس المال فى  
الصناعات الكبيرة ، اما الصناعات الصغيرة التى تبلغ نسبتها  
٢٠.٪ من جملة رأس المال فهى غالبا مصرية وايضا اجنبية .

ولما كانت القاهرة والاسكندرية هما المدينتان الرئيسيتان فى  
الصناعة فقد بلغ عدد عمال الصناعة فيهما نحو ٩٣١٩٧  
عامل اجنبى منهم ١٠.٣٨ ر. ١٠ عامل اجنبى مقابل ٨٣١٥٩ عامل  
مصريا (١٥٣) ، وفى هاتين المدينتين نحو ٣٣٪ من المنشآت  
الصناعية ويعمل فيها نحو ٤٧٪ من عمال الصناعة (١٥٤) .

وقد جاءت الحرب العالمية الثانية بحملة اجبارية للصناعة  
فى مصر بسبب عدم انتظام وسائل المواصلات بين مصر  
والبلاد الاخرى وانقطاع الواردات مما شجع كثيرا من الاجانب  
على انشاء صناعات جديدة ، واتساع انتاج الشركات القائمة .



لذلك امت ظروف الحرب الى زيادة عدد الصناعات حيث بلغت جملة المؤسسات الصناعية فى مصر نحو ١٢٩٢٣١ مؤسسة سنة ١٩٤٥ م منها ٢٢٢٢٠ مصنع يعمل بالانتاج والباقي بالاصلاح والصيانة ، والمصانع ذات الانتاج منها ٦٣٪ تستخدم اقل من خمسة عمال و ٨٥٪ من المصانع تستخدم اقل من ١٠ عمال بينما كان ١٢٪ فقط تستخدم ١٠٠ عامل فما فوق ، وكان منها ١٨٪ بالقاهرة و ٨٪ بالاسكندرية (١٥٥) .

وقد اقام الاجانب نحو احدى عشر مشروعاً صناعياً جديداً خلال فترة الحرب برؤوس اموال ضخمة بلغت نحو ٥٤٠٠ ج . م من جملة رؤوس الاموال الاجنبية التى ساهمت فى المشاريع الجديدة وقدرها ٢٦٨٢٢٨ ج . م وهى نسبة تصل الى نحو ٢٤٪ من مجوع الاموال الاجنبية التى ساهمت فى مشاريع اجنبية جديدة خلال تلك الفترة (١٥٦) ، فى حين ان رؤوس الاموال الاجنبية بعد الحرب والت هبوطها اذ خصهم ٣٤٪ من جملة رؤوس الاموال المستثمرة خلال الفترة من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ثم هبطت الى ١٦٪ سنة ١٩٤٦ ، بينما نسبة المصريين كانت أعلى فى خلال الفترتين اذ بلغت ٦٦٪ و ٨٤٪ على التوالى (١٥٧) .

كما ظل تركز الصناعة فى المدن كما كان من قبل فكثرت القاهرة فى المركز الأول تليها الاسكندرية فى المركز الثانى (١٥٨) .

ويلاحظ من احصاءات التعداد الصناعى والتجارى لسنوات سنة ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ان ٩٧٪ من اصحاب المصانع فى مصر يتبعون الحكومة المصرية و ٣٪ يتبعون حكومات اجنبية ، والحقيقة ان الغلبة العظمى التى تتبع الحكومة المصرية انها هى تبعية عن طريق التجنس او التمسر مثل تسمية الشركة ( بشركة مساهمة مصرية ) ، فمعظم هذه المصانع مصرية اسما



واجنبية واقعا وفعلًا\*) ، والدليل على ذلك أن أكثر من ٩٠٪ من جملة المصانع يملكها فرد واحد وهؤلاء في الغالب أجنبى ونحو ٧٪ يملكها جملة أفراد علاوة على شركات التضامن والتوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والشركات المساهمة وهى أيضا غالبا أجنبية أو مختلطة ، وأن كانت هناك شركات أو مصانع مصرية فهى صغيرة (١٥٩) .

وقد انتشرت المصانع التى يملكها فرد واحد من الأجنبى خاصة فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى وغيرها ، فعلى سبيل المثال فى مجال صناعة النسيج هناك مصانع بيار ونيومان وكلينر (١٦٠) ويسوويللا وكاسترو وفرانسوا تاجر وكلدانى ونيشان (١٦١) وكافورى ومرسيناس .. الخ (١٦٢) ، ومن ذلك يتضح مدى التفاوت بين الشركات الأجنبية والشركات المصرية وبين المستثمرين الأجنبى والمستثمرين المصريين وهو بدون شك تفاوت كبير لا يستهان به .

وهناك الكثير من الشركات الأجنبية التى استثمرت رؤوس أموالها فى مجال صناعة حلج وغزل ونسيج القطن ، فعلى سبيل المثال « شركة أقطان كفر الزيت » التى تأسست برأسمال إنجليزى قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزى (١٦٣) ، زاد سنة ١٩٣٧ الى ٥١٢.٠٠٠ ج . م ثم زاد فى نهاية تلك الفترة الى ٧٢٠.٠٠٠ ج . م (١٦٤) ، وكانت الشركة تمتلك معظم أسهم شركة أراضى كفر الزيت وبلغ عدد ما تحتفظ به ١١٨٤ سسهما فى ٣١ أغسطس ١٩٤٢ من عموم أسهم هذه الشركة وعددها ١٦.٠٠٠ سهم (١٦٥) .

وكذلك « شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد » شركة إنجليزية بلغ رأسمالها سنة ١٩٣٧ نحو ٢٥١.٠٠ ج.م وشركة



طليح الوجه القبلى براسمال انجليزى وايطالى قدره ٦٥٠.٠٠٠ ج . م ، وقد استثمرت هذه الشركات محافظة على رؤوس اموالها الى نهاية الفترة (١٦٦) ، وفى سنة ١٩٢٩ انشأ سبعة ايطاليين وثلاثة مصريين شركة اقطان بنتو وشركاه بالاسكندرية براسمال ٢٠٠.٠٠٠ ج . م يمتلك الاجانب فيها الجزء الاكبر وقدره ١٧٤.٠٠٠ ج . م اما نصيب المصريين فهو ضئيل حيث بلغ ٢٦.٠٠٠ ج . م لهذا سيطر الاجانب على الشركة (١٦٧) .

وانتشرت المحالج فى كثير من المدن المصرية كالمقصورة والزقازيق وطنطا ودمنهو وكمر الزيات (١٦٨) ، كما كانت محالج بيل بسوهاج والنيل يواكيمو غلو وجورجاليس ولبنى فى المنيا وابو ستوليدس بملوى وشركة طليح ملوى بملوى (١٦٩) وغيرها ، حيث بلغ عدد المحالج فى مصر سنة ١٩٤٢ نحو ١٠٥ محالج وعدد دواليبها ٥٩٥٣ بخلاف ٢٧٤ عفرته و٢٧٨ سكينه يملكها كبار التجار والشركات وبعض الاحتكارات القطنية ، وبلغ رأس المال الثابت لهذه المحالج خلال نفس الفترة نحو ٣٧٥.٠٠٠ ج . م (١٧٠) .

وكثير من الصناعات النسيجية فى مصر استثمرت تعمل حتى سنة ١٩٣٧ وخلال الفترة ، وكان أغلب رؤوس اموالها ملكا للاجانب ، اما نصيب المصريين نهر ضئيل ، فعلى سبيل المثال شركة الغزل الاهلية المصرية Filatur Nationale d'Egypte تأسست براسمال انجليزى قدره ٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى زاد سنة ١٩٤١ الى ٨٠.٠٠٠ جنيه انجليزى (١٧١) ، وساهمت الشركة فى تأسيس الشركة المصرية لصناعة المنسوجات (١٧٢) مع شركة « ذى كاليكوبونترز اسوسيشن ليمتد » وبعض الاجانب الآخرين واثنين فقط من المصريين براسمال ٨٠.٠٠٠ ج . م ،



كان نصيب المصريين قليل جدا حيث بلغ نصيب كل منهم ١٠٠٠ ح . م فقط من مجموع رأس المال (١٧٢) .

وكان رأسمال شركة الانجلو اجيشيان Anglo-Egyptian Co. وقت التأسيس ١٥٠.٠٠٠ ح . م وهى شركة انجليزية (١٧٤) ، كما كانت شركة النسيج والحياكة المصرية برأسمال مختلط بين انجليز وأجانب آخرين ومصريين قدره ٢٤.٠٠٠ ح . م (١٧٥) وكذلك الشركة المصرية لصناعة الفانلات والجرابات برأسمال أجنبى ٨.٠٠٠ ح . م زيد سنة ١٩٢٨ الى ٢٠.٠٠٠ ح . م (١٧٦) .

هذا بالإضافة الى بعض المصانع الأخرى للغزل والنسيج التى سيطر عليها الأجانب فى رؤوس أموالها وإدارتها وهى كثيرة منها على سبيل المثال مصنع بيار الذى أنشاه « هفرى بيار » بأنوال وآلات مستعملة أحضرها من فرنسا ، وكذلك الفنيون كانوا فرنسيين ، ومدير المصنع كان انجليزيا هو مسسر بيك ومصنع الغزل والنسيج لصاحبيه اليهوديين « نيومان وكليزنز (١٧٧) ، وعلاوة على ذلك مصانع النيل للغزل والنسيج بشبرا الخيمة قليوبية - ومصانع النزهة للغزل والنسيج بالاسكندرية (١٧٨) .

وبجانب ذلك هناك صناعات نسيجية أجنبية أخرى مثل مصانع الطرابيش ( مصنع الشركة الهندية بشبرا الخيمة ، ومصنع الفرش للطرابيش ) (١٧٩) ، وصناعة السيزال الداخلة فى صناعة الحبال والدويارة المثقلة فى الشركة المصرية لصناعة السيزال (١٨٠) .

وكان لصمود هذه الشركات واستمرارها ان شجعت على تأسيس شركات جديدة خلال الفترة تمثلت فى مصانع نسيج القاهرة سنة ١٩٣٧ برأسمال ٣٠.٠٠٠ ح . م وتم



الاكتتاب في أسهمه في بنك باركليز (١٨١) ، وفي نفس السنة  
 انشئت مجموعة أخرى من المصانع هي الشركة المصرية  
 للغزل ونسج الصوف برأسمال ٤٠.٠٠٠ د . م بين أجنيبين  
 وأثنين متهصران من عائلة سيدناوى وثلاثة مصريين (١٨٢) ،  
 كما أنشأ « ليون أ . كوهين » وأخوته مصنعا صغيرا لصناعة  
 الملابس (١٨٣) ، وساهمت رؤوس الأموال الأجنبية في  
 تأسيس شركة صناعة نسج الألياف بالاسكندرية برأسمال  
 ٢٢.٠٠٠ د . م (١٨٤) .

وفي سنة ١٩٢٨ ساهم بعض الانجليز وبعض المصريين  
 وبنك مصر في انشاء شركة صباغى البيض برأسمال  
 ٢٥.٠٠٠ د . م (١٨٥) ، وقد تمكنت الشركة مع جماعة صباغى  
 براد فورد بانجلترا من التعاقد مع بعض الفنيين البريطانيين  
 للاستعانة بخبرتهم وفنهم في اعمال طباعة وصباغة المنسوجات  
 القطنية (١٨٦) ، كما تأسس مصنع الجوارب والتريكو المصرى  
 ( النيل ) في نفس السنة برأسمال مختلط قدره ٨.٠٠٠ د . م  
 خص الأجانب منها ٧٤٠٠ وخص المصريون ٦٠٠ د . م فقط (١٨٧) ،  
 وبهذا نجد أن رأس المال الأجنبى هو الغالب والمسيطر على هذه  
 الشركات ، وأما رأس المال المصرى فنسبته محدودة جدا  
 اذا ما قورنت برأس المال الأجنبى .

وفي سنة ١٩٤٠ تكونت شركة النيل للمنسوجات  
 بالقاهرة برأسمال مختلط ١٠.٠٠٠ د . م بين فرنسى وعراقيين  
 و ٤ مصريين منهم واحد متهصر (١٨٨) ، وكذلك الشركة  
 المصرية لصناعة وتجارة المنسوجات القطنية « لاقوتوينر »  
 برأسمال ١٠.٠٠٠ د . م خص الأجانب منها الاغلبية نحو ٦.٥٠٠  
 د . م وخص المصريين ٣.٥٠٠ د . م (١٨٩) والشركة الصناعية  
 لخياط الغزل والمنسوجات بالقاهرة برأسمال أجنبى مصرى



قده ١٥٠٠٠ ج . م (١٩٠١) ، وفى نفس السنة انشئ « المصنع  
المصرى للمنسوجات ( كابو ) براسمال ٤٠.٠٠٠ ج . م وام  
يكن للبصريين الا نسبة ضئيلة جدا من رأس المال بلغت نحو  
١٦٠٠ ج . م (١٩١١) .

وفى عام ١٩٤١ صدر مرسوم بتأسيس شركة سباهى  
الصناعية لخبوط الغزل والمنسوجات براسمال ١٥٠٠٠ ج . م زيد  
تديجا خلال تلك الفترة حتى بلغ نصف مليون جنيه عام ١٩٤٦  
وقامت بتأسيسها أسرة سباهى السورية (١٩٢) ، وتأسست شركة  
مساهمة هى ( مصنع المنسوجات المصرية « مائكا » )  
بالابكتدرية براسمال أجنبى قدره ١٠.٠٠٠ ج . م مثلة فى ٢٠٠٠  
سهم خص الاجانب منها الاغلبية ( ١٥٧٥ سها ) أما المصريون  
فمنسبتهم بسيطة ( ٤٢٥ سها فقط ) (١٩٣) .

وفى الحقيقة انه بعد الحرب لم يتوقف انشاء هذا النوع من  
الصناعات النسيجية بالذات حيث استنفدت الدولة بتطوير  
التصنيع وقت الحرب ، كما أن المنافسة الأجنبية التى تعرضت  
لها الصناعة المصرية بعد الحرب لم تكن عائقا كبيرا لهذا النوع  
بل أصبحت هذه الصناعات قادرة على تحقيق نسبة كبيرة من  
احتياجات البلاد ، وأدى ذلك الى الاعتماد على رؤوس الأموال  
الأجنبية التى دخلت مساهمة فى انشاء العديد من مصانع الغزل  
والنسيج .

لذلك شهد عام ١٩٤٦ انشاء مجموعة كبيرة من مصانع  
الغزل والنسيج الضخمة ، فعلى سبيل المثال ساهم  
الاجانب فى تأسيس اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة  
براسمال ٢٠.٠٠٠ ج . م وكان لهذا الاتحاد ثمانية مصانع منها  
مصنع لتريكو القطن والصوف وآخر لمشغل القطن والحريز



والصوف ومصانع الكرسية والاشربة ، وكذلك مصانع  
خط الحياكة ، وقد اعتمدت هذه المصانع على الخبرة الانجليزية  
والفرنسية في تدريب بعض المصريين (١٩٤) ، كما تأسست  
في نفس السنة الشركة العربية للغزل والنسيج برأسمال  
مخطط ١٠٠.٠٠٠ ج . م (١٩٥) . وشركة الحرير الصناعي  
بالمشاركة بين بنك مصر وبعض رؤوس الأموال الأمريكية  
والأجنبية الأخرى برأسمال مليون ونصف مليون جنيه مصري ،  
وقد مثل الشركة أعضاء مجلس إدارة أمريكيين وأجانب  
آخرين (١٩٦) ، كما ساهم الأجانب في إنشاء شركة صناعة  
الحرير الشرق Orient Linen Industry ( برأسمال ٢٥٠.٠٠٠  
ج . م (١٩٧) برأس السوداء بالإنسكندرية (١٩٨) ، والجدير  
بالذكر أنه قبل إنشاء هذه الشركة كان يوجد بعض المغازل البسيطة  
في مجال غزل الكتان ، وقد ساهمت هذه المغازل في امداد  
جيوش الحلفاء في مصر باحتياجاتهم من الملابس الكتانية وقت  
الحرب (١٩٩) .

من الملاحظ أن معظم المصانع التي انشئت خلال تلك الفترة  
( بعد إلغاء الامتيازات ) كانت مختلطة برأسمال أجنبي مصري ،  
ولكن نصب المصريين كان ضئيلا جدا ، ويمكن القول بأنه  
بداية على الطريق في مساهمة المصريين في صناعة الغزل  
والنسيج وان كانت مساهمة بسيطة .

ولم يكن استثمار الأجانب لرؤوس أموالهم في مجال  
الصناعات النسيجية فقط بل في كثير من الصناعات الأخرى  
خاصة الصناعات التي اثرت في متطلبات الحرب ، مثل صناعة  
البتترول ، فقد استغل الأجانب رؤوس أموالهم في عملية احتكار  
البتترول وصناعاته في مصر حيث وجدت الشركات الأجنبية  
المجال للتحكم في هذا الميدان الضخم الذي لم ينتبه اليه المصريون



حقبة طويلة من الزمن منذ اكتشاف البترول في مصر عام ١٩٠٨ بحقل جبسه (٢٠٠) ، حتى وان كان المصريون قد تنبهوا لذلك فلم يكن في مقدورهم استغلال بترولهم وما يؤيد ذلك قول الرئيس « جمال عبد الناصر » ( كنا ممنوعين ان نستغلها ونستخرجها ) (٢٠١) ، لذا تكالبت الشركات الأجنبية على استغلال هذه الموارد واستثمار الأموال الطائلة بها دون المصريين .

وقبل ان تبدأ الحرب عمل الأجانب خاصة الانجليز على السيطرة على البترول المصري لاستغلاله في الحرب ، فأرسلت بريطانيا الى « الشركة الانجليزية المصرية لتكوين لجنة مشتركة مع الحكومة المصرية لبحث مسألة امداد القوات الانجليزية وحلفائها في مصر بالبترول (٢٠٢) .

وكان آدم راسمال اجنبي حصل على حق امتياز انتاج البترول في مصر هو الراسمال الانجليزى فالامريكى ، أما الانجليزى فقد تحكم بواسطة شركتين على أهم حقول البترول في مصر ، وأول هاتين الشركتين هي « شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ليمتد » (٢٠٣) التي احتكرت انتاج البترول في مصر فترة طويلة من الزمن ، وقد نافسها كثير من الشركات الأجنبية الأخرى للكشف عن البترول في مصر مثل الشركة الانجليزية الايرانية وسكونى فلكوم وكاليفورنيا ونيوجرسى وشركة فرنسية ، غير ان كلها لم تكن موفقة في أعمالها خلال تلك الفترة .

وشجع هذا شركة آبار الزيوت المصرية ان تحصل من الحكومة على ترخيص في عام ١٩٣٨ لاستغلال بترول منطقة رأس غارب الذى كان معدل انتاجه ٨٠٠٠ برميل يوميا (٢٠٤) .



أما الشركة الانجليزية الثانية فهي شركة ثل المحدودة ،  
مقرها لندن ، فرع القاهرة ، مديرها العام « دونكان روبرت  
ماكنتوش Machintosh » Duncan Robert (٢٠٥) .

أما عن رؤوس الأموال الأمريكية في مجال البترول في مصر  
فقد تمثلت في أكثر من شركة أهمها شركة سكوني مقرها  
نيويورك ، فرع القاهرة ، ومديرها العام « ميسور . س .  
ستيوارت Monsieur R.S. Stewart » (٢٠٦) . وشركة  
كاليفورنيا المصرية للبترول تأسست عام ١٩٣٧ برأسمال  
٢٠٠٠ ج . م (٢٠٧) .

وبجانب سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على البترول  
وتصنيعه في مصر سيطرت أيضا على استخراج المعادن  
الأخرى كالنوسفات والذهب والجبس وخلافه ، ففي مجال  
استخراج الفوسفات أنشئت كثير من الشركات الأجنبية أهمها  
الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات برأسمال إيطالي  
٦٠٠٠ ج . م (٢٠٨) .

وفي عام ١٩٣٧ احتكر أجنبي يدعى « ميسو درنلر » المنطقة  
الواقعة شرقي مديرية قنا بتصريح من الحكومة وهذه المنطقة  
تشمل أربعة مراكز هي قنا والأقصر وأسنا وقوص (٢٠٩) .

وفي عام ١٩٤٦ تأسست شركة الفوسفات المصرية  
ليبتد في منطقة جاموس بالأصحاء الشرقية برأسمال انجليزي  
قدره ١٢٠٠٠ جنيه انجليزي .

وفي مجال البحث عن الذهب كون الأجانب شركة المناجم  
والبحث المصرية عام ١٩٣٨ برأسمال ١٧٧١٨٨ ج . م لاستغلال  
منجم « جوتيبي » (٢١٠) . أما عن الجبس فقد احتكره الأجانب  
بواسطة شركة جباسات البلاح (٢١١) .



وبالإضافة الى ذلك ساهم الاجانب برؤوس أموالهم فى انتاج الاحجار والجرانيت ، وأصبح كثير منهم مقاولين لاستغلال المحاجر فى بناء القناطر والخزانات فى مصر ، أما الرخام فقد احتكره الاجانب بجانب شركة بنك مصر للمناجم والمحاجر مثل شركة الرخام الايطالى بالاسكندرية والقاهرة وادفو (٢١٢) ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر كانت تمتلك امتياز منجم الرخام الالباستر الوحيد الموجود فى منطقة سنور شرق انفيل جنوب بنى سويف (٢١٣) .

وفى مجال الصناعات الهندسية والتعدينية ظهر العديد من الشركات وأصحاب المصانع الاجانب خلال تلك الفترة ، وفى مجال السيارات لم يكن هناك مصانع سيارات بالمعنى المفهوم ، إنما كان غالبا يتم استيرادها مفككة ثم يعاد تركيبها فى مصر (٢١٤) ، ومن أهم الشركات الأجنبية التى قامت بذلك فى مصر شركة « فيات الشرق Fiat Oriente » و « شركة وارد Maarad » (٢١٥) ، وفى عام ١٩٤٦ أسس « فورد » مصنعا صغيرا فى الاسكندرية لتجميع أجزاء السيارات (٢١٦) .

وكذلك بالنسبة للصناعات الهندسية فهناك شركة المحارث الهندسية (٢١٧) ، وشركة الآلات الهندسية التى لم تستمر طويلا حيث اندمجت أثناء الحرب الثانية فى شركة موصيرى كوريال بالقاهرة (٢١٨) ، وكذلك شركات هندسة التبريد مثل الشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » تأسست عام ١٩٤٥ برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ ج . م (٢١٩) ، وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة هندسة التبريد وتكييف الهواء - مصر - « كولدير » برأسمال ٧٥.٠٠٠ ج . م (٢٢٠) .

وقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك مصانع للحديد



والصلب عدا شركة شفياد للسبك ( مصر ) المؤسسة عام ١٩٣٧ برأسمال ٥٠٠٠ ج . م (٢٢١) ، إلا أن الحرب ساعدت على ظهور بعض المصانع الصغيرة بسبب انقطاع الوارد من الخارج حيث ظهر مصنع لسبك الحديد بالامران الكهربائية (٢٢٢) ، وفي نهاية الحرب أنشئ مصنع بحافظة القنال وخمسة مصانع كبيرة ومصنع متوسط وثلاث مصانع صغيرة بالاسكندرية ومصنعان كبيران وآخران متوسطان وتسعة مصانع صغيرة بالقاهرة (٢٢٣) ، كما وجدت في الاسكندرية حتى عام ١٩٣٩ مصانع للشناجر والاسلاك الحديدية المستعملة في صناعة المفصلات الحديد وكانت تقوم بتصدير انتاجها الى سوريا وفلسطين (٢٢٤) .

وقد سيطر الفرنسيون على صناعة السكر عندما أنشأوا مصنعين للسكر بالشيوخ فضل ونجع حادى منذ عهد اسماعيل أندجا عام ١٨٩٧ في شركة واحدة هي الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية (٢٢٥) ، وابتداء من عام ١٩٣٧ اتسعت أعمال الشركة حتى أصبحت تمتلك عدة معاصر في الوجه القبلى مثل مصنع أرمنت بجانب مصانع الشيوخ فضل ونجع حادى ، وفي عام ١٩٤٢ أنشأت مصنع أبى قرقاص (٢٢٦) ، وفي بداية عام ١٩٤٣ أنشأت مصنع السكر بـكوم أبو (٢٢٧) ، وبعد انتهاء الحرب بلغ عدد المصانع الكبيرة والصغيرة التابعة للشركة نحو ٨٦ مصنعا منها ١٩ كبيرا و ١٤ وسطا و ٥٣ صغيرا أغلبها في أسبوط لزراعة قصب السكر حيث خصها ١٢ مصنعا كبيرا و ٨ وسطا و ٢٢ صغيرا (٢٢٨) ، وهذا بالإضافة الى مصنع تكرير الحوامدية الذى بلغت طاقته الانتاجية ٧٠٠.٠٠٠ كجم يوميا (٢٢٩) .

كما كون الأجانب الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال برأسمال ٤٠٠٠٠ ج . م (٢٣٠) ، انخفض الى ١٥٠٠٠ ج . م



بسبب الأزمة الغذائية أثناء الحرب (٢٣١) ، كما أنشأ الأجانب شركة صناعة الطحن بالاسكندرية برأسمال ٥٠٠ر.٧٦ج.م (٢٣٢) ، وفى فترة الدراسة أنشأ الأجانب شركات جديدة بجانب الشركات التى أنشأها قبل الفترة والتى ذكرنا بعضها ، وفى عام ١٩٢٩ كونت أسرة « ساكس » الأجنبية التى تمصر معظم أفرادها شركة مطاحن المحمودية برأسمال ١٠٠ر.٠٠ ج . م ، وقد شاركهم بعض الايطاليين والمصريين (٢٣٣) ، وفى عام ١٩٤٥ كون الأجانب الشركة الصناعية لشرق الأوسط برأسمال ٢٣٠ر.٠٠ ج . م (٢٣٤) ، وانشاء المطاحن خلال فترة الحرب كثرة ضروريا للخروج من الأزمة الغذائية التى حدثت .

أما صناعة المأكولات فقد ساهمت رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير من شركاتها حيث حاجة الحرب لمل هذا النوع من الصناعات ، وفى عام ١٩٤١ أنشأ بعض الانجليز والاطاليين والمصريين شركة المصاملات التجارية المصرية ليمتد الانجليزية ( الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة ) برأسمال ١٠٠ر.٠٠ ج . م بالاسكندرية (٢٣٥) ، ويبدو أن الايطاليين الذين ساهموا فى انشاء الشركة المذكورة لم تنطبق عليهم الاوامر العسكرية الخاصة بوضع اموال الرعايا الايطاليين وغيرهم من دول المحور تحت الحراسة .

وفى عام ١٩٤٢ أسس بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات برأسمال ١٠٠ر.٠٠ ج . م بالاسكندرية (٢٣٦) واستمرت الحاجة لهذه الصناعة حتى بعد الحرب ، وفى عام ١٩٤٦ أنشأ بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لتجفيف الخضراوات برأسمال ٧٥٠٠ج.م (٢٣٧) .

وهن الصناعات الغذائية صناعة المنشرويات بكل أنواعها فهناك شركة قديمة هى « شركة كراون بريورى



لصناعة البيرة « براسمال بلجيكي قدره ٢٢٠٠.٠٠٠ فرنك بالاسكندرية ، وقد استمر رأسمال انشركة دون تغيير طوال فترة الدراسة (٢٣٨) ، وكذلك شركة البيرة بومنتى والاهرام براسمال خمسة ملايين فرنك (٢٣٩) ، ونى خلال فترة الحرب أنشأ الأجانب شركة مشروبات روحية باسم « شركة مصانع بولانكى » عام ١٩٤٣ زيد رأسمالها فى نفس سنة التأسيس من ٢٠.٠٠٠ الى ١٤٠.٠٠٠ ج . م واستمر فى الازدياد حتى بلغ ٢١٠.٠٠٠ ج . م عام ١٩٤٥ (٢٤٠) .

وكان للانجليز دور كبير فى احتكار واستغلال الملاحات ، لذا أنشأوا شركة الملح والصودا المصرية براسمال انجليزى قدره ٣٠١.٠٠٠ جنيه استرلينى بلغ عام ١٩٣٨ ٦٠٠.٠٠٠ جنيه استرلينى ثم زاد عام ١٩٤٣ الى ٢٦٠.٠٠٠ ر. ج. جنيه استرلينى وجميع رأسمال الشركة مستغل فى مصر (٢٤١) .

وفى عام ١٩٤٦ تكونت شركة مرسى مطروح للملح والبوتاس براسمال ٤٠.٠٠٠ جنيه مصرى (٢٤٢) .

**ومن الصناعات الكيماوية** التى ساهمت فيها رؤوس الاموال الأجنبية صناعة الورق ومن أهم شركاتها شركة الورق الأهلية بالاسكندرية براسمال ٢٣.٠٠٠ ج . م (٢٤٣) .

وفى عام ١٩٣٧ أسست جماعة من الأجانب شركة النيل للكبريت براسمال ٤٠٠٠ ج.م وأعضاء مجلس الادارة من المكتبيين الأجانب الذين سيطروا عليها (٢٤٤) ، وحتى نهاية عام ١٩٤٦ بلغ عدد مصانع الكبريت فى مصر خمسة مصانع كبيرة (٢٤٥) .

وهناك شركة الصناعات المصرية بالاسكندرية براسمال ٥٠.٠٠٠ ج.م أنشأتها جماعة من الايطاليين والفرنسيين واليونانيين والمصريين لصناعة الكاوتشوك والاحذية (٢٤٦) .



كما استثمر الأجانب رؤوس أموالهم فى صناعة السجائر  
مثل الشركة الشرقية إيسترن كومبانى براسمال أربعة ملايين من  
الجنيهات عام ١٩٤٦ (٢٤٧) .

وهناك صناعة مواد البناء التى كان لرؤوس الأموال  
الأجنبية دور كبير فى السيطرة عليها وإنشاء العديد من المصانع  
الخاصة بها مثل مصنع الطوب الأبيض الرملى بالقاهرة  
برأسمال ٤٧٥٤٤ ج.م (٢٤٨) ، ورأس المال عبارة عن ١٨٠٢٨  
جنيه انجليزى يعادل ٩٥٥٧٧ ج. م و ٣٣٠ مليون ثم استنزال مبلغ  
استعمل لاستهلاك المنشآت والخسائر قدره ٤٨٠٣٢ ج.م فيصبح  
رأس المال ٤٧٥٤٤ ج.م (٢٤٩) .

كما سيطر رأس المال الاحتكارى الدانماركى والسويدي  
والبيلجيكى على صناعة الاسمنت (٢٥٠) مثل « شركة أسمنت  
بورتلاند » بطوان براسمال مخطط قدره ٢٠٠.٠٠٠ ج.م بين ست  
شركات دانمركية وعدد من الأفراد الدانمركيين وشركة انجليزية  
ومساهم انجليزى آخر وأربعة أفراد مصريين ، وغلب على  
الشركة الطابع الدانمركى والانجليزى فى الإدارة ، ولم يكن  
للمصريين الا قدر محدود (٢٥١) ، « وشركة أسمنت بورتلاند  
طرة » شركة بلجيكية براسمال ٣٠٠.٠٠٠ فرنك (٢٥٢) ، وفى عام  
١٩٣٧ أنشئت « شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح بين  
شركة أسمنت طرة البلجيكية وشركة أسمنت حلوان الدانمركية  
الانجليزية وبنك مصر براسمال ٦٠٠٠ جنيه مصرى (٢٥٣) .

هذا بالإضافة الى بعض الصناعات الأخرى التى أنشأها  
الأجانب فى مجال الطباعة مثل « شركة مطبعة سنذر » بالقاهرة  
وكان يديرها أجنبى هى « ماكس كوخ Max Koch » حتى عام  
١٩٤٥ (٢٥٤) .



وبعد انتهاء الحرب أسس بريطاني يدعى « شسافرمان » مصنعا لمنتجات البلاستيك فى الاسكندرية (٢٥٥) ، كما تكونت فى الاسكندرية أيضا عدة شركات لانتاج الكابلات الكهربائية والبطاريات وكان للأجانب دور كبير فى تكوين هذه الشركات (٢٥٦) .

### \*\*\*

وفى مجال الصناعة : تطورت اعمال الشركات الأجنبية فى مصر وتعددت الصناعات التى تزاولها فى مصانعها ، وفى « شركة أقطان كفر الزيات » قامت مصانعها بالاسكندرية وكفر الزيات بطح القطن وكبسّه وتخريمه واستخراج الزيت من بذرته وصناعة الكسب والصابون ومشتقات هذه الصناعات (٢٥٧) ، و « شركة بنتو وشركاه قامت بطح القطن (٢٥٨) .

أما الصناعات النسيجية بمختلف أنواعها ، فحتى بداية فترة هذا البحث كانت صناعة النسيج فى مصر لاتزال صناعة ناشئة ، ولكن بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية بدأت هذه الصناعة تأخذ طريقها بدليل هبوط الواردات القطنية عام ١٩٣٨ عما كانت عليه فى العام الماضى حيث بلغت ٢٨٦٨.٦٩٥ ج.م بنقص قدره ١٠٢.٩٧٢ ج.م عن العام الماضى (٢٠٩) ، والجدير بالذكر أن معظم القائمين على هذه الصناعة أجانب .

وقد أدت ظروف الحرب وتوقف الواردات وزيادة الطلب وارتفاع الأسعار فى مصر الى ازدهار هذه الصناعة وتوسعها فقام الأفراد والشركات الأجنبية بإنشاء العديد من المصانع الجديدة لم يراع فيها مناسبة الاقطان المصرية المخزونة والى كان معظمها يميل الى السمك (٢٦٠) ، مما أدى الى



قيام الاجانب بصناعة الشرائط والاقمشة اللازمة لمهمات  
البدل والجربندية والتجهيزات الحربية يدوية وميكانيكية ، وصناعة  
الشباك والشبكية من التريكو والنسيج على اوتوال يدوية  
وميكانيكية ومقرنية لتفطية السيارات الحربية والطائرات والمدافع ،  
وصناعة الدريل والجبردين والاورلنس يدويا وهى اللازمة  
للجيوش ، وكذلك صناعة اغطية الرأس للطيارين(٢٦١) .

وفى اثناء الحرب تم ابرام اتفاق بين شركتى مصر للغزل  
الرفيع وشركة براد فورد للصباغة فى اقامة المصانع الجديدة  
التي اُنشئت للغزل الرفيع بقر الدوار ، وللصباغة بمصنع  
البيضا(٢٦٢) .

كما تعددت الصناعة الاجنبية فى مصر ، ففى مجال صناعة  
الغزل والنسيج ، نجد على سبيل المثال أن « شركة الغزل  
الاهلية المصرية » احدى شركتين اجنبيتين قامتا بلنتاج الاقمشة  
الشعبية فى مصر ، والمصنع الثانى هو « الشركة المصرية  
لصناعة المنسوجات »(٢٦٣) وهى من الشركات الميكانيكية  
الضخمة فى مصر(٢٦٤) .

كما تخصصت « شركة صباغى البيضا » فى عمليات  
النبيض والتمشيط والكبس والتنشئة والتطريز(٢٦٥) ، وتخصصت  
« شركة النيل للمنسوجات » فى شراء وبيع وتحويل وصناعة  
جميع مواد النسيج والقيام بجميع العمليات التى تتصل بهذا  
الغرض(٢٦٦) ، وتخصصت « الشركة الصناعية لضبوط الغزل  
والمنسوجات » فى صناعة الخيوط وكافة انواع المنسوجات  
والحراير الطبيعية والصناعية(٢٦٧) ، أما « مصنع الجوارب  
والتريكو المصرى ( النيل ) فاخص بصناعة الجوارب  
والتريكو(٢٦٨) .



وقامت « شركة مصر للحرير الصناعي » بصناعة الحرير الصناعي وشتقاته ومادة السليولوز ومشتقاتها والمواد الكيميائية اللازمة لصناعة الحرير الصناعي (٢٦٩) ، وكذلك مصانع الشركة بكفر الدوار (٢٧٠) ، وقام بريطاني وباجيكي وثلاثة مصريين بإنشاء شركة الجوت المصرية لصناعة الجوت والصناعات المتعلقة بالأنسجة والخبوط والغزل الناتجة من الجوت والسيسل والقنب (٢٧١) ، بطاقة انتاجية ٣٠٠٠ طن من منتجات الجوت سنويا (٢٧٢) .

اما بالنسبة للصناعات الاستخراجية فاهمها استخراج البترول في مصر ، وقد استغل الأجانب رؤوس أموالهم في عملية احتكار آبار البترول وصناعاته في مصر حيث وجدت الشركات الأجنبية المجال لتحكم في هذا الميدان لاستغلاله في الحرب ، لذا زاد الانتاج عما كان قبل الحرب ، ففي عام ١٩٣٧ بلغ انتاج البترول في مصر ١٥٧٠٥٥٨ طن متري زاد عام ١٩٤٣ الى ١٩٦٦ر٢٨٤٢ طن متري (٢٧٣) .

وكان من نتيجة استخدام البترول في الحرب ان انخفضت نسبة استهلاكه في القاهرة والمدن المصرية الاخرى الى ٨٠٪ من مجموع الاستهلاك المقرر لكل مدينة ، ولهذا رأت شركات البترول الأجنبية ابتداء من عام ١٩٤٠ توزيع البترول بالبطاقات (٢٧٤) ، كما تعذر الحصول على كميات البترول اللازمة في الاسكندرية وكان يوزع تحت اشراف رجال الشرطة (٢٧٥) ، وبهذا تحكم الاحتكار الاجنبي في البترول المصري ، واصبح المصري غريبا في وطنه لعدم قدرته على الاستفادة من بترول بلاده .



لهذا فإن استنفادة الانجليز من البترول المصرى خلال فترة الحرب شجع شركة الآبار الانجليزية على زيادة انتاجها من آبار البترول برأس غارب الى ١٢٠٠.٠٠٠ طن سنويا (٢٧٦) بعد ان كان انتاج الشركة من جميع حقولها لا يزيد على ١٧٠.٠٠٠ طن سنويا (٢٧٧) ، وفى هذا الشأن وضح سكرتير علم وزارة التجارة والصناعة ان البترول المستخرج فى مصر جيد (٢٧٨) ، مما ادى الى اعتماد بريطانيا عليه فى الحرب .

وقد استشرت الشركة المذكورة تتوسع فى انتاجها حتى بعد الحرب ، وفى عام ١٩٤٦ حصلت الشركة من الحكومة على حق استغلال البترول فى منطقة رأس سدر وكان معدل انتاجه ٢٢٠٠ برميل يوميا (٢٧٩) ، ولما كان هذا البترول ينقل بواسطة السفن تم انشاء حوض لتبريق البترول فيه بخليج السويس عام ١٩٤٦ (٢٨٠) .

كما ظهرت خلال الفترة بعض شركات البترول الامريكية منها « شركة كالتكس مصر » عام ١٩٣٧ وكانت تهتلك « شركة كاليفورنيا تكساس أوليل كوربوشن » ٩٤٪ من رأسمالها (٢٨١) ، وكذلك « شركة بان امريكان Pan American » (٢٨٢) « وشركة فيليبس » ، هذا بجانب بعض الشركات الأجنبية الأخرى التى ظهرت بعد الحرب مثل « شركة اينى الايطالية » ، كما وجدت شركات « وجبى » وكونتنتال اليابانية ، وسيتى سيرفيس ، وسكلير ، ومورفى « (٢٨٣) ، وهذه الشركات أقل أهمية من الشركات الانجليزية والامريكية .

أما عن التفكير فهناك معملان بالسويس ، أحدهما حكومى ، والآخر وهو أكبرهما أجنبى يتبع شركة آبار الزيوت الانجليزية



المصرية وقدرته ٣٥ ألف برميل فى اليوم أى ما يعادل ١٢٧٧٥ ر. ١٠٥٢٠٠  
برميل فى السنة (٢٨٤) ، وفى عام ١٩٣٧ تم تكرير ١٠٥٢٠٠  
طن (٢٨٥) .

ومع بداية الحرب عملت الشركة على زيادة انتاجها من  
البتروال المكرر خاصة من حقل غارب فقامت بزيادة كفاءة عملها  
بانشاء معمل جديد بالقرب من المعمل الرئيسى (٢٨٦) ، مع العلم  
بان ما كان يكرر فى معمل التكرير بالنسويس بيزد كثيرا على  
الانتاج الخام المستخرج من الحقول المصرية ، وهذه الزيادة  
ناجبة من خامات اجنبية تم استيرادها من ايران والخليج  
العربى (٢٨٧) ، ولذا زاد المكر من البترول فى نهاية الحرب  
عما كان عليه قبل الحرب ، حيث بلغ عام ١٩٤٥ نحو ١٢١٤ ر. ١٠٥٢٠٠  
طن من الزيت الخام فى معمل الشركة (٢٨٨) ، وبهذا فالشركة  
حققت ايرادا ضخما سواء من البترول المصرى او من البترول  
المستورد وتقوم بتكريره فى مصر عاد على رأسمال الشركة  
الانجليزية والعمالة الاجنبية بالشركة ، اما ما عاد على مصر  
فهو ضئيل جدا ممثلا فى الاتاوة التى كانت تدفعها الشركة  
للحكومة .

اما عن خطوط الانابيب فقد بدأ التنفيذ فى مدها بالأراضى  
المصرية عام ١٩٣٩ (٢٨٩) ، ومع بداية الحرب ابدى اليهود  
استعدادهم للدفاع عن انابيب زيت البترول ، فقد وجد نحو  
١٥ ألف يهودى ابدوا استعدادهم لذلك (٢٩٠) ، وفى عام ١٩٤٣  
— انشأت السلطات البريطانية خطوط انابيب بترول عبر الاراضى  
المصرية ، وفى عام ١٩٤٥ طلبت الحكومة المصرية استلام  
الخط الواصل بين السويس والقاهرة حسب تعهد السلطات  
البريطانية على ذاك فى نهاية الحرب ، الا ان السلطات البريطانية  
سلمت الخط لشركة تشمل لادارته لحسابها (٢٩١) ، وقد بلغت



أطوال هذه الأنابيب حتى نهاية الفترة التي نحن بصدددها حوالى ١٢ كم (٢٩٢) بلغت تكاليفها ٤٠٠.٠٠٠ ج.م (٢٩٢) .

وبجانب سيطرة الأجانب على البترول وتصنيعه فى مصر سيطروا أيضا على استخراج الفوسفات ، ولهذا أنشئت كثير من شركات الفوسفات أهمها الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، وقد وضعت الشركة تحت الحراسة على أثر نشوب الحرب بين الحلفاء وإيطاليا (حيث أن الشركة الإيطالية ، وبموجب الاتفاق بين الحكومتين المصرية والإيطالية والذي بموجبه ترفع قيود الحراسة على الشركات الإيطالية جميعها بعد انتهاء الحرب ماعدا شركة الفوسفات التى اتفق أن تبقى تحت الحراسة ضمانا لتمهيدات الحكومة الإيطالية بسداد دينها المالى لمصر وأن يتولى إدارة الشركة مصرى وإيطالى(٢٩٤) .

أما عن استخراج الحديد لم تكن هناك شركات معينة تهتم باستخراجه ، ولكن حينما استخدمت مساقط أسوان فى توليد الطاقة الكهربائية عام ١٩٢٧ لانتاج الأسمدة بواسطة شركة أجنبية ، فكرت أيضا فى استغلال الحديد الموجود فى أسوان بالطاقة الكهربائية ، لإنشاء شركات للصناعات الحديدية مثل الصناعات الحربية والنخائر وغيرها(٢٩٥) ، وفى عام ١٩٢٨ تقدمت شركتان المبتتان هما « شركة أوتو وولف Otto Wolff » و « شركة سيمينس Siemens » بعرض فكرة مشروع تأسيس مصنع للحديد من الخام المصرى ، وقد جاء فى خطاب وزير التجارة والصناعة السابق ( أحمد كمال ) الرى وزير المالية ( أحمد ماهر ) أن الصناعة الألمانية ترغب فى معاملة مصر فيما يتعلق باستغلال مناجم الحديد المصرية لإقامة صناعة الحديد فى مصر على أمتن الدعائم الفنية(٢٩٦) .



كما استغل الأجانب رؤوس أموالهم في أعمال مناجم الذهب منذ عام ١٩٣٨ عن طريق شركة المناجم والبحث المصرية ، وفي عام ١٩٣٩ عهنت الحكومة الى مصلحة المناجم إدارة بنجى السكرى وأم الروس بأن تعهد بإدارتها الى شركة من الشركات المشتغلة باستخراج الذهب على أن تسدد ما أنفقته الحكومة على هذه المناجم ، وأنها سوف تحتفظ بمنجم واحد هو منجم السكرى ولحسابها الخاص كبرهان على أن استغلال مناجم الذهب في مصر عمل تجارى مربح (٢٩٧) ، وقام بأبحاث المناجم والتفتيش على شركات التعدين وأعمال مناجم الذهب بالسكرى وأم الروس حتى عام ١٩٤٣ ، مصرى وهو أحد أفراد بعثة المناجم في إنجلترا (١٩٢٦) (٢٩٨) .

كما احتكر الأجانب أيضا تلال السبخا فقد أجرت مصلحة المناجم والمهاجر لشركة السبخا المصرى حق استغلال بعض مناطق تلال السبخا الواقعة شرقي القاهرة لمدة ثمان سنوات تنتهى عام ١٩٤٤ (٢٩٩) .

أما عن الجبس فقد احتكره الأجانب عن طريق « شركة جباست البلاح » لتجارة وصناعة الجبس وعلى الأخص إنشاء واستغلال مصنع جبس البلاح بمنطقة السويس (٣٠٠) ، واستغلت الشركة الأجهزة الحديثة لحرق وطحن الجبس في منطقة الامتياز ، وأصبحت الشركة تتطلع لغزو أسواق الشرق الأدنى والاتصى ، وقد زاد نشاط الشركة وكانت تريد تشجيع الحكومة لها حتى تحصل على زيادة في الاتوة عن طريق تخفيض نولون الجبس المد للتصدير بالسكة الحديد (٣٠١) ، وجميع أعضاء مجلس إدارة الشركة من الأجانب عدا مصرى واحد ، وفي عام ١٩٣٩ توسعت الشركة في أعمالها فاشترت « مصنع



برخر Bircher، الكائن بهركز الصف لانتاج كربونات الجير وما إليها ، وفى نفس العام تمكنت الشركة من الاتفاق مع الشركات الأخرى المائلة على تأسيس مكتب لبيع منتجاتها (٢٠٢) .

وبالاضافة الى ذلك ساهم الأجانب فى انتاج الأحجار الجرانيت وأصبح كثير منهم ذا رأسمال ضخّم فى مصر نفذوا مشروعات عديدة فى مصر ، وكان الإيطاليون أهم هؤلاء الأجانب خاصة شركة الرخام الإيطالى (٢٠٣) وشركة مصر للمناجم والمحاجر التى بلغ انتاجها من منجم الرخام الالباستر ببنى سويف عام ١٩٣٩ نحو ٥٢ م<sup>٣</sup> زاد عام ١٩٤٠ الى ٤٦ ٣/٤ م<sup>٣</sup> الا أنه انخفض عام ١٩٤١ الى ٩ ١/٢ م<sup>٣</sup> فقط .

ولم يظهر فى السوق المحلية من الرخام سوى القليل ( حجر أبى طريفة الالباستر ) حيث استغل بواسطة شركة مصر للمناجم والمحاجر ، واذا ما استثنينا المباني الحكومية فان المباني الأهلية لا تستخدم أحجار الشركة المذكورة فى أشغالها بسبب المضاربة القوية من جانب الرخام الأجنبى الجيد الخامة والرخيص السعر المستعمل فى المصانع المحلية التى يقرب عددها من ١٠٠ مصنع كانت موزعة فى بلاد القطر المصرى وأهمها القاهرة والاسكندرية وبورسعيد .

ولقد كانت الآراء حول علاج هذه الحالة أن تؤسس شركات قوية فى رأسمالها ، وأن تدعم شركات استغلال المحاجر الحالية تدعيا قويا حتى تختلف عن حالتها الراهنة بأن تستغل وتدار المصانع والمحاجر بواسطة الفنيين فى هذه الصناعة ، والا تحتكر احدى شركات السوق لأشغالها الخاصة بل تجعل لمصانع البلاد - المشتغلة فى الرخام الأجنبى للعمل والكسب فى الرخام وذلك أسوة بشركات



استغلال المحاجر بالخارج(٣٠٤) ، وقد نرى مثالية هذا العلاج  
الا انه لم يحقق رغبات الشركات الأجنبية لانه سوف يحجب  
عنها الكسب الذى ترجوه ، لذلك فسوف تكون الشركات  
الأجنبية حجرة عثرة فى طريق هذا العلاج .

ومى الصناعات الهندسية والتعدينية تعددت مجالاتها ،  
فى مجال السيارات صدر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ مرسوم  
بتعديل الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة مفككة  
لتركيبها فى المنطقة الحرة تشجيعا لصناعة وتركيب السيارات  
فى مصر وتشغيل العمال المصريين فى شركات السيارات  
العاملة فى هذا المجال مثل « شركة نبات الشرق » وشركة  
مارد «(٣٠٥) ، وشركة نبات تأسست بالاسكندرية لاستيراد  
وتوزيع وصيانة جميع مصنوعات شركة نبات الإيطالية ،  
الا أن ظروف الحرب دعت الى وضع الشركة تحت الحراسة(٢٠٦)،  
اما شركة سبارت ( مصر ) تأسست بالاسكندرية لشراء  
السيارات وبيعها وصنمها وتركيبها واصلاحها وبناء حظائر  
السيارات وصنع الطيارات وطلبات السباق(٣٠٧) ، وفى  
عام ١٩٤٦ أسس مورد مصفعا صغيرا آخر فى الاسكندرية  
لتجميع اجزاء السيارات(٣٠٨) .

وفى مجال الآلات الهندسية أسس بعض الإيطاليين من  
أسرة موصيرى شركة المحارث الهندسية التى تركز  
نشاطها الصناعى فى صيانة واصلاح وتركيب الآلات  
والجرارات الزراعية ، وقامت الشركة بانشاء ورش حديثة  
بجوار الدائرة الجمركية بالاسكندرية لجمع وتركيب الآلات التى  
تصل مفككة ، ثم أنشأت الشركة فى نفس المكان مخزنا لقطع  
الغيار اللازمة ، وبعد ذلك أنشأت غروعا تشمل مخازن وورشها



تابعة للشركة فى القاهرة والاقاليم واشسرف على هذه الورش  
فنبون اكفاء تنبشى خبرتهم مع تقدم الصناعة ، ويرجع للشركة  
الفصل فى تركيب ومتابعة الجرارات الزراعية فترة طويلة  
ساهمت فى الانتاج الزراعى(٢٠٩) .

اما الشركة العمومية للهندسة والتبريد ( جركو ) تأسست  
عام ١٩٤٥ لصناعة التلاجات الكهربائية وآلات أجهزة التبريد  
وهندسة الكهرباء والميكانيكا(٣١٠) .

وفى عام ١٩٤٦ تأسست شركة هندسة التبريد وتكييف  
الهواء — مصر — « كولبر » لأعمال تبريد وتكييف الهواء وكل  
فنون هندسة الحرارة والهواء(٣١١) .

وفى مجال الصناعات الحربية اتفقت وزارة الحربية  
البريطانية عام ١٩٣٩ على منح وزارة الدفاع الوطنى فى مصر  
حق صنع بنادق ونخيرة بشروط أن يكون انتاجها متصورا على  
مطالب الحكومة المصرية وحدها وأن يكون صنعها داخل مصر  
وأن تتحمل مصر نفقات الرسوم والمواصفات الخاصة بهذه  
الاسلحة ، كما اشترطت وزارة الحربية البريطانية عدم اسناد  
مقاولات هذه الأعمال الا لهيئات مصرية انجيزية ، وان هذا  
المشروع قدرت تكلفته ببلغ ٩٥٠.٠٠٠ ج.م وزع على ثلاث  
سنوات تبدأ من ١٩٣٩/١٩٤٠ الى ١٩٤٢/١٩٤١(٣١٢) .

الصناعات الغذائية : أهمها صناعة السكر المثلة فى  
الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية التى اتسعت  
أعمالها عام ١٩٣٧ حتى أصبحت تمتلك عدة محاصر فى الوجه  
القبلى ، ومع توسع الشركة فى أعمالها الا أن رفع رسم  
الانتاج على السكر أدى الى انخفاض ارباح الشركة خلال  
نفس العام ، لذا قامت الحكومة بدفع تعويض الشركة عن



خمس مئتي ألف (٣١٣) ، وفي عام ١٩٤٠ تم عقد اتفاق بين الحكومة والشركة تأسس بمقتضاه المجلس الاستشاري للسكر للاشراف على صناعة السكر (٣١٤) .

كما تعددت اصناف منتجات الشركة بسبب نشاطها الكبير مثل السكر المكرر والسكر انخام والسكر النبات (٣١٥) والسكر الناعم المسمى ( سنتر فيش ) (٣١٦) ، والعسل الأسود ( المولاس ) (٣١٧) والكحول ومشتقاته من المواد الاولية وعلى الاخص مخلفات صناعة السكر (٣١٨) ، ويوضح د . لهيطة ، ان الشركة حتى عام ١٩٤١ شركة اجنبية تنقسم بالطابع الاجنبى البحث ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الشركة مصرية اسما لحما ودما وروحا تنقسم اعمالها بالقومية المصرية وعملت على تمصير ادارتها (٣١٩) ، والحقيقة يمكن أن يكون ذلك بالنسبة لرفع نسبة الموظفين المصريين بالشركة ولكن لم يكن الامر كذلك بالنسبة لرأس مال الشركة ومجلس ادارتها ومعاملتها الاحتكارية الاجنبية بالنسبة للأهالى والموظفين والعمال والطرق التى لجأت اليها لتحقيق أرباحها فيما بعد ، والليل على ذلك قيام الشركة بفرض غرامة على موردى انتصيب لها فى حالة نقص الكمية المتعاقد عليها ، مما أدى الى شعور الاهالى بغبن فاحش وقع عليهم من الشركة وذلك لانه ليس بأيديهم زيادة الكمية أو نقصها (٣٢٠) ، وقد طلب اهالى بادة اقليت أن تتعاقد معهم الشركة على توريد قصب السكر لمصنع كوم امبو (٣٢١) .

وفي عام ١٩٤٣ حصلت شركة عموم مصانع السكر على اتفاق من مقتضاه التنازل عن جميع الكميات الزائدة عن حاجة البلاد بعد قيام الشركة بتحويلها بالسكر اللازم ، وكذلك تمكنت الشركة من استيراد المهات اللازمة لمصانعها والحصول



على السيد الضرورى لزراعة القصب التى تبذل الشركة جهودها  
لتنميتها وزيادة الاراضى المزروعة منها .

ولسد حاجة البلاد من مستهلكين وقوات للطفاء من المواد  
الغذائية خلال فترة الحرب نشطت الشركة فى زيادة انتاجها  
فى عام ١٩٤٢ قامت الشركة بعصر نحو ١٦٢٣١٥٩ طنا  
زادت عام ١٩٤٣ الى ١٧٧٥٢٤٥ طنا وزاد مقدار الانتساج من  
١٥٨٩٢٤ طنا الى ١٨٩٩٢٥ طنا ، كما زاد مقدار ما تقدمته الشركة  
من سكر الى الاسواق المحلية من ١٣٩٩٩٠ طنا الى ١٤٨٣٥٩  
طنا على التوالى (٣٢٢) .

وفى عام ١٩٤٤ رأت الشركة زيادة انتاجها مما استلزم  
تجديدات كان على الحكومة ان تدفع ما يعادل اربعة ملايين من  
الجنيهات لذلك ، ولكن الحكومة لم توافق الا على دفع ٣ مليون  
جنه ، وذلك لان رأسمال الشركة لم يزد على ١٣٤١٠٠٠ ج.م ،  
فالزيادة على ذلك بالنسبة للتجديد اعتبرت شيئا مخالفا (٣٢٣) .

وقد ارتبطت بصناعة السكر صناعة الحلوى التى انتعشت  
أثناء الحرب لقلة المستورد من الخارج ولكثرة الطلب خصوصا  
لوجود قوات الحلفاء فى مصر وخاصة صناعة الشيكولاتة ،  
واشتهر هذه المصانع « مصنع رويال » بالاسكندرية ومصانع  
ايكا ونوفل والجنوديل والشركة الصناعية والتجارية للابان  
المنذرة لتحضير اللبن المجفف (٣٢٤) ، وقد طالب أعضاء مجلس  
النواب بضرورة اشراف وزارة المالية على الشركات الاجنبية  
فى مصر حتى لا تعود المنفعة عايبها وحدها . بل يجب ان تكون  
لها وبلوطنين جميعا ، خاصة وان الحكومة كانت تقدم لهذه  
الشركات المنتجة للابان اعانات مالية كى تضمن جودة  
الانتاج (٣٢٥) .



وفى مجال طحن الغلال انشئت شركات أنحصر نشاطها فى تجارة الغلال والمواد الغذائية وكل صناعة ملحق بها خاصة صناعة الدقيق والمواد المشابهة والناجمة منها مثل الشركة المصرية للمطاحن وتخزين الغلال (٣٢٦) ، وشركة صناعة الطحن بالإسكندرية التى أسستها أسرة ساكس التى تبصر معظم أفرادها (٣٢٧) .

كما تخصصت بعض الشركات بجانب طحن الغلال فى انتاج الخوى الطحينية والطحينة واللبن مثل شركة مطاحن المحمودية التى انشئت عام ١٩٣٩ (٣٢٨) ، وقد سيطر الأجانب على مثل هذه الشركات ، ففى الشركة المصرية للمطاحن سيطر عليها مديرها « ميسو هنرى شيركسلى » (٣٢٩) .

كما اهتمت بعض الشركات بصناعة الجلوكوز والنشا مثل الشركة الصناعية للشرق الأوسط التى تأسست عام ١٩٤٥ (٣٣٠) .

أما عن صناعة المأكولات فقد ساهمت فيها رؤوس الاموال الأجنبية ، حيث أنشأ بعض الانجليز والايطاليين والمصريين وشركة المعاملات التجارية المصرية لبيد الانجليزية « الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة » عام ١٩٤١ ، وقد تخصصت الشركة فى صناعة كافة المأكولات المحفوظة والتجارة فيها وصناعة أدوات العبوة لهذه الصناعة (٣٣١) ، وكان للحرب أثرها فى الحاجة الى هذه المصنوعات لسد حاجة الاستهلاك المحلى والقوات المتحاربة ، لذا أسس بعض الأجانب والمصريين الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات بالإسكندرية لصناعة وبيع وتصدير المأكولات المحفوظة (٣٣٢) ، وفى عام ١٩٤٦ أنشأت مجموعة من الأجانب والمصريين للشركة المصرية لتجفيف الخضراوات (٣٣٣) .



وفى مجال صناعة السردبن فقد أجريت التجارب التى أسفرت عن نجاح عملية السردبن وصلاحيته فى مصر عام ١٩٤٠. ووجد أن طعمه يفوق أفخر أنواع السردبن الفرنسى Amieux ، ولهذا قازت جماعة من المالىين بتأسيس شركة مساهمة فى نفس السنة برأسمال مختلط قدره ١٠٠.٠٠٠ ج . م للصيريين أغلبية فى رأس المال وفى مجلس الادارة ، عدا الفنيين لحين تدريب مصريين وحساباتها باللغة العربية والآتيا من البرتغال بطاقة انتاجية ٥٠٠ طن سنويا(٣٣٤) .

كما ساهم رأس المال الأجنبى فى صناعة الثلج مثل شركة التبريدات المصرية(٣٣٥) والشركة العمومية للهندسة والتبريد « جركو » المندمجة فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج ، طوال الفترة والمستولون عن الشركة أجانب كالمدير ورئيس الحسابات ، وتخصصت الشركة فى صناعة الثلج وتجارته والعمليات التجارية والصناعية الخاصة بالمواد الغذائية والمنتجات الحيوانية والنباتية ومشتقاتها وتوريد المأكولات للبوآخر فى بورسعيد والاسكندرية والسويس(٣٣٦) ، كما كانت تقوم بتخزين تقاوى البطاطس والجبن وخلاف ذلك فى ثلاجاتها والتسليف عليها(٣٣٧) .

وقام الأجانب باستثمار أموالهم فى مجال صناعة البيرة مثل شركة « كراون بريورى » وهى شركة بلجيكية تأسست فى بروكسل لصناعة الجعة بكافة أنواعها والاتجار فيها(٣٣٨) ، وشركة البيرة بومنتى والاهرام « لصناعة وتجارة البيرة والأرز والشعير ومواد غذائية وثلج ومنتجات(٣٣٩) » ، وكان للشركة مصنعان أحدهما بالاسكندرية والآخر بالقاهرة ، ومضرب للآرز ، وكانت تتعاون مع شركة كراون بريورى فى توزيع



البيرة في القاهرة (٣٤٠) ، كما أنشأ الأجانب شركة مشروبات روحية باسم « شركة بولانكي المصرية » عام ١٩٤٣ لتقطير وصنع وتجارة المشروبات الروحية (٣٤١) .

وكان للانجليز دور كبير في احتكار واستغلال الملاحات ، لذا أنشأوا « شركة الملح والصودا المصرية » التي استغلت الملاحات ويستودعات النطرون وبيع واستيراد الملح والنطرون وأبرام كافة الاتفاقات المتعلقة بصناعة الصابون والزيوت والكسب والجلسرين (٣٤٢) .

وفي غضون ١٩٤٢/٤١ زاد نشاط الشركة الصناعي فتمكنت من مضاعفة انتاجها وأجابت متطلبات الأسواق المحلية ، كما انتجت بعض المواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون فأغنت هذه الصناعة عما كان يستورد منها من الخارج والتي حالت الحرب دون وصولها .

وتعاونت الشركة مع السلطات المختصة على حل أزمة الزيوت وعملت على توزيع كميات كبيرة منها بالأسعار الرسمية ، هذا فضلا عن احياء صناعات حديثة استنبطتها الشركة وقامت بانتاجها في أقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والاحماض المشتقة منها والمنتجات المعدنية وما يستخرج منها وصناعة العبوات من براميل الصاج وخشب وصفائح وعلب وخلافه .

وقد استفادت الشركة كثيرا من ظروف الحرب وارتفاع الأسعار التجارية فحققت أرباحا طائلة (٣٤٣) ، أضف الى ذلك أنه وجدت خلال فترة الحرب نحو ٤٤ مصبنة أخرى كبيرة وصغيرة أغلبها في القاهرة والاسكندرية وكثر الزيوت وكانت تستخدم الزيوت المستوردة مثل زيت جوز الهند والنخيل والزيتون (٣٤٤) .



هذا بالإضافة الى شركة مرسى مطروح للملح والبوتاس  
التي تأسست عام ١٩٤٦ (٣٤٥) ، وبعض الصناعات الأخرى مثل  
صناعة تجفيف الملح من بحيرتى مريوط والمكس (٣٤٦) .

أما الصناعات الكيميائية فقد اهتم الأجانب باستثمار  
رؤوس أموالهم فى هذا المجال ففى مجال صناعة الأسمدة أنشأت  
شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية البريطانية فرعاً لها فى  
القاهرة Imperial Chemical Industries (Egypt) (٣٤٧) ،  
وأصبحت من أهم الشركات الأجنبية المحتكرة لصناعة الكيماويات  
فى مصر (٣٤٨) ، وقد سيطر الأجانب ( بريطانيون وجنسيات  
أخرى ) على الشركة وأصبح جميع المسئولين خلال تلك الفترة  
أجانب سواء المدير أو الوكيل أو مراقبى الحسابات أو  
الموظفين (٣٤٩) ، كما أن مديرها « مستر هـ . فوجت » كان من  
أكبر تجار الأسمدة الأجانب فى مصر (٣٥٠) وكان للشركة بروع  
أخرى فى مختلف المحافظات المصرية ، فكان يمثلها فى أسبوط  
« شركة أميل والفونس الكسان » (٣٥١) .

وفى عام ١٩٣٧ تم استخدام مساقط أسوان فى توليد  
الطاقة الكهربائية لصنع الأسمدة الكيماوية والأغراض  
الأخرى (٣٥٢) ، وقد وقع الاختيار على شركتين أجنبيتين للقيام  
بهذه الصناعة الشركة السابقة ( الإمبراطورية ) ، والشركة  
الانجليزية الكهربائية English Electric Co. ، وقد قدر إنتاج  
المصنع فى نفس السنة نحو ٣٠٠.٠٠٠ طن ، وكانت نفقات  
المصنع عبارة عن ٢٠٠.٠٠٠ ر.٢٦٤ ج.م للمحطة الكهربائية  
و ٢٠٠.٠٠٠ ر.٧٣ ج.م لمصنع الأسمدة الكيماوية و ١٥٧.٠٠٠ ر.٥٧  
ج.م لورش ومنتشات للعمال وخلافه (٣٥٣) الإجمالى ٦٠٧.٠٠٠ ر.١٥٧  
ج.م .



وفي عام ١٩٤٥ تم عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة  
اسيدة الشرق شركة مساهمة لبنانية مركزها بيروت ، بشأن  
التزام تحويل تمامية مدينة القاهرة وضواحيها الى سماء ، لمدة  
٣٠ عاما ، على أن يكون ثلث موظفي الشركة مصريين والا يقل  
رأسالها عن ١٥٠.٠٠٠ ج.م (٣٥٤) .

كما استثمر الأجانب أموالهم في صناعة الورق فأنشأوا  
لذلك الشركات مثل شركة الورق الأهلية بالاسكندرية ، وقد  
تم جلب آلاتها من ألمانيا ، ولكن لحقت بالشركة عام ١٩٣٧  
خسائر قدرت بنحو ١١٨١ ج.م (٣٥٥) ، ولكي توافق الحكومة على  
منح الشركة معونة مالية اشترطت أن توظف بها ٥٠٪ موظفين  
مصريين و ٩٠٪ عمال مصريين (٣٥٦) ، وفي عام ١٩٣٨ بدأ العمل  
في مطابع بحرم بك بالاسكندرية لصاحبها « ه.م. ذ. توبليان »  
الذى أنشأ فيها فرعاً لصناعة ورق اللعب وفرعاً آخر للكرتون  
المجعد وهي أول مطبعة في الشرق العربي تختص بصناعة الورق،  
كما افتتح مصنعا لورق اللعب بالقاهرة (٣٥٧) .

وعندما انتشر استعمال الأحذية القماش بنعال من المطاط  
ملصوقة في مصر ، أنشأت « شركة باتا » التشيكوسلوفاكية  
مصنعا لها في الاسكندرية لهذا الغرض ، ثم قامت شركة  
الأحذية المطاطية بإنشاء مصنعها في القاهرة ( شركة سليندر  
في عام ١٩٣٨ ) (٣٥٨) ، كما أنشأ الأجانب في نفس العام مصنعا  
للزجاج في القاهرة (٣٥٩) ، وآخر لسلفات الامنيوم (٣٦٠) ،  
ومصنعين لسلفات النحاس بالقاهرة قدرتهما ٥٠٠ طن في  
العام ، ومصنعا لسلفات الحديد في كفر الزيات لصنع المواد  
الكيميائية اللازمة لتنشئة وتهينة الغزل والنسيج (٣٦١) .



صناعة الدخان والسجائر دخلت مصر منذ القرن الماضي بواسطة الاجانب خاصة اليونانيين ، وكان أكثر من نصف عمال مصر فى هذه الصناعة (٣٦٢) ، حيث كانت واحدة من أهم الصناعات الرئيسية فى مصر ، ولكنها مثل كثير من الصناعات المصدرة عانت من انهيار جزئى فى التجارة الدولية بسبب الضرائب الجمركية المرتفعة على الدخان (٣٦٣) .

وفى عام ١٩٣٩ مع بداية الحرب نجد أن طمع أصحاب مصانع الدخان الاجانب جعلهم يلجأون الى وسائل تدر عليهم الثراء السريع ، مثل تسمية الأشياء بغير اسمائها ، فالدخان الصينى واليابانى حتى الدنىء منه يعد اجود طعما وأرفع ثمنا من الدخان النقى الاخير الذى كان سببا فى شهرة الصناعة المصرية ورواج سوقها فى الحواضر الاوربية ، ولذلك فان هذه المصانع كانت تضيف الى منتجاتها بنسبة ٩٥٪ من ذلك الدخان ولا تعنى بتحسينها ولو بنسبة ضئيلة من هذا النوع الاخير الذى كان سببا فى هذا الثراء ، وبجانب هذا مصانع أخرى أجنبية لا تبالي اذا كانت منتجاتها من هذا أو من ذاك لها روح الدخان وان فقدت طعمه ونكهته ، ونقد الشعب صحته (٣٦٤) ، أضيف الى هذا مصانع « نستور جانكلويس » التى كانت تنتج سجائر نستور ، ومصانع الريجى التركى وهذه المصانع ومصانع ماتوسيان بالجيزة كانت تنتج أفرق أنواع السجائر التى يفضلها الاوربيون دون السجائر الاخرى (٣٦٥) ، وفى اثناء الحرب الثانية صنعت السجائر فى فلسطين مما أدى الى انها اثرت على صناعة السجائر فى مصر (٣٦٦) .

وبالإضافة الى ذلك وجدت شركات أجنبية أخرى فى مصر مثل شبركة سجائر سالونيك ، وقد وضعت تحت الحراسة



العامه عام ١٩٤٠ طبقا لاحكام الادر العسكري رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ حيث ان الشركة ايطالية ، وقد دخلت ايطاليا الحرب ضد انجلترا (٣٦٧) .

وفي عام ١٩٤٦ انشأ الاجانب الشركة الشرقية ايسترن كومباني لصناعة الخان والسجاير (٣٦٨) استطاعت الصمود فيما بعد واصبحت من اكبر شركات الخان والسجاير الاجنبية في مصر .

صناعة مواد البناء : لقد اتسمت هذه الصناعة بظاهرة مهمة هي انه قد شيد قبل الحرب الثانية الكثير من المنازل حتى ان الاجار قد انخفض كثيرا عما كان عليه واستثمرت هذه الحركة حتى اندلعت الحرب (٣٦٩) ، وكان معنى هذا ان رؤوس الاموال الاجنبية قد تواغرت في هذا المجال ونشطت ، ومن اهم المصانع التي انشأتها هذه الاموال في مصر « مصنع الطوب الرملى بالقاهرة » لصناعة الطوب الرملى والسلتون والبلاط (٣٧٠) .

وأما صناعة الاسمنت فقد تمثلت في شركة اسمنت بورتلاند طره التي اشترت مصنع المعصرة لكي تقلل من درجة المنافسة ، وفي عام ١٩٣٩ زادت مبيعات الشركة على ذى قبل حيث بلغت نحو ٣٥٣٧٩١ طنا (٣٧١) ، وشركة اسمنت بورتلاند حلوان لانتاج الاسمنت في حلوان وهي تتضمن أربعة افران دائرية عدا المطاحن (٣٧٢) ، ومنذ بداية الفترة ضاعفت الشركة منتجاتها بسبب قيامها بعملية امداد المشروعات المنصوص عنها في المعاهدة المصرية الانجليزية ، كما ساعدتها ظروف الحرب على تحقيق جانب كبير في الانتاج (٣٧٣) .

يلاحظ ان الاجانب بمختلف جنسياتهم سيطروا على معظم الصناعات التي وجدت في مصر خلال تلك الفترة برؤوس



أموالهم ، وبالتالي فى الإدارة والوظائف ، كما يلاحظ أن مصر شهدت تطورا ملحوسا فى الصناعة خلال فترة الحرب الثانية بسبب الظروف التى أدت الى انقطاع ورود صناعات أجنبية منافسة للصناعة المصرية ، بالإضافة الى سد مطالب الاستهلاك المحلى والقوات العسكرية الموجودة فى مصر ، وقد أفاد ذلك الأجانب كثيرا ، حيث حققت رؤوس أموالهم أرباحا طائلة عادت على الأجانب .



الأرباح : اتاحت الحرب الثانية فرصة لبناء وتنمية بعض الصناعات الأجنبية فى مصر وذلك لاختفاء المنافسة الأجنبية (٣٧٤) التى ظهرت بسبب انقطاع التجارة مع الخارج وانخفاض معدلها الى أدنى مستوى لها وانخفاض نسبة المرور التجارى عبر قناة السويس ، فى حين أنها ظلت مفتوحة أمام الملاحه أثناء الحرب كحجر على حر طبقا للمعاهدة التى عقدت بين الأطراف المتحاربة (٣٧٥) ، لذلك شهدت هذه الفترة توسع الأجانب فى بعض الصناعات التى كانت قائمة فى مصر وقيامهم بصناعات جديدة ، اذ شجعت الحرب على اجتذاب الصناعة لفئات جديدة من الراسمالين الأجانب الذين أدركوا أن هذا هو الميدان الذى يتعين عليهم أن يوجهوا فيه نشاطهم (٣٧٦) .

ومضلا عن هذا فقد استجابت الشركات الأجنبية الكبيرة لظروف الحرب ، فكانت تعمل بكامل طاقتها الانتاجية كى تواجه الطلب المتزايد سواء من جانب الأفراد بسبب تضخم الدخل أو من جانب جيوش الحلفاء (٣٧٧) ، لذلك عمدت الشركات الأجنبية الى زيادة رؤوس أموالها التى تملكها زيادة بلغت فى بعض الأحيان أربعة أو خمس درات عما كان عليه رأسمالها وقت أن



تأسست (٣٧٨) ، بدليل أن شركة الغزل الاهلية المصرية  
المؤسسة براسمال انجليزى قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزى زاد  
عام ١٩٤١ الى ٨٠٠.٠٠٠ جنيه انجليزى (٣٧٩) .

ومع أن أصحاب الصناعات الاجانب اتجهوا الى الثراء  
ومضاعفة رؤوس أموالهم ، مما أدى الى ارتفاع ارباح بعض  
الصناعات وعملهم على حرمان عمالهم من نصيبهم المشروع  
فى التكاليف ، الا أن انتاجهم مع انقطاع الواردات وفر للبلاد كل  
متطلباتها ، بل تعدى ذلك الى تمويل جيوش الحلفاء ، مما جعل  
البلاد لا تتأثر كثيرا بظروف الحرب (٣٨٠) ، بل خدمت كثيرا من  
الشركات الاجنبية التى قامت باحياء صناعات حديثة ، فحققت  
ارباحا كثيرة بسبب ارتفاع الاسعار ، بدليل أن شركة الملح  
والصودا المصرية الانجليزية قامت بانتاج كثير من المنتجات  
فى أقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والأحماض المشتقة منها  
والمنتجات المعدنية ، مما مكن الشركة من توزيع ارباح بلغت  
٥ شلنات للسهم الواحد (٣٨١) .

وعندما أنشئ مركز تمويل الشرق الأوسط بالقاهرة عام  
١٩٤١ كمهنة انجليزية ثم اشتركت فيه الولايات المتحدة عام  
١٩٤٢ قام بدور فعال اتسم ببعض الاهمية فى نمو الصناعة فى  
مصر خلال فترة الحرب ، وقد أنتهى دور تلك المركز فى سبتمبر  
١٩٤٥ (٣٨٢) ، وكان لمديره مركز استثمارى وحق إصدار  
توصيات الى حكومات الحلفاء والسلطات المحلية .

وعلى ذلك فإن المركز لم يكن يراعى فى قراراته ومصالح  
كل بلد على حده ، انما كان هدفه تنظيم المصالح المختلفة ، فكان  
يتقدم بطلباته للمشايخ الصناعيه ويتدخل فى تنظيم الأجور  
بشراء المنتجات الصناعية المصرية الضرورية لتموين جيوش



الحلفاء مقابل مساعدة وتزويد الصناعات في مصر بالمواسنات الفنية ، بما أدى الى انتشار المنتجات المصرية وحركتها الى الاقطار المجاورة حتى أصبح المركز منطقة تموينية واحدة (٢٨٣) ، وبذلك ورغم أن كان المركز قدم الكثير من المساعدات والامدادات للصناعة في مصر ، فانها كانت في المقام الأول لخدمة قوات الحلفاء ، كما أن ظروف الحرب هي التي أوجدت ذلك المركز ، ومما لاشك فيه أن المركز بذلك المساعدات مساهم في أن حققت الشركات الصناعية الأجنبية في مصر أرباحا طائلة .

كما كان للمركز دور كبير في زيادة عدد العمال في المصانع الأجنبية على حساب العمالة الزراعية ، كما تدفقت لخدمة جيوش الحلفاء والعمال في منشآتهم (٣٨٤) ، وعلى أية حال فانه حدث اكتفاء ذاتي في بعض الصناعات مثل صناعة الفزل والنسيج والصناعات الكيماوية والبتروولية والسجاد والمستحضرات الطبية والكهربائية ومعظمها كانت ملكا للأجانب (٣٨٥) ، وبالرغم من أن هذه الصناعات نبت بسرعة خلال فترة الحرب . فانها لم تكن قائمة على أسس اقتصادية سليمة ومن ثم انقضى عهد رواجها بانتهاء الحرب وتدفق الواردات (٣٨٦) : ولكن سرعة نمو هذه الصناعات اناد أصحاب رؤوس الأموال الأجانب بتحقيق أرباح طائلة .

وهن الملاحظ أن الصناعات الكبيرة لم تكن تتحقق الا عن طريق استخدام رؤوس الأموال الأجنبية ، كما أن الصناعة المصرية القائمة على رأس المال الأجنبي كانت قادرة على تحقيق نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلية وبالتالي كثير من الأرباح في عديد من السلع كالساجير والخور والسكر والصناعات الغذائية والمنسوجات وغيرها (٣٨٧) .



وقد حققت الشركات الصناعية فى مصر أرباحا طائلة ، ولما كانت أغلب هذه الشركات أجنبية خلال تلك الفترة . فان هذه الأرباح كانت تذهب الى جيوب الاجانب ، أما ما يعود على المصريين فهو ضئيل حسب نسبتهم الضئيلة فى رأس المال ، ومن الشركات التى حققت أرباحا عالية شركة آبار الزيوت الانجليزية التى زاد انتاجها من ١٧٠.٠٠٠ طن عام ١٩٣٧ (٣٨٨) الى ٢٢٥٧٣٣ طن عام ١٩٣٨ (٣٨٩) ، مما أدى الى تحقيق أرباح بلغت ١٨٩.٠٠٠ ج.م فى نفس العام (٣٩٠) .

ايضا حققت شركة الغزل الاهلية المصرية فى نفس العام نحو ١٣٢.٦٠ ج.م بنسبة ٢٦٪ من رأسمالها (٣٩١) .

وكان نتيجة لارتفاع هذه الأرباح خاصة خلال فترة الحرب أن تمكنت بعض الشركات الأجنبية من زيادة انتاجها ، والدليل على ذلك أن شركة عموم السكر والتكرير المصرية بلغ مقدار ما انتجته عام ١٩٤٢ نحو ٥٨٩٢٤ طن زاد عام ١٩٤٣ الى ١٨٩٩٢٥ طن وبلغ ما قدمته الشركة من السكر الى الاسواق نحو ١٣٩٩٩٠ طن زاد الى ١٤٨٣٥٩ طن على التوالى (٣٩٢) .

وكذلك معامل تكرير البترول فى السويس ومحاجر البازلت ومنجم السكرى التى زادت إيراداتها من ٤٩٢٥٠٠ ج.م عام ١٩٤٣ الى ٥٧١٧٠٠ ج.م عام ١٩٤٤ (٣٩٣) بزيادة قدرها ٧٩٢٠٠ ج.م ، وقد كان لاستخدام قوات الحلفاء فى دصر لكميات كبيرة من البترول اثره فى هذه الزيادة .

كما أن هناك شركات أجنبية حققت أرباحا جعلتها توزع على مساهميها أسهما لتزيد من عدد أسهم المساهمين بها فى الشركة . وفى شركة اقطان كمر الزيات ليمتد قامت بتوزيع ٩٦٠٠



سهم على مساهمتها بمعدل سهم لكل عشرة أسهم من أسهمها  
القديمة بصفة أرباح مؤقتة عن عام ١٩٤٣/٤٢ ، وتصرفت في جزء  
من الباقي بطريق البيع واحتفظت بالمتبقى وقد بلغ عدده نحو ١٩٨٩  
سهما في ٣١ أغسطس ١٩٤٣ (٣٩٤) .

وتوالت هذه الزيادة بعد الحرب مباشرة حتى انها سجلت  
أرقاما عالية في كثير من الشركات الصناعية الأجنبية ، نتيجة  
لما قامت به شركة الصناعات الكيماوية الإمبراطورية ( فرع  
مصر ) من تطوير أعمالها أثناء الحرب جعلها تزيد الانتاج  
والتوزيع وبالتالي الأرباح التي بلغت عام ١٩٤٦ نحو ٩٨٠٨٣ ج.م  
بعد خصم كافة الاستهلاكات والمصاريف (٣٩٥) .

وهناك شركات أجنبية لم تحقق أرباحا ، والدليل على ذلك  
أن شركة حلاجى الاقطان المصرية لم يمتد وهي شركة انجليزية  
بلغ مقدار القطن المحلوج في محالجها عام ١٩٤٢ نحو ٨٩٢٢٤٤  
قنطارا انخفض الى ٣٦٥٨٧٤ عام ١٩٤٣ ، وقد اثر هذا النقص  
على أرباحها السنوية (٣٩٦) ، وبذلك فقد تفوقت الأرباح من  
شركة الى أخرى ومن عام لآخر ، وعادت على المساهمين خاصة  
الأجانب منهم لأنهم أصحاب معظم رؤوس الأموال العاملة في  
الشركات الصناعية في مصر .

### \* \* \*

لقد سيطر الأجانب على الوظائف الاقتصادية في مصر ،  
وكانت أغلب رؤوس الأموال في الشركات بمختلف أنواعها أجنبية  
ولعب الوضع الاحتكارى لرؤوس الأموال الأجنبية في مصر  
دورا مهما في هيكل الصناعة المصرية ، وفي هيكل ميزان  
المخفوعات وبالتالي في الاقتصاد المصري ، فشركات الاستثمار



الصناعى تتمتع بتركيز مرتفع فى القوة الاقتصادية لتوفر كثير من العناصر التى ساعدتها على ذلك مثل كفاءة الادارة ، والخبرة فى مجال العمل الانتاجى ، وان مثل هذه الشركات القوية هى التى سيطرت على الاستثمارات ، كما خلفت تبعية فى الاستثمار (٣٩٧) .

وقد ظهرت سيطرة الاجانب جلية فى الشركات المساهمة المصرية حيث أحجبت هذه الشركات عن استخدام المصريين ، لما كانت رؤوس الأموال اجنبية ، والعمال اجانب ، فقد طالب أعضاء مجلس النواب عام ١٩٣٨ بأن تكون الوظائف الفنية التى لا يتقنها المصريون للاجانب ، والوظائف الكتابية التى لا تحتاج الى فن للمصريين (٣٩٨) ، والحقيقة أن هذا المطلب وان كان لصالح المصريين فانه لم يكن محققا لهم ما يجب أن يكون ، حيث كان يجب أن يندمج المصريون فى جميع الوظائف سواء فنية أو كتابية ليكتسبوا الخبرات من الاجانب ، كما فعل محمد على فى النصف الأول من القرن الماضى ، ولكن ذلك لم يكن فى صالح الاجانب ورؤوس أموالهم .

كما أن معظم الشركات التى كونتها الرأسمالية الاجنبية وعاونت فيها الرأسمالية المصرية (متبصرة أو محلية) اتخذت لنفسها أسماء مصرية ، ولكن أغلب أسهمها كانت فى حوزة الاجانب ، كما كانت السيطرة الحقيقية على هذه الشركات بأيدى الاجانب وأعوانهم أمثال حافظ عفيفى الذى طالب بالا توضع العراقيل أمام رؤوس الأموال الاجنبية مادامت تخضع للقوانين المصرية ، حيث ان الاعتماد على رؤوس الأموال المصرية وحدها يؤدى الى تأخير التقدم الصناعى فى مصر زمنا طويلا ، وأن الصناعة فى كل مكان لا تعرف جنسية الأموال المستثمرة فيها



فالأموال الأمريكية تستعمل فى الصناعات الانجليزية والعكس والأموال الانجليزية والأمريكية فى الصناعة الإيطالية والألمانية (١٩٩٩) ، ولكن هذا متى كانت رؤوس الأموال الأجنبية تخضع للقوانين المصرية بالفعل ، وتعمل للمصالح العام وليست أموالا احتكارية استعمارية ، حيث كانت القوانين موجودة فعلا خاصة بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكن لم تكن منفذة من قبل الأجانب تضعف الحكومة المصرية .

هذا بجانب ما قامت به الشركات الأجنبية من مساوئ فى معاملتها مع المصريين والاقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية كانت معاملتها مع العمال المصريين سيئة ، وقد تدخلت الحكومة لانصافهم ، كما كانت احتكارية بالنسبة للمزارعين حيث كانت تزن القصب الذى تحصل عليه منهم بطريقة غير سليمة فالزمتها الحكومة باحضار ميزان اتوماتيكى لهذا السبب (٤٠٠) .

وهناك شركات صناعية اجنبية فى مصر قام التعامل التجارى بينها وبين المواطنين فى كثير من مدن مصر على أساس عقود الرهن العقارى فاذا ام يف المواطنون بما عليهم من ديون لهذه الشركات يتم الاستيلاء على العقارات المرهونة عن طريق التقاضى امام المحاكم ، وقد حدث ذلك من شركة سكوتى فالكوم ضد مواطنين من اسبوط عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ (٤٠١) .

ومع هذا فانا لا ننكر ما قدته الشركات الصناعية فى مصر من ايجابيات وان كانت هذه الايجابيات فى صالح الأجانب أولا ، كما اتخذتها كدعاية لها ثانيا ، فعلى سبيل المثال قامت الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بالنهوض بصناعاتها وزيادة الأيدى العاملة فيها عام ١٩٣٩ (٤٠٢) ، وان شركة صبغى



لبيضا بالرغم من أنها كانت تمثل نشاطا أجنبيا بدرجة كبيرة لأنها ساهمت في أسهم شركة مصر للفلز والنسيج لرفع فكر النوار وهي إحدى شركات بنك مصر وقدمت لها لكثير من الخدمات ، وقامت الشركة بابتكار طرق انتاج الخامات الممتازة (٤.٣) عن طريق استعمال أجود الأصباغ واستيراد أحدث الآلات والاستعانة بالمهارة الفنية لبعض الخبراء الأجانب الذين مارسوا هذا الفن في الخارج حتى يمكن لمنتجات الشركة الوقوف أمام المنافسة الأجنبية (٤.٤) ، وان كانت هذه الخدمات عادت في الغالب على الأجانب حيث ان العنصر الاجنبى دخل بنك مصر وشركاته منذ أزمة ١٩٣٩ للشركة تتميز بالطابع الاجنبى دما ولحما ، والتعامل بينها وبين المصريين هو نفس معاملة الأجانب في الشركات الأخرى .

ان تأخر اعلان التشريعات القانونية الخاصة بالأيدي العاملة قبل مؤتمر الامتيازات الأجنبية أدى الى اصابة الطبقات العاملة بخيبة أمل في مطالبتهم بتحسين احوالهم وتقدم الاتحاد الصناعى المكون من رجال الصناعة أصحاب الذنوذ بمذكرة للحكومة عن موضوع التشريع المقترح موضحين فيها غضب العمال ، وقلق رجال الصناعة من مسألة التشريع بعد مؤتمر الامتيازات الأجنبية (٤.٥) .

وكانت مشاكل العمال دائما تدور حول تدهور معدلات الأجور ومشكلة البطالة المتفاقمة ، لذا كان هناك الكثير من الاضرابات التى كانت تخلق الحكومة ورأس المال ، رغم غياب القيادة العمالية المركزية نتيجة مطاردة الحكومة لاتحاد نقابات العمال المصرى ، حيث كانت الحكومة دائما حريصة على عدم اثاره المصلح المالية الأجنبية والوطنية ، وبعد استقالة وزارة



النجاس بإنشاء عام ١٩٣٧ قامت الوزارة التى خلفتها بتصنيفية العناصر التى كان قد أنخلها الوند على مصلحة العمل وخلا الجو للسياسة العمالية الانجليزية ، ولم يصدر قانون الاعتراف بالانقلابات الا فى عام ١٩٤٢ .

وفى رسالة وجهة من السنغارة البريطانية بالقاهرة الى وزارة الخارجية فى ٢ ديسمبر ١٩٣٧ أن الوند ببذل الوعود لعمال المصالح الحكومية بالعمل على اصدار تشريعات عمالية متقدمة فان كل الشركات الصناعية الاجنبية والوطنية تتأثر بمصالحها كثيرا مما يؤدى الى اضعاف رصيد مصر الدولى ، وان تشجيع الوند لعمال المدن قد يدفع عمال الزراعة الى المطالبة بزيادة اجورهم بنفس القدر ، وان مثل هذا التدخل فى اقتصاديات البلاد يؤدى الى زيادة خطيرة فى حجم البطالة فى المدن والريف (٤٠٦) .

وبهذا تتضح مخاوف الاجانب من اى تشريعات تصدر من جراء الغاء الامتيازات الاجنبية وهذا يعنى عدم رغبة اصحاب رؤوس الاوال سواء لاجنبية او المتحصرة فى الغاء الامتيازات .

ولقد تعددت المشاكل بين الاجانب والعمال المصريين فى المصانع بسبب رفض اصحاب الاعمال الاجانب تحقيق مطالب العمال ، وبالتالي قيام العمال بالاضرابات وفصل العديد منهم من اعمالهم ، فعلى سبيل المثال ، أن « شركة النسيج والحياكة » بشبرا بها مهتسون ايطاليون يعملون ائعمال المصريين معاملة سيئة رغبة منهم فى العمال الاجانب بدلا من المصريين ، كما ان المصانع الاجنبية لم توفر للعمال كماءات واقية من الاتربة وزغب القطن حتى لا يصابوا بالسسل رغم



الاتفاقيات الدولية العمالية (٤٠٧) . وفى « شركة سبأهى اخوان » كان يعمل بها ٥٠٠ عامل ، وكان صاحب هذا المصنع يطلب ممن يتقدمون للعمل عنده أن يوقعوا تعهدا بأن المصنع غير مسئول عن التعويض اذا ما أصيبوا اثناء العمل بأية اصابة وأنهم مستعدون للعمل خمسة عشر يوما تحت التبرين بدون أجر ، وكان العمال يوافقون على ذلك بسبب الجوع والفقر ، وبذلك كان يعمل لدى المصنع دولاى كامل بدون أجر (٤٠٨) .

ولقد تسبب كثير من الاجانب فى احداث خسائر بمصانعهم بسبب عدم تلبيةهم لمطالب العمال مما ترتب عليه قيام اضرابات عمالية ، الأمر الذى أدى الى قيام المصانع بفضل أعداد من هؤلاء العمال مما أدى الى حدوث خسائر جسيمة بالمصانع ، فعلى سبيل المثال كان نتيجة الاضرابات اغلاق مصانع الغزل والنسيج وتعطيلها عن الانتاج ، كما حدث فى مصانع نسيج شبها عام ١٩٣٩ ، ومنذ بداية الحرب والاضرابات العمالية كانت نشطة ، ولذلك كان اصحاب الاعمال الاجانب دائها يخططون لتشريد العمال (٤٠٩) .

كما أن الحرب اثرت على الحركة العمالية فى مصر حيث تعذر استيراد السلع وزيادة الحاجة الى السلع المنتجة محليا سواء لنقص الواردات أو لاستهلاك الجيوش المحاربة ، فقد جندت كل امكانات مصر الاقتصادية فى خدمة قوات انجلترا ، هذا فضلا عن اثر الحرب على توزيع القطن المصرى فى المجال الدولى ، فوجود هذه القوات فى مصر أدى الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية ، والحق ٢٠٠.٠٠٠ عامل مصرى بورش الصيانة والمصانع التابعة للقوات البريطانية (٤١٠) ، ولهذا لم يتوافر الحد الأدنى من المعيشة للغالبية العظمى من الطبقة



العاملة ، مما أدى الى قيلم الاضرابات.فى المصانع بسبب  
الأجور وساعات العمل(٤١١) .

والصراع بين العمال والراسماليين فى ظل النظام  
الراسمالي أخذ صورة الصراع الاقتصادى الذى يتبل فى  
صراع العمال من أجل تحسين أحوالهم المعيشية عن طريق  
زيادة الأجور ، وتحديد ساعات العمل(٤١٢) والمطالبة  
بالديمقراطيات الاقتصادية والاجتماعية من مجانية التعليم والطب  
والتأمين ضد العجز والشيخوخة والمرض وحق العمل والراحة  
لكل مواطن(٤١٣) ، وكان للنقابات دور بارز فى هذا الصراع ،  
ففى قانون نقابات العمال رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ لا يجوز للعمال  
الأجانب ان ينضموا للنقابة الا اذا كانوا مقيمين فى مصر بصفة  
دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة(٤١٤) .

وكان لهذا القانون اثره بالنسبة للحركة العمالية حيث قام  
عمال مصنع نسيج القاهرة فى نفس السنة بالتوقيع والموافقة  
على مطالب العمال الآخرين مما أثار « مسيو بسو » فأغلق مصنعه  
فى وجه العمال واشترط على كل من يريد الدخول للعمل أن  
يوقع أقرارا للتنازل عن مطالب العمال وعدم الاضراب عن  
العمل ، وحدث أيضا فى مصنع « سباهى » بشبرا الخيمة حيث  
رفض صاحب المصنع تحقيق مطالب العمال فقررُوا تخفيض  
الانتاج(٤١٥) .

ولم تكن الاضرابات مقصورة على العمال فقط ، بل  
شاركت المرأة المصرية العاملة فى الحركة العمالية فقامت  
بالاضراب بجانب الرجل المصرى طلبا لتحسين الأوضاع ،  
فشاركت العاملات مع العمال بشركة الغزل الاهلية بالإسكندرية ،  
مما أسفر عن انتهاء العمل الليلى للعاملات ورفع أجورهن ، كما



ساندت اعتصام العمال في نفس الشركة عام ١٩٤٤ (١٦) ، وكان نتيجة ذلك أنه تم فصل حوالي ٤٧٩ عمالا في نفس الشركة والسنة (١٧) ، لذا صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن عقد العمل الفردي (١٨) لضمان حقوق العمال في المصانع .

وفي عام ١٩٤٥ تقدم عمال مصنع « فرانسو تاجر » بشبرا الخيمة بطلب زيادة الأجور أسوة بالمصانع المجاورة والمطالبة باعانة غلاء المعيشة لمواجهة ارتفاع الأسعار (١٩) .

وما أن وضعت الحرب أوزارها عمل حزب العمل المصري على الا يتعاون مع الرأسمالية ، بل نادى بوجوب العمل على تمصير شركات الاحتكار ، وتشجيع الصناعات القومية والمطبة الصالحة ، واتباع نظام الضرائب التصاعدية على صافي الربح (٢٠) ، وذلك لأن كثيرا من الشركات الأجنبية كانت لا تدفع ما عليها من ضرائب للدولة مثل « شركة السكر والسيرتو » التي لم تدفع لمدة عشر سنوات ، وقد بلغت ملايين الجنيهات ، و « شركة الغاز » التي ماطلت في تنفيذ قرارات الحكومة (٢١) .

وفي ٨ أكتوبر ١٩٤٦ تأسست لجنة العمال للتحرر القومي وتحرير الطبقات الشعبية من طغيان الاستغلال الأجنبي (٢٢) .

وقد ازداد نشاط الحركة النقابية في مصر حتى بلغ عدد النقابات عام ١٩٤٦ نحو ٤٨٨ نقابة وعدد أعضائها ٩٥٥٢٨ عضوا بعد أن كانت ١٨٩ نقابة و ٨٩٥٦٠ عضوا في العام السابق (٢٣) ، ولذا فإن الحرب كانت فرصة لانتعاش الحركة العمالية والنقابية في مصر ، كما كانت فرصة لانتعاش الصناعة وتطويرها .



## هوامش الفصل الثانى

- (١) د . عاصم أحمد الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٤ .
- يلاحظ أن نسبة الأجانب فى المجال الزراعى لا تزيد على ٢٪ مقابل ٦٠٪ مصريين ( من السكان ) ورغم ذلك فقد كانت نسبة الأجانب مع قطنها تملك أكثر من ١٠٪ من الأراضى حتى العشرينات وأكثر من ٨٥٪ حتى منتصف الثلاثينات وأكثر من ٦٪ حتى أواسط الأربعينات ، وهذا يرجع الى أن جهودهم كانت محصورة فى تكوين شركات الأراضى التى كانت تمثل الجزء الأكبر من ملكية الأجانب .
- انظر : مدحت محمد عبد النعيم : تطور الزراعة فى مصر فى الفترة من ١٩٤٥ — ١٩٦٥ رسالة ماجستير آداب سوهاج ١٩٨٢ ، ص ٥١ .
- (٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ ، ويوضح مدحت محمد عبد النعيم أن ملكية الأجانب سنة ١٩٢٨ انخفضت الى ٨٥٪ وبلغ عدد الملاك ٥٨٨٩ ملكاً اجنبياً ، وبلغ ما يخص الفرد من الملك الأجانب ٧٤٩ فدان فى مقابل ٢٢١ للفرد من الملك المصريين ، المرجع السابق ، ص ٥١ ، ٥٢ .
- (٣) د . راشد البراوى ، محمد حنزة ملىش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، طبعة ثلاثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩١ .
- (٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٠ فى ١٨/٧/١٩٤٢ . ص ١٣٧٧ .
- (٥) د . رؤوف عباس حاب : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، حتى ١٨٩ .
- (٦) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح — المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .
- (٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٠ فى ٢٧/١/١٩٤٧ ، ص ٥٤١ ، وانظر أيضاً :



محدث محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٣ ، ٥٤ ولقد جاء بهذا الثانون « يحظر على كل شيء طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يملك بأى طريق كلن غير الإرث عقارا كائنا بالحدى المناطق التى تقوم على ادارتها مصلحة الحدود ويسرى هذا الحظر على كل وقف أجنبى وتقرير حقوق عينية له » .

- (٨) مجلس النواب : جلسة ٢٦ فى ٦/١١ - ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ .
- (٩) د . محمد المنجى : عقد البيع الإبدائى ، مرجع نسلى ، ص ٩٤ ، وانظر أيضا : د . محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (١٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ فى ٦/١١ - ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ .
- (١١) د . عاصم النسوى : المرجع السابق ، ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (١٢) ابراهيم حابر : المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(\*) يذكر كرواتشلى انها ٢٠ شركة

Crouchley : The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public debt Op. Cit., P. 110.

ولكن بعد حصرها وجد أن عددها ٢٢ شركة كالآتى :

شركة أراضى أبو قير تأسست سنة ١٨٨٨ برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ ج.م ،  
 وشركة أراضى البحيرة تأسست ١٨٩٤ برأسمال ٧٥٠.٠٠٠ ج.م ، والشركة  
 العقارية المصرية سنة ١٨٩٦ ، والشركة المساهمة الزراعية الصناعية سنة  
 ١٨٩٧ ، والشركة المصرية الجديدة سنة ١٨٩٩ ، وشركة أراضى الوردان سنة  
 ١٩٠٣ ، وشركة كوم أبو سنة ١٩٠٤ برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ ج.م ، وشركة البلعت  
 والاهيل المصرية سنة ١٩٠٤ ، والشركة المصرية للشروعات والتشيية سنة  
 ١٩٠٤ ، وشركة أراضى الغربية سنة ١٩٠٥ برأسمال ٦٠٠.٠٠٠ ج.م ، وشركة  
 الشيخ فضل سنة ١٩٠٥ برأسمال ٥٧٨.٦٢٥ ج.م ، والاتحاد العقارى المصرى  
 سنة ١٩٠٥ ، والشركة الانجليزية المصرية لتقسيم الأراضى سنة ١٩٠٥ ، وشركة  
 الأراضى المصرية المتحدة ليبتد سنة ١٩٠٦ ، وشركة سيد سسالم سنة ١٩٠٦  
 برأسمال ٤١٢.٢٨ ج.م ، وشركة أراضى القبارى سنة ١٩٠٧ برأسمال ٦٠٠.٠٠٠  
 ج.م ، وشركة القاهرة الزراعية سنة ١٩٠٧ وشركة كثر الدوار الزراعية سنة  
 ١٩٢٦ ، وشركة أراضى اللقا المصرية والانقسمت ليبتد سنة ١٩٢٩ برأسمال  
 ٤٨٧.٥٠٠ ج.م ، وشركة أراضى العقيلية سنة ١٩٢٩ وشركة نستور جفلكليس  
 الزراعية والتجارية ليبتد سنة ١٩٣٤ ، وشركة الكروم والكحول المصرية سنة  
 ١٩٣٦ برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ج.م انظر : محطة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف  
 ١٨٤ - ٦/٦



Report of the Directors and Balance sheet for the year ended  
31/3/1989,

محظنة ٩٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٣/٣ ج ١ وثيقة ٣٦ شركة مساهمة  
البحيرة محظنة ١٠٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨ ،  
د . عاصم النسوتي : المرجع السابق ، ص ٣٥ — ٣٧ .

محظنة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ،  
٨٧ ، ٨٨ ، وثيقة ٢١٠ شركة لراضى الوردان .

د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٥٣ ، احصاء شركات  
المساهمة التى يوجد استقلالها الرئيسى فى مصر ، يونية ١٩٤ من ١٥٠ ، ٢١٣ ،  
٢٦٢ ، ٢٧٤ احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٦ ، ١٩٥٠ من ١٠٨ ، ١١٧ ،  
١٢٣ ، ١٣٨ ، ٣٤٠ ، ٤٦٢ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ،  
ص ٤٦ ، ٢٠٤ ، محدث محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٩ ، محظنة  
١٠٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٥/٥ ج ١ شركة المباحث والاعمال المصرية  
ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ — ٩٨ ، محظنة ١١٢ مصلحة الشركات ، ١٨٢ ،  
ملف ١٨٢ — ٥٤/٥ ج ١ ، وثيقة ٧١ ، محظنة ١١٣ مصلحة الشركات ، ١٨٢ ،  
٤٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧٩ شركة اراضى التبارى : محلف مجلس الوزراء ، تاريخ  
مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ ، محظنة ١٣٤  
مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ — ٢١٠/٣ ج ٢ ، ترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ٨٦ ،  
١١٢ ، ١٦٠ ، محظنة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١/٥ ج ١ ، وثيقة  
٤٩ .

Crouchley : Op. Cit., PP. 110 — 111.

(١٣)

(١٤) د . عاصم النسوتي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .  
(١٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ ، ٢١٤ ، ٢٨٤ ،

٢٨٥ .

(١٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥ ، ص ٤٦٢ .  
(١٧) محدث محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ .  
(١٨) محظنة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٣ — ٢١٠/٣ ج ٢ وثيقة  
١١٢ ، وترجمة الوثيقة ١١٤ ، وثيقة ١٢٨ ، ١٦٠ — ١٦٣ .  
(١٩) د . عاصم النسوتي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .  
(٢٠) احصاء شركات المساهمة : يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .



- (٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .
- (٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ .
- (٢٣) محطة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ من ١٩٥١/٢/٤ ، وثيقة ١٠٣ من ١٩٥٢/١٠/٩ .
- (٢٤) محطة ٥٨٨ عابدين ، وأوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم من ١٩٢٨/٢/٢٨ خطاب من ابراهيم السيد شرف الدين الى على ماهر ، وثيقة بدون رقم من ١٩٢٨/٥/٢٠ من حسين سرى الى على ماهر - وهذه الاطيان عبارة عن عزية مشهورة باسم القصر الأخضر - وسببت بذلك لاته يوجد بها منزل لونه اخضر مكون من طابقين كل طابق به أربع غرف على النظام الانجليزي .
- (٢٥) محطة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ١/٦  
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31 St. March 1939.
- (٢٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ - ٨/٦ ، ملف ١٨٤ - ١٠/٩ ، وثيقة ٦٠ - اتبعت الشركة نظام التسييط الى البيع ، الا ان المصريين ردوا الارض مرة أخرى . لعدم قدرتهم على تنفيذ شروط البيع ، انظر : د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .
- (٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٥ .
- (٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٤٠ .
- (٢٩) د . محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ - دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ، ص ١٦ .
- (٣٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
- (٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .
- (٣٢) محطة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٨٦ من ١٩٥٠/١١/٣٠ ، وثيقة ١١٢ .
- (٣٣) محطة ١١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٥ ج ١ ، وثيقة ٤٩ ، وانظر أيضا : ابراهيم هابر : المرجع السابق ، ص ٩٧ .
- (٣٤) محطة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمالي جماعي ، وثيقة بدون رقم ، شكوى عمال تنقيش وادي كوم امبو ضد مجلس الشركة .



- (٣٥) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ فى ١٣/٢/١٩٥٦ .
- (٣٦) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٨ .
- (٣٧) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ - ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ ، النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٣/١/١٩٢٨ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
- (٣٨) بريد الشركات ، عدد ٧٢٢ فى ١٣/٢/١٩٥٦ .
- (٣٩) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١١/٤/١٩٥٠ .
- (٤٠) اعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر ايضا : د . عاصم السموتى : ص ٣٦ ، ٤٧ .
- (٤١) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ٩٦ .
- (٤٢) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٥/١٦ م ١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ - ٨٨ فى ١٩٥١/٢/٤ .
- (٤٣) اعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٥ .
- (٤٤) نفسه ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
- (٤٥) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١/٣ ج ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ٣٠/١١/١٩٥٠ ، وثيقة ١١٢ .
- (٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ١٩٣٩/٤/٢٥ ، ص ١٧١١ .
- (٤٧) نفسه ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٩ .
- (٤٨) محفظة ١١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٤/٣ ج ١ ، وثيقة ١٠٨ فى ١١/٤/١٩٥٠ .
- (٤٩) مفتاح محمد عبد النعيم : المرجع السابق ، ص ٦١ .
- (٥٠) اعضاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ١٣٦ .
- (٥١) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٢ .
- (٥٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الثانى ، فى ١٣/١/١٩٢٨ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .
- (٥٣) محلف مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٠ مارس ١٩٤٠ جلسة ١٣/٢/١٩٤٠ ، وثيقة ٣٤ عقد تاسيس شركة العنبرية للاطيان والمباني فى ٧/٧/١٩٢٨ .



(٥٤) محفظة ٤٧ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات  
سلطانية وملكية مرسوم ملكي بتأسيس شركة مساهمة مصرية ( شركة بنى مزار  
لأراضى البناء والزراعة ) فى ١٩٤٥/١٢/٣١ .

(٥٥) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٧) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٥٨) - احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٥٩) بريد الشركات ، عدد ٧٣ فى ١٩٥٦/٢/١٣ .

(٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٢٥ .

(٦١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ ،  
مارس ١٩٤٠ جلسة ١٩٤٠/٢/١٣ ، وثيقة ٢٤ عقد تأسيس الشركة فى ١٩٣٨/٧/٧م  
احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٦ ، ١١٧ ، انظر  
ايضا : د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٣٦ ، ٤٧ .

(٦٢) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٢٦/٥ ج ١ ، وثيقة ٥٢  
فى ١٩٥٦/١٢/٣١ .

(٦٣) الفترة الاقتصادية الاسبوعية ، التعداد الفنى فى ١٩٣٨/١/١٣ ،  
ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٦٤) محفظة ١٣٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١٢٩ .

(٦٥) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٨/٦ شكوى من اهالى  
كفر الدوار لوزير الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٠ .

(٦٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ - ٩/٦  
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31  
st March 1939.

(٦٧) نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ - ٨/٦ شكوى اهالى كفر الدوار مسنة  
١٩٤٠ .

انظر الملحق رقم ٢ .

(٦٩) نفس المحفظة ، والملف والعريضة ،  
Report of the directors 13/30/1939.

ملف ع ١٨٤ - ٩/٦ .



- (٧٠) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤ ، وثيقة ٥٩ في ١٩٤٠/٥/١٤ .
- (٧١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٥ في ١٩٤٠/٧/٢٨ .
- (٧٢) نفس المحفظة ، والملف . وثيقة ١٤٢ .
- (٧٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة بدون رقم في ١٩٤٢/١/٢٦ .
- (٧٤) محفظة ٤٩٦ عابدين ، التماسات عمل خيامي ، شكوى عمال تفليس وادي كوم اجو ضد مفتش الشركة .
- (٧٥) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٩/١٤ ، وثيقة بدون رقم .
- (\*) انظر في ذلك الفصل الاول ، من هذا الملف .
- (٧٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ في ١٩٣٩/١/١٢ .
- (٧٧) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محافظ جلسات ، وثيقة بدون رقم ملخص جلسة ١٩٤٠/٨/٤ .
- (٧٨) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤ ، ملف ع ١٨٤ - ٩/١٤ .
- (٧٩) محفظة ١٢٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٢٢ - ٢١٠/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٠ عقد اتفاق بين الشركة وبين « المستر انخاس راندبلو » المهندس الزراعي ، وثيقة ٨٤ .
- (٨٠) اعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ١٥١ .
- (٨١) اعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٦ .
- (٨٢) Population Census of Egypt 1937, General Tables, Op. Cit., PP. 210 — 211.
- (٨٣) تعداد سكان القطر المصري ، ج ١ جداول عامة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
- (٨٤) Population Census of Egypt, 1947, General Tables, Op. Cit., PP. 250 — 251).
- (٨٤) ابراهيم عامر : المرجع السابق ، ص ١٠٨ وكان الفلاح الملجأ من دفع الضريبة للحكومة وسداد الدين للمرابي تزرع ملكيته ليتحول الى فلاح معتم نقد



- نزعت ملكية نحو ٤٤٠٠٠ فلاح فيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، انظر ذلك : د . كمال المتولى : الفلاح المصرى ومبدأ المساواة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ١٩٧٨ ، ص ١٥ .  
P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt Sudan, J. 2044/1/ (٨٥)  
16, No. 27, No. 553, 11/5/1939, P. 31.
- (٨٦) د . حاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا ، مرجع سابق ، ص ١١٣ ، ١٧٨ .
- (٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٧/٥/١٩٣٧ ، ص ٨٦٩ .
- (٨٨) د . فؤاد مرسى : النقود والبنوك فى البلاد العربية — مصر والسودان — معهد الدراسات العالمية — جامعة الدولة العربية ، ١٩٥٥ ، ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .
- (٩٠) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة  
Bureau General Assiout, 1939, Vol. 1, Controle Quitt Cairo 1228  
Qalioubia 1475, Assiout 186 — 4 Mars 1939.
- محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ قائمة برهن تحت ٣٨ لسنة ١٩٤٥ . البنك العقاري الزراعى المصرى .
- (٩١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .
- (٩٢) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ٣٠/١/١٩٤١ .
- (٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ فى ١٢ ، ١٣/٧/١٩٤٣ ، ص ٢٢١٤ .
- (٩٤) د . عصم الدسوقي : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .
- (٩٥) محفظة ٢٦٧ مبدئين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة ٤١٨ .
- (٩٦) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ٨/١٤ ، وثيقة ٦٥ فى ٢٨/٧/١٩٤٠ .
- (٩٧) المقطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ٣٠/١/١٩٤١ .
- (٩٨) د . عصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، وانظر أيضا :  
P.J. Vatikiotis : Egypt Since, The Revolution, London P. 67.
- (٩٩) شركة المباحث والاعمال المسيرة : تقارير مجلس الادارة ومراقبى الحسابات الى الجمعية العمومية الاعتيادية للمساهمين المتعقدة فى ٢٨/٣/١٩٥١ ، دار الجمران للنشر ، اسكندرية ١٩٥١ .



- (١٠٠) محفظة ١٠٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٥/١٦ م ٤٠١ ، وثيقة ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٥٤/٢/٤ .
- (١٠١) د - عاصم النسوتي : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
- (١٠٢) حازم سعيد عمر : القطن في الاقتصاد المصري وتطور السياسة القطنية ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
- (١٠٣) بنت هانمن ، كريم نشاشيبي : المرجع السابق ، ص ١٨١ ، ١٢٣ .
- (١٠٤) حازم سعيد عمر : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (١٠٥) مصطفى رياض بسيوني : راؤول فرجون : المرجع السابق ص ٤٠ ، ١٦١/٢٤ قطن .
- (١٠٦) الوقائع المصرية ، عدد ٩١ في ١٩٣٨/٨/١ .
- (١٠٧) نفسه ، عدد ١٢٣ في ١٩٣٨/١١/٣ .
- (ب) القطن النضاد هو جيزة ١٢ أحد أصناف القطن ، انظر : مصطفى رياض بسيوني ، راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ١٦١/٥٢ قطن .
- (١٠٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ جلسة ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ٢٤ في ٣ مارس ١٩٤٠ .
- (١٠٩) د - عاصم النسوتي : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، وانظر ايضا : د - جبال سعيد : التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد المالي الكبير ، مطبعة لجان البيان العربي ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٥٥ ، ص ٩٠ ، ٩١ .
- (١١٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ جلسة ٣١ مارس وثيقة ٣٠ ، مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء في مارس ١٩٤٢ : مجلس النواب ، جلسة ٨٤ في ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ : ص ٢٤٣٨ .
- (١١١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، ١٩٤٠/١/١ ، جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ في ١٩٣٩/١٢/٣ .
- P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. (112)  
4567/2/16, No. 65, No. 835, 15/11/1939, P. 177.
- (١١٣) محفظة ٩٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٩/٦  
Report of the Directors and Balance Sheet for the year ended 31/3/1939.
- (١١٤) اعضاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢١٤ .
- (١١٥) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ في ١٩٤١/١/١ ، ص ٢٣٤٥ ، انظر ايضا :  
المجلة الزراعية المصرية ، المجلد ١٩ ، العدد الثالث ، يوليو واغسطس وسبتمبر .



١٩٤١ من ٢٦٥ : المجلة الزراعية الشهرية ، المجلد ١٢ السنة الثامنة ، العدد الأول يناير ١٩٥٣ ، ص ٤٩ .

(١١٦) د . محمود متولى : التاريخ الاقتصادي المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(١١٧) الأثر الاقتصادي الأسبوعية ، عدد ٤٨ فى ١٩٢٧/١٢/٢ ، ص

٢٤٦١ - ٢٤٦٢ .

(١١٨) مجلس النواب ، جلسة ٨٣ فى ١٩٤١/١٠/١ ، ص ٢٣٤٥ .

(١١٩) محفظة ٥/٥ محفوظات مجلس الوزراء ، الوزارات ، نيرة الدوسيه

١٥ - ١٧/٨ .

(١٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ،

١٩٤٠/١/١ جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٠ ، وثيقة ١٠ فى ١٩٣٩/١٢/٣ . محفظة ٢١٠

عابدين ، جمعيات صناعية ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٠/٢/٤ .

(١٢١) سيرانيان ، ص ٣٠ .

(١٢٢) ابراهيم عامر ، ص ١٠٧ .

(١٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(١٢٤) د . نبيل عبد الحيد ، ص ١٤٩ .

(١٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٦٦ فى ١٩٤١/٧/٢٢ ، ص ١٧٤٥ .

(١٢٦) نفسه ، جلسة ٦٧ فى ١٩٤١/٧/٢٢ ، ص ١٧٩٣ .

(١٢٧) نفسه ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ .

(١٢٨) د . محمود متولى : الأصول التاريخية للرسالة المصرية وتطورها ،

ص ١٥٨ .

(١٢٩) د . جاد لبيب : المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

(١٣٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٩٤٢/٨/١٠ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .

(١٣١) لجنة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ، ع ١٨٤ - ٨/١٤ ، وثيقة ٨٢

شركة كوم ابو . ينكر شارل عيسوى أن الاسعار واللوائد فى شركة السكر

Société des Sucreries

كانت خاضعة للحكومة .

Charles Jssaus : Egypt an Economic Op. Cit., P. 86.

(١٣٢) فلنس إبادير ، ابراهيم عبد الجواد : مشكلات المجتمع المصرى الحديث،

مطابع دار أخبار اليوم ١٩٥٥ ص ١٠٩ .



P.R.O. 987, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, J. (١٢٣) .  
1350/1/16, No. 37, No. 349, 25/3/1939, P. 44.

(١٢٤) ابراهيم علي: المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، وانظر ايضا : د . يسرى  
الجوهري : شمال افريقيا : دراسة في الجغرافيا التاريخية والاطيمية ( ، منقاة  
المطبعة بالاسكندرية ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٧ .

P.R.O. 498, F.O. 407/221 Egypt and Sudan, J. (١٢٥)  
1989/3/15/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 97.

(١٣٦) محلف مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٩٢٩/٤/٢٤ ،  
وثيقة ٢٤ .

(١٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١١/٥/١٩٣٧ ، ص ٨٢٠ .

(١٣٨) د . عاصم الحسوي : كبار ملاك الاراضي الزراعية ، مرجع سابق ،  
ص ٢٠٠ .

(١٣٩) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ في ١٢/٤/١٩٣٩ ، ص ١٤٨٣ — الكلث  
هو احتكار الاوربيين لهذه التجارة ( الاسيدة ) وسيطرتهم عليها دون اعطاء فرصة  
لغيرهم من المصريين وهذا ساعد الاجانب على فرض الاسعار التي ترضيهم .

(١٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(١٤١) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثاني في ابريل وميلو  
ويونية ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٣ في ٢١/١٠/١٩٤٠ .  
١٩٤٢ (الاهرام) ، عدد ٢٠٧٧٨ في ٢٧/٧/١٩٤٢ م .

(١٤٢) المتظم ، عدد ٦ ، ١٨٩٢ في ١/٢/١٩٥٠ .  
P.M. Holt : Political and social change in Modern (١٤٤)  
Egypt, London, 1968, P. 192.

(١٤٥) المجلة الزراعية المصرية ، مجلة ٢١ ، العدد الرابع في اكتوبر  
ونوفمبر وديسمبر ١٩٤٣ مقال وزير الزراعة : مصطفى نصرت ( ، ص ٢٦ — انشيه  
المجلس الاستشاري سنة ١٩٤١ .

(١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٧ في ٥/١/١٩٤٣ ، ص ١٥٠ ، مجلس  
الشيوخ ، جلسة ٦ في ١٣/١/١٩٤٣ ، ص ٦١ .

(١٤٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ في ١٢/٤/١٩٤٤ ، ص ١٢١٠ .

(١٤٨) ابل فهمي حنا شنودة : تاريخ التعليم الصناعي حتى ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٨ .



(١٤٩) سيرانيان ، ص ٢٩ ، وانظر أيضا : د . محمد جواد العيوس :  
البتترول في البلاد العربية ، محاضرات ألهاها بمعهد الدراسات العالية ، جامعة  
الدول العربية ، مطبعة الزمالة ١٩٥٦ ، ص ٨ ، ٣٤ ، ٦٨ .

(١٥٠) سيرانيان ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٥١) للنس أبانير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(١٥٢) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ،  
التعداد الصناعي والتجاري لتبينة ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٦ ،  
ويلاحظ في مضابط مجلس النواب ان جملة رأس المال المستثمر في الصناعة  
تريد على ما هو وارد بالتعداد بكثير حيث بلغ في المضابط نحو ٥٠ مليون جنيه ،  
مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ٦/١١ - ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٣ ، وان دل هذا  
على شيء فانها يدل على عدم دقة الأرقام ، ويذكر أيضا د . على الجريزلي ان  
رأس المال الشركات المساهمة الصناعية في نفس السنة ١٨ مليون جنيه من جملة  
رأس المال المستثمر في الصناعة وقدره ٤٠ مليون ، التاريخ الاقتصادي للثورة  
١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ، ص ٢٦ .

Hassan El Santy and Gordon, K. Hirabayash :

(١٥٣)

Industrialization in Alexandria, some Ecological and social As-  
pects, Cairo, 1959, P. 17.

(١٥٤) د . على الجريزلي : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٥٥) الحكومة المصرية ، وزارة الاقتصاد الوطني مصلحة عموم الاحصاء  
والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعي سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢ ،  
ص V, IV ، وانظر عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٤ ،  
ينكر ان المصانع ذات الانتاج بلغت ٢٢٢٢٠ سنة ١٩٤٤ م .

(١٥٦) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

(١٥٧) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

Hassan El Santy and Godon K. Hirabayashi,

(١٥٨)

Op. Cit., P. 18.

(\*) ملاحظة على ذلك ان لفظ محلي لا يعني مصرية . وانما اكثر الاستعمارات  
كانت من الاجانب والمتصرفين ، د . نوال قاسم : تطور الصناعة المصرية منذ عهد  
محمد علي حتى عهد الناصر ، مكتبة مديونى ، طبعة أولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٢ .  
(١٥٩) التعداد الصناعي والتجاري لسنة ١٩٣٧ ، ص Div. Ltd, L. Ltd  
نفس التعداد لسنة ١٩٤٧ ، ص III V IV ، ٣٧ - ٤٠ .



- ( ١٦ ) طه محمد عثمان : مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر — كتاب عمال  
النسيج — الكتاب الأول ، مرجع السليق ، ص ١٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .
- ( ١٦١ ) د . أحمد محمود أحمد : مقومات الصناعة ، د ١ طبعة الاولى ،  
مطبعة الشمس الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ٢٨ .
- ( ١٦٢ ) البلاغ ، عدد ٨٠٦ في ١٩٤٨/٢/٢٨ .
- وقد وجد في مصر نحو ٩٢٠٢١ مصنعا وان جيلة عدد العمال العاملين  
في الصناعة سنة ١٩٣٧ حوالي ٢٧٢٤٦٧ عميلا : انظر : التعداد الصناعي  
والنجلري لسنة ١٩٣٧ ، ص *La , La* ، وانظر ايضا : د . جاد لبيب  
المرجع السليق ، ص ٢١٩ .
- Journal Official*, 81, emc, No. 37, 10 Mal 1954, ( ١٦٣ )  
P. 2.  
وانظر ايضا :
- أحمد الشربيني السيد البسيوني : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ،  
رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٨ — تأسست الشركة ١٨٩٤ .
- ( ١٦٤ ) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .
- ( ١٦٥ ) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢٨ .
- ( ١٦٦ ) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٥٥ ، وانظر  
ايضا : د . نبيل عبد الحيد : المرجع السليق ، ص ١٨٠ .
- ( ١٦٧ ) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، حفظة يوليو — أغسطس  
١٩٣٩ جلسة ١٩/٨/١٩٣٩ ، وثيقة ١٩ سنة ١٩٣٩ .
- ( ١٦٨ ) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السليق ، ص ٤٧ .
- ( ١٦٩ ) النشرة السنوية الاسبوعية ، عدد ٤٨ في ١٩٣٧/١٢/٢ ،  
ص ٢٤٦١ — ٢٤٦٣ .
- ( ١٧٠ ) د . محمد فهمي لهبطه : انظلم النقدي بين الرأسمالية والاشتراكية  
ومركز الصناعة المصرية منه د ١ ، شركة استاندرد للطباعة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ،  
ص ٢٩٦ .
- ( ١٧١ ) حفظة ٤٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٨/٣ د ٢ ، وثيقة ٢٤  
في ١٩٥٥/١/٢٤ ، مجلس النواب ، جلسة ٣٢ في ١٩٣٩/٣/٦ ، ص ١١٢٥ —  
تأسست سنة ١٩١٨ .



- (١٧٢) محفظة مصلحة الشركات ، ملف ١٢٥ عقود امتياز شركات قديمة  
١/١٦٠/١٨٤ .
- (١٧٣) محفظة ٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٣ — ١٨٨/٢ د ١ ، كتيب  
من نظام وميزانية الشركة المصرية لصناعة المنسوجات — تأسست سنة ١٨٩١ .  
Hassan El Saaty and Gardon, K. Harabeyeh : ((١٧٤)  
Op. Cit., P. 22.
- (١٧٥) محفظة ٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٩٧/٢ د ١ ، وثيقة  
٨١ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٤ م .
- (١٧٦) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٠١/٢ د ١ ، وثيقة  
٩٦ في ١٠/١/١٩٥٨ — تأسست الشركة سنة ١٩٣٥ .
- (١٧٧) طه سعد مثيل : المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٣٦ ، ٤٣ .
- (١٧٨) البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ من ١/٣١/١٩٤٨ ، ص ٤ ، وانظر أيضا :  
الفت محمود مواد ملحق : العمال والحركة المالية في مصر ٤٢ — ١٩٦١ ،  
رسالة ماجستير آداب القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١١٣ .
- (١٧٩) د . احمد محمود احمد : المرجع السابق ، ص ٢٨ — انشده مصنع  
الشركة الهندية سنة ١٩٢٥ ومصنع النوش سنة ١٩٢٣ .
- (١٨٠) محفظة ٢١ مابين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة  
١٣ في ١١/١/١٩٤٧ .
- (١٨١) الاهرام : عدد ١٨٦٩٤ من ١٠/١/١٩٣٧ .
- (١٨٢) النشرة الاقتصادية ، عدد ٥١ من ٢٢/١٢/١٩٣٧ ، ص ٢٥٧٢ .
- (١٨٣) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ من ٣٠/١/١٩٣٧ ص ١٩٢٥ .
- (١٨٤) نفسه ، عدد ٤ من ٢٦/١/١٩٣٨ ، ص ٢٢٤ .
- (١٨٥) ملحق الوثائق المصرية ، عدد ١٠٥ من ٨/٩/١٩٣٨ م .
- (١٨٦) محفظة ٣٦ مصلحة الشركات : ملف ١٨٢ — ٢٥٢/٢ د ١ ، وثيقة  
٣٢٦ في ٧/١١/١٩٥٠ م .
- (١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول امين ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧٤  
جلسة ١٩٣٩/٩/٧٤ ، وثيقة ٢٧ من ١٠/١٢/١٩٣٨ م .
- (١٨٨) نفس المصدر : محفظة من ٨ الى ١٩ مايو ١٩٤١ جلسة ١٩ مايو ،  
وثيقة بدون رقم ، عقد تأسيس الشركة ، من ١٧/١١/١٩٤١ ، ينكر د . نبيل  
عبد الحميد انها تأسست سنة ١٩٤١ ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .



- (١٨٩) نفس المصدر ، محفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .
- (١٩٠) نفس المصدر ، محفظة ١٣ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ٧٨ .
- (١٩١) الوقائع المصرية ، عدد ١٤٩ ، ١١/٧/١٩٤٠ .
- (١٩٢) محفظة ٤ - مصلحة الشركات ٦ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٢٥ فى ١٩٤٩/١١/٢٥ ، يلاحظ أن الشركة ضمت إليها شركة سباهى اخوان المؤسسة قبل عام ١٩٣٩ ، وقد تم الانتقال فى ١/١/١٩٤٥ - نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ٢٧٨/٣ ج ٤ ، وثيقة ١٤٩ فى ١٩٥٣/٢٣ ، وكذلك : مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .
- (١٩٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، ترجمة الوثيقة ٢ فى ٧/٦ - ١٩٤٠/١٢/٧ .
- (١٩٤) محفظة ٢٩ - مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١/٣ ج ١ ، وثائق ١٤ - اتحاد صناعات المنسوجات المتزاورة .
- (١٩٥) محفظة ٣٨ - مصلحة الشركات ١٧ (ب) ، ملف ١٨٢ - ٢٥٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٦ .
- (١٩٦) محفظة ٤٧ - مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٤٥/٣ ج ٤ ، وثيقة ١٦٢ عقد الشركة فى ١٩٤٦/٤/٢٤ ، وانظر أيضا : شهادى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- (١٩٧) محفظة ٥٢ - مصلحة الشركات ٦ ( ا ) ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٣ ج ٢ ، وثيقة ٧١ .
- Le Journal d'Alexandrie et la Bourse Egyptienne* ، (١٩٨)  
No. 5, 17 Mars, 1956, P. I.
- (١٩٩) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ٣٣ - وفى مجال صناعة الكتان انشئت ثلاثة مصانع عام ١٩٤٢ برؤوس أموال مخططة قدرها مليون ونصف مليون جنيه بسبب الحرب وامتداد الجيوب ، انظر : محفظة ٥٣ - مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٧١ ، ويبلغ عدد المائل خلال فترة الحرب نحو ٢٢٦٥٤٠ مجزلا موزعة فى أنحاء مصر ، انظر : د . لبيب : المرجع السابق ، ص ٢٩٨ .
- (٢٠٠) عبد العزيز البراهيم لطفى : العلاقات العامة فى قطاع البترول بالجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ، آداب القاهرة ( صحافة ) ، ١٩٦٦ ، ص ٧ .



(٢٠١) جبال عبد الناصر : إنشاء المجتمع الجديد : مرجع سابق ، ص ١٢ .  
P.R.O. 967, F.O. 407/223, Egypt and Sudan, Part (٢٠٢)  
CXKV, 1939, J. 295/2/16, No. 3, No. 26 Secret 21/1/1939, P. 3.

(٢٠٣) بدأت شركة آبار الزيوت العمل في استخراج البترول في عدة مواقع منها بئر جيسة عام ١٩٠٨ — مجلس النواب ، حصة ٤١ في ١٩٤٦/٧/٢٤ ، ص ٣٦٠٧ — ثم انتجت البترول من بئر الفرقة في عام ١٩١٢ ، انظر : محفظة ٢٦ مابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ في ١٥/١٠/١٩٥٢ — وفي عام ١٩٣٧ منحت الحكومة الشركة ترخيصا بالبحث عن البترول في منطقة مساحتها نحو ٤٠٠ كم<sup>٢</sup> بجوار الفرقة لمدة ثلاث سنوات ، انظر : الامراء ، عدد ١٨٦٩٧ في ١٣/١/١٩٣٧ .

(٢٠٤) د . محمود أمين : البترول العربي في المعركة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ص ١٢ .

(٢٠٥) الشهر العقارى بأسسيوط ، محافظة ا لسنة ١٩٤٥ ، احكام ورهونات ، 1785/945 (Assiout 307 — 24/4/1945).  
ترجمة الوثيقة

(٢٠٦) نفس المصدر ، محفظة .  
Bureau central, Assiout 1939 Vol.I. Controle 23308 Quitt 450,  
Assiout 5 — 2 Jan 1939.

— يتضح من وثائق الشهر العقارى بأسسيوط ان الشركة تعمل في مصر منذ قبل فترة الدراسة التي نحن بصددھا ، حيث قام التعامل التجارى بين الشركة والمواطنين في كثير من مدن مصر على أساس عقود رهن عقارى فلذا لم ينف المواطنون بما عليهم من ديون للشركة تقاضيهن ابله المحاكم ويتم توقيع العجز على العتارات المرهونة ، حيث وجد طلب اختصاص رهن عقارى ضد مواطنين من أسسيوط أمام المحكمة عام ١٩٣٩ وايضا عام ١٩٤٥ ، نفس المصدر ، والمحفظة ،  
والوثيقة ،

No. Controle 34444, Quitt 593 (Assiout 319 — 26 Avr. 1945).

ايضا يذكر د . البراوى ، انها تأسست عام ١٩٠٢ ، ثورة البترول في افريقيا ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٣ — ولكن يبين د . نبيل عبد الحميد، ان الشركات بدأت اعمالها في مصر بعد ان تنازلت لها شركة آبار الزيوت الانجليزية من حصة مقدارها النصف من كافة حقولها والتزاماتها البتولية من منطقة مسدر للبترول وحدد هذا التنازل والاستغلال عقد ايجار بينهما وقع في عام ١٩٢٧ ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ .



(٢٠٧) النشرة الاقتصادية ، عدد ٤٩ و ٥٠ في ١٩/١٢/١٩٣٧ ، ص ٤٥١ .  
(٢٠٨) تأسست الشركة عام ١٩١٢ لمدة تنتهي في ٢١ / ١٢/ ١٩٧٢ ، وقد زيد رأسمالها عام ١٩٣٦ الى ٤٠٠,٠٠٠ ج.م ، انظر : محفظة ١٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٧ في ١٩٤٨/١/٢٠ ، وثيقة ١٧٦ في ١٢/٢٩/ ١٩٤٨ ، ملف ١٨٢ — ٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة بدون رقم .

(٢٠٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٤ في ١٩٣٧/٥/٢٦ ، ص ١٠٢٣ .

(٢١٠) محفظة ١١ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات : وثيقة ٣ في ١٩٥٢/٧/١٣ ، وانظر ايضا د . نبيل عبد الحيت : المرجع السابق ص ١٩٢ — ١٩٤ .

(٢١١) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٣ في ١٩٥٠/٢/١٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ — تأسست الشركة في ١٩٠٨/١١/٣٠ .

(٢١٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الاول في يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٢١ .

(٢١٣) انور السادات : البحث عن الذات : مرجع سبق ، ص ٦٩ .

(٢١٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ، في ١٩٤٦/٩/٩ .

P.R.O. 408, F.O. 407/221, Egypt and Sudan, J. (٢١٥)  
1989/815/16, No. 25, No. 496, 16/4/1937, P. 79.

(٢١٦) روبرت ملبرو ، ترجمة ، د . صليب بطرس : الاقتصاد المصري ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢١ .

(٢١٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ — تأسست الشركة في ١٩٢٩ .

(٢١٨) الشهر العقاري بأسبوط ، محفظة ٢ لسنة ١٩٤٥ احكام ورهونات ، Controle 2628 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mal, 1945).

(٢١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٣٥ .

(٢٢٠) محفظة ١٢٨ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ — ٣٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة ١٤٢ في ١٩٥٢/١٠/٥ ، وثيقة ٢٠٣ في ١٩٥٣/٤/٢٩ .

(٢٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٥٩٨ .



- (٢٢٤) د . أحمد محمود أحمد ، ص ٨٠ ،
- (٢٢٣) احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ : مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٢ .
- (٢٢٤) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محافظة م مارس ، وثيقة ٦  
مذكرة الى مجلس الوزراء في يناير ١٩٣٩ .
- (٢٢٥) محافظة ١٤٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧/٢ ج ١ الشسرركة  
العامة لمصانع السكر والتكرير: المصرية ، وانظر أيضا : ابراهيم سعد عقل :  
تطور الصناعة المصرية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
- (٢٢٦) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ في ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .
- (٢٢٧) محافظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٨/١٤ ، وثيقة بنون  
رقم في ١٩٤٢/١/٢٦ .
- (٢٢٨) احصاء الانتاج الصناعي لسنة ١٩٤٧ ، ص ٦ ، ٧ .
- (٢٢٩) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٧ .
- (٢٣٠) محافظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٩/٣ ج ١ ،  
وثيقة ١٥٠ في ١٩٥١/١٢/٣١ - تأسست عام ١٩٢١ .
- (٢٣١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦ في ١٩٤٧/١١/٤ .
- (٢٣٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩٨ - أنشئت  
هذه الصناعة عام ١٩٣٤ .
- (٢٣٣) د . نبيل عبد الحميد ، ص ١٩٨ .
- (٢٣٤) محافظة ١٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣١٥/٣ ج ١ ، وثيقة ٥٩ ،  
أيضا : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤٧٨ .
- (٢٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير  
١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .
- (٢٣٦) نفسه ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .
- (٢٣٧) محافظة ١٣٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٧ ج ١ ، وثيقة  
٥٢ .
- (٢٣٨) محافظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦٠/٣ ج ٢ ، وثيقة  
١٨٦ - تأسست الشركة عام ١٨٩٧ .
- (٢٣٩) محافظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٩/٣ ج ؛ ، وثيقة ٢٩٥



- فى ١٩٥٠/١١/٤ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ - تأسست الشركة عام ١٩٢٢ .
- (٢٤٠) محطة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٧/٣ ج ١ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩٤٨/١٢/٩ .
- (٢٤١) محطة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم شركة الملح والصودا ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ - تأسست الشركة عام ١٨٩٩ .
- (٢٤٢) محطة ٢٦٧ علبين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم فى ١٠/٢٩/١٩٤٦ .
- (٢٤٣) نفسه ، وثيقة بدون رقم عام ١٩٣٧ ، وانظر أيضا : الوقائع المصرية ، عدد ٥٣ فى ١٩٣٤/١/٢١ - تأسست عام ١٩٣٤ .
- (٢٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محطة ٢ املرس ١٩٣٩ ، وثيقة ٦ شركة نليل ماتش كوميبتى .
- (٢٤٥) احصاء الانتاج الصناعى لسنة ١٩٤٧ ، ص ١٩١٨ .
- (٢٤٦) محطة ٢٦٧ علبين ، بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى فى ١٩١٧/٨/٢٧ .
- (٢٤٧) محطة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨١/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩٥٣/٨/١ الشركة الشرقية ايسترن كوميبتى .
- (٢٤٨) محطة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٣ - تأسست الشركة عام ١٩١٠ .
- (٢٤٩) نفس المحطة ، ملف ١٨٢ - ٤٢/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٥ فى ١١/٤/١٩٤٨ .
- (٢٥٠) سيرائيل ، ص ٢٧ .
- (٢٥١) محطة ١١٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٧/٣ ج ٢ ، وثيقة ٦٤ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ - تأسست الشركة عام ١٩٢٩ .
- (٢٥٢) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٠٩ .
- (٢٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٩٠ ، ٤٩١ .



(٢٥٤) د . خليل صبايات : تاريخ الطباعة في الشرق العربي ، دار المعارف  
بمصر ، طبعة ثانية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٦١ ، ٢٧٧ .

(٢٥٥) مايو ، ص ٧٢١ .

Hassan El Santy and Gordon K. Hirabayashi : (٢٥٦)  
Op. Cit., P. 10.

(٢٥٧) اعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ٤٣٨ .

(٢٥٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة يوليو - أغسطس  
١٩٣٩ ، جلسة ١٩٣٩/٨/٦ ، وثيقة ١٩ .

(٢٥٩) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ في ١٩٣٩/٢/٦ ، ص ١١٢١ .

(٢٦٠) ابراهيم سعد عقل : المرحع السابق ، ص ١٢٦ .

(٢٦١) نوال عبد العزيز مهدي : الحركة النخبية وأثرها في تطور مصير  
السياسي ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص  
١٦٢ ، ١٦٤ .

(٢٦٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثاني ، ابريل ومايو ويونيه  
١٩٤٣ ، ص ٤ ( عدد خاص عن عام ١٩٤٤ ) .

(٢٦٣) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ في ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .

(٢٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٤ ، ١٧ ، ٢٥ ،  
٢٦ ، ٢٨ فبراير ١٩٤٥ ، جلسة ١٩٤٥/٢/١٤ ، وثيقة ٢٣ .

(٢٦٥) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ١٠٥ في ديسمبر ١٩٣٨ .

(٢٦٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٨ الى ١٩ مايو  
١٩٤١ ، جلسة ١٩ مايو ، وثيقة بدون رقم ١٩٤٠/١١/١٧ .

(٢٦٧) نفس المصدر ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤٢ ، جلسة ٣١  
مارس ، وثيقة ٥ في ١٩٤٠/٩/٥ .

(٢٦٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٢ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ ، جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ،  
وثيقة ٢٧ في ١٩٣٨/١٢/١٠ .

(٢٦٩) محفظة ٤٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٤٥/٢ ج ٤ ، وثيقة ١٦٢  
معد الشركة في ١٩٤٦/٤/٢٤ .



- (٢٧٠) الاتحاد العلم للخراف التجارية المصرية ، الاقتصاد المصري في عهد الثورة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ ، ص ٥٤ .
- (٢٧١) ملحق الوقائع المصرية ، عدد ٢٠٨ في ١٦/١١/١٩٤٢ .
- (٢٧٢) الاتحاد العلم للخراف التجارية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
- (٢٧٣) النشرة الاقتصادية ، العدد الثاني ، أول فبراير ١٩٤١ ، ص ٤١ ، وانظر أيضا د . البراوي : ثورة البترول في افريقيا ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .
- (٢٧٤) المصري ، عدد ١٣٨٨ في ١١/٩/١٩٤٠ .
- (٢٧٥) وقد بلغ عدد المحاضر التي حررها رجال الشرطة خلال يومين ضد باعة الكبروسين لبيعهم اياه بأسعار مرتفعة ٢٨ محضرا ، المصري ، عدد ١٤٢٤ في ١٧/١٠/١٩٤٠ .
- (٢٧٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ في ٢٤/٧/١٩٤٦ ، ص ٣٦٠٧ ، ٣٦١١ .
- (٢٧٧) د . محمد جواد الميوسى : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .
- (٢٧٨) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خالص لعام ١٩٤٤ ، محاضرة القاها سكرتير علم وزارة التجارة والصناعة في قاعة يورت التكلرية بالجامعة الأمريكية في ١٧/١٢/١٩٤٣ ، ص ٢٦ .
- (٢٧٩) محفظة ٢٦ علبدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ في ١٥/١٠/١٩٥٢ ، وانظر أيضا : د . محمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٢٨٠) محفظة ٢٠ علبدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٩٥ في ٩/٥/١٩٤٦ .
- (٢٨١) د . البراوي : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (٢٨٢) عبد العزيز ابراهيم فهمى : المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .
- (٢٨٣) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٣ - ٣٦ .
- (٢٨٤) يوسف مصطفى الحارونى : قصة البترول ، دار المعارف بمصر ، طبعة ثانية ، بدون تاريخ ، ص ١٠٦ - تأسس المصنع علم ١٩١٣ لتكرير البترول الذي بدأت تستخرجه الشركة من حقل الفرقة ، انظر : د . محمد جواد الميوسى ، ص ١٤٩ .
- (٢٨٥) النشرة الاقتصادية ، العدد الاول في ١/٧/١٩٤٠ ، ص ٥١ .



- (٢٨٦) مجلس النواب ، جلسة ٢٢ فى ١٣/٢/١٩٤٠ ، ص ١٠٢٤ .
- (٢٨٧) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص لسنة ١٩٤٤ محاضرة القاها حسن صادق فى ١٩/٣/١٩٤٤ ، ص ٦٣ .
- (٢٨٨) مجلس النواب ، جلسة ٤١ فى ٢٤/٧/١٩٤٦ ، ص ٣٦٠٩ .
- (٢٨٩) نفسه ، جلسة ٣٢ فى ٩/٥/١٩٤٤ ، ص ١٥٠٧ .
- (٢٩٠) المصرى ، عدد ٨٥٢ فى ١٦/٢/١٩٣٩ .
- (٢٩١) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ٣٩ فى ٢/١١/١٩٥٢ .
- (٢٩٢) الاخبار ، عدد ٣٠٠٣ فى ١٧/١/١٩٤٨ .
- (٢٩٣) محفظة ٢٢ عابدين ، وثيقة ٣٩ فى ٢/١١/١٩٥٢ .
- (٢٩٤) محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٦٠/٣ ج ١ ، وثيقة ٧٧ فى ١٠/١/١٩٤٨ ثوبئة ١٧٦ فى ٢٩/١٢/١٩٤٨ .
- (٢٩٥) P.R.O. 967, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 1350/X/16, No. 37, No. 347, 25/3/1939, P. 44.
- (٢٩٦) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
- (٢٩٧) المقلم ، عدد ١٥٣٣٤ فى ١٠/١/١٩٣٩ .
- (٢٩٨) محفظة ١٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة ١٧ فى ديسمبر ١٩٤٣ .
- (٢٩٩) مجلس النواب ، جلسة ١٨ فى ٥/٣/١٩٤٦ ، ص ١١٦٧ .
- (٣٠٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .
- (٣٠١) محفظة ١٢١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٦/٥١ ، وثيقة ٤ - وبما لا شك فيه أن الشركة لن تخسر شيئا ، بل سوف تحقق ربحا أكثر ، وذلك لأن ما نؤخره من نولون تدلمه فى الاناوة ، وبذلك تضيق على الحكومة الزيادة فى النولون .
- (٣٠٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٩٠ .
- (٣٠٣) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول فى يناير وفبراير ومارس ١٩٤٥ ، ص ٢١ .



(٣٠٤) أنشأ شركة مصر للنتاجم والمحاجر « ميسو ج . هابود وميسو داتلر وميسو أندريا نيتسبا » ، صحيفة التجارة والصناعة ، السنة الثالثة ، العدد الثاني ، ابريل وميلو ويونية ١٩٤٢ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٥ .  
F.O. 407/221, J. 1889/815/10, No. 25, No. 486, (٣٠٥)  
16/4/1937, P. 79.

(٣٠٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٤١٠ -  
تأسست ١٩٢٨ .

(٣٠٧) نفسه ، ص ٤٠٧ - تأسست علم ١٩٢٢ .

(٣٠٨) ملرو ، ص ٢٢١ ،

(٣٠٩) د . تبهل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ - تأسست  
علم ١٩٢٩ .

(٣١٠) بحفظة ١٢٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٦/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٢٣ في ١٦/٥/١٩٥٠ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ،  
ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ .

(٣١١) محفظة ١٢٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٥/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٤٢ في ١٠/٥/١٩٥٢ ، وثيقة ٢-٣ في ١٩٥٢/٤/٢٩ .  
(٣١٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أميال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦ ، ١٩٣٩/٥ ،  
وثيقة ٢ في ١٩٣٩/٤/٣٠ .

(٣١٣) نفس المصدر ، محفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩٤٠/٤ ، وثيقة  
٢ في ١٩٤٠/٤/٢ ، محفظة من ٨ الى ١٦ ، ١٩٤١/٩/١٦ ، وثيقة ٢ مشروع قانون  
رقم - لسنة ١٩٤١ .

(٣١٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول في ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٣٠ .

(٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أميال ، محفظة ١٩ أغسطس ١٩٣٩ ،  
وثيقة ٢ في ١٩٣٩/٨/٢٦ .

(٣١٦) مجلس النواب ، جلسة ٦٧ في ١٩٤١/٧/٢٣ ، ص ١٧٩٣ .

(٣١٧) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول في ١٩٤٠/٧/١ ، ص ٣٠ .

(٣١٨) محفظة ٢٦ ملجدين ، وثيقة ٤ في ١٩٤٩/١/٢٣ .

(٣١٩) د . لهبطه : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ .



- (٣٢٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ فى ١٠/٨/١٩٤٢ ، ص ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ .
- (٣٢١) محفظة ١١١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ — ١٨/١٤ ، وثيقة  
بحون رقم فى ٢٦/١/١٩٤٣ .
- (٣٢٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .
- (٣٢٣) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ فى ١٨ ، ١٩/٧/١٩٤٤ ، ص ٢٢٨٧ .
- (٣٢٤) د . أحمد محمود أحمد : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٦٢ .
- (٣٢٥) مجلس النواب ، جلسة ٥٠ فى ٢٥/٤/١٩٣٩ ، ص ١٧١١ .
- (٣٢٦) محفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٥٠  
فى ٣١/١٢/١٩٥١ — تأسست هلم ١٩٣١ .
- (٣٢٧) — د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (٣٢٨) محفظة ١٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٨٢/٣ ج ١ ، وثيقة  
١٩٨ .
- (٣٢٩) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ — ١٥٩/٣ ج ١ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٨/٦/١٩٥١ .
- (٣٣٠) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .
- (٣٣١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أول أعمال « محفظة من ١٤ الى  
٢٠ يناير ١٩٤١ ، جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ .
- (٣٣٢) نفس المصدر ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٢ ج ١٢ يوليو ١٩٤٢ ، وثيقة ٧ .
- (٣٣٣) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣٦٧ ج ١ ، وثيقة  
٥٣ ، وتلك : الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ،  
ص ٨٠ .
- (٣٣٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ،  
١٦ ، ١٧ أبريل ١٩٤٠ ، جلسة ٤/١٧ ، وثيقة ٤ .
- (٣٣٥) محفظة ١٤٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣/٣ ج ١ ، وثيقة  
٨٧ .
- (٣٣٦) محفظة ١٣٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣/٣١٦ ج ١ ، وثيقة  
١٠٠ ، وثيقة ١٠٨ فى ٤/١١/١٩٤٩ ، وثيقة ١٢٣ فى ١٦/٥/١٩٥٠ .



- (٢٣٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ز ١٩٥٠ ، ص ٢٥ .
- (٢٣٨) محفظة ١٣١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٦/٣ ج ٢ ، وثيقة ١٨٦ ، وثيقة ١٧٠ - تأسست عام ١٨٩٧ .
- (٢٣٩) محفظة ١٣٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٨٩/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٩٥ مئ ١١/٤ ١٩٥٠ .
- (٢٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٢٠٢ .
- (٢٤١) محفظة ١٣٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٧/٣ ج ١ ، وثيقة ١٧٢ مئ ٢/٣ ١٩٥٢ .
- (٢٤٢) محفظة ١٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٨٠/٣ ج ٦ ، وثيقة بدون رقم ( تأسيس شركة الملح والصودا المصرية عام ١٨٩٩ ) .
- (٢٤٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧٠ ، ٥٧١ .
- (٢٤٤) النشرة الاقتصادية ، العدد الأول مئ ١/٧ ١٩٤٠ ، ص ٣٥ .
- (٢٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم مئ ٢٩/١٠ ١٩٤٦ عند الشركة .
- El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 18. (٢٤٦)
- F.O. 407/221, J. 1980/815/16, No. 25, No. 496 (٢٤٧)
- 16/4/1937, P. 79.
- (٢٤٨) سيراتين ، ص ٢٦ .
- (٢٤٩) الشهر المقتارى بأسبوط ، محفظة لسنة ١٩٤٥ ، Debet, Assiout 86, 10/5/1945.
- (٢٥٠) المجلة الزراعية المصرية ، مجلد ١٩ ، العدد الثانى مئ أبريل ومايو ويونيه ١٩٤١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، وكذلك : الوقائع المصرية ، عدد ١٤٢ مئ ١٠/٢١ ١٩٤٠ .
- (٢٥١) النشرة الاقتصادية الأسبوعية ، عدد ٣٩ مئ ١٣٧/٩/٣٠ ، ص ١١٣٧ .
- F.O. 407/223, J. 1350/1/16, No. 37, 349, 25/3/1939, (٢٥٢)
- P. 44.
- (٢٥٣) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية ، المجلس الاقتصادى ، محضر الجلسة العامة التى عقدها المجلس الاقتصادى بوزارة المالية مئ ١٧/٢/١٩٤٧ .



- (٣٥٤) محفظة ٢٨ علبين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الزراعة ، وثيقة ٤٨ عقد اتفاق على ١٩٤٥/٨/٨ .
- (٣٥٥) محفظة ٢٦٧ علبين ، مالية بنوك وشركات ، حساب الأرباح والخسائر لعام ١٩٢٧ .
- (٣٥٦) محفظة ٤ علبين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة ١٩٤١/٨/٤ ملخص لستل جلسة ٢٩ يوليو .
- (٣٥٧) د . خليل صابات : المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .
- (٣٥٨) النشرة الاقتصادية ، العدد السادس ، أول يونيو ١٩٤١ ، ص ١٥٨ — أنشء مصنع الاسكندرية علم ١٩٣٦ .
- (٣٥٩) النشرة الاقتصادية الأسبوعية ، العدد الأول على ١٩٣٨/١/٦ ، ص ٢٠ .
- Dr. Rashed Al-Barawy : Economic Development (٣٦٠)  
in the United Arab Republic (Egypt), the Angle-Egyptian Book-shop.
- (٣٦١) نوال عبد العزيز مهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .
- El Saaty and Hirabayashi : Op. Cit., P. 24. (٣٦٢)
- Charles Issawi : Egypt, An Economic and Social (٣٦٣)  
analysis, Op. Cit., P. 86.
- (٣٦٤) المقلم ، عدد ١٥٣٢٥ على ١٩٣٩/١/١ .
- (٣٦٥) المقلم ، عدد ١٥٣٢٦ على ١٩٣٩/١/٢ .
- (٣٦٦) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، أكتوبر ونومبر وديسمبر ١٩٤٢ ، ص ١٨٤ .
- (٣٦٧) محفظة ٤ علبين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٢٥ على عام ١٩٥٢ .
- (٣٦٨) محفظة ١٤٢ مصلحة الشركات ، ملك ١٨٢ — ٨١/٣ ج ٣ ، وثيقة على ١٩٥٣/٨/١ .
- (٣٦٩) محمد حمزة حليق : التجارة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص ١١٧ .



- (٣٧٠) محظلة ١٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٢/٣ ج ٢ ، وثيقة ٢٢ تأسست عام ١٩١٠ .
- (٣٧١) د . جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - عام ١٩٢٧ تحولت الشركة من شركة بلجيكية الى شركة مصرية مع استثمار رأس المال البلجيكي والادارة الأجنبية . انها هي شركة مصرية اسما فقط ، انظر محظلة ١١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢١/٣ ج ١ ، وثيقة ١٩ .
- (٣٧٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ١٦١ .
- (٣٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٨٦ .
- (٣٧٤) د . جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- (٣٧٥) محظلة ٢٦ علبين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٩٦ في ١٩٤٦/٦/٢٣ ، وانظر ايضا :  
Augh, J. Schonfield : the Suez Canal in Peace and War 1869  
1969, Florida, P. 110.
- (٣٧٦) المقطم ، عند ١٦-٨٢ في ١٩٤١/٢/٦ .
- (٣٧٧) د . على لطفي : التطور الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢ .
- (٣٧٨) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٨ .
- (٣٧٩) محظلة ٥٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٨/٣ ج ٣ ، وثيقة ٢٤ في ١٩٥٥/١/٢٤ ، وكذلك : مجلس النواب : جلسة ٢٢ في ١٩٢٩/٣/٦ ، ص ١١٢٥ - تأسست الشركة عام ١٩١٨ - ونتيجة لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية وعمل معائنها بكل طاقتها ان تقدم نصيب الصناعة التحويلية على حساب القطاع الزراعي ، انظر : حدى هن ديك كيو : التقنية الصناعية في مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ .
- (٣٨٠) عبد السلام عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
- (٣٨١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٧١ - ويبين د . محمد سعيد عبد الفتاح ، ان حجم التقدم الصناعي في مصر خلال تلك الفترة كان محدودا ، وان بعض التشريعات التي صدرت خلال تلك الفترة كان لها اثرها في احجام رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار الصناعي - اقتصاديات المجتمع العربي ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .



- (٣٨٢) د . عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .
- (٣٨٣) عبد السلام عبد الحليم : المرجع العربي ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .  
J.C.B. Richmond : Egypt 1898 — 1952 , London, (٣٨٤)  
1977, P. 210.
- (٣٨٥) د . سليمان نسيم : صياغة التعليم المصري الحديث — دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .
- (٣٨٦) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ — ١٩٤٨ ، مطبعة الاهلى المصري ، ١٩٤٨ ، ص ٨٦ .
- (٣٨٧) آمال محمد كميل بيومي : النيارات السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، رسالة لمجستير ، آداب القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٧ ، وانظر أيضا : د . محمد الجوهري ، د . محمود عودة ، د . السيد الحسيني : علم اجتماع التنمية ، مطابع مجموعة مؤسسات الهلال ، مصر ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٢ .
- (٣٨٨) د . محمد جواد المبروسي : المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ١٢٥ .
- (٣٨٩) المقتطف ، المجلد ٩٦ ، الجزء الأول ، يناير ١٩٤٠ ، ص ٤٥ .
- (٣٩٠) م . بروكس : تعريب ، محمود الشنيط : البترول والاستعمار في الشرق ، طبعة أولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦ .
- (٣٩١) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ ، ١٩٣٩/٢٢٦ ، ص ١١٢٥ .
- (٣٩٢) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٤٥٦ .
- (٣٩٣) محفظة ٢٠ علبين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مفكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية النولة ١٩٤٥/٤٤ .
- (٣٩٤) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٤٣٨ .
- (٣٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦٥٥ ، ٦٥٦ .
- (٣٩٦) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٤٤٥ .
- (٣٩٧) د . سعد ماهر حيزة : المتمة في اقتصاديات التنمية والتجربة ( تجارب افريقية وعربية ) ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٦٣ ، ٦٤ .
- (٣٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٧ في ١٦/١٢/١٩٢٨ ، ص ٢٣٤ :



(٢٩٩) صحيفة التجارة والصناعة ، عدد خاص علم ١٩٤٤ ، محاضرة ألقاها  
حافظ عفيفي في ١٩٤٤/١/٢٢ بالجمعية الزراعية ، ص ٤٤ - كان لحافظ دور في  
أزمة بنك مصر علم ١٩٢٩ .

(٤٠٠) مجلس النواب ، جلسة ٢٧ في ١٩٣٧/٥/٥ ، ص ٧٥٧ .

(٤٠١) الشهر العقاري بأسبوط ، محفلة  
Bureau Central, Assiout 1939 Vol. 1, Control 23308 Quiti 50,  
Assiout 5 — 2 Jan 1939,

محفلة السنة ١٩٤٥  
No. Controle 34444 Quiti 593 (Assiout 319 — 26/4/1945)

(٤٠٢) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩١ .

(٤٠٣) محفلة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٣/٣ ج ١ ، وثيقة ٢٨٨  
في ١٩٤٩/٩/٣٠ .

(٤٠٤) نفس المحفلة ، والملف ، وثيقة ٢٢٦ في ١٩٥٠/١١/٧ .  
F.O. 407/221, J. 688/20/16, No. 7, No. 172, 4/2/  
1937, P.6. (٤٠٥)

(٤٠٦) د . رؤوف عباس حليد : الحركة العمالية المصرية - في ضوء  
الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٢٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٠ ،  
٦١ ، ٦٢ .

(٤٠٧) طه سعد عثمان : أفكار ووثائق من تاريخ عمل مصر ، الكتاب  
الثاني ، ( العمال والانتخابات البرلمانية ) مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ،  
ص ٢٩٩ ، ٣٢٣ .

(٤٠٨) مجلس النواب ، جلسة ٥٢ في ١٩٣٩/٤/٢٧ ، ص ١٧٩٢ .

(٤٠٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الأول ، ص ٣١ - ٣٣ ،  
٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .

(٤١٠) نوال عبد العزيز مهدي : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٤١١) د . رؤوف عباس حليد : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،  
وانظر أيضا : الأهرام عدد ١٨٦٨٦ في ١٩٣٧/١/١ ، البلاغ ، عدد ٨٠٣٦ في  
١٩٤٨/١/٣١ .

(٤١٢) د . يحيى الجبل : الأنظمة السياسية المعاصرة ، للشركة المصرية  
للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٢١ .



- (٤١٣) مصطفى هيكل : مذكرات معتقل ، مطبعة نؤاد حلمي ، مصر ، ص ٦٢ .
- (٤١٤) الاهرام ، عدد ٢٠٧٣٧ ، ١٩٤٢/٦/٩ .
- (٤١٥) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٨١ .
- (٤١٦) د . لطيفة محمد سالم : المرأة المصرية والتعبير الاجتماعي ١٩١٩ - ١٩٤٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- (٤١٧) مجلس النواب ، جلسة ٤٥ ، ١٩٤٤/٦/٢٦ ، ص ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ .
- (٤١٨) د . أنور سلامة : الحركة النقابية في مصر ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١ ، ٦ .
- (٤١٩) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، الكتاب الثاني ، ص ٩ ، ١٠ .
- (٤٢٠) د . رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ .
- (٤٢١) طه سعد عثمان : المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .
- (٤٢٢) د . عبد العزيز الرفاعي : العمال والحركة القومية في مصر الحديثة ، ١٩٠٠ - ١٩٥٢ ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .
- (٤٢٣) سيرانيان ، ص ٩٩ .



## الفصل الثالث

# الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والمصارف والتأمين

### اولاً - في مجال التجارة :

(١) الاستثمارات الأجنبية ودورها في تجارة مصر الداخلية خلال تلك الفترة : في عام ١٩٣٧ وعندنا الغيت الامتيازات الاجنبية بلغ عدد المحلات والمؤسسات التجارية في مصر نحو ١٢٨٦٧٥ منها ٧٥٩٥ اجنبية ، وقد تركز الاجانب في بعض الأنشطة التجارية خاصة تجارة المواد الغذائية والمحلات العامة (١) ، وكان عددهم في مجال التجارة في مصر نحو ٢١٩٣٦ اجنبيا من جملة الاجانب ذوى الاعمال في مصر والبالغ عددهم نحو ٩٨٢٧٤ اجنبيا (٢) ، تركز معظمهم في الاسكندرية حيث بلغ عددهم نحو ١١٠٧٠ يليها القاهرة ٧٦٠٧ ثم مدن القناة ١٣١٠ فالقليوبية ٥٠٠ ولم تزل منهم محافظة في هذا المجال (٣) .

وقد اختلف حجم رؤوس اموال الشركات التجارية الأجنبية في مصر من شركة الى اخرى ما بين رأسمال كبير وصغير ،



فعلى سبيل المثال فى شركات تصدير القطن وبذرنه مثل شركة التصديرات الشرقية برأسمال ١٥٠.ر.٠٠٠ ج.م (٤) ، وشركة السودان للاستيراد والتصدير برأسمال ١٠.ر.٠٠٠ ج.م وشركة الاسكندرية التجارية برأسمال ٤٠.ر.٠٠٠ ج.م (٥) والشركة التجارية البلغارية المصرية برأسمال ٥٠٠٠ ج.م (٦) ، والشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة ( سيدينا ) برأسمال ١٠.ر.٠٠٠ ج.م (٧) ، وشركة القطجبى برأسمال ٥٠٠٠ ج.م (٨) وشركة بهرند للتجارة برأسمال ٧٥.ر.٠٠٠ ج.م (٩) .

وفى مجال شركات تجارة الازياء والملبوسات والادوات المنزلية ، شركة سليم وسمعان صينفاوى ٢١٥.ر.٠٠٠ ج.م (١٠) ، ومحلات الملكة الصغيرة برأسمال ٣٠.ر.٠٠٠ ج.م (١١) وشركة شيكوريل برأسمال ٢٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٢) .

وفى مجال شركات تجارة البترول هناك الشركة الشرقية للبترول برأسمال ١٠٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٣) وشركة الغاز المصرية ( سب ) برأسمال ٥٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٤) . . .

أما شركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية فهى كثيرة منها على سبيل المثال شركة الحلنا التجارية برأسمال ٢٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٥) وشركة ( كاويا ) برأسمال ٣٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٦) .

وفى شركات المواد الكيماوية شركة مخازن الادوية المساهمة المصرية برأسمال ١٠٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٧) وأما تجارة المواد الغذائية فقد أسس الاجانب الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة برأسمال ١٠.ر.٠٠٠ ج.م (١٨) وهناك الكثير من الشركات الأخرى التى أنشئت فى مصر برأسمال أجنبى .



ولما كانت الأرباح هي أساس جذب رؤوس الأموال الأجنبية، فكان من الضروري أن نوضح أرباح بعض الشركات التجارية والتي أدت الى التوسع في نشاطها ، ومن أهم الشركات التي حققت أرباحا عالية خلال تلك الفترة كأمثلة على ذلك شركة الاسواق المصرية ليمتد التي حققت ربحا صافيا سنة ١٩٣٧ قدره ٤٤١٩. جنيه انجليزي (١٩) ، وفي سنة ١٩٤٥ استطاعت شركة بانا أن تحقق أرباحا صافية بلغت ١١٩٢٥ م.م (٢٠) .

وفي سنة ١٩٤٦ حققت محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد أرباحا قدرها ١٩٥٨٣٥ م.م (٢١) ، وفي نفس السنة حققت شركة الملابس والمهمات المصرية صافي ربح قدره ٣٣١٧٧ م.م (٢٢) . ومما لا شك فيه أن تحقيق الأرباح يؤدي الى استمرار الشركات كما يؤدي الى زيادة نشاطها وزيادة رأسمالها .

وتتمثل التجارة الداخلية في المحل التجارية والشركات التي كان يمتلكها الاجانب في مصر ، والاعمال التجارية التي كانوا يقومون بها بالجملة او بالتجزئة وتتميز أيضا ، بالعلاقة بين المنتج والمستهلك سواء أجنبي أو مصرياً ؛ وهذه العلاقة خلقت فيما بين الطرفين طرفا ثالثا هو الوسيطة أو « السمسار » الذي كان أجنبيا في الغالب ، وكون رأسمالا ضخما بسبب جهل المنتج المصري بالذات ووقوعه تحت سيطرة الاجنبى (٢٣) .

ولقد ارتبط ظهور طبقة الوسطاء الاجانب بظهور سوق القطن في مصر ، وقد نشطت هذه الطبقة في ظل الحماية الاستعمارية وارتباطها بالأجهزة المصرية الأجنبية في مصر ، وهذه الطبقة كانت تحاول القضاء على بعض الفئات الأخرى أو



القيام بعملها ، فنجد أن المصدر كان يلجأ الى انشاء مكاتب فى الأرياف ، وفى الوقت نفسه نجد أن السمسار يتطلع الى أن يكون « زهارا » أو « تاجرا للشعر » . أما عن دور وسطاء القطن فى رفع مستوى الانتاج ، فمن الطبيعى أن تؤدي هذه الفوضى التى كانت ضاربة فى سوق القطن المصرى الى تدهور الانتاج (٢٤) ، فكان السماسرة مثلا يحصلون على ما يلزم المصدرين من التجار المحليين من مناطق الانتاج أو من أسواقه الداخلية ثم ينقل الى الموانئ (٢٥) ، فكانوا يقومون بعملیات السمسرة خاصة فى القطن والبزرة والحبوب وغيرها . وكانت لهم توكيلات رسمية بذلك (٢٦) .

وفى بداية فترة الدراسة نجد أن التجارة الداخلية قد تأثرت بالظروف السياسية للدولة ( معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو سنة ١٩٣٧ ) ، بالإضافة الى قيام الانجليز باعدادات عسكرية فى منطقة القناة ترتب عليها وقف دولاى العمل التجارى فى هذه المنطقة واصابة مواردها بالشلل التام مما أدى الى شكوى التجار ومطالبتهم بحماية سمعتهم التجارية بسبب عدم الوفاء بالتزاماتهم فى مواعيدها نتيجة هذه الظروف (٢٧) .

وقد كانت التجارة الداخلية بؤرة تجمع للرأسمالية الاجنبية التى ساعدتها الظروف السياسية على ذلك ، ففى سنة ١٩٣٩ رخص مجلس باى الاسكندرية لشركة الترام بانشاء مصنع للثلج ، حيث ترتب عليه اتحاد اصحاب المصانع الأخرى للثلج واحتكاره ورفع أسعاره والحاق الضرر بصغار التجار خاصة المصريين وباعة المأكولات الأخرى (٢٨) ، وان دل هذا على شىء فانها يدل على أن سيطرة الاجانب على أى نوع من انواع التجارة الداخلية فى الدولة يؤثر تأثيرا ضارا بالآخزين خاصة



المصريين الذين كانوا يمثلون اغلبية بالنسبة للتجارة الداخلية بالذات .

أما عن التعامل التجارى بين الاجانب والمصريين فقد كان تعاملًا احتكاريًا استعماريًا ، فكان يعمل صغار الملاك فى بيع السماد مثلا بأثمان أعلى من الأثمان التى كان يبيع بها لكبار الملاك خاصة الاجانب مثل شركة السكر (٢٩) ، كما أن المصرى كان لا يستطيع الحصول على ما يلزمه كالأجنبى فان التجار الاجانب فى مصر كانوا أصحاب حق فى ٨٠٪ من قيمة ما يوزع على التجار من قبل الحكومة من تراخيص (٣٠) ، مع أن تجار التجزئة الصغار من الأعلى كانوا يقومون بدور فعال لتجار الجملة الكبار من الاجانب فى عملية توزيع بضائعهم (٣١) ، بهذا كانوا يحققون أرباحا طائلة دون مناعب ، أما التجار الأهلى فكان لهم الفتات .

أما عن الأسعار التى كان يتم بها البيع فى الداخل سواء بالنسبة للاجانب أو الأهلى ، فالحكومة هى التى كانت تقوم بتنظيمها وأخضاع البضائع للتسعير الجبرى ، فاستنادا الى المواد ٣٢ ، ٣٤ ، ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين ٥ و ٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس صدر فى سنة ١٩٤٢ مرسوم بتنظيم بيع الصابون الذى كان يصنع محليا أو الذى كان يرد من الخارج ، وان كان ذلك قد قابل صموبات حالت دون تحقيق هذا الغرض لاختلاف مواصفات الصابون من حيث أصناف الزيوت التى تدخل فى صناعته (٣٢) .

وقد انتشر التجار الاجانب كأفراد فى كل أنحاء مصر يقدمون القروض للتجار المصريين الصغار الذين لم يتمكنوا فى



النهاية من السداد فيوقع الحجز على ما قدموه رهنا لذلك سواء من املك زراعية أو عقارات أو خلافة ، فعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٣٩ تم توقيع الحجز ضد مصرى من ملوى — أسيوط — لصالح الاجنبى « أوجست انطونينى مارك Eugest Antonine Mark (٣٣) .

وفى سنة ١٩٤٥ تم توقيع الحجز ضد مصريين من ديروط — أسيوط — لصالح اسرة يونانية هى أسرة « ديميتري زاراكودى «Dimitri Zaracoudi (٣٤) .

\* \* \*

وكان اهم ما يميز رأس المال الاجنبى ويحدده فى مجال التجارة هو مشاركته فى انشاء الشركات التجارية الاجنبية فى مصر ، حيث أنشأ الاجانب العديد من الشركات التجارية بمختلف أنواعها .

وقد اعتهدت شركات تجارة القطن الاجنبية فى جمع القطن من المزارعين على عمليات التسليف على الاقطان مقدما للمزارعين مباشرة مثل شركة The Union Trading & Co (٣٥) ، والبعض كان يعتهد على تجار القطن الصغار المنتشرين فى الاقاليم المصرية مثل شركة السودان للاستيراد والتصدير التى كانت تقوم باقراض هؤلاء التجار برهون عقارية بفوائد تصل الى ٧٪ (٣٦) ، كما كانت هناك شركات توكيل وسمسرة فى القطن وينزته مثل شركة Armand Laka & Co. (٣٧) .

كما اعتهد الاجانب فى توزيع اقطانهم وتصديرهم على وكلاء اجانب وكان يتم ذلك عن طريق توقيع عقود فيما بينهم عرفت باسم « عقد قومسيون » بين شركات التصدير الموجودة فى



مصر وبين الأجنبي الذي تتعاقد معه هذه الشركات . فعلى سبيل المثال جاء في أحد هذه العقود أن شركة أقطان مصر المساهمة المصرية تعتد وكلا لها بايطاليا وهو انجليزي الجنسية ولا يحق للوكيل كطرف ثان تمثيل أى مصدر أقطان آخر بالقطر المصرى وفى مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثانى عبولة محددة ١٠٪ من صالى أرباح الشركة المصدرة بالإضافة الى جميع المصاريف الخاصة بخدماته وانتقالاته فى ايطاليا ومن مصر الى ايطاليا والعكس(٣٨) وساهم ذلك فى أن تحقق الشركات التجارية أرباحا طائلة خاصة ان ثمن الشراء من المنتج المصرى كان زهيدا .

أما بالنسبة للجنة القطن المشكلة فى مصر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية فقد اعتبرت هذه اللجنة على البيوت التجارية ، وفى ١٧ سبتمبر ١٩٤٠ تم الاتفاق بين اللجنة ونحو عشرين بيتا تجاريا على شراء القطن تنفيذا للاتفاق المبرم بين الحكومتين ، أما بالنسبة لبذرة القطن فقد تم الاتفاق مع ستة بيوت تجارية لشراؤها(٣٩) .

وكانت البيوت الألمانية قد تعاقدت على توريد القطن المصرى لها قبل الحرب ، وما أن قامت الحرب وقطعت العلاقة التجارية والاقتصادية والسياسية بين مصر والماتيا وصحور الأوامر العسكرية الخاصة بذلك وهى الأمر رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ و ١٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الاتجار مع حكومة الرايخ الألماني ورعاياه فعلا دون تنفيذ هذه العقود(٤٠) .

أما عن شركات تصدير القطن وبذره فقد تعددت وكثير منها أنشئ فى مصر قبل فترة الدراسة وظل قائما خلال فترة البحث ، وقام بتأسيس معظمها أسرات أجنبية فعلى سبيل



المثال « شركة الاتطان المتحدة بالاسكندرية التى أسستها أسرة طوريل الفرنسية اتجارة القطن وبخرته فى مصر(٤١) وأدار أعمالها « أندريه وهنرى ورينيه طوريل » وقد عملت الشركة طوال تلك الفترة(٤٢) ، وأنشأت الأسرة نفسها شركة أخرى هى شركة معامل الحليج والزيت المتحدة بالاسكندرية بالاشتراك مع ايطالى وبريطانى وبعض المصريين لتجارة القطن(٤٣) .

كما أنشأ خمسة بريطانيين وايطالى وآخر متمصر شركة الاسكندرية التجارية برأسمال ٤٠.٠٠٠ د.م وكان معظم أسهم الشركة يمتلكها البريطانيون ومركز الشركة الرئيسى بالاسكندرية(٤٤) .

أما من شركات تجارة القطن التى انشئت خلال تلك الفترة فهى أيضا كثيرة منها الشركة التجارية البلغارية المصرية تأسست ١٩٣٧ برأسمال مشترك بين خمسة من البلغاريين وبعض المصريين قيمته ٥٠٠٠ د.م(٤٥) وشركة Avellino & Co. فى نفس السنة(٤٦) وفى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٨ تأسست الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة « سيفينا »(٤٧) برأسمال ١٠.٠٠٠ د.م ممثلة فى ٢٥٠٠ سهم منهم ١٢٦٥ سهما يمتلكها أجانب اثنان من اليونانيين وفرنسى وايطالى والباقي لمصريين ومتصربين ، ويلاحظ أن نصيب المصريين والمتصربين ضئيل جدا إذ بلغ ٨٧٥ سهما فقط(٤٨) ، وفى سنة ١٩٤١ تم تعديل اسم الشركة الى « الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة »(٤٩) .

وفى سنة ١٩٤٠ تأسست شركة مساهمة تدعى «شركة القطجيت » لشرء ومراقبة القطن بين « شركة بلطون » وهى شركة بريطانية مركزها مانشستر ، « وشركة قطاجون » شركة سويسرية مركزها زيوريخ ، وبعض المصريين برأسمال



٥٠٠٠ ح.م قيمة ١٠٠٠ سهم منها ٤٠ سهما فقط للمصريين  
والباقي وقدره ٩٦٠ سهما للأجانب ، ويتضح من عقد التأسيس  
ان الأجانب قد سيطروا على رأسمال الشركة وادارتها (٥٠) .

ومن أهم الشركات الأجنبية لتجارة الاقطان فى مصر  
« شركة بهرند للتجارة Behrend Commercial Co. » وهى شركة  
خاصة باسم « شركة بهرند وشركاه ليمتد » بريطانية الجنسية  
مركزها لندن ، ثبت تصفيتها فى ٣٠.نومبر ١٩٤٤ ، وفى ٢٧  
يونيه ١٩٤٦ صدر مرسوم بتأسيس الشركة مرة أخرى  
باسم « شركة بهرند للتجارة » وتكونت كشركة مساهمة مصرية  
وواصلت أعمال المحل المصفى ، وقد تكونت الشركة المساهمة  
برأسمال ٧٥٠٠ ح.م لمدة ٢٥ سنة (٥١) .

وفى سنة ١٩٤٥ تأسست شركة وادى النيل التجارية  
برأسمال ٧٠٠٠ ح.م مركزها الخرطوم ، بين شركة مزيز  
كفورى وأولاده ليمتد البريطانية والفريد كفورى ، بقيمة اناصف  
والنصف الآخر لبعض الباشوات والبكوات المصريين ، وقد  
دفع المكتبون ربع القيمة فى بنك باركليز بالاسكندرية كل منهم  
بنسبة اكتبابه ، ومدة امتياز الشركة ٢٥ سنة ، وكانت الشركة  
تقوم بتصدير جميع المنتجات الزراعية المصرية وجميع السلع  
المصنوعة بمصر الى السودان واستيراد جميع المنتجات  
السودانية وجميع أنواع الماشية السودانية ، والوساطة  
فى شراء القطن السودانى وتصديره الى ما وراء البحار ،  
وفى نفس عام التأسيس طلب محامى الشركة تعديل اسمها  
الذى كان موجودا من قبل (١٩٤٥ م ) وهو « شركة وادى النيل  
والسودان التجارية » الى « شركة وادى النيل التجارية » ،  
ولما وجدت شركة أخرى بنفس الاسم طلب المحامى تغيير الاسم  
مره أخرى « شركة الاسكندرية والخرطوم التجارية » (٥٢) .



هذا بالإضافة الى المحلات التجارية لتجارة الاقطان مثل محلات « ويليام بوير » التى كان يديرها « أ . ج . ووكر Mr. E.G. Walker » وفى نفس الوقت هو شريك فى هذه المحلات وقد اكتسب خبرة فنية فى فرز الاقطان فى بورصة مينا البصل حيث كان موظفا بها (٥٣) .

وخلال هذه الفترة اهتمت بعض الشركات التجارية الاجنبية الموجودة فى مصر بتجارة بذرة القطن فى مصر والخارج مثل شركة G. Papadimos & Co بالاسكندرية (٥٤) ، هذا بجانب شركات تجارة القطن السابقة .

ومن الملاحظ ان الاجانب الذين سيطروا على تجارة القطن ويذرته كانوا من الانجليز واليونانيين والفرنسيين والبلغاريين فى الغالب وجنسيات اجنبية اخرى اقل حجما ، وفى نفس الوقت لم يتركوا للمصريين الا نسبة محدودة للغاية قام بها اغنياء مصر . .

اما عن شركات تجارة الازياء والملبوسات والخردوات والادوات المنزلية ، فقد ساهمت فيها مجموعة من العائلات الاجنبية برؤوس اموال ضخمة بسبب استفادتهم من القطن المصرى سواء فى تصديره خاما او تصنيعه وتحويله الى ملابس جاهزة فى مصر او استيراد هذه الملبوسات مصنعة من الخارج ، واتلموا لذلك شركات ضخمة سيطرت على التجارة الداخلية فى مصر مثل محلات شملا الكبرى Grands Magasins Chemla التى اسستها اسرة شملا اليهودية الفرنسية (٥٥) ، وهى شركة قديمة ، وقد صدر مرسوم بتشكيلها كشركة مساهمة فى سنة ١٩٤٦ برأسمال ٤٠٠.٠٠٠ ج.م لتجارة المنسوجات والاثاث والزخرفة بالجملة والقطاعى ، ومركز



الشركة الرئيسى بالقاهرة ، وسيطر الاجانب على رأسمال الشركة وعلى ادارتها(٥٦) .

كما أسست عائلة صيدناوى « محلات سليم وسبعان صيدناوى وشركاهم ليمتد » انجليزية الجنسية بالقاهرة ، وقد سيطرت عائلة صيدناوى على مجلس ادارة الشركة التى بلغ رأسمالها ٢١٥٠ سهما عاديا قيمة كل سهم منها ١٠٠ ح.م باجبالى قدره ٢١٥٠٠ ح.م زاولت الشركة أعمالها فى تجارة الملابس والأزياء والحراير والأجواخ والخردوات(٥٧) ، وظلت هذه المحلات انجليزية الجنسية طوال تلك الفترة ولم تشاركها أية جنسية أخرى وكانت تسيطر شئونها طبقا للقانون الانجليزى ، علما بان بعض أصحابها ومديرها من نفس الاسرة قد تمصروا وحصلوا على الجنسية المصرية مثل يوسف والياس وجورج صيدناوى(٥٨) .

ومن العائلات المشهورة فى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر عائلة شيكوريل وهى عائلة يهودية قامت بتأسيس « محلات شيكوريل الكبرى » Grands Magasins Cicurel وقد أعيد تأسيس هذه المحلات فى خلال فترة الدراسة التى نحن بصدها فى ٧ مايو ١٩٢٨ لمدة ٥٠ سنة(٥٩) ، وشارك فى تأسيسها عائلة طوريل الفرنسية ، وطول مدة بقاء أسرة شيكوريل جعلها تصبح أسرة مصرية(٦٠) ، ظهرت فى مسماء الميدان الاقتصادى المصرى واستطاعت بجانب بعض العائلات الأخرى ان تتحكم فى توجيه الاقتصادى المصرى لفترة طويلة من امثال عائلة منشة وقطاوى ومزراحى وعادة وعمس وغيرهم(٦١) .

وبالانضافة الى المحلات العائلية هناك أيضا شركات أخرى فير عائلية مثل محلات المملكة الصغيرة Maison de la Petite



reine استستها جماعة من اليهود الفرنسيين بالقاهرة لمدة ٥٠ سنة برأسمال ٣٠.٠٠٠ ح.م استمر بدون تغيير طوال تلك الفترة ٣٧ - ١٩٤٧ بتجارة الحرير والأصواف والمالبوسات وغيرها (٦٢) .

كما قام بعض اليونانيين بإنشاء بيت الهدايا ( ريفولى ) برأسمال قدره ٨٠.٠٠٠ ح.م ويبدو أن الشركة غلب عليها الطابع اليوناني وأغلب موظفيها يونانيون ومديرها « مسيو أرست سالونيكو » وعضو مجلس الإدارة المنتدب هو «مسيو اكسينوس» وقامت الشركة بتجارة الملابس والخردوات واستترادها وتصديرها (٦٣) .

وهناك بعض الشركات دخل فيها بعض المصريين هــشاركين مع الأجانب بنسب محدودة للغاية لا تقارن بسيطرة الأجانب الكبيرة ، كما أن هذه المشاركة جاءت متأخرة ، ففى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٦ تأسست شركة الملابس ، والمنسوجات ( رولنى ) (٦٤) برأسمال مختلط قدره ١٥٠.٠٠٠ ح.م بين ثلاثة اجانب من تشيكوسلوفاكيا وأربعة من المصريين وكان نصيب الأجانب ٩٠.٠٠٠ ح.م ونصيب المصريين ٦٠.٠٠٠ ح.م (٦٥) ، وقامت الشركة باستيراد وتصدير وتجارة الجملة ونصف الجملة والتجزئة وبالعمولة واشغال محلات البيع بمصر أو فى الخارج فى كل ما يتعلق بالملابس والأحذية والقمصان والشربات والخردوات ولعب الاطفال والهدايا والروائح العطرية وأدوات الرياضة والأدوات المنزلية وجميع أنواع الحقائق والمصنوعات الجلدية وكافة أنواع الملابس (٦٦) .

وتد حقت هذه المحلات أرباحا طائلة ، وترجع أسباب هذه الأرباح الى كثرة الفروع المنتشرة فى أغلب الاقاليم المصرية



مثل « شركة صيدناوى » بفروعها فى القاهرة والاسكندرية وطنطا وبورسعيد والفيوم وأسيوط وغيرها من المحافظات الأخرى (٦٧) فقد حققت الشركة أرباحا صافية سنة ١٩٤٦ نحو ١٩٥٨٣٥ ح.م (٦٨) ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة شيكوريل وشركات أخرى كان لها العديد من الفروع فى مختلف الاقاليم ، مما كان له أكبر الأثر فى تحقيق أرباح طائلة (٦٩) .

كما ترجع أسباب أرباح هذه الشركات الى أن أغلبها يعتمد فى تجارته للمنسوجات والأزياء على ورش الخياطة والتصنيع مثل شركة الملابس والمهمات المصرية التى كانت تمتلك ورشة لتجهيز الملابس تمد الشركة بالملابس الجاهزة والمنسوجات التى تقوم بتجارتها ، وقام بالإشراف على الورشة أخصائى أجنبى بمرتب ٥٠ ح.م بموجب عقد اتفاق وقّع سنة ١٩٣٧ ، ويدير الشركة أحد الإيطاليين (٧٠) ، كما تعاقدت الشركة مع الحكومة لحياكة ملابس رجال وزارة الحربية والبحرية والبوليس ، وبذلك بلغ صافى أرباح الشركة سنة ١٩٤٦ نحو ٣٢١٧٧ ح.م (٧١) هذا بجانب أن الشركة كان لها ثلاثة أفرع ، فرع الكرنفال دى فينيس بشارع قصر النيل بالقاهرة ، وفرع ثان بشارع قصر النيل والثالث بشارع سعد زغلول بالاسكندرية وكلها للبيع بالقطاعى ، وقد سيطر الأجانب فى هذه الأفرع على الإدارة والوظائف بجانب سيطرتهم على رأس المال (٧٢) .

وهناك العديد من الشركات التى كان التصنيع سببا فى زيادة أرباحها بجانب أنها شركات تجارية مثل شركة الملابس والمنسوجات (٧٣) وبيت الهدايا (٧٤) .

كما أن زيادة الأرباح من شأنها المساهمة فى زيادة رأس المال والمساهمة فى انشاء شركات جديدة أخرى ، فعلى سبيل



المثال ساهمت شركة صيدناوى فى تأسيس شركة الجوت المصرية بمقدار ١٠ر.٥٠٠ م.م سنة ١٩٤٢ (٧٥) ، أما شركة شيكوريل فقد زيد رأسمالها أكثر من مرة فقد زيد من ٢٠٠ر.٥٠٠ م.م عند التأسيس الى ٢٢٠ر.٥٠٠ سنة ١٩٤٠ واستمر فى الزيادة التدريجية حتى بلغ ٥٠٠ر.٥٠٠ م.م فى سنة ١٩٤٥ (٧٦) .

أما عن الأحذية فقد أسست أسرة باتا شركة باتا برأسمال ٥٠٠٠ م.م لتجارة الجلود والأحذية والخردوات وجميع الأصناف المصنوعة من الجلد وكان للشركة فروع فى مختلف أنحاء مصر بلغت سنة ١٩٣٧ عشرة فروع ، وكان يدير أعمال الشركة فى مصر اثنان من أسرة باتا نفسها هما ( مستر شالتون سبنكس باتا وهو بريطانى الجنسية - رئيسا لمجلس الإدارة ، وتوماس باتا كندى الجنسية ) ، وأغلب موظفى الشركة تشيكيون كالمدير وسكرتيره ورؤساء الأقسام والفروع والمخازن والتوريدات بجانب وظائف أخرى لجنسيات أخرى فرنسية والمانية وبريطانية (٧٧) .

ومن هذه الأمثلة يتضح الى أى حد سيطر الاجانب على هذا النوع من التجارة خاصة اليهود والانجليز والفرنسيين واليونانيين وذلك لكثرة محلاتهم ورؤوس أموالهم .

وعن شركات تجارة البترول ومشتقاته ، يعتبر البترول ومشتقاته من أهم مجالات التجارة التى اهتم الاجانب بوضع رؤوس أموالهم فيها ، وكانت شركات البترول الاجنبية الاحتكارية تتعبد خفض انتاج البترول وأصبح ذلك ظاهرة مستمرة ، ومعنى ذلك ضرورة الاستيراد من الخارج ، أى ضرورة الاستيراد من نفس هذه الشركات الاحتكارية بأسعار عالية ، حيث ان



هذه الشركات الموجودة في مصر بما هي ألا فروع لشركات ضخمة لها نشاط كبير خارج مصر (٧٨) .

وجدير بالذكر ان الشركات المنتجة للبترول التي نكلمنا عنها في بحث الصناعة هي أيضا شركات تجارية قامت بتجارة وتوزيع البترول ومنتجاته مثل شركة كاليفورنيا المصرية للبترول ، وشركة كالتكس مصر وهذه الشركة تأسست في بداية تلك الفترة (١٩٣٧) ، وتمتلك شركة كاليفورنيا تكساس أول كوربوريشن ٩٤٪ من رأسمالها ، وكذلك شركة ستاندر أول المصرية التي آلت الى شركة أسو ستاندر .

ومن الشركات التي قامت بتسويق البترول تجاريا بجانب البحث عنه واستخراجه ونقله وتكريره الشركة الشرقية للبترول التي تأسست برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ج.م (٧٩) ، و ٥٠٪ من رأسمال الشركة تملكه الشركة الدولية للزيت المصري ( إحدى شركات مؤسسة ابني الإيطالية ) (٨٠) ، وكانت شركة اجيت منبرايا الإيطالية وشركة بترومينا البلجيكية تملك كل منهما ٤٠٪ تقريبا من أسهم الشركة الدولية (٨١) .

وكذلك « شركة بترول خليج السويس » ساهمت فيها شركة بان أمريكان « بنسبة ٥٠٪ ، وكذلك « شركة بترول الصحراء الغربية » تملك فيها شركة فيليبس للبترول (أمريكية) ٥٠٪ ، وقد اشتركت هذه الشركات الأجنبية مع المصرية بنسبة ٥٠٪ ، حتى لا تنفرد بالعمل ، كما أن الشركات الأجنبية المذكورة لا تقوم بالتكرير بل تنفرد به « المؤسسة المصرية » وشركة « آبار الزيوت » ، ودائما الشركات الأجنبية تساهم في عملية التسويق (٨٢) .



وفى سنة ١٩٣٨ تأسست « الشركة المستقلة المصرية للبترول » لاستيراد وتوزيع المنتجات البترولية والزيوت المعدنية (٨٣) التى بلغت مبيعاتها سنة ١٩٤٥ نحو ٧٥٠٨ طنا من الكيروسين و ٣١٠٩ طنا من البنزين و ٩٧١ طنا من الديزل ، و ٤٠٣ أطنان من الغاز و ٢١٧٢ برميلا من الزيوت المعدنية ، هذا بالإضافة الى زيوت التشحيم (٨٤) .

أما عن « شركة الغاز المصرية ( سب ) » فقد أسسها أحد الإيطاليين برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ل.م بالاشتراك مع اثنين إيطاليين آخرين وبريطانى وبلجيكي واثنين من الباشوات المصريين ، وبعد فترة ساهمت فيها « شركة امينوم الفرنسية » برأسمال كبير بلغ ٥٤٪ من رأس المال ، ونتيجة لرواج الشركة ساهمت فى تأسيس « شركة الغاز الأهلية » بنسبة ٩٧٪ من رأسمالها وإدارة هذه الشركات كانت مصرية أسما وأجنبية واقعا وفعلا ، حيث ظلت تابعة لشركة الامينوم فى باريس ، فقد أرسلت شركة الامينوم مندوبا عنها لرأس أعمال شركة الغاز المصرية ، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٦ عندما عينت الشركة اسماعيل صدقى رئيسا لمجلس إدارتها للاستفادة منه فى اتصالاته الحكومية ومساعدة الشركة لدى الحكومة خاصة فى الأعمال غير المشروعة مثل تهريب الأموال الى الخارج ، مما أضر بالاقتصاد المصرى اضراسا بالغة ، كما أن رواج الشركة أدى الى فتح فروع أخرى فى الدول العربية مثل فلسطين (٨٥) .

ومنذ سنة ١٩٣٩ أدخل البترول ضمن السلع الخاضعة للتسعير الجبرى ، وكانت تحدد سعره الحكومة بقرارات من لجنة التموين العليا ، وكانت الشركات الأجنبية تعترض على بعض عناصر تسعيرة المواد البترولية (٨٦) .



أما شركات تجارة الآلات والسيارات والمعدات الهندسية ،  
فقد سيطرت رؤوس الأموال الأجنبية على هذا النوع من  
التجارة . وهناك شركات تجارية أجنبية في مصر قلمت  
بشراء المعادن المصرية لتصنيعها بالمصانع الأجنبية في مصر  
ثم تقوم ببيعها في مصر أو خارج مصر ، وإن كانت هذه المصانع  
في مصر عبارة عن ورش صغيرة ، وينطبق ذلك أيضا على  
المواد الخام الزراعية (٨٧) ، كما كانت الشركات الأجنبية في  
مصر تقوم بالاتجار في المنتجات الأجنبية كمنتجات الصلب والعربات  
وأجهزة التليفزيون والثلاجات والدراجات والغسالات (٨٨) .

ومن هذه الشركات « شركة نيات المساهمة للشرق » التي  
كانت تباع منتجات شركة نيات الإيطالية في مصر ، إلا أن  
ظروف الحرب قد دعت إلى وضع الشركة تحت الحراسة  
فترة ما ، وكذلك شركة فورد ( مصر ) بالإسكندرية كانت تقوم  
بشراء السيارات وجارات الحرث وبيعها (٨٩) مما جعل  
مصر حتى سنة ١٩٤٦ مركزا لتجارة السيارات في الشرق  
الأوسط (٩٠) .

وساهمت رؤوس الأموال الأجنبية وبعض المتخصصين  
في تأسيس شركة الدلتا التجارية The Delta Trading  
Company برأسمال ٢٠.٠٠٠ ر.م وكانت محلات هذه  
الشركة تعمل في تجارة الثلاجات الكهربائية والأدوات الزراعية  
والمطابخ والأصناف المصنوعة من الصاج وللشركة كثير من  
الفروع المنتشرة في معظم أنحاء مصر ، مما أدى إلى زيادة  
رأسمالها إلى ٧٥٠.٠٠٠ ر.م سنة ١٩٤٦ (٩١) .

كما سيطرت رؤوس الأموال الأجنبية على تجارة قطع  
الغيار واسطوانات الاطفاء وكان ذلك عن طريق تأسيس الشركات



فى هذا المجال مثل « الشركة المساهمة المصرية كاربا ) برأسمال ٣٠.ر٠٠٠ ح . م ساهم فيه بريطانيون ويونانيون وسويسريون وتمتصر(٩٢) لمدة ٥٠ سنة ومركزها الرئيسى بالاسكندرية ، ومديرها « يوسف اسكندر باليان » وقد تعرض رأس المال لعدة تغيرات طرات عليه سواء بالزيادة أو النقصان ، ففى سنة ١٩٣٨ انخفض الى ٢٠.ر٠٠٠ ح.م ثم ارتفع بعد تلك الفترة (٩٣) .

وخلال هذه الفترة أنشأ الأجانب « شركة السيارات المتحدة ( يونيتيس ) » فى ٧ أغسطس ١٩٣٨ لمدة عشر سنوات وقبل انتهاء أجل الشركة فى أول سنة ١٩٤٦ رأت الشركة أنه من صالحها ولتحقيق مزيد من الربح مد أجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التأسيس (٩٤) .

أما « شركة سنجر آلات الخياطة The Singer Sewing Machine Co. شركة أمريكية مقرها نيويورك ، لها فرع فى القاهرة ، ومحلات بيع آلاتها منتشرة فى معظم أنحاء مصر ، وقد سيطرت على السوق التجارية المصرية بالنسبة لهذا النوع من آلات الخياطة (٩٥) .

أما شركات تجارة المواد الكيماوية والادوية والمستحضرات الطبية ، فقد سيطر الأجانب على هذا النوع من التجارة خاصة تجارة الكيماويات والادوية والكاوشات المطاطية وسلفات الامنيوم ، وغير ذلك من أنواع التجارة المتصلة بهذا المجال (٩٦) .

أما عن الادوية فهناك « شركة مخازن الادوية المساهمة المصرية » تأسست لمدة ٥٠ سنة ومركز ادارتها القاهرة برأسمال ١٠٠.ر٠٠٠ ح.م قامت بتأسيسها مجموعة من الايطاليين والنمساويين والمجريين وبعض المصريين لتجارة الادوية



والمتحصلات الكيماوية والاقتصادانية (٩٧) ومارست الشركة نشاطها بفتح الصيدليات والفروع ومخازن تجميع البضائع المستوردة وتوزيعها على المخازن التي سيطر على ادارتها عدد كبير من الاجانب الايطاليين والفرنسيين واليونانيين ، كما سيطر على الشركة عدد كبير من اليهود الذين تمصر بعضهم ، وقد انتشرت الصيدليات والفروع في معظم أنحاء مصر في بولاق وباب الحديد وبورسعيد والاسكندرية وغيرها من المحافظات الأخرى (٩٨) .

وفي بداية الحرب تم احصاء مخازن الادوية ووكلاء مصانع الادوية الاجنبية الموجودة في مصر فتبين أن لديهم من عينات الادوية والمستحضرات الطبية التي تعطي للاطباء بالجان بقصد الدعاية والاعلان ما يقدر ثمنها بنحو ٤٠٠٠٠ ح.م ، ولما كانت ظروف الحرب توجب العمل على توفير الادوية لمواجهة ما تحتاج اليه البلاد التي انقطع عنها ورود كثير من هذه الادوية من الخارج، فقد رأى أن هذه العينات يمكن الانتفاع بها في العلاج عندما تشح هذه الادوية (٩٩) ، مما أدى الى العمل على النهوض بالبحوث في مصر لتيسير الحصول على المستحضرات الطبية والمواد الكيماوية التي تعذر استيرادها من الخارج (١٠٠) .

وفي سنة ١٩٣٧ تأسست شركة «Pierre A. Delidimitris» لتجارة الورق وأدوات المكاتب بالاسكندرية ، كما انشئت في نفس العام « الشركة الامبراطورية الكيماوية الصنعية المساهمة » وهي شركة انجليزية كانت تقوم بالتجارة في المواد الكيماوية ، ولها فروع في كثير من المحافظات . وقام بتمثيل الشركة في أسسوط « شركة أميل والفونس الكسان » (١٠١) .



وبالإضافة الى ذلك هناك « شركة نترات الشيلي ليمتد » فرع مصر والشرق الأدنى مركزها القاهرة ، وكانت هذه الشركة تحتكر تجارة الأسبدة في مصر (١٠٢) ، كما كانت تقوم باقراض المواطنين بفوائد بضمان العقارات ، ففي ٩ فبراير ١٩٣٩ قبلت الشركة أن تفتح اعتمادا لحساب أحد المواطنين ماسيوط لمدة تنتهى في ٢٠ يونيه ١٩٣٩ بفائدة ٤٪ ويجوز امتداد هذا الميعاد الى فترة تنتهى في ٣٠ يونيه ١٩٤٠ أو فترات أخرى كاملة اذا رأت الشركة ذلك ، واذا لم يسدد الدين تسري عليه الفائدة بواقع ٨٪ سنويا تطى على الاصل (١٠٣) ، وان تعدد الانوع وانواع التجارة المختلفة لهذه الشركات يدل على نشاطها وما تحققه من أرباح .

وفى سنة ١٩٤١ قام ايطاليان بالاشتراك مع « شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد » شركة مساهمة انجليزية مقرها الاسكندرية وخمسة مصريين بتأسيس « الشركة المصرية للمأكولات المحفوظة » بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ح.م ساهم فيه الاجانب المذكورون بحصة قدرها ٤٤٠٠ ح.م والمصريون بحصة اكبر قدرها ٦٠٠ ح.م واسهم الشركة من نوعين الأول مكون من ١٤٠ سهما والمكتب بها من الخمسة المصريين وهذه الاسهم لا يمكن أن تكون الا لمصريين ولا يجوز القنازل عنها الا لمصريين . والثاني مكون من ١١٠٠ سهم والمكتب بها من الثلاثة الاجانب ، وهذه الاسهم يجوز أن تكون مملوكة لأجانب أو لمصريين ويجوز القنازل عنها لأي شخص كان (١٠٤) . وفى هذا محاولة للتصبير وحفظ حصص المصريين في املاكهم لرؤوس اموال الشركات وتشجيعا لهم للمساهمة فيها جنبا الى جنب مع الاجانب ، كما أن تعدد اغراض الشركة يساعد على تحقيق أرباح طائلة .



## تجارة الأسماك والاسفنج :

تدخلت رؤوس الأموال الأجنبية في شتى النواحي التجارية، ولم تترك مجالا ينميها أو تستثمر فيه الا وطرقت أبواب العمل فيه ؟ ومن هذه المجالات استثمر الاجانب أموالهم في عمليات صيد الأسماك والاسفنج واستغلال شواطئ مصر ، وذلك لعدم اهتمام المصريين بالصيد ، أو فقر الصياد المصري واستعماله الوسائل البدائية ، وفي بداية فترة الدراسة بلغ عدد سفن الصيد ذات المحرك نحو ٥٨ سفينة ، تمتلك منها « شركة مصر لمصايد الأسماك » خمسة مراكب والباقي وقدره ٥٣ سفينة كانت ملكا للصيادين الإيطاليين (١٠٥) .

وكانت ادارة المصايد في مصلحة خفر السواحل تقوم ببيع رخص الصيد سواء في البحر الاحمر أو المتوسط ، ويبدو ان هذه الرخص كانت تعطى للأجانب دون المصريين ، ففي سنة ١٩٣٧ اعطت الادارة المذكورة نحو سبع عشرة رخصة للصيد في البحر الاحمر ، أعطت منها ثمانى رخص لشركة مصر لمصايد الأسماك . وسنا شركة ايطالية ورخصة واحدة ليوناني ورخصتين فقط لمصريين ، وتقدر قيمة الرخصة بـ ٥٠ م.د (١٠٦) ، وبذلك فان هذه الرخص كانت تعطى كل عام بمعنى أن مدة الرخصة عام واحد تنتهى سنة ١٩٣٨ م .

وفي سنة ١٩٣٩ بلغ محصول السمك في مصر نحو ٤٠ ألف طن ثلثها نحو مليون جنيه مصرى ، وهذا المحصول لم يتقدم كثيرا فيما بعد (١٠٧) ، فمع نشوب الحرب رحل الصيادون الإيطاليون بسفنهم ( التى كانت الواحدة منها - وهى ذات المحرك - تتكلف نحو ٢٥٠٠ م.د ) وذلك بسبب دخول إيطاليا الحرب (١٠٨) ، ولم ينتهز المصريون هذه الفرصة لإنشاء



أسطول مصرى برؤوس اموال مصرية لاستغلال هذا المورد المهم قبل ان يحل أسطول اجنبى آخر للصيد فى المياه المصرية ، وربما يعود هذا الى الاحتكار الاجنبى للاقتصاد المصرى ، ليس ذلك فقط ، أيضا عدم انصاف الحكومة للصيد المصرى وعدم الاهتمام به خاصة فى توزيع الرخص على نحو ما سبق او امداده بما يطور حرفته .

وبعد انتهاء الحرب الثانية عاد الايطاليون للعمل واحتكار عمليات الصيد فى المياه المصرية مرة أخرى ، واتضح ذلك من خلال الشكاوى التى تقدم بها الصيادون المصريون فى منطقة السويس سنة ١٩٤٩ لانصافهم وعددهم نحو ١٢٠٠٠ تاجر وصياد يهددهم الفقر بسبب التصريح للمراكب الايطالية بالعمل فى المياه المصرية ، كما ان الايطاليين كانوا يقومون بجذب مراكب ايطالية للصيد فى المياه المصرية تحت اسماء مصريين مزيفين ، لان هذه المراكب ليس لديها رخص ، كما ان خليج السويس لم يكن يتسع لأكثر من مراكب المصريين البالغ عددها ٥٠٠ مركب حتى وان كانت بدائية (١٠٩) ، ويتضح ذلك أيضا من رفض الحكومة لطلبات المصريين . ففى نفس السنة ( ١٩٤٦ ) تقدم تاجر اسماك مصرى طالبا التصريح له باستيراد خمسة مراكب من ايطاليا لاستعمالها فى صيد الاسماك فى مياه البحر الاحمر ، الا أن وزارة الداخلية رفضت طلبه (١١٠) .

أما عن اليونانيين فقد احتكروا مراكز استخراج الاسفنج من المياه البحرية الغربية فى البحر المتوسط وكانوا يأتون الى مصر ويشتررون الرخص من الحكومة بمبالغ تتراوح ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ ج.م فى العام تدفع للحكومة مقابل صيد الاسفنج وتصديره الى بلادهم التى كانت تعتبر منطقة عالمية



لتجارة الاسفنج وكانوا يلجأون فى شراء الرخص الى سمسار يونانى نظراً عمولة على ذلك ، كما كانوا أيضاً يعتمدون على أصحاب النفوذ فى الدولة مقابل مكافآت مالية .

وفى سنة ١٩٤٦ عملت وزارة التجارة والصناعة على تمصير هذه المهنة والقضاء على احتكار اليونانيين لها ، فاعدت لذلك مشروعاً على أثره أسس أحد المصريين شركة هى « الشركة المصرية لمصايد الاسفنج » بالاسكندرية ، وبسبب محاربة تجار الاسفنج وصياديه اليونانيين للشركة لم تستطع الصمود أمام محاولات اليونانيين الذين وقفت بجانبهم حكومتهم ضد محاولات التمسير ، وفى النهاية كانت الشركة هى الخاسرة ، ورغم ان الشركة كانت تعتمد على الاجانب فى عملها لعدم وجود مصريين ذوى خبرة فنية فى عمليات الصيد ، فانها حاولت اقتناع بعض الفنيين الاجانب لاتخاذها والعمل فى استخراج الاسفنج مقابل حصة معينة قدرها ٢٥٪ للشركة أما الباقى وقدره ٧٥٪ فهو لليونانيين الذين يقومون بعمليات الصيد والتخزين والتسويق لحصول الاسفنج ، وقد وافقت الحكومة اليونانية على ذلك مقابل عدم تدريب المصريين على اصول هذه المهنة (١١١) ، وذلك حتى تستمر هذه المهنة بأيدى اليونانيين يحتكرونها دون غيرهم حتى المصريين ، وكان من شأن هذه الشروط القضاء على عملية التمسير التى حاولتها الحكومة المصرية .

ومن الشركات الاحتكارية التى تكونت فى مصر اصيد الاسفنج « شركة الجيزة للقطن والتجارة » تأسست كشركة مساهمة مصرية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٤٦ برأسمال ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ح.م (١١٢) ويبدو أن الشركة قاهت بصيد الاسفنج بجانب أعمال أخرى كتجارة القطن حيث ان اسمها لا يدل على عملها .



وبخلاف ذلك ظهرت شركات أجنبية أخرى تعمل فى مختلف أنواع التجارة مثل شركة التسليفات التجارية « تخصصت فى تجارة المواد الأولية وكان لها فروع عديدة فى الاقاليم المصرية (١١٣) ، ولنشاط الشركة وتقدمها ساهمت فى انشاء « شركة السودان للاستيراد والتصدير » بمبلغ ٩٠٠٠ ح . م (١١٤) .

ومن الشركات التجارية الأجنبية فى مصر ايضا الشركة التجارية البلجيكية المصرية لمدة ٢٥ سنة قابلة للتجديد برأسمال ٢٥٠٠٠ ح . م (١١٥) .

### \* \* \*

هذه بعض امثلة لشركات قديمة ظلت قائمة خلال فترة البحث ، اما عن الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة للعمل فى تجارات مختلفة فهى كثيرة منها على سبيل المثال « الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة ( سيفينا ) » تأسست فى ١٩ فبراير ١٩٣٨ بين جماعة من اليونان وابطالى وآخر فرنسى ومعهم « المصريين والمتصرين » برأسمال ١٠٠٠٠ ح . م بقيمة ٢٥٠٠ سهم امتلك الاجانب منها ١٦٢٥ سسهما والباقى وقدره ٨٧٥ سسهما كان نصيب المصريين والمتصرين فيه نسبة محدودة بالنسبة للكية الاجانب ، وكان من أهم أعمال الشركة القيام بجميع الاعمال التجارية لكل السلع على اختلاف انواعها (١١٦) وفى سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بتعديل تسميتها الى « الشركة المصرية المالية للتجارة والصناعة (١١٧) » .

كما أسس أربعة اجانب وثلاثة مصريون « شركة الصناعة والتجارة المصرية ( سيكو ) » سنة ١٩٣٩ برأسمال ٢٥٠٠٠ ح . م لمدة ٥٠ سنة خص المصريون ١٥٠٠٠ ح . م للقيام بالأعمال التجارية عموما والحصول على الترخيصات والامتيازات واجراء اية



عملية تجارية أو صناعية أو عقارية أو مالية في مصر أو خارجها (١١٨) ، كما تكونت « شركة سلفا جوبيت للتجارة بالاسكندرية التي قامت بالأعمال التجارية في مصر واقتراض التجار المتعاملين معها تجاريا بفوائد معينة (١١٩) ، وكذلك « شركة اسلاتس التجارية » في مصر The Commerical Eslates Co. of Egypt. بالاسكندرية للعمل في جميع المعاملات التجارية في مصر (١٢٠) .

كما قامت مجموعة من الأجانب والمنصرين بتأسيس « الشركة التجارية الآسيوية والأفريقية (ازاترا) » في القاهرة برأسمال ٢٤٠٠٠ ح.م للقيام بالأعمال التجارية ، وقد ظلت الشركة في تخفيض رأسمالها الى أن بلغ النصف سنة ١٩٣٧ ، ثم دُخِلَ دور التصفية في نوفمبر ١٩٣٧ ثم أعيد تأسيسها في ١٥ يوليو ١٩٤٣ ، كما ساهمت جماعة من اليونانيين والمصريين في تأسيس « شركة يونيتاس التجارية والمالية » برأسمال ١٠٠٠٠ ح.م للقيام بكافة الأعمال التجارية (١٢١) ، كما أنشأ الأجانب « الشركة التجارية المصرية برأسمال ٦٠٠٠٠ فرنك ، بلغت في سنة ١٩٤٥ ١٢٠٠٠ ح.م (١٢٢) .

أيضا أنشأ الأجانب خلال تلك الفترة « شركة جواكيو جنو التجارية » بالاسكندرية للأعمال التجارية ، المؤسسون من جنسيات مختلفة (١٢٣) ، وقامت مكتبة عاشيت Hachette الفرنسية بإنشاء فرع لها في مصر لبيع المؤلفات الأجنبية في مصر برأسمال قدره مليار و١٢٥ مليون فرنك ، ومدير الفرع المسئول هو « مسيو راؤول روسو » (١٢٤) .

هذا بخلاف الشركة التجارية الانجليزية الإيطالية التي رخص لها بمرسوم في نهاية الفترة ( ١٩٤٦ ) بتغيير اسمها الى



« شركة التجارة والصناعة ( انترا ) ( ١٢٥ ) ، وكذلك شركة المبادلات التجارية فى نفس السنة ( ١٢٦ ) وشركة الاعلانات التى تملكها أسيرة ( قينى ) التى كان يصدر عنها جريدة الاجيشيان جازيت وهى اكبر الصحف الاجنبية التى كانت تصدر فى مصر ، وكان أحد محرريها « سكوت واطسون » ( ١٢٧ ) .

وبجانب الشركات التى انشأها الاجانب فى مصر كانت توكيلات لشركات اجنبية مثل توكيل « شركة David Colville and Co. Ltd. » وهى احدى الشركات الهندسية البلجيكية المهمة المتخصصة فى الحديد والصاب ( ١٢٨ ) ، كما انشأت « شركة ولغرفد ابلا » تمثيل Representation محلات الراديو والتليفزيون فى محافظة الغربية سنة ١٩٣٧ ( ١٢٩ ) .

ويلاحظ أن رؤوس الاموال الاجنبية ليست ثابتة فى خلال تلك الفترة ، انها فى بعض الاحيان نجد ان نتيجة الظروف السياسية والقرارات الحكومية وغيرها تؤدي الى نقص هذه الاموال ، وفى بعض الاحيان يشهد شهر واحد تأسيس اكثر من شركة سواء تجارية أو غير تجارية وسواء اجنبية ١٠٠ ٪ أو مختلطة ، وفى خلال شهر يونية ١٩٤٠ على سبيل المثال لا الحصر ، تكونت ١١ شركة اجنبية فى القاهرة و ٧ شركات فى الاسكندرية وشركة واحدة فى القنال واخرى فى المنصورة ( ١٣٠ ) ، كما يلاحظ ان معظم الشركات التى تأسست كان مركزها دائما القاهرة أو الاسكندرية ، أما المحافظات الاخرى فنصيبها محدود بالنسبة لتأسيس الشركات المختلفة .

اما عن شركات الاسواق ومخازن الابداع فقد تمثلت فى « شركة الاسواق المصرية ليمتد The Egyptian Markets Ltd. » وهى شركة بريطانية الجنسية مركزها الرئيسى فى لندن ( ١٣١ ) ،



وفى سنة ١٩٣٧ بلغت أملك الشركة التى آلت للحكومة حسب تقدير آخر ميزانية لها ١٧٠,٠٠٠ ح.م ، كما بلغ عدد الأسواق التى تديرها الشركة فى ذلك التاريخ حوالى ١٢٣ سوقا وعدد السلخانات التى تستغلها حوالى ٤٠ سلخانة(١٣٢) .

وعلى اثر انتهاء امتياز الشركة فى ٣١ مايو ١٩٣٨ آلت الى الحكومة الأسواق والمذابح التى كانت فى حيازة الشركة لاستغلالها ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٨ على طرح تلك الأسواق فى مزاد عام مع فصل المذابح عن الأسواق ووضعها تحت إشراف القسم الطبى التابع لوزارة الزراعة وقد بلغ عدد المذابح التى شيدتها الشركة من مآلها الخاص ٢٦ من جموع المذابح السابقة ، أخذت الحكومة حق شرائها(١٣٣) وقد رعى المزاد على أحد المصريين وهو « وهيب بك دوس » ملقزم أسواق الحكومة وذلك لأن العطاء الذى قدمه يزيد على عطاء شركة الأسواق المصرية بنحو ٢٠,٠٠٠ ح.م . ومنذ ذلك التاريخ انفصلت الشركة بأسواقها الخاصة ووجهت نشاطها بالاتفاق مع بعض المصريين لاقامة أسواق أخرى فى الريف(١٣٤) .

أما عن رأسمال الشركة فقد بلغ سنة ١٩٣٨ ٧٥٠,٠٠٠ ح.م هبط سنة ١٩٣٩ الى ٢١٨,٣٧ ح.م بسبب انتهاء الشركة واستيلاء الحكومة على معظم ممتلكاتها ، ثم استمر رأس المال من عام ١٩٤٠ حتى نهاية تلك الفترة ثابتا لم يتغير وهو ٢٢٧,٣٢٧ ح.م (١٣٥) .

وكانت الشركة تدفع ضرائب مزدوجة وعالية فى بريطانيا وفى مصر ، وقد بلغت هذه الضرائب فى أواخر تلك الفترة كالاتى :



السنة	في إنجلترا	مصر
	بنس شلن ح.ك	بنس شلن ح.ك
١٩٤٦/٤٥	— — ٣٤٠٠ ١٠ ١٣ ١٣٩٤	
١٩٤٧/٤٦	— — ٣٣٠٠ ١٠ ٣ ١٣٠٠	

المصدر : مخنطة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣٨٦/٣  
عقود الشركات وإميازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ في  
١٩٤٩/٤/١١ .

ومن الملاحظ ان الضريبة التي كانت تدفعها الشركة في  
بريطانيا بلغت اضعاف ما كانت تدفعه في مصر ، كما يلاحظ  
استمرار الشركة وعدم توقفها بعد ان سلمت الاسواق والمذايح  
للحكومة ، وكان الاستثمار من طريق الاسواق الخاصة بها  
والتي اقامتها في الارياف ولم تسلمها للحكومة .

اما عن مخازن الايداع فقد استغل التجار الاجانب ، كما  
استغلت الشركات الأنشطة التي انشأوها في مصر في  
اقامة المخازن لايداع البضائع والآلات المستوردة والمصدرة منها،  
ومن الشركات التي اهتمت ببناء المخازن في مصر « شركة  
فوردموتور » التي انشأت مستودعات في مناطق مختلفة ووضعت  
مخازنها تحت نظام الايداع حيث يقضى نظام الشركة بوجوب  
استصدار قرار من مجلس الوزراء للترخيص في اقامة المستودعات  
الخاصة التي توضع تحت نظام الايداع وذلك أسوة بالمستودعات  
العامة ، ومن أهم المخازن التي أنشأتها الشركة مخزن الايداع



خارج الدائرة الجبركية بميناء البصل بالاسكندرية فى مارس ١٩٣٧ لتخزين السيارات واجزائها ، كما انشأت مستودعا آخر فى سموحة بالاسكندرية لنفس الغرض (١٣٦) ، وذلك طبقا لتخصص الشركة وهو العمل فى تجارة السيارات واجزائها .

كما تكونت « شركة الشرق الأدنى للمراجعة The Near East Superintending Co. وهى شركة انجليزية كبيرة براسمال ٢٥٠.٠٠ جنيه استرليني ، قامت باعمال الايداع والتخزين وشحن السفن وتفريغها ، واعمال الملاحظة والادارة على كافة انواع البضائع بمحلات الايداع والمخازن ، واعمال النقل والتصدير واخذ التوكيلات الجبركية ، وكان المسئول عن الشركة انجليزيا تساعده مجموعة من الاجانب البريطانيين والايطاليين ، وكان للشركة نشاط كبير خلال فترة الحرب ، ولذلك استطاعت ان تضم اليها مخازن ايداع اخرى مثل مخزن ايداع جبركى بالاسكندرية لصاحبيه « مسيو فكتوجين ومسيو بيز » ( المرخص لهما بانشاء هذا المخزن منذ سنة ١٨٨٥ ) ، وكانت للشركة علاقة عمل مع شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية بواسطة عقد مبرم بينها ، وفى هذا الاتفاق تم بناء دورين علويين فى مخازن الشركة (١٣٧) .

أما « شركة سيموندس مارسون ليمتد Simonds Parsons Ltd. شركة انجليزية فكانت تقوم بتوريد البيرة لكتبتات الجيش البريطانى والمصلحة البحرية البريطانية فى مصر ، وقد طلبت الشركة من مدير مصلحة الجمارك فى ٣ يوليو ١٩٣٩ التصريح لها بتخزين البيرة بمعربتها بمخزن ايداع خارج الدائرة الجبركية لتعبئتها فى زجاجات قبل تسليمها للجيش البريطانى على ان يستخلص برسم الوارد على الكميات المعدة للاستهلاك



المطامير عند سحبها من الدائرة الجمركية وقد تمت الموافقة على ذلك (١٣٨) ، بشرط استيفاء القواعد الموضوعية لتطبيق نظام الإيداع على المخازن ، وإيداع تأمين يعادل قيمة الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج المستحقة على كميات البيرة المزمع تخزينها بالإيداع ، ودفن عوائد الملاحظة التي تقررها مصلحة الجمارك نظير أجور الموظفين اللزمين لمراقبة أعمال مخزن الإيداع (١٣٩) .

وفي سنة ١٩٤٢ مع تخرج الموقف الدولي في الشرق الأقصى حيث تستمد البلاد حاجتها من القصدير اقترحت وزارة التموين شراء ٤٥٠ طناً من هذا المعدن للاستعانة بها عند خلو السوق المصرية منها ، وتم الاتفاق مع الشركة التجارية للمملكة المتحدة - صاحبة مخازن إيداع بالسويس - على شراء ١٥٠ طناً تقريباً مخزنة بالسويس بسعر ٣٣٠ د.ك تسليماً مخازن الإيداع هناك ، على أن تقوم الشركة بنقلها من السويس إلى القاهرة على حساب الوزارة المذكورة (١٤٠) .

وفي ديسمبر ١٩٤٣ كون تركيا ولبنان وخمسة مصريون « الشركة الشرقية للإيداع Oriental Bond Stores برأسمال ٧٥٠٠٠ د.م بهدف إنشاء أو استئجار أماكن للإيداع أو مخازن في الدائرة الجمركية ومباشرة عمليات مالية وتجارية وصناعية بقصد استغلال محلات الإيداع كالتخزين واستئجار الأراضي والشحن والتفريغ وتصدير ونقل البضائع (١٤١) ، وفي سنة ١٩٤٥ وافقت الحكومة على تأجير الأراضي اللازمة لإنشاء ثلاثة مخازن إيداع للشركة في الاسكندرية وبورسعيد والسويس (١٤٢) .

وفي ٢ نوفمبر ١٩٤٥ حصلت شركة المستودعات المصرية العامة The General Warehouses of Egypt من الحكومة على



عقد ايجار لاتامة مخزن ايداع و محطة تبريد على قطعة أرض بجبرك الاسكندرية (١٤٣) .

والجدير بالذكر أن الحرب العالمية الثانية كان لها اثرها بالنسبة لمخازن الایداع فقد وضعت هذه المخازن تحت تصرف السلطات البريطانية وأصبحت كمكاتب لها تستغلها لصالحها خلال فترة الحرب . ورأت شركات التخزين أن الرسوم التي تتقاضاها مصلحة المناثر والموانئ كثيرة بمخزن آلات الرفع والمساعد بالمخازن حتى نهاية الحرب حتى لا تقع تحت طائلة الرسوم ، كما اهتمت وزارة المالية بالشئون الجبركية فهاهت بتشديد الحراسة على الارصفة والمخازن المذكورة (١٤٤) ، مع ملاحظة أن هذه المخازن التي وضعت تحت السيطرة البريطانية كانت تدر دخلا كبيرا للدولة ، حيث انها كانت تمثل موردا من أكبر موارد الدولة التي تشرف عليها مصلحة الجمارك ، الا أن هذا المورد قد ضاع من جراء السيطرة البريطانية ، كما اضر ذلك بالاقتصاد المصري ، كما يلاحظ أيضا أن رأس المال البريطاني هو المسيطر على هذا النوع من التجارة ، كما سيطر على ادارتها .

#### (ب) دور الرأسمالية الأجنبية في تجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة :

قد يزيد رأس المال الأجنبي من موارد الدولة ويخفف، من الاختناقات الموجودة لديها في التعامل مع العالم الخارجى ، كما يؤدي الى سلسلة من التفتقات الضخبة الى الخارج في شكل الأرباح التي يحق لأصحاب رأس المال الأجنبي الحصول عليها، كما يؤدي الى الاستفادة من الموارد المتاحة واستغلالها ، كما قد تزيد المهارات الادارية والتسويقية من الانتاجية والحصول



على المزيد من السلع (١٤٥) ، هذا متى كان رأس المال الاجنبى  
بخدم الصالح العام ( أصحاب رأس المال والدولة التى يعمل فيها  
رأس المال ) .

نمى بداية تلك الفترة التى نحن بصدددها حدث نوع من  
لتعارف التجارى وتصريف الحاصلات المصرية فى الأسواق  
الأجنبية متقدم مستوردو النخالة الاجانب امثال « ١ . فان  
جيردينج Ernest A. Van Gerdinge » و « أرنست مارتيه Ernest  
Martier » وهم من بلجيكا للاتصال بتجار النخالة فى مصر ،  
وكذلك « شركة Jean C. Papaionou & Partas Grèce لاتصال  
بتجار الحبوب والبقول فى مصر (١٤٦) ، وكذلك « شركة  
Zafiridis & Co. Mataxas للاتصال بتجار الزبدة والزيت  
والصابون (١٤٧) .

وكان لالغاء الامتيازات الأجنبية اثره على تجارة مصر  
الخارجية بسبب مخاوف التجار الأجانب من صدور تشريعات  
ضريبية بعد حصول مصر على سيادتها مما أدى الى هبوط  
الواردات والصادرات (١٤٨) .

وقد اهتم التجار الاجانب بتصدير مختلف السلع من مصر الى  
الخارج ، فعلى سبيل المثال كان التجار الاسبان يأتون الى مصر  
لشراء كميات كبيرة من البيض المصرى وتصديره الى  
اسبانيا (١٤٩) ، كما قام غيرهم من الاجانب بتصدير البرتقال  
والعسل الاسود والكتان والذرة والنخالة والبصل والسجائر  
والكسب والارز (١٥٠) الذى تأثرت تجارته بالحرب حيث أصبح  
استيراد التجار الاجانب للارز ممنوعا ، وقد تمت مفاوضات  
بين الاطراف الفرنسية والمصرية فى هذا الشأن ، وتم الاتصال  
بالحق الفرنسى بالقاهرة لنفس الغرض (١٥١) .



وكان لفرنسا غرفة تجارية فرنسية في مصر (مقرها القاهرة هدفها تسهيل هذه المفاوضات والعلاقات الاقتصادية بين التجار الفرنسيين والمصريين ، وجميع أعضاء هذه الغرفة فرنسيون) (١٥٢) ش

أما عناصر الاستيراد الرئيسية في مصر فقد تمثلت في المنسوجات وبعض الواردات الأخرى التي قام بها الأجانب كالمواد الغذائية وبعض الواردات الجديدة كالآلات والأجهزة والمنتجات المعدنية واطارات العربات والطلبات والموانير الكهربائية ومحركات العربات وقطع الغيار (١٥٣) .

وكان التجار الأجانب يسعون الى تحقيق الربح بأي شكل كان سواء كان مشروعاً أو غير مشروع ، ففي سنة ١٩٣٩ اتضح أن المستوردين الأجانب كانوا يضيفون كميات من الماء على النبيذ الأجنبي ، لهذا عملت الحكومة على رفع الحد الأدنى المقرر على الأنبيذ المستوردة من الخارج (١٥٤) ، كما عملت على تنظيم استيراد الأجانب لهذه الأنبيذ عن طريق منح تراخيص لذلك ، مما أدى الى تحصيل رسوم جبركية عالية لصالح الحكومة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم سنة ١٩٤٤ منح تراخيص حيث بلغت كمية الويسكى المستورد ٣٤ ألف صندوق من اسكتلندا و ٧٨٣٠ صندوقاً من أمريكا ، وبلغ ما حصلته الحكومة على كميات الويسكى المستورد في خلال شهرين ( أكتوبر ونوفمبر ١٩٤٤ ) من الرسوم الجبركية نحو نصف مليون جنيه (١٥٥) .

وكانت شركات البواخر الأجنبية خلال فترة الحرب لا تعتنى بصيانة ما تشحنه من الخضضر والفاكهة من الموانئ المصرية لقلة كمياته وعدم انتظام حركة شحنه ووصوله الى



الأسواق الخارجية تلقا لعدم وجود غرف تبريد ومعدات للحفاظ ، مما أدى إلى اهتمام الحكومة بذلك بعد الحرب عن طريق بناء مخازن تبريد مكونة من عدة طوابق بميناء الإسكندرية ومطالبة الشركات الأجنبية بتجهيز سفنها بغنابر التبريد اللازمة (١٥٦) ، كما تم الاهتمام بتشجيع شركات السيارات الأجنبية الموجودة في مصر باستيراد السيارات والشاسيهات المفككة ونصف المفككة إلى مصر لضمان وصول هذه المواد إلى مخازن التبريد بسهولة (١٥٧) .

ومن حيث التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية كانت المملكة المتحدة قبل الحرب تمثل المركز الأول تليها بلجيكا ثم سويسرا والمانيا والهند وإيران فإيطاليا (١٥٨) ، وفي خلال فترة الحرب ظلت بريطانيا تمثل المركز الأول تليها الولايات المتحدة ثم فرنسا وبلجيكا وسويسرا والهند (١٥٩) ، وبسبب الحرب تعرضت تجارة المصادرات للتدخل الحكومي ، حيث تعين الحصول على تراخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات لتوفير المواد الغذائية ، كما هبطت واردات مصر ومصادراتها من أوروبا مقابل ارتفاعها مع آسيا (١٦٠) ، وبعد الحرب زادت المنافسة لكثير من السلع التجارية بالأسواق المصرية (١٦١) .

أما عن الاتفاقات التجارية بين مصر والدول الأجنبية خلال تلك الفترة التي كانت تحكم التجارة الخارجية لمصر ، فكان أهمها معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا في ١٥ مايو ١٩٣٨ ونميتها يحق لرعايا الطرفين ممارسة كل تجارة وصناعة وحرفة أو مهنة (١٦٢) ، وفي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ جرت مفاوضات بين مصر ورومانيا لاستمرار الاتفاق التجاري المؤقت وملحق به بروتوكول سري بشأن منح رخص باستيراد بضائع مصرية بما يعادل قيمة المصادرات الرومانية إلى مصر فيما عدا البترول ومشتقاته مع



تعديل بعض البنود (١٦٣) ، وقد تقرر على كل من بستورز بضائع من رومانيا ان يودع ٣٠٪ من ثمنها مقدرا بالعملة المصرية فى البنك الاهلى المصرى باسم بنك رومانيا الاهلى فى حساب خاص يسمى «مصرى مصر» (١٦٤) .

ومن الاتفاقات التجارية مد العمل بالاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا الى ١٦ فبراير ١٩٤٢ (١٦٥) ، كما عقدت مصر خلال فترة الحرب اتفاقا تجاريا مع يوغسلافيا (١٦٦) .

أما عن دور الاجانب فى مجال تجارة القطن ، فقد سيطر التجار الانجليز على شراء القطن وتصديره الى بلادهم ، وأدى اعتماد صناعة النسيج الانجليزية على القطن المصرى الى تفضيل التجار الانجليز على سواهم من ائجار الاجانب بسبب سيطرة حكومتهم على الاقتصاد المصرى (١٦٧) ، والجدير بالذكر أن القطن وبذرتة يكونان حوالى ٩٥٪ من قيمة صادرات مصر (١٦٨) ، ولكن قبل نشوب الحرب الثانية اتبعت مصر نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات التى كان يجلبها التجار الانجليز للحفاظ على تجارة لانكشير معها ، وهى التجارة التى كانت تهددها اليابان ، وبهذا وضع حد لمنافسة المنسوجات اليابانية للمنسوجات الانجليزية فى مصر ، بسبب تهديد التجار الانجليز بعدم شراء القطن المصرى اذا لم تتبع مصر نظام الحصص ، فى حين ان انجلترا لم تكن تستطيع تنفيذ ذلك ، حيث ان لانكشير بنت شهرتها على القطن المصرى طويل الثيلة ، فلم تكن لتخاطر بهذه الشهرة (١٦٩) .

ولم يكن هناك تنظيم ثابت للبيع فى سوق القطن وأما خلق الوسطاء الاجانب نوعا من الفوضى لتحقيق الربح والبيع بأسعار زهيدة لدولهم ، فكان نظام البيع على المكشوف ، مما



أدى الى سيطرة هؤلاء البائعين على المكشوف على السوق بسهولة (١٧٠) .

وهناك بعض العوامل التي اثرت على سوق القطن وأسعاره كسلعة متداولة في السوق العالمية وأهمها سياسة أمريكا التطنية باعتبارها أكثر الدول إنتاجا لهذه السلعة ، أضف الى ذلك الموقف السياسي الدولي وقيام الحرب الثانية (١٧١) التي أدت الى اضطراب سوق القطن واختلال ميزان المدفوعات اضعف صادرات القطن (١٧٢) فتدخلت الحكومة وطلبت من البنوك وهي أجنبية في الغالب تقديم السلفيات للزراع بضمان أقطانهم ، كما عملت على تأمين القطن أثناء نقله الى الاسكندرية ، أو تخزينه بها ضد الاخطار الناجمة عن أعمال الحرب (١٧٣) ، وهذا بعد أن أحجمت شركات التأمين وهي أيضا أجنبية عن مزولة التأمين ، الأمر أدى الى توقف التجار الأجانب عن شراء كميات القطن التي اعتادوا شراءها وامتناع البنوك عن اعطاء سلفيات برهن القطن ، لهذا تدخلت الحكومة في التأمين وتقديم السلفيات (١٧٤) .

وبعد أن أعلنت إيطاليا الحرب على الحلفاء وتوقف طريق البحر المتوسط وانقطع الارتباط الطبيعي بين الأسواق ثم تفويض بعض البيوت التجارية لشراء القطن لحسابها ، ولما كانت هذه البيوت أجنبية غالبا ما أعطت للمزارعين حق التظلم من السعر المعروض عليهم . حيث كان القطن يباع اما لبيوت مرخص لها بالتصدير لحساب الفزائين أما للتجار الموجودين في الخارج (١٧٥) ، وكان عدد البيوت التي سيطرت على تجارة القطن نحو عشرين بيوت بلغ نصيبها ٩٠.١٨٪ من مجموع الصادرات (١٧٦) .



وكان شراء القطن يتم بواسطة لجنة بريطانية ، وقد اذاعت وزارة المالية بياناً بعدم بيع القطن الا بواسطة شخص أو بيت للتصدير في الاسكندرية ومعظمها أجنبية ، على أن البيوت التي تقوم بأشراء نيابة عن اللجنة كان يطلق عليها اسم « البيوت المفوضة » . وعلى البائعين مسئولية التأمين على أقطانهم حتى اليوم الذي يؤشر فيه على البالات بأنها بيعت للجنة الشراء (١٧٧) ، وقد نتج عن تدخل الحكومة في بيع القطن لهذه البيوت الأجنبية تحقيق ربح كبير ، ولما كانت الحكومتان المصرية والبريطانية قد اتفقتا على أن تتحملا مناصفة أية خسارة وتتناسبا أي ربح ، فكان من حق بريطانيا أن تأخذ نصيبها في هذا المبلغ الا أنها تنازلت عن نصفه لتعويض المصريين الذين ألحقوا بالسلطة العسكرية أو لتعويض عائلات المعوقين منهم (١٧٨) ، والحقيقة أن هذا النزاع لم يكن كرماً منها ، أنها كي تكسب ود المحققين بخدبتها أو عائلات المعوقين منهم ، وعلى أية حال فإن هذا النزاع لم يضرها بشيء حيث أعنت مصر الاقطان التي تشتريها الحكومة البريطانية بواسطة بيوت التصدير المذكورة من التأمين الإجباري ضد أخطار الحرب ، على أن تتحمل بريطانيا ما قد يصيب هذه الاقطان من أضرار بسبب الحرب (١٧٩) .

وبجانب البيوت الأجنبية المذكورة كانت هناك الشركات الأجنبية التي انشئت بهدف تصدير القطن ، فعلى سبيل المثال « شركة التصديرات الشرقية » أسستها أسرة عادة اليهودية بالاسكندرية ، وقد تمصر بعض أفرادها خلال تلك الفترة حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تقوم بشراء القطن ثم فرزه واعداده للتصدير ، وكذلك « شركة الاسكندرية التجارية أسستها أسرة يونانية لتصدير القطن (١٨٠) ، وشركة



السودان للاستيراد والتصدير « قامت بتجارة القطن وبذرتة  
فى مصر والسودان حيث كان للشركة أكثر من فرع فى  
السودان أما مركزها الرئيسى ففى القاهرة (١٨١) .

وبذلك تحكم التجار الأجانب خاصة الانجليز فى الاقتصاد  
المصرى عن طريق سيطرتهم على التجارة الخارجية للقطن  
أكثر من أى قطاع آخر من قطاعات التجارة الخارجية (١٨٢) .

لما عن بورصة القطن فى مصر فقد كانت التجارة  
الدولية فى محصول القطن تتم من خلال مجموعة من بورصات  
القطن المتقدمة مثل بورصات العقود الآجلة بالاضافة الى  
الأسواق الحاضرة ومع ذلك فان بورصات العقود الآجلة  
كانت دائما مرتعا للمضاربين الأجانب ؛ ولقد كانت بورصة  
الاسكندرية للعقود الآجلة تحت سيطرة عدد محدود من كبار  
مصدرى القطن الأجانب والمتعاملين الذين يستفيدون من  
المضاربة على أسعار القطن (١٨٣) .

وقد وجدت فى الاسكندرية بورستان تعلان فى تجارة القطن  
وقد ظلت تعتمدان على الأجانب طوال تلك الفترة ، والأولى هى  
بورصة العقود ، وتعتبر من أقدم بورصات العالم ويجرى  
فيها التعامل فى القطن على أساس العقود التى تنفذ شروطها  
فى آجال مستقبلية ، أما الثانية فهى بورصة البضائع الحاضرة  
بميناء البصل ، وقد تحولت فيها بعد الى شركة تجارية على يد  
جماعة من الوسطاء الأجانب تعرف باسم « شركة ميناء البصل  
التجارية المصرية (١٨٤) .

وكانت تقوم جماعة من المضاربين الأجانب على نزول السعر  
فى البورصة فى وقت معين ويطلق عليهم « حزب النزول »



وهؤلاء هم الذين يبيعون اعتقاداً منهم بأن الأسعار سوف تنزل فيكسبون الفرق . كما تقوم جماعة أخرى بالعكس وهؤلاء هم الذين يشترون أملاً في تحسن الأسعار (١٨٥) ، ويطلق على هؤلاء المضاربين لقب « جماعات الجوبر » أى « المضاربون المحترمون » ومهما حدث من نزول في الأسعار فإنه يوجد « قومسيون » في البورصة مهمته السعى الى التوفيق في إيجاد توازن بالسوق وعدم عرقلة حركة حرية التجارة (١٨٦) ومنعاً لهبوط سعر القطن بالبورصة في الاسكندرية كانت تتقدم الحكومة مشترية في البورصة (١٨٧) فضلاً عن إشراف الحكومة على البورصة بواسطة مندوب من قبلها ، والجدير بالذكر أن المندوب الحكومي كان اجنبياً يتقاضى مرتباً ضخماً ومن الملاحظ ان الحكومة كانت تدخل البورصة كمنافس للتجار أجانب أو مصريين ولم يكن هناك إشراف دقيق من قبلها والليل على ذلك أنها كانت تعين المندوب اجنبياً ولذلك كانت تتم المضاربات خاصة من التجار الاجانب ولم تستطع الحكومة وضع حد لذلك .

وكان يتم بيع القطن في أسواق بيع البورصة عن طريق السماسرة وهم من الاجانب ، ودور هؤلاء السماسرة أنهم كانوا يقومون بالتوسط في تحديد السعر وكتابة عقود شراء القطن بين البائع والمشتري . وللبورصة عمارة كبيرة ومبانٍ بميناء البصل يشرف عليها مجلس إدارة يرأسه سويسرى ويساعده أعضاء يونانيون وتقع المباني بالقرب من أرصفة شحن الاتطان بالجمرك وبها حوالى ١٤٠ مكتبا يستأجرها المصدرون وشركات الغزل المشترية والبنوك والتجار ومعظمهم اجانب كما سبقت الإشارة ، وتشمل هذه المباني مقر إدارة البورصة ، وبالقرب من البورصة توجد المخازن ( القسبون )



التي تمتلكها البنوك غالبا وشركات التصدير الأجنبية الكبرى  
لتخزن بها الاقطن حتى يتم شحنها (١٨٨) .

وبذلك سيطر الاجانب على معظم المشروعات التجارية  
الكبيرة والصغيرة في مصر سواء من حيث رأس المال أو  
الادارة أو الموظفين ، كما سيطروا على منافذ البيع والتصدير  
والاستيراد الرئيسية كالبورصة وغيرها .

\* \* \*

### ثانيا : في مجال المصارف

تعتبر مصر حديثة العهد بالنظام المصرفي ، وهي متأخرة  
في هذا المجال عن الدول الأجنبية الأخرى بفترة طويلة من الزمن ،  
وكان المرابون الأجانب خاصة اليهود منهم قبل انشاء البنوك  
في مصر يمدون المزارعين بما يحتاجون اليه من قروض بشروط  
قاسية وربما فاحش (١٨٩) مما نتج عنه الاستيلاء على أراضي  
وعقارات من يقرضونهم من المصريين وفاء للديون .

وفي خلال القرن التاسع عشر نشأ عدد كبير من فروع  
البنوك الأجنبية وشركات الاستثمار ، وظهرت بورصات  
الأوراق المالية لتسويق سندات الحكومة وأسهم الشركات  
المساهمة وأسواق البضاعة الحاضرة في المحاصيل  
وسوق القطن (١٩٠) ، وكان للسيطرة الأجانب الكاملة على  
فروع هذه البنوك لفترة طويلة أثره في ابعاد المصريين عن  
دائرة التعامل مع البنوك ، كما أن انخفاض مستوى الدخل  
اليومي وضآلة حجم الادخار الوطني أخر نمو النشاط الاقتصادي،  
وكنكك اعتماد الأفراد على الاحتياثل بأرصدهم النقدية في منازلهم



للاعتقاد بان النائدة التى تقدمها البنوك هى ربا ، وان الشريعة الاسلامية قد حرمتها (١٩١) .

وقد اعتمد الجهاز المصرفى الاجنبى فى مصر على تشغيل العنصر الاجنبى دون المصرى وبالتالى عدم اشتراك المصريين فى رؤوس الأموال ، وكان يوجد طرازات من البنوك خلال الفترة التى نحن بصدددها اولها البنوك التجارية مثل : البنوك الانجليزية والفرنسية والابطالية واليونانية والبلجيكية والالمانية والأمريكية والبنوك المختطة .

أما الطراز الثانى فهو البنوك المتخصصة فى مصر مثل : البنوك العقارية والزراعية . وبالإضافة الى ذلك شركات التأمين فى مصر .

### أولا : البنوك التجارية

عرفها القانون بأنها كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون عمله الرئيسى قبول ودائع من الجمهور تدفع تحت الطلب (١٩٢) .

#### ( ١ ) البنوك الانجليزية :

١ - البنك الأهلى المصرى : National Bank of Egypt (\*)

من أغراضه مباشرة جميع الأعمال المصرفية لحساب الأفراد والشركات والمؤسسات العامة وعمليات شراء الاقطنان وتصديرها وفتح الاعتمادات الجارية والتسليف على الأوراق المالية ، والاشتراك فى جميع الأعمال التجارية والمالية والصناعية فى مصر عدا الأعمال العقارية (١٩٣) .



كما انفرد بإصدار البنكنوت المصرى بأمر بريطانيا دون تدخل الحكومة المصرية كي تحصل بريطانيا على ما تحتاج اليه من سلع وخدمات فى مصر (١٩٤) ، وقد أتاحت له ذلك سلطات قانونية لأرقام البنوك التجارية على الاحتفاظ باحتياطى نقدى ثابت واسمهم وودائع (١٩٥) ، وعدم التعامل مع بنوك أخرى دون ذلك ، والفرص من هذا هو أن يكون للبنوك دائنها أموال فى مصر ، فالحال لا يبقى بمصر الا بائقذر اللازم لاستثماره فيها وقد ينقل الى الخارج لأن للبنوك فى مصر نظاما يجيز نقل النقود منها للخارج دون أية تكليف ، ويقوم البنك بتنظيم السوق المالية فى مصر والعمل على استقرارها (١٩٦) ، وله السلطة على تحديد معدلات الفائدة ، ومعدلات مخصصات البنوك التجارية للاسكان والصيانة (١٩٧) .

وبجانب ذلك كان للحكومة المصرية حساب خاص فى البنك الاهلى تودع فيه باسمها الضرائب وما شابه ذلك من مدفوعات أخرى (١٩٨) .

وفى سبتمبر ١٩٣٨ وأبريل ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على اترخص البنك الاهلى مؤقتا ولدة ثلاثة اشهر على أن يودع لتغطية البنكنوت سندات من قرض الحرب البريطانى ، أو من الدين الموحد المصرى ، بدلا من ايداع اذونات الخزانة البريطانية . وذلك نظرا لما كان يلاقيه من صعوبات فى الحصول على هذه الاذونات (١٩٩) ، وكان موسم القطن يحظى دائما بزيادة محسوسة فيها يصدره البنك من أوراق النقد ، والجدول التالى يوضح مدى استمرار الزيادة فى البنكنوت المتداول والذي قام باصداره البنك الاهلى المصرى خلال تلك الفترة .



( بالآلف جنيه مصرى )

السنة	البنكوت المتداول	السنة	البنكوت المتداول
١٩٣٧	٢٢٤٠٠	١٩٤٢	٧٩٢٠٠
١٩٣٨	٢٢٢٠٠٠	١٩٤٣	١٠١٤٠٠
١٩٣٩	٢٨٠٠٠	١٩٤٤	١٢٢٠٠٠
١٩٤٠	٢٩٥٠٠	١٩٤٥	١٤٨٠٠٠
١٩٤١	٥٢٧٠٠	١٩٤٦	١٤٥٠٠٠

المصدر : مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٣/٣/١٩٤١ ،  
 ص ١٠٢١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ،  
 ص ٥٤ ، البنك الاهلى المصرى ١٨٦٨ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ،  
 ص ٨٢ ، د . البراوى ، عليش : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ،  
 كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، مكتبة النهضة المصرية ،  
 طبعة اولى ، ١٩٥٥ ، ص ١١٧ .

يلاحظ من الجدول أن أوراق النقد المتداول وصلت الى  
 ما يزيد على ستة اضعاف فى فترة عشر سنوات ، فقد كان النقد  
 المتداول سنة ١٩٣٧ ٢٢٤٠٠ ألف جنيه وصل سنة ١٩٤٦  
 ١٤٥٠٠٠ أى بزيادة قدرها ١٢٢٧٠٠ ، أما عن أسباب الزيادة  
 التى حدثت خلال هذه الفترة خاصة الحرب فقد كانت بسبب  
 وجود الجيوش الاجنبية فى البلاد ومطالب الصناعة والتجارة  
 المحليتين والاكتناز لمواجهة الحالات الطارئة ، ونتيجة لمخاوفنا



الناس من زحف الجيوش الألمانية والىطالية سنة ١٩٤٢ . والتي انت بالتالى الى سحب الودائع والبنكوت من البنوك ، مما ادى الى زيادة البنكوت المتداول يوما بعد يوم حتى اشرف المخزون منه لدى البنك الاهلى على النفاذ .

وبهذا نجد ان البنك تحول الى جهاز لاتضخم النقدى حيث ساعدت آلية نظام الاصدار المصرى تحت نظام الاسترلىنى على اخضاع التغيرات فى كمية النقود ومستويات الاسعار ، فزاد طلاب القوات العسكرية الانجليزية على النقد المصرى بسبب زيادة النقود المتداولة فى مصر ونتيجة لتراكم الارصدة الاسترلىنية فى حيازة البنوك أحدث تضخما نقديا كبيرا (٢٠٠) .

ومن شروط اصدار ورق البنكوت ، منح البنك هذا الحق منذ تاسيسه بشرط أن يكون نصف الأوراق المصرية مضمونا بالذهب ، والنصف الآخر مضمونا بأوراق مالية مملوكة للبنك تقدر بقيمتها الاسمية وتختارها الحكومة المصرية (٢٠١) .

كما اسندت الحكومة المصرية مهمة الرقابة على النقد الاجنبى ماعدا الاسترلىنى الى البنك الاهلى المصرى فى سبتمبر ١٩٣٩ وكان ذلك بناء على طلب بريطانيا (٢٠٢) فكان يقوم بصرف مرتبات الموظفين المحققين بالمراقبة العامة على عمليات النقد الاجنبى سدادا لحساب وزارة المالية (٢٠٣) .

اما عن الودائع فقد بلغت جبلتها ما بين حكومية واهلية حوالى ٢١ اربا مليون د.ك سنة ١٩٣٧ ، وهبطت الى ٥٥ مليون د.ك فى سنة ١٩٣٨ ثم الى ٢٥ مليون د.ك فى سنة ١٩٣٩ ، ويرجع السبب فى هذا الهبوط الكبير الى ما سحبه الحكومتان المصرية وانسودانية من الاموال المودعة باسميهما ، وما سحب من اموال المؤسسات الاجنبية بسبب الحرب العالمية الثانية ،



وفى نفس الوقت زادت قيمة السلف المقدمة من البنك من جميع  
الأنواع من ٦٦٦ مليون د.ك سنة ١٩٣٧ زادت الى ١٢ مليون  
د. ك سنة ١٩٣٩ .

كما زادت موارد البنك سنة ١٩٤١ زيادة كبيرة وتضاعفت  
ودائع الجمهور حتى بلغت فى تلك السنة ما يزيد على سبعة ملايين  
من الجنيهات ، وبلغت الحسابات الجارية والودائع معا  
٣٣٤٠٨٥٥٢ د . م زادت سنة ١٩٤٣ حيث بلغت ودائع  
الجمهور بالبنك نحو ٥٨١٤١٣٦٠ د . ك . كما بلغت حسابات  
البنوك ١٨٥٨٢٥٩٩ د . م ، والقسم الاكبر من احوال البنك  
يسمى فى أوراق مائية بلغت قيمتها سنة ١٩٤٣ نحو  
١١٤٢٥٦٣٣٦ د . م (٢٠٤) .

والجدير بالذكر ان جميع هذه الأموال والودائع المصرية  
كانت ترسل الى انجلترا (٢٠٥) حيث يقوم بتزويد البنوك الأخرى  
فى مصر بحاجتها من النقد الاجنبى ، وذلك بالسحب على بنك  
انجلترا ، فكان يشتري من هذه البنوك الفائض لديها من العملات  
الاجنبية ويعيد بيعها الى بنك انجلترا (٢٠٦) .

وفى مقابل الأعمال التى كان يقوم بها البنك كان يتقاضى  
عمولة بواقع واحد فى الالف ، الا أن وزارة المالية اتفقت مع  
البنك على عدم تقاضى عمولة على سندات أو على سندات  
عملاته (٢٠٧) كما كان يتقاضى عن اصدار سندات القرض اتعابا  
بنسبة ١٪ عن الخمسة المليون جنيه الاسمية الاولى ، و ١٪ عن  
الخمس المليون جنيه الاسمية الثانية أو جزء منها ، يضاف الى ذلك  
نفقات وعمولة البنك مع عدم احتساب عمولة على ما يقوم بتصريفه  
مباشرة من سندات القرض (٢٠٨) ، ومن الملاحظ أن النسب



المذكورة قضية في ظاهرها ، ولكنها كبيرة بالنسبة لكم المهائل  
من الأموال التي يتقاضى عنها البنك هذه العمولة .

وعلى ٨ أغسطس ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٦٦ بعد أجل  
الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي لمدة  
أربعين عاما تبدأ من ١٢ أغسطس وتنتهى سنة ١٩٨٠ ، وقد أقر  
ذلك مجلس الشيوخ والنواب (٢٠٩) ، وذلك لوجود فرصة  
سائحة انتهزها البنك حينما انكشف حساب الحكومة الجارى  
فى البنك سنة ١٩٤٠ ببـلـغ مليونين من الجنيهات فاشتـرط البنك  
لتسوية هذا الحساب أن تصدر الحكومة قانونا بعد هذا  
الامتياز (٢١٠) ، وقد انكشف حساب الحكومة بسبب الأحداث  
الجارية وضعف الحكومة من ناحية ، وعدم سير البنك فى  
تاريخه الطويل سيرة واحدة أو اتباعه نهجا واحدا من ناحية  
أخرى ، فثارة يقدم خدمات للبلاد ، وثارة أخرى يستلهم مصالحه  
الخاصة أو مصلحة الخزانة البريطانية حيث أن البنك اجنبى  
استعمارى (٢١١) ، مع عدم المقارنة بين الخدمات الأولى والثانية  
مع أن الامتياز الأصلى كان ينتهى ( سنة ١٩٤٨ ) ، وهذا المشروع  
الذى دعم السيطرة الأجنبية عامة والبريطانية خاصة على  
الاقتصاد المصرى كان من اعداد وتنفيذ السلطات التابعة ،  
خاصة وزارات محدّد محدود وعلى ماهر وحسن صبرى (٢١٢) ،  
مع ملاحظة أنه كان من الأفضل الثرى حتى ينتهى امتياز البنك  
وبعدها تكون للحكومة حرية انشاء بنك مركزى جديد بالشروط  
التي تراها بعيدا عن سيطرة البنك الأهلى ، أما موافقة الحكومة  
للبنك على تجديد الإصدار فمعنى ذلك أن الحكومة قيدت نفسها  
بأن يكون البنك الأهلى هو البنك المركزى فيما بعد وأطلقت له  
العنان مرة أخرى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية .



وبذلك أعيد تنظيم ادارة البنك فأصبح يديره مجلس ادارة مؤلف من ٢٢ عضوا على الأكثر و ١٢ عضوا على الأقل بما فى ذلك محافظ البنك مع جواز أن يكون اثنان منهم خارج القطر ، ووجوب أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المصريين (٢١٣) ، وبذلك فان هذا القانون أقر بتمصير الجهاز الادارى للبنك .

وقد نص اتفاق ٨ مايو ١٩٤١ بين الحكومة والبنك الخاص على توزيع الأرباح الناتجة عن جميع السندات وأذونات الخزانة المودعة فى غطاء ورق النقد والذي كان يسرى ابتداء من أول سبتمبر ١٩٤٠ على أن فائدة هذه السندات وأذونات الخزانة بعد خصم تكاليف عملية الإصدار تقسم بنسبة ٨٥٪ للحكومة و ١٥٪ للبنك ، وقد بلغت حصة الحكومة من هذه الأرباح ٧٨٧ر٦٢ د . م فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٢ (٢١٤) ، وبذلك يصبح نصيب البنك نحو ٧٨٦ر١١٠ د . م تقريبا والاجمالى نحو ٧٣٨ر٥٧٣ د . م .

ولما كان البنك بنكا أجنبيا واقعا وعملا يعمل على خدمة أغراض إنجلترا فى مصر ، فلم يكن من المنتظر بالتالى أن يعمل على خدمة الاقتصاد المصرى ، بل أقدم على كثير من المخالفات واستغل مصر بما أعطته له من امتيازات ، وقد بدأ البنك فى ارتكاب مخالفاته عندما أقدم على ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد البريطانى عندما اتبحت له فرصة اخراج مصر عن قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصرى أثناء الحرب العالمية الأولى واعتبار السندات المصدرة على الخزانة البريطانية ذهبا ، وبذلك خرج البنك عن اتفاق مرسوم تأسيسه الذى أعطاه حق إصدار البنكنوت على أن يكون النصف مضمونا بالذهب والنصف الآخر مضمونا بأوراق مالية ، ونتج عن ذلك التخلى بما اضطلع



على تسميته بمعادة المصرف بالسترليني ، وأصبح هناك ارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلى ، وبين سوق لندن المالية وسوق التحويل التجارى فى مصر ، وبذلك حرم الجنيه المصرى من مظهر من مظاهر الاستقلال (٢١٥) .

وتبين ميزانية البنك أن الودائع المصرية ١٩٤١/٤٠ بلغت ٤٥ مليون جنيه منها ١٧٧٧ر٤١ جنيه وظفت فى سندات انجليزية وقيل جدا وظف فى سندات مصرية (٢١٦) . وبهذا يكون البنك قد استغل أموال المصريين لحساب إنجلترا ، فى حين أنه كان من الأفضل ضمانا لودائع المصرية أن يوظف الجانب الأكبر منها فى سندات مصرية بدلا من توظيفها فى سندات انجليزية ، وهنا نجد أن الغالبية العظمى من أموال المصريين وظفت فى السندات الانجليزية مما أضعف بالتالى الاقتصاد المصرى .

ونظرا لتبعية البنك لأوامر الحكومتين الانجليزية والمصرية فبالنسبة لما يخص القرض وتغطيته فى الوقت الذى لا تستطيع الحكومة أن تغطى فيه القرض أو تلزم البنك الأهلى برد الودائع الى أصحابها فى مصر ، فلا أقل من أنها تضع الاحتياطى فى عطاء أوراق بتكون تصدرها بهذه القبة ، حيث أن مصر كان لديها فى ذلك الوقت احتياطى ليس له نظير فى بلدان العالم ، ولكن نجد أن موضوع القرض أحيط بخاوف الناس وشكوكهم ، وهنا نجد أن الحكومة قد اشتركت مع البنك الأهلى فى ذلك حيث تمت مخاوف الناس من عدم بيع القطن حتى يتسنى للحكومتين المصرية والانجليزية « المثلة فى البنك الأهلى » أن تشتريا قطن الفلاح بأبخس الأثمان وبأقل التكاليف (٢١٧) ، وقام البنك بعملية إصدار سندات القرض ٤٠٪ و ٤٪ لحصول سنتى ١٩٤١ و ١٩٤٢ (٢١٨) .



ومن أهم المخالفات التي ارتكبها البنك الاهلى وأساءت الى سمعته انه قام بتبديل نقود انجليزية مزيفة (٢١٩) ، وهذا ما اضر بالاقتصاد المصرى والتقد الأجبنى فى مصر كعملة أجنبية والبلاد فى حاجة اليها .

وطوال فترة نشاطه وقف وقتنا مضادا من الصناعة فى مصر ، فلم يستثمر الودائع الضخمة المودعة لديه فى المشاريع الصناعية التى تساهم فى نهضة مصر الصناعية ورفع مستواها المعيشى (٢٢٠) ، بل انه استخدم اغلب هذه الودائع فى توظيف السندات الانجليزية دون المصرية على نحو ما سبق ، كما أن موقفه من بنك مصر سنة ١٩٢٩ كبنك وطنى ورفضه تقديم القرض لحل أزمته يعتبر من أهم مساوئه .

وبالرغم من كل هذه المخالفات والمساوئ فقد جاء فى مذكرة بشأن انشاء بنك مركزى أن البنك قد افاد الاقتصاد المصرى من حيث تنظيم السوق المالية المصرية وعدم وجود اضطراب فيه وعمله كبنك للحكومة تلقى اليه مقاليد العملة فى الحدود التى ترسمها له الحكومة واشترائه على المؤسسات المالية الأخرى من بنوك وغيرها (٢٢١) ، والحقيقة أن مضار البنك بالنسبة للاقتصاد المصرى كانت أكثر من فوائده ، وقد بينا بعضا منها ، حيث كان عوننا للحكومة الانجليزية يساهم فى حل كثير من أزماتها المالية والاقتصادية فى مصر خاصة فى فترة الحرب الثانية فى الوقت الذى أساء فيه الى للاقتصاد المصرى ، ومع هذا فإن الحكومة حاولت تحويله الى بنك مركزى للدولة وذلك لاتساع نشاطه وهيكته على كافة البنوك فى مصر .

وقد ولدت خلال تلك الفترة فكرة تحويل البنك الاهلى المصرى الى بنك مركزى حيث كانت الأحوال المحلية فى مصر تدعو الى



سرمه ايجاد بنك مركزى للاشراف على أعمال المؤسسات المالية وتنسيق جهودها وتوجيهها وجهة قومية (٢٢٢) ، وقد أشار أحد ماهر باشا الى هبوط الاسعار المصرية والأسهم المالية التابعة للحكومة المصرية ، ورأى أن خير وسيلة لتحقيق الاشراف على المؤسسات المالية والحفاظ على عدم هبوط هذه الاسعار والأسهم المالية فى المستقبل هو تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى (٢٢٣) ، وقد دعا طلعت حرب الى انشاء بنك مركزى لمصر ، وظل ينتظر انتهاء امتياز البنك الاهلى ليحل بنك مصر محله فى اصدار البنكوت ويكون بنكاً مركزياً (٢٢٤) ، ولكن الازمة التى حلت به سنة ١٩٣٩ حالت دون ذلك .

وفى سنة ١٩٣٩ فكرت الحكومة فى ايجاد بنك مركزى وكتبت فعلاً الى البنك الاهلى تقترح عليه منحه الاختصاصات القانونية للبنك المركزى خاصة ان امتياز اصدار البنكوت كان قد قارب على الانتهاء (٢٢٥) ، وكان الباعث لاختيار البنك الاهلى، بالذات هو انه بحكم الواقع كان بنكاً مركزياً للبلاد يقوم فيها بأغلب الخدمات التى تقوم بها البنوك المركزية عادة ، وكما جاء بمذكرة انشاء البنك « انه مؤسسة متينة ووطيدة الدعائم وله تقاليد سبها عن مستوى المؤسسات التجارية المجردة ، فكانت سياسة البنك فى الازمات مثلاً سياسة بنكية رائدة ، وهى سياسة لا تنهجه البنوك التى لا هدف لها الا الربح ، وتاريخه يشف عن رغبة صادقة فى التعاون مع الحكومة ، وللبنك ثقة وشهرة دوليتين ، فلو ان الحكومة اختارت بنكاً آخر لهذه المهمة لحرمت من هذه المزايا » (٢٢٦) ، والواقع ان كل ما ذكر بشأن المذكرة التى رفعت لانشاء بنك مركزى ، انما هى مذكرة مدعاهها الحصول على الموافقة على جعل البنك الاهلى بنكاً مركزياً ، لأن البنك كان راغباً فى ذلك رغم ماله من مخالفات ومسئوليات .



ولكن توافق الحكومة على جعل البنك الاهلى بنكا مركزيا وضعت شروطا الغرض منها تمصير ادارة البنك وضمان استقلالها ومنع تأثرها بغير العوامل الاقتصادية والمالية (٢٢٧) (أى عدم التدخل السياسى) ، كما ان فرصة البنك التى استغلها بالنسبة لمساعدة بنك مصر على اجتياز أزمته وإمهال الحكومة فى دفع دينها حينما انكشف حسابها سنة ١٩٤١ اشترط أن تستصدر الحكومة قانونا بحد امتيازته لمدة أربعين عاما ، وتعهد البنك بأن يتحول الى بنك مركزى ، وقد قبلت الحكومة ذلك مرغمة تحت ضغط الحوادث (٢٢٨) ، لهذا تقدمت الحكومة فى يولية سنة ١٩٤٠ الى البرلمان بمشروع قانون لتحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى ، وفى ١٠ أغسطس صدر مرسوم بإدخال عدة تعديلات على نظام البنك بقصد تمصيره (٢٢٩) .

وقد تعددت الآراء والمناقشات حول تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى أو انشاء بنك مركزى جديد أو فكرة تأميم البنك الاهلى ، وفى اثناء هذه الفترة تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو العضو « زكريا مهران » فى يناير سنة ١٩٤٦ بمشروع قانون بتحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى على أساس أن يكون شركة شبه حكومية رأسمالها عشرين مليوناً من الجنيهات تشارك فيه الحكومة بنسبة ٥١٪ ، وكان مآل هذا المشروع الرفض لأن الحكومة رأت ضرورة أن تمتلك البنك لكى تتمكن من السيطرة عليه (٢٣٠) .

## ٢ - البنك العثمانى :

له فروع فى جميع أرجاء الشرق الأدنى (٢٣١) ، وكان للبنك وفروعه أثر كبير خلال الحربين العالميتين ، حيث النفوذ



الانجليزى الاقتصادى والسياسى ، وقام بدور كبير خلال الحرب الثانية حيث قدم الكثير من الخدمات لكثير من الدول خاصة فى الأعمال المصرفية لتحويل التجارة الخارجية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أودعت الحكومة الاسبانية فيه مبلغ ٣٧٠ ألف جنيه لشراء نحو ١٢ ألف طن أرز مصرى (٢٣٢) .

#### ٢ - بنك « باركلز دى . سى . او » (Barclays Bank (D.C.O.)

تأسس براسمال انجليزى قدره عشرة ملايين جنيه استرلينى ، وله العديد من الفروع فى مختلف أنحاء التطر المصرى وفرعه الرئيسى بالقاهرة ، وكان هذا البنك فرعاً لبنك انجليزى مقره الرئيسى فى لندن ، وكانت ودائع البنك ضخمة تاتى اليه بصفة خاصة من الجيش البريطانى الذى كانت تربطه به صلات وثيقة ، كما تام البنك بتوظيف عدد كبير من المصريين والأجانب بلغ عددهم نحو ١١١٤ موظفاً مصرياً وأجنبياً (٢٣٣) .

#### ٤ - بنك ايونيان ليميتد :

شركة انجليزية مقرها لندن له فرع فى الاسكندرية (٢٣٤) .

#### ( ب ) البنوك التجارية الفرنسية :

ويعتبر البنك الاهلى الباريسى اقدها فى مصر ، وكان من أهم بنوك الايداع بالنسبة للأسهم وهو فرع من أحد البنوك الفرنسية الكبيرة والذي يعرف فى فرنسا بنفس الاسم ، وكان للتسهيلات الكبيرة التى منحها المركز الرئيسى بفرنسا لفرعه فى مصر أثرها الكبير على ثبات هذا البنك ورواجه ، مما أدى الى مساهمته بنصيب كبير فى تحويل تجارة القطن وأعمال



المقاومات خلال فترة ما بين الحربين ، واستمر نشاط البنك المتنوع حوال تلك الفترة (٢٣٥) .

وبنك الكريدى ليونيه الذى نقل الاسكندرية (٢٣٦) ، ثم أصبح له فروع فى القاهرة وبورسعيد ، وزاول الاعمال المصرفية العادية ، فضلا عن تمويل محصول القطن (٢٣٧) .

أما عن البنك التجارى المصرى Commercial Bank Of Egypt فقد تأسس برأسمال ٣٠٠.٠٠٠ د . ك ، وفى سنة ١٩٣٨ حلت عناصر أجنبية بتدصرة محل بعض الفرنسيين ، ولكن البنك تكبد خسائر فادحة بلغت ٥٦١٤٤ د . ك فى نفس السنة وقد نشأت هذه الخسائر من استهلاكات مختلفة وهى خسارة تزيد قليلا على نصف رأس المال مما دعا الى أن يقدم البنك دفاتر حساباته الى المحاكم المختصة فى سبتمبر ١٩٣٩ ، وانعقدت الجمعية العمومية فى ديسمبر ١٩٣٩ وقررت سحب دفاتر حسابات البنك لتابعة أعماله ، وقد صدقت المحكمة التجارية بالاسكندرية على ذلك فى فبراير ١٩٤٠ م .

أما عن رأسمال البنك فقد تغبر هبوطا وصعودا أكثر من مرة ففى سنة ١٩٤٢ هبط الى ١٠٧٢٥٠ د . م بسبب الخسائر التى لحقت به (٢٣٨) ، ثم زاد الى ٦٠٠.٠٠٠ د . م سنة ١٩٤٥ ثم الى ٩٠٠.٠٠٠ د . م سنة ١٩٤٦ وهذه الزيادة كانت بسبب كثرة الاموال فى البلاد بسبب الحرب ، ويلاحظ أن البنك كان دائما يحقق أرباحا سواء فى حالة ارتفاع رأس المال أو انخفاضه ، وكانت أرباح سنة ١٩٤٥ نحو ١٢٢٦٠٠ د . م (٢٣٩) ، وهى أرباح كبيرة بالنسبة لرأس المال .

ثم « البنك الشرقى » تأسس بالقاهرة وهو فرع البنك الوطنى للتجارة والصناعة أفريقيا الذى يوجد مركزه فى



لمرئسا (٢٤٠) ، وكان البنك باسم البنك العقاري الشرقى  
(للقطر المصرى) Credit Foncier d'orient وقد قام بأعمال  
رهونات على عقارات فقط طوال تلك الفترة (٢٤١) .

أما البنك الفرنسى الأخير هو « الكنتوار المصرى للصناعة  
والتجارة » برأسمال ١٥٠٠٠ هـ . م بين مجموعة من الفرنسيين  
وبعض المصريين فى نهاية ١٩٣٨ (٢٤٢) .

### ( ج ) البنوك الإيطالية :

وأهمها البنك الإيطالى المصرى Banco Italo Egiziano  
وكانت أسسه فى حيازة مؤسستين إيطاليتين هما بنك روما وبنك  
الكريدى الإيطالى (٢٤٣) ، وبعض الأفراد الإيطاليين (٢٤٤) ،  
والمصريين (٢٤٥) ، ومركزه الرئيسى فى الاسكندرية وله فرعان فى  
الاسكندرية والقاهرة ، ويتعامل باللغة الإيطالية فى مكاتبه (٢٤٦) .

ومع بداية الحرب الثانية وضع البنك تحت الحراسة  
لأنضمام إيطاليا الى جانب المانيا ضد بريطانيا (٢٤٧) ، وفى سنة  
١٩٤٥ ، قام بالحجز على مال عمومى لنساجين إيطاليين ضد مدينيه  
التجار بأسسوط (٢٤٨) .

والبنك الإيطالى الثانى « هو البنك التجارى الإيطالى للقطر  
المصرى

Banco Commerciale Italiana Perl, Egitto sede Social  
Cairo d'Egitto.

المركز الرئيسى فى الاسكندرية وله فرع فى القاهرة (٢٤٩) ،  
تأسس سنة ١٩٢٥ ، لمدة ٥٠ سنة ، برأسمال مليون جنيه (٢٥٠) ،  
وقد وضع أيضا تحت الحراسة العامة سنة ١٩٤٠ (٢٥١) .

أما بنك موصيرى ش . م . م . Banque Masseri S.A.E.



فقد تأسس بمرسوم ملكي لمدة ٥٠ سنة (٢٥٢) بمعرفة أسرة موصيري الإيطالية اليهودية والتي استمرت طوال تلك الفترة وبعدها (٢٥٣) وكان رأسمال البنك عند التأسيس ١٠٠.٠٠٠ ح.م. زيد الى ربع مليون جنيه في الفترة من ١٩٢٨ الى ١٩٤٤ (٢٥٤) ، وكما سيطر الايطاليون على رأسمال البنك فانهم أيضا سيطروا على ادارته ووظائفه (٢٥٥) وكان لنشاط البنك اثره في تحقيق أرباح طائلة بلغت ٣٦٦١٢ ح.م سنة ١٩٤٦ (٢٥٦) ، ومن الملاحظ أن البنك استمر في نشاطه دون أن يرد ما يفيد وضعه تحت الحراسة كالبانوك الإيطالية الأخرى وذلك لدخول عناصر انجليزية وفرنسية في مجلس الادارة والوظائف (٢٥٧) .

#### ( د ) البنسوك اليونانية :

وهي « البنك الأهلي اليوناني » مقره الرئيسي في أثينا وله فروع في مصر ، كالقاهرة (٢٥٨) والاسكندرية وبورسعيد ، وبلغ رأسمال البنك ٢٩٧٥٨٦٨٠٠ دراهمة (٢٥٩) وكان البنك يقوم بالأعمال المصرفية والتجارية لليونانيين لكثرة عددهم في مصر وتنوع نشاطهم .

**والبنك الثاني هو « بنك التجارة » ( ن تيجيوزى وشركاه )**  
تأسس برأسمال ٧٠٠.٠٠٠ ح . م (٢٦٠) وهذا البنك يوناني في رأسماله وفي ادارته ولم يوظف شيئا من أمواله في سندات الحكومة المصرية ، ولا يعود نشاطه بمنفعة على الاقتصاد المصري ، وكان يقوم بمختلف الأعمال المصرفية العادية والتجارية ومقره القاهرة (٢٦١) .

كما ظهرت بنوك لأفراد يونانيين سميت باسمائهم ،  
فهناك البنك الذي أنشاه اليوناني « ديمتري زوتس بالقاهرة وسمى  
باسمه Dimitri Zotos Banquier وكان يقوم بالأعمال



المصرفية والتجارية ، وقد طالب صاحب البنك تنفيذ الحكم الصادر بواسطة الغرفة التجارية بالمحكمة المختطة بالقاهرة فى ٤ يونيه ١٩٣٨ ضد مدينه بأسسوط لدفع ما عليهم من اموال حيث كان للبنك نشاط مالى فى اغلب انحاء مصر (٢٦٢) .

#### ( ه ) البنوك البلجيكية والالمانية :

وقد وجد فى مصر خلال تلك الفترة بنك بلجيكى وآخر المانى ، اما الاول فهو « البنك البلجيكي والدولى بمصر Banque Belge et Internationale en Egypte » مركزه الرئيسى بالقاهرة ، وله فروع فى مصر الجديدة والاسكندرية ، مارس كافة اعمال البنوك التجارية والمالية والعادية ، أصدر اذونات على الخزانة لھاملھا بالاطلاع وبالاجل بشروط منقرية ، كما كان يؤجر خزائن خصوصية (٢٦٣) ، وكان راس المال المنفوع عند التأسيس نصف مليون جنيه (٢٦٤) .

وقد اناذت ظروف الحرب البنك حيث اقبل عليه المودعون لوفرة المال داخل البلاد حتى بلغت الودائع فى ١٩٤٣/٤٢ نحو ٣٨٣٧٩٠٤٠٠ هـ . م بينما بلغت الحسابات الجارية المدينة نحو ٣٩٧٠٢٠٨٤٢ ر . م وقدر ما فى خزانته من الاموال لحسابه لدى البنوك بمبلغ ٥٩٥٠٠٠٠٠ ر . م ، ونتيجة لتلك الظروف كان نشاط البنك عظيما فحقق ارباحا لم يسبق لھا مثيل (٢٦٥) ، وقد ساعد استمرار البنك فى تحقيق المزيد من الارباح الى رفع نسبة الارباح الموزعة على المساهمين والتى بلغت ٥ ٪ نصيب السهم سنة ١٩٤٢ (٢٦٦) .

اما عن البنك الالمانى فى مصر فهو « بنك درسدن الالمانى » الذى وضع تحت الحراسة وأغلق اجباريا فى بداية الحرب الثانية (٢٦٧) شأنه فى ذلك شأن البنوك الايطالية على نحو



ما سبق ، وبعد انتهاء الحرب ورنع الحراسة ام يعد البنك الى العمل مرة أخرى كالبنوك الإيطالية ، ولم تفتح ألمانيا بنوكا أخرى في مصر بل اكتفت بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الألمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية (٢٦٨) .

### ( و ) البنوك المختلطة :

وهى عبارة عن بنوك أجنبية مساهم في تأسيسها جنسيات أجنبية مختلفة بالإضافة الى بعض المصريين والمتصرين او الراسماليين الاحتكاريين ، وجنسياتها مصرية ، وأهم هذه البنوك « بنك سوارس ( اولاد سوارس وشركاهم سابقا ) Banque Suares (Ltd Ed. Suares Fils & Cie) الذى يعمل كبنك خاص باسم اولاد سوارس وشركاهم ، واسرة سوارس يهودية بعضها يحمل الجنسية الإيطالية وبعضها يحمل الجنسية الفرنسية (٢٦٩) وساهم في هذا التأسيس بجانب اسرة سوارس بعض الإيطاليين وبعض المتصرين من عائلة قطاوى اليهودية (٢٧٠) براسمال ٢٠ر.٠٠٠ د . م زاد حتى سنة ١٩٤١ الى ١٠٠ر.٠٠٠ د . م وبدة امتياز البنك ٥٠ سنة ، ومركزه الرئيسى في الاسكندرية وله فرعان أحدهما في القاهرة والآخر في طنطا (٢٧١) .

وقد بدأ البنك أعماله بعمليات مصرفية بحتة ، غير أنه رغبة منه في توسيع نطاق أعماله عمد الى الاشتراك في الأعمال الاقتصادية فاشترك فعلا في ١٩٤٢/٤١ بالتوصية في شركة Nissim Oil Mills بينها ببلغ ٩٠٠٠ د . م ، ومع مصنع أحذية Joe ببلغ ٥٢٥٠ د . م زيد فيما بعد الى ٨٠٠٠ د . م ، ومع Henri Soria & Co ببلغ ١٢٠ر.٠٠٠ د . م زيد الى ١٥٠ر.٠٠٠ د . م الغام التالى . وقد نجحت هذه الشركات في تحقيق أرباح كبيرة (٢٧٢) .



وبالإضافة الى أعمال المصارف قام البنك بتثيل شركات  
التأمين والملاحة والأخص حيازة مصرف أولاد أ . سوارس  
وشركاهم شركة تضامن مركزها بالاسكندرية والاستمرار فى  
أعماله والتكفل بمطلوباته (٢٧٣) .

وثانى البنوك المخططة أهمية « بنك زلخه Banque Zilkha  
صدر مرسوم تأسيسه فى ٢٣ مارس ١٩٤٤ لمدة ٢٥ سنة  
برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ح.م (٢٧٤) ، وذلك بعد أن طلب مؤسسو  
البنك من وزير التجارة والصناعة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ الموافقة  
على الدكرتو بالمؤسسة المذكورة كشركة مساهمة مصرية ،  
وتعهدوا بالاستعداد فى مشاركة بنك مصر بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ ح.م  
وادخال مساهمين مصريين آخرين ومشاركتهم فى مجلس ادارة  
البنك ، وزيادة نسبة الموظفين المصريين فى المركز الرئيسى  
والفروع (٢٧٥) ، ومع ذلك يتضح من عضوية مجلس ادارة البنك  
أن مؤسسيه هم أسرة زلخه اليهودية العراقية وبعض الأجانب  
ومصرى واحد (٢٧٦) ، وقد مارس البنك جميع الأعمال المصرفية  
التجارية والمالية واصدار الشيكات (٢٧٧) ، وجميع العمليات التى  
لها صلة بتجارة القطن (٢٧٨) .

ومن البنوك المخططة فى مصر « بنك الاستيراد والتصدير  
المصرى Import & Export Bank of Egypt برأسمال ٢٠٠.٠٠٠  
ح . م ويلاحظ أن البنك ارتبط فى نظامه ( عقد الالتزام ) بنسبة  
٦٠٪ للدولفين المصريين ، فى حين بلغت نسبة عتدهم الفعلية  
٥٠٪ بعجز قدره ١٠٪ (٢٧٩) ، وقد أسس البنك لفيف من اليهود  
المقيمين بمصر ومن جنسيات أجنبية مختلفة (٢٨٠) .

أىضا من البنوك المخططة « المصرف المصرى للواردات  
والصادرات » تأسس لمدة ٥٠ سنة برأسمال ٥٠٠ ح . م  
ونشاط البنك وكلاء فبارك ومستوردين (٢٨١) .



وأخيرا « شركة الشرق الأدنى العالمية » تأسست أول  
نومبر ١٩٣٧ بين أربع شركات كندية وثلاثة أفراد ( مصريين  
وأجانبى ) ، برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة ، وقام البنك  
بجميع عمليات البنوك والصندوق والخصم والقومسيون وبيع  
أوراق القطع والأوراق التجارية وسندات الدين العام ، وأسهم  
وسندات الشركات المصرية والأجنبية وإصدار الشيكات  
والسندات (٢٨٢) .

وجميع هذه البنوك كانت تدار بواسطة أجنبى ، وكانت  
جميعا أما فروعا لبنوك أجنبية وأما شركات مساهمة مسجلة  
مطبا بأموال أجنبية وتحت إدارة أجنبية هدفها خدمة رعايا الدول  
التي ينتمى إليها البنك (٢٨٣) ، والسيطرة على جميع أفرع النشاط  
الاقتصادى نتيجة التوسع المصرى فى البلاد ، كما كان  
للحرب العالمية الثانية أثرها فى زيادة الاحتكارات الأجنبية  
المصرفية (٢٨٤) .

وقد تركز معظم هذه البنوك فى المدن الرئيسية الثلاث فى  
مصر ، القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، مع وجود أفرع  
لكثير من هذه البنوك فى المدن الأخرى (٢٨٥) ، هذا بالإضافة الى  
وجود بنوك نشأت برؤوس أموال مختلطة على نحو ما سبق .

وقد انصرف نشاط البنوك التجارية الأجنبية الى التمويل  
تصير الأجل للإنتاج الزراعى وبصفة خاصة القطن والاستثمار  
خارج البلاد وجميع الخدمات المصرفية التى تحتاج إليها التجارة  
الخارجية ، مثل منح الحسابات الجارية وتحصيل الشيكات  
وخصم الكمبيالات وشراء وبيع الأوراق المالية والتسليف عليها  
وشراء وبيع العملات الأجنبية (٢٨٦) .



وبالرغم من أن البنوك التجارية قد قامت على أساس استثمار أموالها في تمويل التجارة الخارجية حتى بعد الحرب الثانية ، فإنها قد وجهت جزءا من نشاطها نحو التجارة الداخلية مثل منح القروض قصيرة الأجل لكبار التجار وحدهم في صورة سحب على المكشوف أو بضمان أوراق مالية ، وكذلك عن طريق خصم بعض الكمبيالات المحلية ، وتمويل عمليات سوق الأوراق المالية ، وقد وجهت الانتقادات ضد منح القروض لكبار التجار دون صغارهم (٢٨٧) .

وتعتمد البنوك التجارية على وارد ثلاثة في تمويل عملياتها ، أولها موارد ذاتية متدولة في رؤوس الأموال والاحتياطيات والإرباح غير الموزعة ، وثانيها الودائع ، وثالثها مبالغ مقترضة (٢٨٨) ، حيث تقوم البنوك التجارية بعمليات اقتراض بضمان أقطان أو خلافة خاصة لتبويل القطن (٢٨٩) .

ومن العوامل المؤثرة على الودائع لدى البنوك التجارية نجد أنها تختلف من فترة إلى أخرى ، فمثلا خلال فترة الحرب كانت مصروفات جيوش الحلفاء في مصر عاملا مهما حيث الانفاق الضخم مع صعوبة الحصول على السلع المطلوبة غير الحرية وذلك لمشاكل الشحن وإغلاق البحر المتوسط الذي أدى إلى قلة الواردات ، مما جعل الودائع تزيد في البنوك ، وكذلك النقد المتداول على نحو ما سبق ، وكان نتيجة ذلك تجميع ما يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه استرليني من الأرصدة ، أما العامل الثاني فهو ارتفاع أسعار القطن التي تزيد من الودائع ومن النقد المتداول (٢٩٠) ، وأن كان هذا العامل لم يكن ملموسا بصورة واضحة خلال تلك الفترة ، إنما ظهر في الفترة التالية .



## ثانيا : البنوك المتخصصة فى مصر

وتشمل البنوك الزراعية وبنوك الاقراض العقارى ، وهى تختلف عن البنوك التجارية من حيث نشاطها فهى لاتزاول الأعمال المصرفية كما لا تقبل الودائع الجارية كالبنوك التجارية ، ويمثل الاقراض متوسط وطويل الأجل أهمية كبيرة من الاستخدامات التى تضع فيها هذه البنوك ، وازداد (٢٩١) فالبنوك الزراعية متخصصة فى الائتمان الزراعى مثل بنك التسليف الزراعى والتعاون (٢٩٢) ، أما البنوك العقارية فنشاطها هو اقراض أصحاب الأراضى والمباني بضمان عقاراتهم وتستند على آجال طويلة قد تصل الى ٢٠ أو ٢٥ سنة مثل البنك العقارى المصرى (٢٩٣) ، والبنك العقارى الزراعى المصرى (٢٩٤) وبنك الأراضى المصرية (٢٩٥) ، وشركة الرهن العقارى المصرية ليتم (٢٩٦) ، والبنك العقارى العربى (٢٩٧) .

وقد بدأ الائتمان العقارى فى مصر فى اواخر القرن التاسع عشر وحيث تنفقت رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ساعية وراء الاستثمار المربح ومعتمدة على الامتيازات الأجنبية (٢٩٨) ، وكان المالك العقارى المصرى والمزارع خاصة الصغار فى حاجة دائمة الى المال فكانوا يقعون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها الى ٢٠٪ أو أكثر .

وكان هؤلاء « المرابين » من غير المصريين غالبا ، وان كان بعض الاقباط واليهود المصريين قد مارسوا الربا (٢٩٩) ، وكان أهم نشاط للأجانب بالنسبة لهذا النوع من البنوك هو الاعتماد بالمساهمة فى تأسيس بنوك الاقراض العقارى والزراعى .



نحما أن هذا النوع من البنوك المتخصصة قد وجد مساندة من جانب الدولة ، فالائتمان الزراعى مثلا بصفته من أهم مصادر الدخل القومى الى جانب الصعوبات التى تلقاها الوحدات الزراعية فى الحصول على الائتمان لم يكن فى مصر مؤسسة متخصصة فى الائتمان الزراعى حتى سنة ١٩٣١ حيث انشئ بنك التسليف الزراعى الذى ساندته الحكومة بالاضافة الى التجربة الناجحة لبنك الزراعى المصرى الذى صفى اعماله سنة ١٩٣٧ (٣٠٠) .

وقد لعب هذا النوع من البنوك خاصة العقارية منها دورا بارزا ، خاصة مع ظهور مشكلة الديون العقارية ، والديون العقارية هى التى كانت للبنوك والشركات العقارية فى مصر - وهى اجنبية - لدى الأهلى المصريين ، وهذه الديون أثقلت كاهل المصريين خاصة قبل مؤتمر مونترى ، وأخطر ما فى هذه الديون هو الفوائد التى كانت تضاف على الدين الاصلى واستفاد منها الأجانب كثيرا .

واصبح البنك العقارى والشركات العقارية تملك جل عقار البلاد ، رهنا على ديون الأهلى ، وتحكموا فيها عن طريق بيع مقادير عظيمة منها (٣٠١) .

ومى سنة ١٩٣٩ تم تشكيل لجنة بوزارة المالية سميت « لجنة تسوية الديون العقارية » (٣٠٢) وتوالت بعد ذلك تطورات المشكلة ، فانعقدت لجنة تسوية الديون المذكورة سنة ١٩٣٩ وهو التاريخ المحدد لوقف البيوع الجبرية للبت فى طلبات التسوية المقدمة ، حيث بلغت هذه الطلبات ٢٨٢٨ طلبا قبل منها ٢٣٠٤ طلبات لاستيفائها الشروط الشكلية ، أما



الطلبات التي رفضت فقد رؤى رائة بأصحابها ورغبة في تحقيق العدالة اعادة النظر فيها(٣.٣) .

وفي سنة ١٩٤١ صدر مرسوم بقانون بتعديل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ بتسوية الديون العقارية والغاء القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٩(٣.٤) ، وفي سنة ١٩٤٢ صدر قانون رقم ١٢ بتسوية الديون العقارية والغاء القانونين ٣ ، ٣٥ لسنة ١٩٣٩ بشأن الترخيص للحكومة في أن تضمن السندات التي يصدرها البنك العقاري الزراعى المصرى بمقدار ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية(٣.٥) ، وفي سنة ١٩٤٤ صدر قانون بتعديل احكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية ، حيث اعطيت للجنة تسوية الديون العقارية سلطات أوسع في التسوية لصالح المواطنين(٣.٦) .

وبهذا يمكن القول بأن الحكومة المصرية حاولت ان تحل مشكلة الديون العقارية خاصة بعد أن تحطمت صخرة الامتيازات الأجنبية واصبحت للدولة سيادتها وان كانت تلك الطول في حدود معينة خلال فترة الانتقال التي تنتهى ( سنة ١٩٤٩ ) ، وذلك لمنع تسرب الأرض من أيدي المصريين الى أيدي الأجانب ، ومحاولة صون الثروة العقارية المصرية .

ويمثل البنوك العقارية جنسيات اوروبية مختلفة رغم انها تأسست في شكل شركات مساهمة مصرية . فان رأسمالها كان اجنبيا فيما عدا بنك التسليف الزراعى المصرى الذى شاركت فيه الحكومة المصرية وبعض عناصر مصرية .

ولنتناول هذه البنوك كلا على حدة ونبدأ بأهمها وأشهرها وهى : البنوك العقارية : وأول هذه البنوك « البنك العقاري



المصري Crédit Foncier Egyptien مركزه الرئيسى القاهرة ،  
تأسس برأسمال فرنسى قدره ٤٠ مليون فرنك زيد أكثر من مرة  
حتى بلغ ٢٠٠ مليون فرنك حتى نهاية تلك الفترة ، موزعة على  
٤٠٠.٠٠٠ سهم قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك دفع نصفها والباقي  
تحت الطلب (١٣٠٧) ، وقد قام بتأسيسه بعض كبار المالىين المقيمين  
فى مصر مثل محال سوارس ورولو وقطاوى مع ثلاثة من البنوك  
الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال  
وبنك الكتوار ناسيونال دى سكونت (٣٠٨) .

وقد ساعد البنك أصحاب رؤوس الأموال على تشييد  
مبان كثيرة فى كل من القاهرة والاسكندرية وكان أغلب قروض  
هذا البنك طويلة الأجل من ١٠ — ٥٠ سنة وهى مضمونة برهن ،  
وتصل قيمة القرض الممنوح الى ٦٠ ٪ من قيمة العقار على  
الأكثر ، غير انه لم يكن يقرض سوى كبار الملاك — وبالتالي  
لا يتعاون مع طبقة صغار الملاك ، مع ان هذه الطبقة هى التى  
كان يجب التعاون معها طبقا لنظامه الاساسى — وقد سيطر  
البنك على مساحة كبيرة من أراضي مصر نتيجة توسعه  
فى قروضه ووصل الأمر الى امتلاك بعضها ، ومع قيام الحرب  
الثانية وزيادة الدخول النقدية ووفرة رؤوس الأموال فى مصر  
أدى ذلك الى تضائل قروض البنك ، فمن ١٣١٥٥ ألف جنيه  
سنة ١٩٣٩ الى ١٠١٩٣ ألف جنيه سنة ١٩٤٣ الى ٦٠.٥٣ ألف  
جنيه سنة ١٩٤٦ ، ولكن ازاء ارتفاع أسعار الأوراق المالية  
فى البورصة باع البنك ما لديه منها واستبدل البعض الآخر  
مما أسفر عن تحقيق ربح كبير بلغ حوالى ربع مليون جنيه فى  
كل من سنتى ١٩٤٢/٤١ و ١٩٤٣/٤١ ، الأمر الذى أدى الى  
اتجاه البنك الى توظيف أمواله فى أعمال جديدة كاستراكه فى  
تأسيس شركة للإنشاءات الحديثة باسم « شركة الشمس (٣٠٩)



و « شركة مصر الجديدة العقارية » بقية ٧٢٦.٠٠٠ هـ م  
فى الشركين المذكورين ، والبنك نحو ١٠٠.٠٠٠ هـ م مستثمرة  
فى بنك التسليف الزراعى .

اما البنك العقارى الثانى فهو « البنك العقارى الزراعى  
المصرى » الذى كان يعتبر قسما من بنك التسليف الزراعى  
المصرى بعد الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصرية وبنك  
التسليف الزراعى المصرى ( سنة ١٩٣٢ ) ، على انشاء قسم  
للتسليف العقارى تحت اشراف البنك المذكور ، لاقرض الزراع  
بضمان عقارى من المرتبة الاولى على الاطيان الزراعية ( ٣١٠ ) ،  
بفائدة ٧٪ فى السنة والتسقط الذى لا يدفع كله او بعضه  
فى ميعاد استحقاقه تسرى عليه الفوائد بواقع ٩٪ سنويا حتى  
de Plein droit ( ٣١١ ) ، وان السلف التى كان يقدمها  
البنك كانت برهن اول على اطيان زراعية بشرط الا يقل مبلغ  
السلفة عن خمسين جنيها ولا يزيد على ٤٠٠٠ جنيه ( ٣١٢ ) ،  
وان كل ما امكن البنك تحصيله منها سنة ١٩٣٧ بلغ ١٣٪ ، وكان  
البنك قد اشترى كل قروض البنك الزراعى القديم ( البنك  
الزراعى المصرى ) ، وحصل منها سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٪ ( ٣١٣ ) ،  
ايضا كان البنك يقدم قروضا برهن تأمينا لصالح البنوك العقارية  
والزراعية الاخرى ، وقد حلت محل شركة الرهن العقارى  
المصرى ومحل الحكومة المصرية ( ٣١٤ ) .

وفى سنة ١٩٣٩ صدر قانون يرخّص الحكومة بأن تضمن  
السندات التى يصدرها البنك بمقدار ٣ ملايين جنيه فقد كانت  
الحكومة يدا طيبة للأجانب رغم الغاء الامتيازات ( ٣١٥ ) ، وفى  
٢٩ بوليه ١٩٤١ صدر مرسوم خاص بتنظيم ادارة البنك بحيث  
اصبح بنكا مستقلا له الشخصية المعنوية ومجلس ادارة خاصا به .



مؤلفا من وكيل المالية ورئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى وخمسة اعضاء يكون تعيينهم من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات (٣١٦) براسمال ١ ١/٢ مليون ح.م (٣١٧) .

وثالث البنوك المقارية فى مصر اهمية هو « بنك الاراضى المصرية The Land Bank of Egypt » مركزه الرئيسى بالاسكندرية (٣١٨) ، وكان البنك يقدم قروضا برهن تأمينى لصالحه (٣١٩) ، ويشترى ديونا عقارية ويفتح حسابا جاريا على رهن عقارى ، ويقدم سلفيات للمزارعين الملاك بدون اختصاص عقارى بمبالغ لا تزيد على قيمة محاصيل اراضيهم ، ويسلم بمبالغ من النقود بصفة ودیعة بفائدة وبدون فائدة (٣٢٠) .

وبسبب قيام الحرب الثانية ارتفعت اسعار المحاصيل الزراعية ، كما ارتفعت اثمان الاطيان وتوافرت الاموال فى البلاد ، فاصبح بيعها سهلا ، واقبل المدينون على دفع اقساطهم للبنك فى حينه فتوافرت لديه اموال كثيرة سمحت بعقد قروض جديدة (٣٢١) ، وفى ١٩٣٩/٢٨ بلغت قروض البنك ٥٣ قرضا زادت الى ١٥٣ فى ١٩٤٤ / ٤٣ ثم هبطت الى ١٣١ فى ١٩٤٧ (٣٢٢) ، ومع زيادة قروض البنك خلال الحرب ، فان قيمتها انخفضت ، فقيمة القروض سنة ١٩٣٨ بلغت ١٦٠.١٦ ٨٦٢.٥ ح.م انخفضت سنة ١٩٤٣ الى ٣٤١٤.١٩ ح.م ثم هبطت الى ٢٨٢٢.٧٦٨ فى ١٩٤٦ (٣٢٣) ، كما انخفضت قيمة الديون التى لم تسدد له من ٣٦٩٢ ح.م فى ١٩٣٩/٢٨ الى ٢١٧٥ ح.م فى ١٩٤٤/٤٣ ثم الى ١٨٠٠ ح.م فى ١٩٤٧/٤٦ (٣٢٤) .

ايضا انخفضت اثمان سندات البنك ٤٥٪ الى احد عشر جنيها بامر عسكرى صدر فى سوق الاوراق المالية فى اول سنة ١٩٤١ وقبل صدور الامر كانت تتداول بأربعة عشر جنيها



ومع نزول ائمان السندات هكذا . الا أن أسهم البنك ارتفعت  
من ٢٨٠ قرشا الى ٤٥٥ قرشا ثم انخفضت عند اقفال البورصة  
الى ٤١٢ قرشا (٣٢٥) .

ونتيجة لوفرة الأموال لدى البنك بلغت مساحة مجبوع  
الأراضي المرهونة للبنك في القطر المصري في نهاية سنة  
١٩٤٣ نحو ٧٨١.٩ أفدنة ، منها ٥٢٣٨٢ في الوجه البحري ،  
و ٧١٦١ في الوجه القبلي ، والباقي في جهات مختلفة ، وبلغت  
مساحة أملاك البنك التي رسا مزاها عليه في هذه السنة  
نحو ٥٦.٤ ر. فدان قيمتها ٢٩٨٤٢٩ ر.م. (٣٢٦) .

ومن البنوك العقارية الفرنسية أيضا « بنك الرهونات  
المصري » ، مقر استغلاله في القاهرة والاسكندرية وطنطا  
والمناصرة وبورسعيد وكان يقوم بالتسليف مقابل رهن على  
وبضائع وأوراق مالية حكومية ، وقبول أموال بصفة ودائع  
بفوائد وإصدار سندات رسمية قابلة للتحويل ، ويتكون  
مجلس إدارته من ثمانية أعضاء ورئيس المجلس وجميعهم أجانب  
فرنسيون (٣٢٧) ، أما عن رأسمال البنك فقد بلغ سنة ١٩٣٩ نحو  
١٨٧٥٠ فرنكا وفي سنة ١٩٤٢ بلغ نحو ٢٧٣١٩٦ ر.م. (٣٢٨) .

ومن المؤسسات المالية الفرنسية التي قامت بأعمال البنوك  
العقارية في مصر أيضا الشركة الفرنسية المصرية  
للتسليف تأسست في الاسكندرية برأسمال ٧٥٠.٠٠ ر.م. ،  
وكانت الشركة تقوم بأعمال الاعتمادات على العموم والسلفيات  
على أشياء منقولة أو ثابتة بالقطر المصري وبالأجانب وجميع  
أعضاء مجلس الإدارة أجانب « ومصريين » (٣٢٩) .

أما فيما يتعلق بالاراسمال البريطاني في هذا المجال فقد تمثل  
في انشاء « شركة الرهن العقاري المصرية » لتمثل



The Mortgage Company of Egypt Ltd. وهي شركة بريطانية مقرها القاهرة تقوم بتقديم القروض لأجل طويلة تصل الى ٢٠ سنة ، بفائدة ٥٪ سنويا ، تصل الى ٩٪ سنويا في حالة عدم السداد في المواعيد القانونية (٣٣٠) .

وأخيرا البنك السويسرى المصرى للقروض العقارية Crédit Immobilier Suisse-Egyptien سويسرى الجنسية تأسس في جنيف ، مركزه الرئيسى في جنيف والادارة في القاهرة ، برأسمال ١٢٥٠.٠٠٠ فرنك سويسرى (٣٣١) ، وكان يقوم بالتسليف على الاملاك المبنية وعلى الاراضى الزراعية ، فضلا عن التسليف على ايرادات اوقاف وكان يتولى نيابة عن الغير وخاصة السويسريين ادارة املاكهم في مصر (٣٣٢) والخارج ، كما كان يقوم بفتح اعتمادات مؤمن عليها بضمانات عقارية (٣٣٣) .

ولصيانة حقوق البنك كدائن عين حارسا قضائيا سنة ١٩٣٧ ، لادارة ٩٩٨٧ غدان و ١٢٤ عمارة منها ٤٦ في القاهرة و ٣٤ في الاسكندرية و ٢٤ في طنطا .

اما عن قروض البنك فقد بلغ عددها سنة ١٩٤١ نحو ٥٣ قرضا قيمتها ٣٣١ر٥١ر٣ فرنك سويسرى بعضها مضمون برهن عقارى والبعض الآخر برهن حيازى (٣٣٤) .

وبجانب هذه البنوك هناك ايضا البنك الشرقى الذى كان يقوم بالاعمال العقارية والتجارية وسبق الحديث عنه .

ويلاحظ ان الرأسمالية الفرنسية ركزت نشاطها في هذا المجال من البنوك عن غيرها من رؤوس الاموال الاجنبية الاخرى .

اما عن البنوك الزراعية الاجنبية في مصر فلم يكن يوجد سوى « بنك التسليف الزراعى المصرى » ، الذى تأسس



لتقديم المال اللازم لحاجة الزراعة (٣٣٥) ، وخلال تلك الفترة والبنك يقوم بعمليات لأجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهرا ، وتقديم سلفيات للجمعيات التعاونية وصغار المزارعين ، وبيع الأسمدة والبذور ، وعمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنوات لتقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والمماشية ، وإصلاح الأراضي الزراعية ، والقيام بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية (٣٣٦) ، ومساعدة صغار الملاك ، إلا أن البنك كان يعمل عكس ذلك ، فكان يبيع السماد لصغار الملاك بأثمان تزيد عما كان يبيع لكبار الملاك بما يعادل ما بين ٥ و ١٠ قروش (٣٣٧) .

وفى سنة ١٩٣٧ أصبح البنك خاضعا للقانون الأهلى بعد عقد مؤتمر مونترو ، وعُدل حدود الملكية التى تخول للزراع حق الاقتراض فجعلها ٢٠٠ فدان بدلا من ٩٠ فدانا كما رفع نسبة التسليف على القطن فصارت ٨٥٪ بدلا من ٨٠٪ ثم زيدت الى ٩٠٪ فى السنة التالية (٣٣٨) ، وفى سنة ١٩٣٩ منحت الحكومة حق ضمان بعض القروض الممنوحة على القطن (٣٣٩) .

ومع نشوب الحرب تأثر اقتصاد البلاد الزراعى لنقص كمية المستورد من السماد الكيماوى فأثر ذلك فى غلة الأرض واضطرت الحكومة الى التدخل لموازنة الانتاج والاستهلاك حتى لا تتعرض البلاد الى خسارة جسيمة كالتى حدثت فى اثناء الحرب العالمية الاولى (٣٤٠) ، فقام البنك باستيراد السماد والاتفاق باسم الحكومة المصرية (٣٤١) ، حيث قام بتوزيع نحو ٢٠٠.٠٠٠ طن من السماد الكيماوى سنة ١٩٤٠ وهى كمية تفوق ما اعتاد البنك توزيعها فى السنين السابقة للحرب (٣٤٢) .

أما بالنسبة للقمح فقد تم الاتفاق سنة ١٩٤٠ بين الحكومة والبنك على التسليف بضمان الحكومة بجعل ١٥٥ قرشا. عن



أردب القمح الهندي و ١٤٥ عن أردب القمح البلدى (٣٤٣) وقام البنك بتمويل المدن بالقمح المرهون لديه بأسعار مناسبة على نحو ما سبق ، كما خفض سعر الفائدة الى ٥٪ وانقص رسوم التخزين بمقدار الثلث وتوسع فى التسليف لنفقات الزراعة والحصاد (٣٤٤) .



يتضح مما سبق مدى تسلط رأس المال الأجنبى فى قطاع البنوك والمال ، فالبنك الأهلى المصرى الذى كان يؤدى بالفعل كافة وظائف البنك المركزى لم يكن له من المصرية سوى الاسم فقط ، وكان فى الواقع مؤسسة بريطانية تخدم المصالح البريطانية فى مصر ، ويديره مجلس إدارة من لندن ، أما البنوك التجارية الأخرى فقد بلغ عددها خلال تلك الفترة أكثر من ٢٠ بنكا تجاريا مسجلا فى مصر بعد الحرب ، وباستثناء بنك مصر الذى دخلته العناصر الأجنبية بعد أزمته سنة ١٩٣٩ كانت كلها تابعة لرأس المال الأجنبى ( كخروج لبنوك أجنبية ) أو تخضع لائسرتها ، وكانت البنوك البريطانية والفرنسية هى التى لعبت الدور الرائد بها فى تلك الفترة من تاريخ مصر .

كما يتضح أن أهم مجال لنشاط هذه البنوك هو تمويل عمليات التجارة الخارجية فى نفس الوقت الذى كانت تعمرق فيه التطور الصناعى للبلاد ، وأن عددا ضئيلا من البنوك الإنجليزية والفرنسية هى التى تسيطر على أموال المودعين بما فيهم المصريين ، لذا حققت هذه البنوك أرباحا طائلة من وراء عملياتها التى قامت بها خلال تلك الفترة .

كما لعبت البنوك العقارية دورا كبيرا فى السيطرة على ملكيات وعقارات المصريين عن طريق تقديم القروض للمصريين،



مما أدى الى حدوث مشكلة الديون العقارية ، كما ان اهم هذه البنوك برؤوس أموال بريطانية وفرنسية وهى التى استطاعت نهب الفلاحين عن طريق الربا الفاجش .

### تبعية الجنيه المصرى للجنيه الانجليزى :

كان الجنيه الانجليزى العملة الرسمية فى التداول فى مصر ، وقد عمد الاستعمار البريطانى الى اصدار نقود ورقية مصرية تابعة للبنك الاهلى المصرى ، ولكن ينظم الاصدار وغطاءه وسياسة هذا البنك بطريقة تجعل النقد المصرى تابعا كلية لبريطانيا ، وهذا الوضع ساد مصر فترة طويلة من ١٩١٦ الى ١٩٤٨ ومهما كان شكل التبعية النقدية فان من اهم آثارها انها أبعدت مصر عن ادارة نظامها النقدى بنفسها وجعل هذه الادارة فى ايد اجنبية انجليزية مستغلة (٣٤٥) ، فقد ظهرت مشكلة العملة الصعبة فى مصر بفرض الرقابة على الصرف سنة ١٩٣٩ ، الامر الذى أدى الى انضمام مصر الى منطقة الاسترلينى ، نصارت تودع ايراداتها من العملات الاجنبية كلها فى صندوق لندن الذى يضم كل ما يحصل عليه أعضاء المنطقة من عملات أجنبية ، وفى مقدمتها الدولار الأمريكى حتى لقد سمي الصندوق ( مجمع دولارات منطقة الاسترلينى ) ، وكانت مصر تتلقى من هذا الصندوق حصة سنوية على حسب التقديرات المعدة عن حاجتها من الواردات ، وكان بنك إنجلترا هو الذى يسمح لمصر بالاستيراد من خارج المنطقة الاسترلينية فى حدود الحصة المقررة (٣٤٦) .

ولما اضطرت سوق القطن بعد نشوب الحرب الثانية تدخلت الحكومة لدى البنوك وأصدرت تشريعا بمراقبة تداول الجنيه الاسترلينى فى الخارج منعا لتسرب الاموال الى بلاد



أعدائها ، وبصدور هذا التشريع رفعت إنجلترا الحظر على إرسال الجنيه الاسترليني الى مصر فساعد ذلك على تمويل زراعة القطن (٣٤٧) .

وكان من آثار فرض الرقابة على الصرف في مصر ان ازداد ارتباط الجنيه المصري بالاسترليني مما أدى الى انخفاض قيمة الجنيه المصري مع الاسترليني من ٠.٧ دولار قبل الحرب الى ٤.١٣ دولار أثناء الحرب (٣٤٨) ، التي كان لها أثرها في انكماش بين في الإيرادات والمصروفات ثم انعكس الأمر بعد ذلك فانقلب الانكماش الى تضخم شمل كل الأمور كالدخل والصارر والوارد (٣٤٩) الذي أثر بالتالي على العملة المصرية ، كما ترتب عليه أيضا تجمع الأرصدة الاسترلينية لحساب مصر نتيجة للاتفاق التضخمي لقوات الحلفاء ولتوقف استيراد كثير من السلع (٣٥٠) ، وفي مقابل الاحتفاظ لحساب مصر بسندات استرلينية في لندن ، وهكذا تمكنت بريطانيا من الحصول على ما تحتاج اليه من المون والخدمات في مصر مقابل الدفع بهذه الأرصدة .

ولما كانت أرصدة مصر لدى جميع الدول تتحول الى لندن ، حيث تحصل عليها بريطانيا وتمطى مصر في مقابلها استرلينيا ، فقد تجمع لحساب مصر حقوق في لندن مجبوسة عن التصرف الا بالقدر الذي تسمح به بريطانيا وفي داخل بلاد المنطقة الاسترلينية (٣٥١) ، وبذلك تحولت مصر الى بلد دائن بالاسترليني بعد أن كانت مدينا به (٣٥٢) ، حيث بلغت الأرصدة التي تجمعت لمصر لدى إنجلترا عند نهاية الحرب نحو ٤٠٠ مليون جنيه استرليني (٣٥٣) وفي نهاية سنة ١٩٤٦ بلغت نحو ٤٣٠ مليون جنيه استرليني (٣٥٤) .



## الأجانب وبورصة الأوراق المالية فى مصر :

تنظم البورصة عمليات بيع وشراء الأوراق المالية ( الأسهم والسندات ) فى سوق الأوراق المالية ( بورصة الأوراق المالية<sup>(\*)</sup> ) وتختلف العمليات فى البورصات باختلاف أهدافها فهناك عمليات تهدف الى المضاربة ، وأخرى ترمى الى الاستثمار الحقيقى لرؤوس الأموال ، وفى الأولى يعمل التجار على رفع أو خفض الأسعار ليحصلوا على كسب خاطف وريح سريع نتيجة لفروق الأسعار ، أما الثانية فيتجه أصحاب رؤوس الأموال فى استثمار أموالهم ببورصة الأوراق اتجاهات مختلفة ، فمنهم من يعمل على ضمان دخل منتظم من طريق الأرباح التى توزعها الشركات على المساهمين ولا يدخل هذا الفريق دائرة المضاربة أو المخاطرة لاحتفاظه بأوراق بقدر الإمكان ، ومنهم من يعمل على تحقيق أرباح خاطفة كلما سنحت الفرصة بالبيع فى حالة الارتفاع والشراء فى حالة الانخفاض(٣٥٥) ، حيث تدر هذه الأوراق دخلا عاليا على من يحوزها ، ولذلك تجد منها البنوك التجارية وسيلة فعالة لاستثمار مواردها وسهولة تحويلها الى نقود سائلة بإمكان بيعها فى البورصة ، مع ملاحظة إمكان حدوث خسائر ، فقد لا يتسع السوق لامتصاص كل الأوراق المالية المعروضة للبيع فتقل قيمتها كثيرا عن القيمة الاسرائية ، ولذلك كثيرا ما تحتفظ البنوك ببعض الأوراق المالية الأجنبية المضمونة(٣٥٦) .

وكانت توجد شركات تضامن أو توصية نشاطها هو السمسرة فى بورصات العقود(٣٥٧) ولم يكن شراء الأوراق المالية من البورصة مقصورا على الشركات الأجنبية فقط بل شارك الأجانب فى تأسيس شركات هدفها شراء وبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية والاتجار فيها(٣٥٨) زد على ذلك



أن اليهود كانوا من أحق السماسرة والمضاربين فى سوق الأوراق المالية وجنوا من وراء ذلك الثروات الطائلة (٣٥٩) ، وفى كل هذه الاعمال يكون دور السماسر رئيسا فى نشر تعاليم الادخار بامتلاك الاسهم والسندات لى يشجع المدخر على استغلال ماله فى الأوراق المالية بعد أن يعمل على افهامه ماهية هذه الأوراق وطريقة التعامل بها وضماناتها ، ولهذا كان هؤلاء السماسرة الأجانب ، إدارة البورصة الرئيسية ويتوقف عليهم وعلى معرفتهم بالسوق واحوالها والبائع والمشتري انجاح عمليات البيع والشراء فى البورصة ، فهم عنصر الحركة وهمزة الوصل وروجو الاسهم والسندات بالدعاية لها ، كما كان لهؤلاء السماسرة عملاء وهم ايضا اجانب من أصحاب رؤوس الاموال ، وقد ظلت تجارة القراطيس المالية فى ايديهم فترات طويلة خاصة فترة الدراسة (٣٦٠) ، وبذلك يتضح أن تجارة الأوراق المالية فى البورصة المصرية من الاعمال الرائجة تجاريا حيث حققت للأجانب أرباحا طائلة .

وقد وجدت فى مصر بورصتان للأوراق المالية احدهما فى الإسكندرية وكان يرأسها سنة ١٩٢٧ أجنبى يدعى « مسيو ليمون ريز وليفى » وهذه البورصة لعبت دورا كبيرا فى الحياة الاقتصادية لمصر ، لأن الادخار الاهلى ذو أهمية كبيرة فيما يختص بالأوراق المالية (٣٦١) ، أما البورصة الثانية فى مصر فهى « شركة مصر للأوراق المالية » وهى توجد بميدان سوارس بالقاهرة (٣٦٢) .



وكانت البورصة هي السوق المالية للدولة وفيها تعرض الأوراق المالية للبيع والشراء ، ومن هذه الأوراق سندات الدين الموحد الذي هبط سعرها ليس في سوق مصر المالية فبسبب بل في اسواق دولية أخرى كسوق لندن وباريس ، الا ان هبوطها في الخارج لم يكن بالقدر الذي هبطت اليه في مصر ، اذ أن أوراق الكونسولده *Consolide* التي تبيع ٤٪ كان سعرها في يناير ١٩٣٧ نحو ١٠٦ ح.م ثم نزلت سنة ١٩٣٨ الى ٨٨ ح.م مقابل ٩٨ فقط في الخارج (٣٦٣) ، فبسبب الادارة السيئة للحكومة المصرية كانت السوق المالية المصرية تابعة للأسواق الخارجية ، بمعنى أن أسعار الاسهم المالية التابعة للحكومة المصرية تتبع أسعار الأسواق المالية في بريطانيا وفرنسا من حيث الهبوط والارتفاع (٣٦٤) .

كما وجد عامل آخر يؤثر في سعر الأوراق المالية في مصر وبالأذات أسعار سندات الدين الموحد ، فالحكومة الفرنسية قد رفعت الضريبة سنة ١٩٣٨ على كوبونات السندات الأجنبية بنسبة ٣٦٪ تقريبا وأعفت منها الأوراق الفرنسية ، وهذا العمل ترتب عليه أن حيلة السندات المصرية من الفرنسيين — وهم يملكون منها ما قيمته عشرة ملايين من الجنيهات — يحاولون التخلص منها ، فاذا لم يكن في السوق المصرية المال الكافي لشرائها هبطت قيمتها حتما تبعا لقانون العرض والطلب (٣٦٥) .

وفي غضون السنتين المائتين ١٩٤٢/٤١ ، ١٩٤٣/٤٢ قل نشاط البنوك من ناحية الاقتراض العقاري وذلك لتحسن الحالة المالية والاقتصادية داخل البلاد ، ولكن ازاء ارتفاع أسعار القراطيس المالية في البورصة باعت البنوك بعض



ما لديها منها واستبدلت البعض الآخر بغيره مما أسفر عن تحقيق ربح كبير (٣٦٦) .

ومن هذا يتضح أن العمل في تجارة الأوراق المالية في مصر عمل رائع حقق للأجانب الذين مارسوه سواء كانوا أفرادا أو جماعات أرباحا طائلة وعلى وجه الخصوص الأجانب الذين أصبحت لديهم خبرة في استثمار هذا النوع من العمل التجاري ، كما استفاد كثير من وراء ذلك لعمل السماسرة الذين تهرسوا على هذا العمل وهم في الغالب أجانب أيضا .

\* \* \*

### شركات التأمين في مصر

تعتبر شركات التأمين الأجنبية في مصر امتدادا لأعمال البنوك من حيث أنها أوعية تجميع المخدرات التي تستثمر في كثير من المشروعات المختلفة (٣٦٧) ، وكان قطاع التأمين أكثر خضوعا للسيطرة الأجنبية من الجهاز المصرفي (٣٦٨) ، فقد ظهرت فيه صورة القيادة للرأسمالية الأجنبية والتبعية من جانب الرأسمالية المصرية (٣٦٩) ، وحتى سنة ١٩٣٩ بلغت شركات التأمين نحو ٥٠ فرعا لشركات أجنبية بريطانية وفرنسية وأمريكية وألمانية وثلاث شركات مصرية هي « شركة التأمينات التي أنشأها بنك مصر ، وشركة الشرق ، وشركة الاسكندرية (٣٧٠) .

وكانت شركات التأمين خلال السنوات الأولى التي أعقبت الحرب كما كانت الحال قبل الحرب تتركز أساسا في أيدي الأجانب ، ولم تكن هناك سوى ٨ شركات مصرية ( بعد أن كانت ثلاثا قبل الحرب ) من إجمالي شركات التأمين التي



بلغ عددها ٨٦ شركة ، بينما كانت هناك ٤٢ شركة انجليزية و ١٣ فرنسية و ٧ شركات امريكية (٣٧١) ، مع ملاحظة أن شركات التأمين المصرية هي شركات مصرية الجنسية مع دخول مساهمين اجانب فى رأس المال وكذلك الوظائف .

وكان النظام المتبع فى فروع شركات التأمين الاجنبية هو نفس النظام المتبع فى بلدانها وكثيرا ما ضاعت اموال كثيرة على مؤمنين على حياتهم . اما بسبب افلاس الشركة مثل « شركة فينكس النمساوية » واما بسبب طلب الشركات لخفض قيمة النقد الذى كتب به العقد ، او بسبب كتابة عقود التأمين بحروف صغيرة فلا يستطيع المؤمن عليه استيعاب كل ما فى العقد من شروط ، ولهذا تدخلت الحكومة المصرية لحماية لاموال المؤمنين على حياتهم لتجعل الشركات الاجنبية او فروعها مسئولة امام محاكم البلاد بقواعد معينة فلا تكون الشركة الخصم والحكم فى آن واحد وتتولى وحدها مهمة الفصل فيما قد ينشأ بينها وبين عملائها من خلاف وهناك شركات اجنبية رأت تعزيزا لعملها فى مصر ان يكون لها فيها مال يكلل للمؤمن عليهم عندها حقوقهم وتطمئنهم عليها ، كما فعلت « شركة جريشام الانجليزية » (٣٧٢) .

ولما كانت هذه الشركات الاجنبية بعيدة عن أية رقابة فعلية على اعمالها واصبحت الحاجة ملحة الى وضع نظام لمراقبة هيئات التأمين لحماية المؤمنين ومخدراتهم . خاصة بعد ان تأكد من ان هذه الشركات تعمل بلا رقابة مما شجع الاجانب على انشاء هيئات تأمينية لا تتوافر فيها الضمانات اللازمة للمؤمن عليهم خاصة فى أداء التعويضات اللازمة لهم لذا اهتمت الحكومة بذلك وقامت باصدار القوانين الخاصة بذلك ، وفى سنة ١٩٣٩ صدر مرسوم للاشراف والرقابة



على جميع هيئات التأمين التي تراول نشاطها فى مصر ماعدا هيئات التأمين البحرى والتأمين على التأمين ( اعادة التأمين ) ومع أن اغلب هذه الشركات اجنبية فان المرسوم اشترط بأنه لا يجوز تسجيل أية هيئة الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية ، وان تكون معتمدة من وزير المالية ضمانا قدره ١٠ر.٠٠٠ م.م عن كل قسم من التأمينات(٣٧٣) ( عن كل فرع من فروع التأمين ) وبذلك فالقانون عمل على تنظيم النشاط التأمينى وحفظ حقوق الجمهور نوما ما ، خاصة أن القانون اشترط على الهيئات ان تبأشر أعمال التأمين على الحياة ان تكون لها أموال فى مصر لا تقل قيمتها عن ٦٠٪ من الاحتياطى الخاص بالعقود المبرمة فى مصر .

ومنذ ذلك التاريخ وشركات التأمين تؤسس فى شكل شركات مساهمة مصرية ، وقد كانت أولى الشركات التي طبق عليها ذلك هى شركة اسكندرية للتأمين على الحياة التي تأسست فى نفس العام(٣٧٤) ، كما طأب أعضاء مجلس النواب سنة ١٩٤٠ بأن تعد الحكومة التشريعات اللازمة لمراقبة توظيف شركات التأمين لاهوالها فى مصر(٣٧٥) .

كما ألزم اصحاب الأعمال بالتأمين على عمالهم من حوادث العمل لدى شركات التأمين طبقا للقانون ٨٦ لسنة ١٩٤٢(٣٧٦) وفى سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٤١ الذى يقضى بأن المبالغ التي كان يدفعها صاحب العمل فى صندوق الادخار أو التوفير هى مقابل التزامه بمكاناة نهاية الخدمة للعمال (المادة ٣٩)(٣٧٧) .

اما عن اهم هذه الشركات فهى « شركة اسكندرية للتأمين The Alexandria Insurance Company رأسمالها ٣٠٠ر.٠٠٠ م.م وهى شركة مختلطة ، كما يتضح من عقد التأسيس انه من



بين المؤسسين وعددهم ١٤ « مؤسسان مصريان فقط » ، وباقى  
المؤسسين أكثرهم من البريطانيين والسويسريين والاطاليين ثم  
المائى ويونانى ومجرى ، أما عن غرض الشركة فهو مباشرة  
جميع انواع التأمين الاصلى والذرى Réassurance ( بمعنى  
انه بعد التأمين لديها يجوز لها ان يؤمن لدى غيرها من الشركات  
لتغطية نفسها ) ما خلا التأمين على الحياة فانه ممنوع (٣٧٨) .

وقد سيطر الأجانب على مجلس ادارة الشركة ماعدا  
المصريان المؤسسان احدهما « على امين يحيى » . كان يرأس  
مجلس الادارة ، والثانى « عبد الفتاح يحيى » أحد اعضاء مجلس  
الادارة (٣٧٩) .

ومع قيام الحرب ساهمت الشركات فى عمليات التأمين  
الجكوى على القطن من اخطار الحرب ، فعلى سبيل المثال  
لا الحصر ، فى الفترة من أول يناير ١٩٤٢ الى ٢٨ فبراير ١٩٤٢  
قامت الشركة بالتأمين على القطن المباع الى « شركة الكومفيتير  
الاهلى للاسكومفيت فى باريس Le Comfitair National  
d'Escomfite de Paris خلال نقل البضاعة عن المدة  
المذكورة (٣٨٠) .

أما شركة التأمين الاهلية المصرية National Insurance  
Co. of Egypt (Life Insurce Co.) تأسست براسمال اجنبى  
خالص قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه اسسترلبنى ، وجميع المؤسسين  
اجانب من جنسيات مختلفة أكثرها الانجليزية وتليها اليونانية  
والسويسرية والنمساوية ولم يوجد بينهم مصرى واحد ،  
وقد أصبح للشركة خلال تلك الفترة العديد من الفروع فى  
القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وغيرها الى جانب المركز



الرئيسى فى الاسكندرية ، وقد سيطرت على ادارة الشركة عناصر أجنبية من جنسيات مختلفة فى المركز الرئيسى والفروع (٢٨١) .

وخلال هذه الفترة لم تؤسس شركات كثيرة سوى شركتين اثنتين ويبدو أن الحرب كان لها أثرها فى ذلك ، حيث كانت الشركات القائمة تخشى حدوث الخسائر بسبب التعرض للحرب ، الأمر الذى أدى الى التراجع عن تأسيس شركات جديدة ، أما عن الشركتين اللتين تأسستا فهما « شركة اسكندرية للتأمين على الحياة » سنة ١٩٢٩ برأسمال قدره ١٠٠.٠٠٠ ح.م قيمة السهم ٥٠ ح.م ، وكانت تتبع شركة اسكندرية للتأمين السابق ذكرها ، حيث نجد أن « مستر جورج اليان » سويسرى الجنسية يشغل منصب رئيس مجلس ادارة هذه الشركة ونائب رئيس شركة اسكندرية للتأمين ، والمدير العام للشركتين هو « مستر ه. رايتوس » انجليزى الجنسية ، وأعضاء مجلس ادارة الشركة الاولى هم أنفسهم أعضاء مجلس ادارة الشركة الثانية وأغلبهم أجانب من جنسيات مختلفة انجليزية وسويسرية ويونانية وبعض المصريين (٢٨٢) .

والشركة الثانية تأسست فى نهاية الفترة ( ١٩٤٦ ) وهى « شركة التأمينات التجارية المصرية » برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ ح.م وقد سيطر الاجانب على رأسمال الشركة وأدارتها (٢٨٣) .

وبالإضافة الى قلة الشركات التى تأسست خلال تلك الفترة فإن الحرب أدت الى توقف الشركات التابعة للنزول المعادية للحلفاء ، ( الالمانية والإيطالية ) مثل « شركة التأمينات العمومية ( تريستا ) » شركة إيطالية وضمت أموالها تحت



الحراسة مع قيام الحرب الثانية لأنها تتبع جنسية معادية لبريطانية هي ايطاليا واما بالنسبة لأموال المؤمن عليهم فان المادة ٢٦ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ الخاص بالاتجار مع الرعايا الالمان والاطاليين كانت تضمن لحمة بوالص التأمين الحصول على حقوقهم كاملة من اقساط التأمين التي يدفعها المؤمنون من اموال الشركة المؤمن لديها ، فاذا لم تكن تكفى يؤخذ من اموال شركات التأمين الأخرى الموضوعة تحت الحراسة والتي هي من جنسية الشركة ، ومن الاموال التي بيد الحارسين العالمين بعد موافقة وزير المالية عند الاقتضاء(٣٨٤).

والشركات الأجنبية في مصر في الواقع كانت كثيرة ، بجانب ما سبق وجدت في مصر ( شركة المعاملات المصرية ، وشركة مانيو فكتشرز للتأمين ، وهما شركتان بريطانيتان لتأمين في مصر(٣٨٥) ، وشركة رويال السيشينج للتأمين بالاسكندرية(٣٨٦) ، وشركة فينكس النمساوية(٣٨٧) ، وشركة البروزنشيال والجنرال دي بارى وهلفيسيان ، وشركة جنرال اكسنت للتأمين ضد الحوادث والحريق والتأمين على الحياة(٣٨٨) .

وبهذا استغلت شركات التأمين الأجنبية العاملة في مصر كثيرا من موارد البلاد والعكس من ذلك صحيح بالنسبة لمصر والمصريين خلال تلك الفترة .

\* \* \*

اما عن فكرة اتجاه الحكومة الى تحويل البنوك وشركات التأمين الى شركات مساهمة مصرية فقد ظهرت هذه الفكرة



قبل بداية دراستنا لهذا البحث وذلك حينما أعيد تأسيس البنك البلجيكي والدولى بمصر سنة ١٩٢٩ فى شكل شركة مساهمة مصرية فى حين أن البنك أجنبى فى رأسماله وإدارته (٣٨٩) ، وفى سنة ١٩٣٩ صدر قانون خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين فى مصر وكان يقضى بالآلا يجوز تسجيل أية هيئة إلا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة (٣٩٠) وليس معنى تحول البنك أو شركة التأمين الى شركة مساهمة مصرية انه أصبح مصرية ، بل هو أجنبى فى رأسماله وإدارته ومعظم موظفيه ، ومصرى اسما فقط .

ويبدو أن هذه الظاهرة كانت بسبب القوانين التى ظهرت بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر بشأن تنظيم الشركات الأجنبية فى مصر ، لذا رأت هذه البنوك ضرورة التحول الى هذه الظاهرة لما رآته من الشعور المصرى الذى يميل الى مساندة كل الشركات التى تسمى نفسها مصرية لكى تبدو ظاهريا وكأنها تسير فى هذا الاتجاه لترضى الشعور الوطنى ، وبالتالي تحافظ هذه البنوك على بقائها واستمرار أعمالها ونشاطها فى مصر .

أما عن مبدأ الاعتراف بالشركات المالية والتأمينية الأجنبية فى مصر فقد أكدته المعاهدات التى عقدها مصر مع الدول الأجنبية ، ومن ذلك معاهدة الإقامة بينها وبين تركيا فى ٧ إبريل ١٩٣٧ والتى تضمنت نصا يقضى بأن كل الشركات المساهمة سواء كانت مالية أو تأمينية أو غير ذلك من الشركات الأخرى التى يكون مركزها فى مصر أو تركيا والتى انشئت وفقا لقانون الدولة التى أسست فيها يعترف بها فى الدولة الأخرى .



كما أكدت هذا المبدأ محكمة النقض المصرية في حكم لها  
في ٢١ يناير ١٩٤٦ حيث قررت أن كل شركة تجارية غير شركة  
المحاصة تعد في مصر شخصا اعتباريا لابد لها من جنسية يتحدد  
بها ونسبها القانوني وهذه الجنسية يعينها القانون (٢٩١) .

ومما لاشك فيه أن الجهاز المصري والتأميني في مصر  
كان اجنبيا باستثناء القليل من الشركات التي أنشأها بنك مصر  
وان كان قد تخلله العنصر الاجنبي سواء بالنسبة لرأس المال أو  
الادارة .







- (١٥) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٨/٢ د ٢ ، وثيقة ٨٥ ،  
الوقائع المصرية ، عدد ٦٤ في ١٩٤٦/١/٢٧ م .
- (١٦) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٥/٣ د ٢ ، وثيقة  
١٠٧ .
- (١٨) محفظة ٢٦٧ علبدين ، مالية ، بنوك وشركات ، معة تأسيس شركة  
مخازن الادوية .
- (١٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول احوال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير  
١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة المصرية للبكولات المحفوظة .
- (١٩) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .
- (٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٦٧٥ ، ٦٧٦ .
- (٢١) نفسه ، ص ٧٩٩ .
- (٢٢) نفسه ، ص ٨٠٤ .
- (٢٣) محمد رشدي : المرجع السابق ، ص ٨٩ .
- (٢٤) حازم سعيد عبر : المرجع السابق ، ص ٧٣ .
- زهري : هو مشترى القطن مقبلا وقت التحرير أى قبل النفع بأعمال رخيصة  
لحاجة المزارعين .
- (٢٥) سعيد احمد عبده : الاثار الاقتصادية للسكك الحديدية في جمهورية  
مصر العربية - دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، رسالة دكتوراه : عين شمس  
١٩٨٠ ، ص ١٦٥ .
- (٢٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية : عدد ٣٩ في ١٩٣٧/٩/٢٠ ، ص ١٩٣٦ .
- (٢٧) محفظة ٢٦ علبدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة،  
وثيقة ٦٥ .
- (٢٨) مجلس النواب ، جلسة ١٥ في ١٩٣٩/١/٣ ، ص ٤٨٧ .
- (٢٩) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .
- (٣٠) البلاغ ، عدد ٨٠١٣ في ١٩٤٨/١/٤ .
- (٣١) د . محمد عبد الله أبو على : الصناعة والمجتمع ، دار المعارف بمصر ،  
طبعة أولى ١٩٧١ ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .



(٣٢) محلف مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٤٢/٦/٢١ ، وثيقة  
٥ في ١٩٤٢/٦/١٥ .

(٣٣) الشهر العقاري بأسبوط ، محفظة  
Bureau General Assiout 1939, Vol. 1 controle 27173 quitt P. 19,  
Assiout 115, 2 , fev. 1939.

(٣٤) نفس المصدر ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥  
No. du controle 2125 quitt 42 (Assiout 383, 6 May 1945).

(٣٥) النشرة الاقتصادية الأسبوعية ، عدد ٢٩ في ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٦) الشهر العقاري بأسبوط محفظة  
Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 27552, quitt 527  
Assiout 125, 14 fev. 1939.

(٣٧) النشرة الاقتصادية الأسبوعية ، عدد ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ .

(٣٨) محفظة ٦٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠٩/٣ - ١ ، وثيقة  
٢٢ ، ١٥ شركة أظنان مصر المساهمة المصرية .

(٣٩) أما العشرون بيتا التي اتفق معها لشراء القطن فهي : شركة الاسكندرية  
التجارية - اندرسون كلينتون وشركاه - شركة القطن البريطانية ليمتد - كارفر  
اخوان وشركاه - شركة قطن بنياكي - شركة المحاصيل المصرية - بيت كوير -  
شركة شيكيرييل - بيت أحمد غرغلي - ليفي روسكو وشركاه - شركة بيل ليمتد -  
بلاشنا وشركاه - راينهارت وشركاه ، رودوتاش وشركاه - رولو وشركاه -  
سلفاجو وشركاه - شركة بنك مصر لتصدير القطن - شركة مصر للقطن - بنوندي  
إيلي وشركاه - بيباسي وشركاه .

أما البيوت الستة التي اتفق معها لشراء بخرة لأظنان فهي : بهرنث وشركاه -  
شركة الزيوت والمخاصر - جوهر وولده - سلفاجو - شركة دافنيس التجارية -  
الهاجرى .

المصري ، عدد ١٣٩٤ في ١٩٤٠/٦/١٧ م .

(٤٠) د - محمد المنجي : المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٤١) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٢/٣ - ١ ، وثيقة ١٩٤ -

تأسست الشركة سنة ١٩١٩ م .

(٤٢) اعضاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٧٦٥ .



(٤٣) محفظة ٦٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٢/٣ ح ١ ، وثيقة ١٩٤ ، ٢٠٥ ، الوقائع المصرية ، عدد ٤٥ لى ١٩٢٣/٤/٣٠ - تأسست سنة ١٩٢٣ .

(٤٤) الشهر المغلرى بأسبوط ، محفظة ٣٩ لسنة ١٩٥٠ صورة عقد رهن رقم ٣٨١٤ مستخرجة من مكتب توفيق الاسكندرية ، وانظر أيضا : أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ١٤٦ - تأسست الشركة سنة ١٩٢٣ .

(٤٥) الوقائع المصرية ، عدد ١٠٩ لى ١٩٣٧/١١/٢٥ .

(٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٢٩ لى ١٩٣٧/٩/٣٠ ١٩٣٧ .

(٤٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ وثيقة ٢ لى ١٩٤١/٤/٢٤ .

(٤٨) الوقائع المصرية ، عدد ٣٠ لى ١٩٣٨/٢/١ م .

(٤٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٣ الى ١٢ نوفمبر ١٩٤١ م ، وثيقة ٢ لى ١٩٤١/٤/٢٤ .

(٥٠) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٣ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣/٧/١٩٤٠ ، وثيقة ٢٦ .

(٥١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٧٦/٣ ح ١ عقود الشركات وامتيازات الأجانب ، شركة بهرنه للتجارة ، ص ١٢ ، ١٣ ، ١٤ لى ١٩٤٨/٩/٣٠ م .

(٥٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ م ، وثيقة ٣ لى ١٩٤٥/٢/٦ .

(٥٣) نفس المصدر ، محفظة من ٢٥ يناير الى ١٠ فبراير ١٩٤١ ، وثيقة ٧ لى ١٩٤١/١/٢٧ .

(٥٤) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٣٩ لى ١٩٣٧/٩/٣٠ ، ص ١٩٣٦ ، وانظر أيضا :

Charles Issawi : Egypt in Revolution an Economic analysis  
London, New York, P. 39.

(٥٥) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٥١ ح ١ ، وثيقة ١٠٥ لى ١٩٤٩/٢/٨ محلات شملا الكبرى .



- (٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨١٠ —  
تأسست عام ١٩٠٧ .
- (٥٧) نفسه ، ص ٧١٨ — تأسست سنة ١٩٠٧ م .
- (٥٨) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ د ١ ، وثيقة  
١٩٨ ، ٢٠٢ .
- (٥٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ د ٥ ، وثيقة ٦٣ ،  
وانظر أيضا : محمد حسنين هيكل : قصة السويس ، شركة المطبوعات للتوزيع  
والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة مائة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٩ .
- (٦٠) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ د ٥ ، عدد  
تأسيس الشركة .
- (٦١) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .
- (٦٢) محفظة ٧٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٤٥/٣ د ١ ، وثيقة ٣٥ ،  
١٦٣ ، محلات الملكة الصغيرة تأسست سنة ١٩٢٩ م .
- (٦٣) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ د ١ ، وثيقة ٢٢٠  
بيت الهدايا ( ريفولى ) .
- (٦٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى  
١٩٤٧/١/١ جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٢ ، وثيقة ١٢ .
- (٦٥) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٠١/٣ د ١ ، وثيقة بدون  
رقم شركة الملابس والمنسوجات ، الوقائع المصرية ، عدد ٨ فى ١٩٤٧/١/٢٧ .
- (٦٦) الوقائع المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٩٥٣/٦/١٥ .
- (٦٧) محفظة ٧٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٠٢/٣ د ١ ، وثيقة  
٤٧ ، ٤٨ .
- (٦٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٧١٩ .
- (٦٩) محفظة ٧٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٧/٣ د ٥ ، وثيقة ٦٣ .
- (٧٠) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٧٧/٣ د ١ ، وثيقة  
١٠٨ ، ١١٢ .
- (٧١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٠٤ ، ٨٠٥ .



- (٧٢) محفظة ١٦٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٧٧/٣ د ١ ، وثيقة ٧٩ ، ١٠٨ ، ملحق الوثائق المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٦/١١/١٩٤٢ .
- (٧٣) الوقف المصرية ، عدد ٤٨ فى ١٥/٦/١٩٥٢ م .
- (٧٤) محفظة ٧٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٠١/٣ د ١ ، وثيقة ٢٢٠ .
- (٧٥) الوقف المصرية ، عدد ٢٠٨ فى ١٦/١١/١٩٤٢ م .
- (٧٦) محفظة ٧٥ مصلحة للشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٣٧/٣ د ٥ ، وثيقة . ٦٣

(٧٧) محفظة ١٦٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٥/٣ د ١ ، وثيقة ٢١ ، ٦٧ ، ١٣٤ ، تأسست سنة ١٩٣٠ ، اعضاء شركت المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ من ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ولم يكن للمصريين دور كبير فى المساهمة برؤوس أموالهم فى هذا النوع من المحلات سريعة الريح العالى الا بقدر محدود مثل شركة بيع الصنوعات التى تأسست برأسمال مصرى ١٠٠٪ ، وكذلك مجلس الادارة والموظفين والعمال ، لذا كانت الشركة دائما ملتزمة بالقوانين المصرية الخاصة بالشركات المساهمة فى مصر .

- محفظة ٧٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٧٠/٣ د ١ ، وثيقة ١١٣ فى ١٩/٤/١٩٤٩ ، ملف ١٨٢ - ١٧٠/٣ د ٢ ، وثيقة ٩٥ ، وانظر ايضا : الوقف المصرية ، عدد ٣٥ فى ٢٧/٤/١٩٥٢ ، تأسست سنة ١٩٣٢ م .
- (٧٨) شهادى عطية الشافعى : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
- (٧٩) د . البراوى : ثورة البترول ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .
- (٨٠) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- (٨١) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (٨٢) د . محمود أمين : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
- (٨٣) د . البراوى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- (٨٤) اعضاء الشركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٢٦ ، ٨٢٧ .
- (٨٥) د . نبيل عبد الحيد ، ص ٢٤٣ - ٢٤٦ - تأسست شركة الفلز ( سب ) سنة ١٩٣٠ .

(٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٧ فى ١٥/١٠/١٩٥٢ .



Vatfkiotis : Op. Cit., PP. 67 — 68.

(٨٧)

Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(٨٨)

(٨٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ص ٤٠٧ ، ٤١٠ .  
(٩٠) محفظة ٢٠ مابين ، مجلس الوزراء . مذكرات وزارة المالية ، وثيقة  
٤ في ١٩٤٦/٩/١ م .

(٩١) محفظة ٨٢ مصلحة الشركات بلف ١٨٢ — ٧٨/٢ د ٢ ، وثيقة ٨٥ ،  
الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ في ١٩٤٦/٦/٢٧ — تأسست سنة ١٩٢٠ .

(٩٢) محفظة ١٣٩ مصلحة الشركات : بلف ١٨٢ — ١٨٥/٢ د ٢ ، وثيقة  
٥٧ . الشركة المساهمة المصرية ( كاريما ) تأسست سنة ١٩٣٤ .  
(٩٣) نفس المحفظة ، بلف ١٨٢ — ١٨٥/٢ د ١ ، وثيقة ١٢١ .

(٩٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ — ٢٣ يناير ١٩٤٦  
جلسة ١٩٤٦/١/٢٣ وثيقة ٢٠ تنتهى سنة ١٩٦٣ .

(٩٥) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة :

Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 390 Vol. 1  
Control 30167 quitt 566 (Assiout 152, 19 Fev. 1987).

Dr. Rashed Al-Barawy : Op. Cit., P. 138.

(٩٦)

(٩٧) محفظة ٢٦٧ مابين ، مالبة ، خوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى ،  
تأسست سنة ١٩١٤ .

(٩٨) محفظة ١٤٨ مصلحة الشركات ، بلف ١٨٢ — ٦٢/٢ د ١ ، وثيقة  
١٦٢ ، ١٨٩ .

(٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٤ ، ١٩٢٩/٩/٢٠ ،  
وثيقة ١٠ في ١٩٢٩/٩/١٩ م .

(١٠٠) المتكلف ، مجلد ٩٦ ، الجزء الرابع ، ابريل ١٩٤٠ ص ٢٨٥ .

(١٠١) النشرة الاقتصادية الأسبوعية ، عدد ٢٩ في ١٩٣٧/١/٢٠ ، ص  
١٩٣٦ ، ١٩٣٧ .

F.O. 407/211, J. 1989 815/16, No. 25, No. 496,

(١٠٢)

16/4/1937, P. 79.



(١٠٣) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة  
Bureau central Assiout 1939, Vol. 1, Controle 28741 quitt 153  
Assiout 165, 25 Fev. 1939.

(١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير  
١٩٤١ جلسة ١٤ يناير ، وثيقة ١ عقد تأسيس الشركة .

(١٠٥) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونيه  
١٩٤٣ ، ص ٢٨٥ .

(١٠٦) الاهرام ، عدد ١٨٧٢١ فى ١٩٣٧/٢/٤ .

(١٠٧) غلتس ابادير ، ابراهيم عيد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(١٠٨) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل ومايو ويونيه ١٩٤٣ ،

ص ٢٨٢ ، ٢٨٥ .

(١٠٩) محفظة ٣٠٥ مبدئين ، التماسات فئات أخرى « حرميون » ، وثيقة بدون

رقم ، طغراف من الصيادين الى صاحب المالى كبير الانشاء فى ١٩٤٦/١٠/٢ .

(١١٠) محفظة ٥٣٩ عابدين ، التماسات التجار ، وثيقة بدون رقم فى

١٩٤٦/١١/٢٣ م .

(١١١) محفظة ١٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ١/٢٩٦ ، وثيقة ١١ ،

١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١١٢) محفظة ٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ١/٢٢٦ ، وثيقة ٨ .

(١١٣) بريد الشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٩٥٦/٣/١٦ .

(١١٤) أحمد الشريبنى : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(١١٥) محفظة ٧٩ مصلحة الشركات ١٨ ( ١ ) ملف ١٨٢ - ١١٥/٣ - ٢ ،

وثيقة ١٢٢ .

(١١٦) أحمد الشريبنى : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

(١١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ٢ الى ١٢ نوفمبر

١٩٤١ ، وثيقة ٢ فى ١٩٤١/٤/٢٤ .

(١١٨) نفس المصدر ، محفظة ١ ، ٣ ، ١٩٣٩/٩/٧ جلسة ١٩٣٩/٩/٧ ،

وثيقة ٢٨ فى ١٩٣٩/٤/١٤ .

(١١٩) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥  
Control 4320 Quitt 67 (Assiout 433, 19 Juin 1945) .



(١٧٠) نفس المصدر ، والمحفظه ،  
No. Control 31546 quitt 1470 (Assiout 211, 28/3/1945).

(١٧١) احمد الشريبي : المرجع السابق ، ص ١٥٠ ، ١٥٢ .

(١٧٢) محفظة ٨٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤/٣ ، ١ ، وثيقة ٣٠ .  
فى ١٦٤٨/١/٢٩ .

(١٧٣) الشهر العتارى بأسبوط ، محفظة ١  
Bureau Central Assiout 1939 Vol. I, Control 25266 Quitt.. Assiout  
56, 19 Jan. 1939.

(١٧٤) محفظة ٨٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٢٥/٢ ، ١ ، وثيقة ٩٥ .  
(١٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ - ٢٣ يناير  
١٩٤٦ ، وثيقة ٢١ .

(١٧٦) نفس المصدر ، محفظة من ١٩٤٦/١٢/٢٢ الى ١٩٤٧/١/١ جلسة  
١٩٤٦/١٢/٢٢ وثيقة ١٣ .

(١٧٧) محمد حسين هيك : بين الصلحة والسياسة ، شركة المطبوعات  
للتوزعم والنشر ، بيروت ، لبنان ، طبعة خامسة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ .  
F.O. 407/211, J. 1989/815/18, No. 25, No. 406, (١٧٨)  
18/4/1987, P. 79.

(١٧٩) الزشرة الاقتصادية الاسبوعية ، العدد الاول فى ١٩٣٨/١/٦ م ،  
ص ٢٢ .

(١٨٠) الزشرة الاقتصادية ، العدد الثانى فى ١٩٤٠/٨/١ ، ص ٨٧ - ٨٩ .  
(١٨١) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٨٦/٣ عقود الشركات  
وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٩/١٢ .

(١٨٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٩ فى ١٩٣٧/٥/١٧ ، ص ٨٦٨ .  
(١٨٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ مارس ١٩٣٩ ،  
وثيقة ٨٣ فى ١٩٣٩/٢/١٢ ، محفظة ١٢ مارس ١٩٣٩ ، وثيقة ٥ .

(١٨٤) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٨٦/٣ عقود الشركات  
وامتيازات الاجانب ، ملف ٢٩ ، وثيقة ١٥ فى ١٩٤٩/٤/١١ م .  
(١٨٥) اصماء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٨٦٢ .



(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ، ٢٥ يناير ١٩٥٠  
جلسة ٢٥ يناير وثيقة ٤٠ .

(١٣٧) نفس المصدر ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥  
فى ١٩٤٥/٦/١ محفظة ١٩٤ محلة الشركة ، ملف ١٨٢ — ٥/٣ ح ١ عقد تأسيس  
شركة مخازن الاسيداع العمومية المصرية ، احصاء شركات المساهمة يونية ١٩٤٩ ،  
١٩٥٠ ص ٨٦٧ تأسست الشركة سنة ١٩٢٩ .

(١٣٨) محفظة ١٣٣ ، مصلحة الشركات ، ملف ٨١٤ — ١/١٥٣ ، وثيقة ١  
فى ١٩٣٩/٧/٣ .

(١٣٩) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٢ ، ٣ ، ١٩٣٩/٧/١ .

(١٤٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ بنير ، ٢٤ فبراير  
١٩٤٢ جلسة ٢ فبراير ، وثيقة ٨ فى ١٩٤٢/١/٢٨ م .  
(١٤١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارة ، عقد الشركة  
الابندالى .

(١٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠  
فبراير ١٩٤٥ ، وثيقة ٢٥ فى ١٩٤٥/٢/٦ م .

(١٤٣) محفظة ١ مصلحة الشركات ، عقود امتياز شركات قديمة ، ملف  
١٨٤ — ١/١٦٠ عقود امتياز ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٥٠/١٠/٢٨ .

(١٤٤) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مفكرات وزارة المالية ، وثيقة  
١٣ فى سبتمبر ١٩٤٦ م .

(١٤٥) تقرير مجموعة كبار الأمم المتحدة ، ترجمة ، محمد عبد الرحمن : اثر  
الشركات المتعددة الجنسية على التنمية والعلاقات الدولية ، مرجع سابق ،  
ص ٥١ ، ٥٢ .

(١٤٦) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٢٦ فى ١٩٣٧/٩/٩ : ص ١٧٨٩ .

(١٤٧) نفسه ، عدد ٣٩ فى ١٩٣٧/٩/٣٠ : ص ١٩٣٦ .

(١٤٨) طبعت قيمة الواردات من ١٧٦٣٩٢٤٩ جنيه فى النصف الاول من عام  
١٩٣٧ الى ١٧٦٠١٧٧٤ جنيه فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بتقص قدره ٣٧٤٧٥  
جنيه ، وكذلك الصادرات طبعت قيمتها من ٢١٩٢٢٢٥٩ جنيه فى النصف الاول من  
عام ١٩٣٧ الى ١٤٨٠١٢٣٤ جنيه فى نفس الفترة من عام ١٩٣٨ ، بتقص قدره



أكثر من سبعة ملايين جنيه انظر :  
P.R.O. 450, F.O. 407/223 Egypt and Sudan, J. 2811/10/16, No. 37,  
No. 795 E, 4/7/1938; P. 125.

وانخفضت الواردات من ٣٦٨.٤٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ الى ٢٤٠.٢٢٠.٠٠٠ جنيه عام  
١٩٣٩ ، وارتفعت الصادرات من ٢٨٥٨٧.٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ الى ٢٢٧.٤٠٠.٠٠٠  
جنيه عام ١٩٣٩ ، مع ملاحظة أن هذه الزيادة برضية حيث بلغت أكثر من أربعة  
ملايين من الجنيهات ، وإعادة التصدير قيمت بنحو ٧٧٧.٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٨ بلغت  
٧٤٣.٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٩ ، انظر :  
F.O. 407/224, Egypt and Sudan, J. 1218/29/16, No. 24, No. 368  
E, 10/4/1940, P. 53.

١٩٣٧/١/٨ في ١٨٦٩٢ عدد  
F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, Nc. 341 E (١٥٠)  
25/3/1939, P. 59.

وانظر أيضا : د . عبد النبي حسن يوسف ، عبد الحميد الحسيني هاشم :  
الاقتصاديات المعاصرة ، مرجع سابق ص ٢٥١ .  
(١٥١) النشرة الاقتصادية ، العدد التاسع ، أول سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢٥٢ ،

٢٥٤ .  
Journal du Commerce et de la Marine, Année 47 (١٥٢)  
E, No. 14015, 16/3/1956, P. 6.  
F.O. 407/223, J. 1349/2/16, No. 47, No. 341 E, (١٥٣)  
25/3/1939 P. 59.

وانظر أيضا : د . محمد فهمي لهيطة : الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي  
- الصناعة والبنوك في التوجيه القومي : شبكى بالأزهر ، مصر ، ص ٤٩ .  
(١٥٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩٣٩/٢/١٩ جلسة  
١٩٣٩/٢/٢٥ وثيقة ٢ .  
(١٥٥) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ يونيو  
و ٢ ، ٣ ، ٤ يوليو ١٩٤٥ ، ص ١٧٤ .

(١٥٦) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة  
وثيقة ١٤٧ في ١٩٤٦/١/١١ م .  
(١٥٧) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، وثيقة  
٤ في ١٩٤٦/١/١١ م .



(١٥٩) الحكومة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاء ، الملخص الشهري للتجارة الخارجية ، في ابريل ١٩٤٢ ، المطبعة الابيرية ، بولاق ، القاهرة ١٩٤٢ م ، ص ١ — ١٥ ، نفس المصدر ، الملخص الشهري للتجارة الخارجية نوفمبر ١٩٤٢ ، المطبعة الابيرية ، بولاق ١٩٤٥ ، ص ٢٣ — ٢٧ ، وانظر ايضا : د . على لطفى التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٠) د . البراوى ، عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(١٦١) حميدى هان نيك كيو : المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(١٦٢) مصطفى رياض يمينى : راؤول فرجون : المرجع السابق ، ص ٢٠٨/٣ — ا معاهدة مودة وصداقة بين مصر وتركيا .

(١٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٥٨ في ١٨/٢/١٩٣٩ — الاتفاق التجارى المؤقت — معقود في سنة ١٩٣٥ م .

(١٦٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ في ١٠/٤/١٩٤٠ ، ص ١٥٧٩ .

(١٦٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٢١ مارس ١٩٤١ م ، وثيقة ٢ في ٢ مارس ١٩٤١ م — الاتفاق التجارى المؤقت بين مصر وايرلندا معقود في سنة ١٩٢٢ .

(١٦٦) د . على لطفى : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .

(١٦٧) د . صلاح الدين نامق ، د . أمين مصطفى عبد الله ، د . عبد الحميد لطفى : الاستراتيجية العربية ، دار المعارف بمصر . طبعة ثانية ١٩٦٦ ، ص ٢٤٩ ، Crouchley : Op. Cit., PP. 181 — 182. وانظر ايضا :

(١٦٨) د . عبد النبى حسن يوسف ، عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ، ص ٢٥١ .

(١٦٩) محمد حمزة عيسى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(١٧٠) محفظة ٢٧١ عابدين ، وزارة المالية ، محضر الجلسة . التى عقدت في ١٩٣٧/١/٢٧ .

(١٧١) مجلس النواب ، جلسة ٣٧ في ١٣/٣/١٩٤٠ ، ص ١٠٢٢ .  
(١٧٢) Charles Issawi : Egypt in a Revolution, Op. Cit. P. 39.

(١٧٣) د . عاصم الدسوقي : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .



- (١٧٤) مجلس النواب ، جلسة ٨٤ فى ٦ ، ١٩٤١/١٠/٧ ، ص ٢٤٢٨ .  
 (١٧٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ بولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/١٠/١٩٤٠ م .  
 (١٧٦) د . على الجريتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

- (١٧٧) المصرى ، عدد ١٢٨١ فى ١٩٤٠/٩/٤ م .  
 (١٧٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يونية و ٣ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٩ بولية ١٩٤٠ ، وثيقة ١٢ فى ١٦/١٠/١٩٤٠ م .  
 (١٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٩ الى ٣١ مارس ١٩٤١ ، وثيقة ٣٠ فى مارس ١٩٤١ م .  
 (١٨٠) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ ، تأسست شركة التصديرات الشرقية سنة ١٩٢٠ ، أما شركة الاسكندرية التجارية فتأسست سنة ١٩٢٢ .

(١٨١) الشهر المعمارى بأسبوط ، محفظة :  
 Bureau Central Assiout 1939, Vol. I, Control 27552, Quitt 527  
 Assiout 125, 14 Feb. 1939.

وانظر ايضا : احمد الشربينى المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، تأسست شركة السودان للاستيراد والتصدير سنة ١٩٢٠ م .  
 Charles Jssaw; Egypt : An Economic and Social  
 Analysis Op. Cit., P. 112. (١٨٢)

- (١٨٣) د . محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .  
 (١٨٤) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ — بورصة العقود انشئت سنة ١٨٦١ ، وبورصة البضائع الحاضرة ببناء البصل انشئت سنة ١٨٧٢ على شكل سوق يبيع فيها خديم مصر القطن ( الدومين ) التى كان يزرع فيها أغلب القطن المصرى .

- (١٨٥) مجلس النواب ، جلسة ٧ فى ١٩٢٨/١٢/١٩ ، ص ٢٢١ .  
 (١٨٦) المقطم عدد ١٥٢٤١ فى ١٩٣٩/١/١٧ م .  
 (١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ أكتوبر حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٥ ، وثيقة ٣ .



(١٨٨) د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .  
 (١٨٩) كمال الدين صدقي : البنوك المصرية ودورها في الائتمان المصري ،  
 مكتبة النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥٨ ، ص ١ .  
 (١٩٠) د . ابراهيم مختار : بنوك الاستثمار ( دراسة تحليلية للنظريات  
 والأساليب والمشكلات ) ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٠ .  
 (١٩١) د . أمين محمد بدر : الاوراق التجارية في التشريع المصري ، المطبعة  
 العالمية ، مصر ، ١٩٥٢ ، ص ٤٢٦ .  
 (١٩٢) محفظة ٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ هـ ٢ ، وثيقة ١  
 القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١ .

(٩) تأسس في ٢٥ يونيو ١٨٩٨ برؤوس أموال انجليزية في صورة شركة  
 مساهمة مصرية منها خمسين عاما ليعمل كبنك تجارى ، وقد منحه الحكومة المصرية  
 منذ تأسيسه امتياز اصدار البنكوت واستندت اليه القليم بأعمال بنك الحكومة ،  
 انظر :  
 FO. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119. No. 825 E, 14/8/1940, P.120.

حيث أودعت فيه الحكومة المصرية أموالها وكذلك الحكومة السودانية وتجرل القطن  
 الاغنياء انظر : البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦  
 وبلغ رأسمال البنك مليون جنيه استرليني موزعة على ١٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل  
 منها ١٠ جنيهات استرليني ، حصل منها « المستر ا . كسل » من لندن على ٥٠.٠٠٠  
 سهم ، ودفعت كل من « شركة س . م سلفاجو بالاسكندرية » واخوان سوارس  
 وشركاه « نصف مليون جنيه مناصلة » لكل منها ٢٥ ألف سهم ، انظر : محفظة ٦  
 مصلحة الشركات ، ملف ١٣/٣/١٨٢ هـ ١ ، عقد تأسيس البنك الاهلى المصرى  
 في ١٨٩٨/٦/٩ ، وانظر ايضا : كمال الدين صدقي : المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

(١٩٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ ، وانظر  
 ايضا : د . عبد العزيز مرعى : النظم النقدية والمصرفية ، طبعة ثانية ، مكتبة  
 الانجلو المصرية ١٩٥٦ ، ص ٢٣١ .

(١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ٦/١١ ، ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٠٢ ،  
 وقد وجه البنك اهتمامه تمويل التجارة الخارجية وما يهم بريطانيا على حساب  
 التصنيع خاصة تصنيع الريف المصرى ، . لهيئة : النظم النقدى بين الرأسمالية  
 والاشتراكية ، مرجع سابق ص ٢٨٧ .

٣٣٧:

( م ٢٢ - للرأسمالية لاجنبية - ج )



(١٩٥) الأهرام ، عدد ١٨٦٩٥ من ١١/١/١٩٣٧ ، عدد ١٨٧٦٩ من ٤/٢/١٩٣٧ ، وانظر أيضا : د . حسين فهمي ، د . علي الجريلى : البنك المركزى الجديد طبعة أولى ، دار نشر الثقافة ، ١٩٥١ ، ص ٤١ .

(١٩٦) مجلس النواب ، جلسة ١٢ من ٢٦/١٢/١٩٣٨ ، ص ٤٠٣ .

(١٩٧) بتريك اويريان : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

F.O. 407/221, J. 2984/36/18, No. 55, No. 780, (١٩٨)  
19/6/1937, P. 142.

(١٩٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ ، ٤ مايو ١٩٣٩  
جلسة ٢ مايو وثيقة ٣ من ٢٥/٤/١٩٣٩ ، محفظة ٧ ، ٩ سبتمبر ١٩٣٩  
١٩٣٩/٩/٩ ، وثيقة ٣ من ٩/٩/١٩٣٩ م .

(٢٠٠) د . صبحى تانرس قريصة : النقود والبنوك ، طبعة ثانية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ، ص ١٨٤ .

(٢٠١) ولمصوية نقل الذهب من لندن الى القاهرة فى اثناء الحرب العالمية الاولى وافقت وزارة المالية بقرار منها على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية كأنها ذهب وقد استمر هذا القرار نافذا حتى الحرب العالمية الثانية .

احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ص ١٧ .

(٢٠٢) د . على عبد الرسول : البنوك التجارية فى مصر ، طبعة أولى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ١٩٦١ ، ص ٦٨

(٢٠٣) محفظة ٢٦٩ ، عابدين ، مالية ، ادارة الحسابات ، وثيقة بدون رقم  
من ١/٥/١٩٥٠ .

(٢٠٤) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .

(٢٠٥) البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣ ، عدد ٢ لسنة ١٩٥٠ ، ص ١٠٦ .

(٢٠٦) ظل هذا التطور معبولا به حتى ١٤/٧/١٩٤٧ م مجلس النواب ،  
جلسة ٧٤ من ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١/٨/١٩٤١ من ٢٠٥٨ .

(٢٠٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ يناير ، ٢٤ فبراير ١٩٤٢ ، وثيقة ٢ من ١/٢٨/١٩٤٢ .



(٢٠٨) نفس المصدر ، محفظة من ١١ الى ٢٩ أكتوبر ١٩٤١ جلسة ١٠/١٠/١٩٤١ ، وثيقة ٢٠ في ١٠/٢٨/١٩٤١ ، محفظة ٢١ مايو ، ٧ يونيو ١٩٤٢ جلسة ٢١ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ١٢ في ١٩/٥/١٩٤٢ .

(٢٠٩) نفس المصدر ، محفظة ٢٩ يوليو ١٩٤٠ ، وثيقة ١ بشأن مداخل الامتياز الخاص بإصدار ورق النقد الممنوح للبنك الأهلي ، محفظة ٦ مصنحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣/٣ - ٢ فرعي ، وثيقة ١ قانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ في ٨/٨/١٩٤٠ وقد أجريت عدة محادثات غير رسمية بخصوص مد أجل امتياز البنك الأهلي منذ سنة ١٩٣٣ ولكن هذه المحادثات سارت ببطء ثم أرجئت ، وعندما جاء الولد الى الحكم سنة ١٩٣٦ وأصبح أحمد ماهر باشا وزيرا لل مالية عادت المفاوضات ، وفي مارس سنة ١٩٣٩ تقدمت الحكومة شروطها « للسير إدوارد كوك Sir Edward » بشأن مد أجل الامتياز الى أن صدر بشأنه القانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ المذكور : انظر : P.O. 407/224, J. 1939/23/16, No. 119, No. 820 T, 14/8/1940, P. 120.

- (٢١٠) د . هيد العزيز مزمى : المرجع السابق ، ص ٢٤١ .
- (٢١١) د . حسين فهمي ، د . علي الجريفي : المرجع السابق ، ص ٦ .
- (٢١٢) د . عاصم الحسوتي : المرجع السابق ، ص ١٦٥ .
- (٢١٣) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٤ .
- (٢١٤) احصاء شركات المساهمة بيونية ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .
- (٢١٥) نفسه ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
- (٢١٦) مجلس النواب ، جلسة ٧٤ في ١١ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩٤١/٨/٢١ د ص ٢٠٥٧ يذكر ان ما وظف في المسندات المصرية بلغ مليوناً او مليوناً ونصف المليون تقريبا ، ولم يوضح فيما وظف باقي المبلغ .
- (٢١٧) نفسه ، ص ٢٠٥٨ .
- (٢١٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٥٣ .
- (٢١٩) قام البنك بتبديل مبلغ ٤٠ ألف جنيه انجليزي مؤلفة بجنيهات مصرية ، وكان الوسيط يهوديا مقابل ٣٠٪ من قيمة ما تم تبديله ، محمد حسنين هيكل : خريف الغضب طبعة ١٣ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٦ د ص ٤٩ .



- (٢٢٠) د نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٢٧ .
- (٢٢١) محافظ مجلس الوزراء : جداول أعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٩ ملكرة بشأن إنشاء بنك مركزي .
- (٢٢٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٢ فى ١٣/٢/١٩٤٠ ، ص ١٠٧٣ .
- (٢٢٣) F.O. 407/223, J. 496/1/16. No. 41, No. 111, 6/2/1939 P. 52.
- (٢٢٤) زكريا مهران : البنك المركزى فى المصور المخططة ، مطبعة مصر شركة ساهبة مصرية ١٩٤٨ ، ص ٣٨ .
- (٢٢٥) د . جمال الدين محمد سميد : التطور الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ص ٦٥ .
- (٢٢٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٦ يولية ١٩٣٩ وثيقة ١٩ ملكرة بشأن بنك مركزي .
- (٢٢٧) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٣/٢/١٩٤٠ ، ص ١٠٧٣ .
- (٢٢٨) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٣٨ .
- (٢٢٩) د . حسين لمسى ، د . على الجريلى : المرجع السابق ، ص ٨ .
- (٢٣٠) زكريا مهران : المرجع السابق ، ص ٩ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .
- (٢٣١) تأسس سنة ١٨٦٣ بأموال انجليزية قدرها عشرة ملايين من الجنيهات . التجارة العربية الانجليزية ، المجلد ٣ ، العدد ٣ يناير ويناير ١٩٥٠ ، ص ٧٩ ، وانظر أيضا : د . فؤاد برسى ، النقود والبنوك فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ٦٤ ، ٧٢ ، وقد اخطف د نبيل عبد الحيد فى تاريخ تأسيس البنك حيث ذكر انه تأسس سنة ١٨٦٤ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
- (٢٣٢) المصرى ، عدد ١٣٧٩ فى ٢/٦/١٩٤٠ ، البلاغ ، عدد ٨٠١٧ فى ١٩٤٨/١/٨ .
- (٢٣٣) محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٦٢٢/٣ ح ١ ، وثيقة ٢ بنك باركليز فرع الزقازيق ، الشهر العقارى واسميوط ، محفظة ، Bureau Central 1937, Inscription, Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 38634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.
- وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، تأسيس البنك سنة ١٨٦٤ .



(٢٢٤) الشهر العقاري بأسيوط ، نفس المحفظة السابقة ، وثيقة  
Control 000026 Quitt 1, Assiout 381, Mench 602, Mai 1937.

يذكر د . نبيل عبد الحميد أن بنك أبونيلان جنسية يونانية تأسس سنة ١٩٠٥ ،  
الرجع السابق ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٤ .

(٢٢٥) الاحرام ، عدد ١٨٦٦٥ على ١١/١/١٩٣٧ ، وانظر أيضا : د . نبيل  
عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٧٧ — تأسيس البنك سنة ١٨٦٦ .

(٢٢٦) المصري ، عدد المصري ١٩٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٢٧) البنك الأعلى المصري ١٨٦٨ — ١٩٤٨ ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

(٢٢٨) احصاء شركات المساعدة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦٨ ، تأسيس البنك

سنة ١٩٢٠ م .

(٢٢٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٢/٢ ، ا ، وثيقة ١٨٤

تتبع المئين من ١٩٤٥ الى ١٩٥٢ .

(٢٣٠) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٢ ، ا ، وثيقة ١٦٢

على ١٦/٦/١٩٥٢ احصاء شركات المساعدة ، يونيه ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ص ١٢

تأسس البنك سنة ١٩٣١ ، ويذكر د . نبيل عبد الحميد أن البنك تأسس سنة ١٩٥١

وهو أحدث البنوك الفرنسية في مصر . وقد تأسس بلوال فرنسية وهو أحد

البنوك الفرنسية الأربعة الكبرى المؤهلة في فرنسا وهو البنك الوطني للتجارة

والصناعة ، المرجع السابق ص ٢٨٢ — نقلا عن د . علي عبد الرسول ، المرجع

السابق ص ٧٥ .

(٢٣١) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٦١/٢ ، ا ، وثيقة

١٠ على ١١/٧/١٩٤٨ ، وثيقة ٤٧ ، وثيقة ٧٦ على ١/٦/١٩٤٩ .

(٢٣٢) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، وثيقة بدون رقم ،

الكتوار المصري للصناعة والتجارة على ١٩/١٢/١٩٣٨ وينابر ١٩٣٩ م .

يذكر د . نبيل عبد الحميد أن البنك تأسس سنة ١٩٠٥ وصلى أعماله على

سنة ١٩٢٢ ، المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٢٣٣) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٤٦٥/٢ ، ا ، وثيقة

٦٥ على ١٤/١٣/١٩٥٠ ، وثيقة ٨٦ على ١/٨/١٩٥٢ ، البنك الايطالي المصري ،

تأسس البنك سنة ١٩٢٢ ، الشهر العقاري بأسيوط ، محفظة

Bureau central 1937, Inscription Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1.

Assiout 311, 9 Avr. 1937, Vol. 22, Fol. 199.



- (٢٤٥) احصاء شركات المساهمة ، بوثية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٥٧ .  
(٢٤٦) محفظة ١٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٤٦٥/٣ د ٢ ، وثيقة  
٦٥ في ١٩٥٠/١٢/١٤ ، وثيقة ٨٦ في ١٩٥٢/٨/١١ م .  
(٢٤٧) المقلم ، عدد ١٦٠٤٨ في ١٩٤١/١/١ م .  
(٢٤٨) الشهر العقاري بأسبوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥  
Debet, Assiout 48, 4/1/1945.

(٢٤٩) نفس المصدر ، محفظة

Assiout, No. 1, No. 399, Vol. 1, Control 31481  
Quitt 582 (Assiout 188, 6 Mars 1937).

- (٢٥٠) محفظة ٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٩٦/٣ د ١ ، وثيقة ٢٣  
البنك التجاري الإيطالي للطور المصري . تأسس البنك سنة ١٩٢٤ م .  
(٢٥١) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٥ في ١٩٤٨/١/٢٩ ، وانظر أيضا :  
المقلم عدد ١٦٠٤٨ في ١٩٤١/١/١ م .  
(٢٥٢) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٥ د ١ وثيقة ٣٢  
ص ٢٠ ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ د ٢ ، وثيقة ١٦٤ بنك موصيري - تأسس البنك  
سنة ١٩٣٥ م .  
(٢٥٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ص ٢٨ في ١٩٥٩/٩/١٩ .  
(٢٥٤) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٣٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ملف ١٨٢ - ٢/٣  
د ٢٠٢ ، وثيقة ١٦٣ ، ١٦٤ في ١٩٥٦/٥/٢٩ .  
(٢٥٥) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ د ٣ ، وثيقة ٣٧ .  
(٢٥٦) محفظة ٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ د ٢ ، وثيقة ٩٧  
تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ ، وثيقة ١٦٣ تقرير مجلس  
الادارة عن السنة المالية ١٩٥٥/٥٤ ، وانظر أيضا : احصاء شركات المساهمة ،  
بوثية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٧٧ .  
(٢٥٧) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٠٢/٣ د ١ ، وثيقة  
٢٢ ، ٦٢ .



(٢٥٨) الشهر العقاري بسيوط محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ .  
Controle .. Debet, Assiout 230, 4/4/1945.

(٢٥٩) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ من ١٣ ، ١٤ ١٩٥٧ ، ص ٧

(٢٦٠) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢٣٦/٢ ، ١ ، وثيقة  
٢٦٠ من ١٩٥٠/٧/٨ ، وانظر أيضا : د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ،  
ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ تأسيس البنك سنة ١٩٢٠ م .

(٢٦١) الشهر العقاري بسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥  
Controle 2628 Quitt 53 (Assiout 401 — 31 Mai 1945)

وانظر أيضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٢٦٢) الشهر العقاري بسيوط ، محفظة

Bureau Central Assiout 1939, Vol. Controle 25011 Quitt 481,  
Assiout 58 — 18/6/1939.

(٢٦٣) تأسيس البنك في سنة ١٩١٢ وأعيد تأسيسه في شكل شركة مساهمة  
مصرية سنة ١٩٢٩ ، محفظة ١٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ ، ١  
وثيقة ٧٩ ، ملف ١٨٢ — ١٣٦/٣ ، ٥ ، وثيقة ١ ، البصير ، عدد ١٦٦٦١ في  
١٩٥٢/٤/١٨ .

(٢٦٤) زيد رأسمال البنك تدريجاً حتى وصل مليون جنيه سنة ١٩٥٨ ،  
محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف بدون رقم ، وثيقة ٩٩ بيان بقيمة رأس المال  
المفوض للبنك البلجيكي والدولي بمصر ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ،  
١٩٥٠ ، ص ٦٠ .

(٢٦٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٦١ .

(٢٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

(٢٦٧) د . على عبد الرسول ، ص ٦٤ .

(٢٦٨) د . نبيل عبد الحميد ، ص ٢٨٩ .

(٢٦٩) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٢/٣ ، ١ ، وثيقة ٢١٢  
محفظة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٢١٢/٣ ، ١ ، وثيقة ١٠ — ١٩ بنك  
سواريس تأسيس البنك سنة ١٩٢٢ وأعيد تأسيسه سنة ١٩٣٦ م .  
(٢٧٠) محفظة ٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٨٢/٣ ، ١ ، وثيقة ٢١٢ ،  
احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ٢٢ .



- (٢٧١) محظنة ٨ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢١٢/٣ ح ١ ، وثيقة ١٩ - ١٠ .
- (٢٧٢) أعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٤ ، ص ٧١ .
- (٢٧٣) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٢٣ .
- (٢٧٤) محظنة ١٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٩٠/٣ ح ٢ ، وثيقة ٧٠ بنك زلخه .
- (٢٧٥) محظنة ٥ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة بدون رقم في ١٩٤٣/١١/٢٢ ، وثيقة ٤ (ب) في ١٩٤٣/١١/٢٨ م .
- (٢٧٦) احصاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ ، وانظر أيضا : د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (٢٧٧) محظنة ٢٦٦ عابدين : مالية ، منشورات ، خطاب المالية النورية رقم ن ١١٠/١/١٥٢ في اغسطس ١٩٤٥ م .
- (٢٧٨) أعضاء شركات المساهمة ، يوتية ١٩٤٦ و ١٩٥٠ ، ص ٦٧ .
- (٢٧٩) محظنة ١٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٢٤/٣ ح ١ ، وثيقة ٢٠ في ١٩٤٨/١٠/١٨ ، وثيقة ٢٨ .
- (٢٨٠) د . على عبد الرسول : المرجع السابق ، ص ٧٥ .
- (٢٨١) محظنة ١٦ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٣٢/٣ ح ١ ، وثيقة ١٥٦ في آخر مايو ١٩٥٥ ، تأسيس المصرف سنة ١٩٢٨ م .
- (٢٨٢) النشرة الاقتصادية الاسبوعية ، عدد ٥٢ في ١٩٣٧/١٢/٢٠ ، ص ٢٦٢٢ .
- (٢٨٣) د . خليل حسيب خليل : دور رؤوس الاموال الاجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسة خاصة بالطريق مصر ، مطبع مؤسسة أخبار اليوم ١٩٦١ ، ص ٣٦٢ ، وانظر أيضا : كمال الدين صدقي : البنوك المصرية ، مرجع سابق ص ٥ .
- Charles Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., (٢٨٤) P. 81 .
- (٢٨٥) الشهر العقاري بأسبوط ، محظنة Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. 1, Controle 36634 Quitt 672, Assiout 355 — 20 Avr. 1937.
- (٢٨٦) كمال الدين صدقي : البنوك في مصر ، مرجع سابق ، ص ٨ .



- (٢٨٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٠١ .
- (٢٨٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .
- (٢٨٩) محمد عبد المنعم رشدى : قروض وسلفيات البنوك التجارية ، المطبعة  
العالية ، مصر ١٩٦١ ، ص ١٣ ، ١٤ .
- (٢٩٠) محمد سامى محمد : البنوك التجارية فى مصر ، الطبعة الاولى ،  
الغاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٧ .
- (٢٩١) د . نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٣٠٦ .
- (٢٩٢) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١١٥ .
- (٢٩٣) كمال الدين صدقى : البنوك فى مصر ، ص ٩ .
- (٢٩٤) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل رقم ١٨٥  
فى ١٩٤٥/٣/٨ ، محفظة ٢١ هابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ،  
وثيقة ٤٧ فى ١٩٤٩/١٢/٢٧ ، وانظر أيضا :  
Crouchley : The Investment, Ou. Clt., P. 166.
- (٢٩٥) الوقائع المصرية ، عدد ٣٤ فى ١٩٤٩/٣/٧ ، وانظر أيضا :  
Crouchley : Op. Clt., P. 66.
- (٢٩٦) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة ،  
Bureau Central 1937, Inscription Assiout No. 1, No. 389, Vol. 1,  
Controle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).
- (٢٩٧) محفظة ١٦ مصلحة الشركات ، ملك ١٨٢ — ٤٢٨/٣ د ١ ، وثيقة  
٢٣١ فى ١٩٥٦/٨/١٢ .
- (٢٩٨) د . صبحى تادرس قريصة : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (٢٩٩) ابراهيم ماهر : المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- (٣٠٠) د . صبحى تادرس قريصة : دراسة مقارنة للنظام المصرفى فى اقليمى  
الجمهورية العربية المتحدة ، ضمن مجموعة المحاضرات العامة ، مطبعة جامعة  
الاسكندرية ، ١٩٦٢ م ، ص ٣٨٨ .
- (٣٠١) وقد اترح « ظبنى بهى » ان تقوم الحكومة بسداد جميع الديون  
العقارية ونظ الى محل البنوك فى وضع يدها على المقار الرهون تأمينا لها  
وتقبط الدين على ملكه علم ، لصون ملكية البلاد من عقار ، وللمزيد من التفاصيل  
انظر مذكرات ظبنى د ٢ ، طبعة ثالثة ، مطبعة صادق بالنيا ، ١٩٥١ م ، ص ١٤٤ —  
١٤٨ ، وانظر أيضا اقتراها ماثلا « لاسماعيل مظهر » د . عاصم الحسوى :



تجار ملك الاراضى الزراعية ، مرجع سبق ، ص ١١٩ ، ١٩١ ، وقد حاولت الحكومة تسوية هذه المشكلة منذ بداية الثلاثينات مع البنوك المقاربية المختصة بذلك مثل شركة الرهونات المصرية والبنك العقارى المصرى حيث تنازلت شركة الرهونات مما لها من ديون لبنك التسليف العقارى المصرى سنة ١٩٣٥ ، انظر فى ذلك : محفظة ١٩ هابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية مشروع ميزانية ١٩٣٦/٣٥ ، ص ٢٠ ، ٢١ ، ومحافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة اول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ مشروع قانون بتسوية الديون العقارية وكذلك مذكرات نهى قطينى ص ١٥٦ - ١٦٢ .

كما عملت الحكومة على تخفيض ديون البنك العقارى المصرى بنسبة هبوط قيمة الاطيان وتخفيض النفقة ، وصرحت الحكومة لبنك التسليف العقارى باصدار سندات جديدة لتسوية ديونه : انظر : الاهرام ، عدد ١٨٧١٥ فى ١٩٣٧/١١/٢١ . كما تدخل بنك التسليف الزراعى لصالح المواطنين المقترضين على حساب القمح الذى اطلقته الاطيار فى شون البنوك لأن القمح أصبح فى حوزة هذه البنوك ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ أبريل ١٩٣٩ : وثيقة ٢٢ فى ١٩٣٩/٣/٢٧ ، وكثير من الجهات الوطنية اهتمت بهذه المشكلة واهمها « حزب الفلاح الاشتراكى الذى تأسس سنة ١٩٣٨ لليزيد انظر : د . رؤوف عباس حابد : حزب الفلاح الاشتراكى ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٩ لسنة ١٩٧٢ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ص ١٧٩ .

(٣٠٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة اول يناير ١٩٣٩ ، وثيقة ١ بشأن تسوية الديون العقارية .

(٣٠٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٢/١٢ ، ص ١٠٧٣ وللزيد العنسة للذين رفضت طلباتهم ، انظر : مجلس الشيوخ ، جلسة ٥٩ فى ١٩٤١/٩/١٠ ص ٢ .

(٣٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول اعمال ، محفظة من ٧ الى ١٥ يوليو ١٩٤١ جلسة ١٤ يوليو ، وثيقة ٣ .

(٣٠٥) نفس المصدر ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ١٦ مايو ١٩٤٢ ، وثيقة ٣٥ بشأن صوبة الديون العقارية والقضاء القانونين ٣ و ٣٥ لسنة ١٩٣٩ .

(٣٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٥١ فى ١٩٤٤/٧/١٧ ، ص ٢٢٦٣ ، وللزيد انظر : محفظة ٢٧ هابدين ، مالية ، مصلحة عموم الاحصاء ، وثيقة بدون رقم فى ١٩٤٥/١٠/٣٠ م .



- (٣٠٧) محفظة ٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢/٣ ح ١ ، وثيقة ٧٠  
فى ١٩٤٨/١١/٣٠ . وثيقة ١١٨ فى ١٩٥٠/٩/٢ - تلسس البنك سنة ١٨٨٠  
لدة ٩٩ عاما ينتهى سنة ١٩٧٨ م .
- (٣٠٨) د . محمد لمبى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ،  
مرجع سابق ، ص ٥٢٠ .
- (٣٠٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤١ ، ٤٢ ، وانظر  
أيضا : د . غواد برسى : المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .
- (٣١٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤ ، وانظر  
أيضا : د . خليل حسن خليل : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .
- (٣١١) الشهر العقارى بأسبوط محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، أحكام ورهونات ،  
قائمة قيد رهن رقم المسجل ٢٨ لسنة ١٩٤٥ ، البنك العقارى الزراعى المصرى .
- (٣١٢) د . راشد البراوى ، محد حمزة ملبس : المرجع السابق ، ص ٢٥١ ،  
وانظر أيضا : د . خليل حسن خليل ، ص ٣١٧ .
- (٣١٣) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٢٨/٧/١٨ ، ص ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ .
- (٣١٤) الشهرى العقارى بأسبوط ، محفظة  
Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399 Vol. 1,  
Assiout 120, 8 Fev, 1937, Bureau Central Assiout 1939, Vol. 1,  
Controle .. Quitt... Assiout 127, 16 Fev. 1939.
- (٣١٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٢٠/٣/١٩٣٩  
١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٣/٢٦ ، وثيقة ٢٥ .
- (٣١٦) محفظة ٤ علبدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ٧١١ ،  
احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .
- (٣١٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٥ .
- (٣١٨) الوقائع المصرية ، عدد ٢٤ فى ١٩٤٩/٢/٧ ، تلسس سنة ١٩٠٥  
براسمال مليون حـم محفظة ٩ مصلحة الشركات ، ملفه ١٨٢ - ٢٦/٣ ح ١ ،  
وثيقة ٥٠ .
- (٣١٩) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة  
cBureau Central Assiout 1939, Vol. 1, Controle ... Quitt ... Coire  
1226, Colloubia 197٥, Assiout 186, 4 Mars, 1939.



- (٢٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦ .
- (٢٢١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ ، وانظر ايضا :  
القطم ، عدد ١٦٠٧٥ فى ١٩٤١/١/٣٠ .
- (٢٢٢) د . هاشم الفسوى ، ص ١٩١ ، ١٩٢ .
- (٢٢٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٧ .
- (٢٢٤) د . هاشم الفسوى ، ص ١٩٢ .
- (٢٢٥) القطم ، عدد ١٦٠٥٥ فى ١٩٤١/١٠/١٠ م .
- (٢٢٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٢١ .
- (٢٢٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٨٤ ، تأسس  
البنك ١٨٦٠ .
- (٢٢٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٩٤ .
- (٢٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٤ تأسيس  
سنة ١٩٣٤ .

(٢٣٠) الشهر العقارى بأسبوط ، محفظة ،

Bureau Central 1937 Inscription Assiout No. 1, No. 399, Vol. I,  
Contrôle 26651 Quitt 504 (Assiout 61 — 21 Jan. 1937).

- (٢٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ ، تأسيس  
١٩٢٨ .

- (٢٣٢) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ص ١١ .
- (٢٣٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٣٦ .
- (٢٣٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٣ .

(٢٣٥) لقد اوردت كثير من الكتب بأنه بنك مصرى مثل بنك مصر ، مع اختلاف  
الغرض ولم يرد شن مجموعة البنوك الأجنبية أو المخططة فى مصر ، والواقع أن  
البنك ليس مصريا بآلة فى الآلة مع انه اتخذ شكل الشركة المساهمة المنسوبة  
مثل كل المؤسسات الأجنبية الأخرى ، أو معظمها ، والمعد الابتدائى يدل على أن  
البنك ليس مصريا حيث شارك الأجانب فى تاسيسه كالآتى :

مساهمت الحكومة المصرية بنصف رأس المال البالغ قدره مليون جنيه ( أى  
أن نصيب الحكومة نصف مليون جنيه ) والنصف الآخر موزع كالآتى :



١٠٠.٠٠٠ جنيه	البنك الاهلى المصرى
١٠٠.٠٠٠	بنك مصر
١٠٠.٠٠٠	البنك العقارى المصرى
٢٣.٠٠٠	البنك الشرقى الالمى
١٠.٠٠٠	بنك الكريدى ليونيه
١٠.٠٠٠	بنك الاراضى المصرى
٥.٠٠٠	البنك العثمانى
٥.٠٠٠	بنك اثينا
٥.٠٠٠	بنك الاتاڤول
٥.٠٠٠	بنك الخصم الاهلى الباريسى
٥.٠٠٠	البنك الايطالى المصرى
٥.٠٠٠	بنك باركليز
٥.٠٠٠ جنيه	البنك البلجيكى والدولى بالقطر المصرى
٥.٠٠٠	بنك التجاره الايطالى
٥.٠٠٠	شركة الغار ( ليون وشركاء )
٤.٠٠٠	موصيرى وشركاه
٣.٠٠٠	البنك العقارى الشرقى
٢.٠٠٠	بنك ايونيان
٢.٠٠٠	مندوق الرهونلت العقارية بمصر

---

الجبلة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه

وجميع المساهمين فى النصف الثانى من رأس المال بنوك وشركات اجنبية عدا بنك مصر ، وقد دخلته العنصر الاجنبية بعد أزمة ١٩٣٩ ، انظر : محفلة ٢٦٧ عابدين ملية بنوك وشركات ، عقد الشركة الابتدائى بنك التسليف الزراعى المصرى ، محفلة ١١ مصلحة الشركات ملف ١٨٢ - ١٧/٣ د ٢ ، وثيقة ١٤٧ بنك التسليف



الزراعي، المصري صدر المرسوم في ١٩٣١/٧/٢٥ وعدل نظام الشركة بالمرسوم الصادر في ١٩٣٩/٤/١٣ انظر في ذلك : جاك بيرك تمريب ، خيرى حماد : الحرب تاريخ ومستقبل ، الهيئة المصرية العامة للتكليف والنشر ، ١٩٧١ م ، ص ٢٠٢ .  
(٣٣٦) محفظة ١١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ١٧/٣ هـ ٢ ، وثيقة ١٤٧ ، وانظر ايضا محلف مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٩٢٤/٤/١٩٣٩ ، وثيقة ٢٤ .

(٣٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨٢٠ .

(٣٣٨) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٣٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٠/٢٥ الى ١٩٣٩/١١/١٥ جلسة ١٠/٢٥ ، وثيقة ٢ .

(٣٤٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤١) الاحرام ، عدد ٢٠٧٧٨ في ١٩٤٢/٧/٢٧ م .

(٣٤٢) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة من ١٤ الى ٢٠ يناير ١٩٤٠ ، وثيقة ١ في ١٩٤١/١/٥ .

(٣٤٤) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٢٨ .

(٣٤٥) د . صلاح الدين نامق وآخرون : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٣٤٦) محمود صفى مراد ، د . فؤاد مرسى : ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للثنية ، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٣٤٧) د . حاصم السوسى : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣٤٨) محمود صفى مراد ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٣٤٩) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، أفكار وزارة المالية ، مشروع ميزانية ١٩٤٤/١٩٤٥ .

(٣٥٠) د . اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى على جديد ( دراسة عن قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى وانعلاقات الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة أولى ١٩٧٧ ، ص ٨٣ ) .

(٣٥١) محمود صفى ، د . فؤاد مرسى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .



- (٣٥٢) د . محمد فهمى لبيبطة : الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .
- (٣٥٣) د . محمد لبيب شقير : المرجع السابق ، ص ٥٠ .
- (٣٥٤) د . محمد زكى شلبي : المرجع السابق ، ص ١٦٩ .
- (٣٥٥) يرجع تاريخ كلمة ( بورصة ) الى القرن السادس عشر فقد كان من عادة تجار مدينة بروج Bruges فى بلجيكا أن يجتمعوا بقصر أحد أغنيائها ويدعى ( فان دن بويص Van den Eourse ) لعقد صفقاتهم التجارية ، ولعل هذه الكلمة تروى الى اجتماع التجار فى منزل صراف كان قد اعتاد تعليق ثلاثة أكياس على بلبه Trois Bourses وسواء كان مأخذ هذه التسمية ( فان دن بويص ) أو كلمة كيس التى تدعى بالفرنسية ( بورص ) ، فقد أصبحت بورصة الأوراق تطلق على المكان الذى يجتمع فيه مندوبو البائعين والمشتريين لعقد صفقات الأوراق المالية ( الاسهم والسندات ) انظر فى ذلك د . عبد العزيز مرسى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٤ .
- (٣٥٦) لم تصل السوق المالية فى مصر من حيث السعة والغوة الى ما وصلت اليه سوق لندن أو نيويورك مثلا لأن أثونلت الخزانة المصرية ما زالت حديثة العهد حيث كان تجار أو مسامرة هذه الأوراق المالية يلتقون بعملائهم فى أحد المحلات فى القاهرة انظر : د . عبد العزيز مرسى : المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
- (٣٥٧) د . عبد النبى حسن يوسف : عبد الحميد الحسينى هاشم : المرجع السابق ص ١٨٣ .
- (٣٥٨) د . محمد حسنى عباس الشركات والمؤسسات العامة التجارية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٣٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٩٦ ، ١٠٠ .
- (٣٦٠) د . محمود متولى : الأصول التاريخية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .
- (٣٦١) د . نيهل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (٣٦٢) الاهرام : عدد ١٨٦٨٧ فى ١٩٣٧/١/٢ .
- (٣٦٣) الاهرام : عدد ١٨٧٢٢ فى ١٩٣٧/٢/٧ .
- (٣٦٤) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٢٩٢ .
- F.O. 407/223, J. 486/1/16, No. 41, No. 111, (٣٦٤)
- 6/3/1939, P. 52.



- (٣٦٥) مجلس النواب ، جلسة ١٢ فى ١٩٣٨/١٢/٢٦ ، ص ٣٩٣ .
- (٣٦٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٤٢ .
- (٣٦٧) د . محمد عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٧٢ .
- (٣٦٨) Issawi : Egypt in Revolution, Op. Cit., P. 41.
- (٣٦٩) د . محمود منولى : الأصول التاريخية ، ص ٢٤٨ .
- (٣٧٠) المقطم ، عدد ١٥٣٦٩ فى ١٩٣٩/٢/١٥ .
- (٣٧١) سهرانيان ، ص ٢٥ ، ٢٦ .
- (٣٧٢) المقطم ، عدد ١٥٣٦٩ ، فى ١٩٣٩/٢/١٥ .
- (٣٧٣) محلف مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محافظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٩ .
- (٣٧٤) محافظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٦٥/٣ ، ٢ ، وثيقة ٨٦ فى ١٩٣٩/١١/٢ .
- (٣٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ فى ١٩٤٠/٢/١٣ ، ص ١٠٢١ .
- (٣٧٦) محمد نجيب توفيق ، عبد الله محمد بايزمة : العلاقات الصناعية فى الشركات والمؤسسات العامة ، الطبعة الأولى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٣ .
- (٣٧٧) يوسف مغزى ، سعد حنا : شرح قانون صندوقى التأمين والانفلز للعمال ، الطبعة الأولى ، الانتاج المصرى ، ١٩٥٦ ، ص ٨٤ ، ٩٧ ، وانظر أيضا : محمد نجيب توفيق ، عبد العزيز محمد بايزمة : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .
- (٣٧٨) محافظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ ، ٢ ، وثيقة ٢٦ .
- (٣٧٩) نفس المحافظة ، ملف ١٨٢ - ١٢٨/٣ ، ١ ، وثيقة ٦ .
- (٣٨٠) محافظة ٢٧٠ عابدين ، مالية ، مصلحة صوم الاحصاء ، وثيقة ٣٢٢ فى ١٩٤٢/٣/١١ ( استمارة اخطار حروب ٦ ) .
- (٣٨١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ص ٣٢١ ، ٣٢٢ - تأسست الشركة سنة ١٩٠٠ .
- (٣٨٢) محافظة ٢٥ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٦٥/٣ ، ١ ، وثيقة



- ١٧١ ، محفظة ١٩ ، مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٥ د ٢ ، وثيقة ٧٩ ، ١٧٥ .
- (٢٨٣) اختلفت الوثائق في تحديد تاريخ تأسيس ومدة الشركة ، فقد نجد أن :  
محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٦٥ د ٢ ، وثيقة ٦٩ ، وثيقة ٨٦ -  
مرسوم تأسيس الشركة هو ١٩٣٩/١١/٢ ، ومنتها ٥٠ سنة ، ومحافظ مجلس  
الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ د ٣ ، ٧ سبتمبر ١٩٣٩ جلسة ١٩٣٩/٩/٧  
وثيقة ٢٥ عند تأسيس الشركة بتاريخ ١٣/٥/١٩٣٩ ومحتها ٩٩ سنة .
- (٢٨٤) مجلس النواب ، جلد ٨٣ ، في ١٩٤١/١٠/١ من ٢٣٤٣ .
- (٢٨٥) الامرام ، عدد ٢٠٧٢٣ في ١٩٤٢/٩/٤ .
- (٢٨٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ د ٣ ، ٦ ، ١٠ ، ١٣  
يناير ١٩٤٠ جلسة ٣ يناير وثيقة ٢٩ في ١٩٣٩/١٢/٢٠ م .
- (٢٨٧) التعليم ، عند ١٥٣٦٩ في ١٩٢٩/٢/١٥ م .
- (٢٨٨) د . فليل عبد الحيد : المرجع السابق ، ص ٣٣١ .
- (٢٨٩) محفظة ١٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/١٣٦ د ١ ، وثيقة  
٧٠ البنك البلجيكي والتولي بصر ملك ١٨٢ - ٣/١٣٦ د ٥ ، وثيقة ١ .
- (٢٩٠) محلف مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ، إبريل ،  
١٩٣٩ ، وثيقة ٢٩ .
- (٢٩١) د . سعيد عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ١٢٤ .







## الفصل الرابع

# الاستثمارات الأجنبية في مجال الخدمات والمرافق العامة

كان لرؤوس الأموال الأجنبية التي تأتي في مقدمتها الإنجليزية والفرنسية ثم البلجيكية والأمريكية وغيرها من الجنسيات الأجنبية الأخرى دور كبير في مجال الخدمات والمرافق العامة حيث المجال واسعا لتحقيق أرباح طائلة بكل سهولة ويسر بخلاف المجالات الأخرى السابقة وسوف نقسم الموضوع الى العناصر الآتية :

— وسائل النقل والاتصال

— وقطاع التشييد والبناء

— وشبكات توزيع الماء والكهرباء

— والخدمات الفندقية والسياحية

### أولا : وسائل النقل والاتصال

وتشمل أعمال النقل بالسكك الحديدية بأنواعها المختلفة والنقل بالسيارات والأتوبيسات والنقل البحري والجوى وكذلك وسائل الاتصال السلكي واللاسلكي .



نأما عن وسائل النقل البرى ، فقد دخلت رؤوس الأموال الأجنبية فى كثير منها فأسسوا الشركات بأموالهم الخاصة أو بالاشتراك مع المصريين ، هذا بالإضافة الى سيطرتهم على مجالس الإدارة وأهم الوظائف بها .

والملاحظ من خلال الوثائق منذ بداية فترة الدراسة أن شركات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات جميعها تحت إدارة واحدة باسم « مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات » وأن جميع وسائل النقل والاتصال تخضع لإشراف هذه المصلحة الحكومية المصرية ، ومع هذا فإن هذه المصلحة خضعت للسلطات البريطانية الاستعمارية فى البلاد التى كانت دائما تجبر الحكومة على الاتفاق على هذه المصلحة لصالح هذه السلطات الاستعمارية ، فعلى سبيل المثال قامت المصلحة المذكورة بفتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٠٠٠ ح.م فى ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٣٧/٣٦ لتكاليف عملية تركيبات تلغرافية وتليفونية فى مدينة الاسكندرية والصحراء الغربية ، وذلك لخدمة القوات البريطانية الموجودة فى هذه المناطق (١) .

ولكى يميز بين السكك الحديدية وبين التلغرافات والتليفونات أطلق على الأولى « بالفرع ١ » وعلى الثانية « بالفرع ٢ » (٢) .

ودن الملاحظ أيضا أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة مصرية ، وإنما دورها هو الإشراف على شركات السكك الحديدية الأجنبية فى مصر وتحصيل ما يخص الحكومة من أتاوة أو إيرادات والعمل على تحسين الخطوط الحديدية وغير ذلك من المهام الأخرى ، ويؤكد ذلك معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا التى تضمنت ضرورة تحسين السكك الحديدية فى مصر



وتحسين وإنشاء الطرق البرية والمطارات ( المادة السادسة  
من المعاهدة ) (٣) .

أما عن مجلس إدارة المصلحة فلم يستمر على حال ثابت ،  
إنما تغير أكثر من مرة ، ففي ٧ يونيو ١٩٣٩ صدر مرسوم  
بإنشاء مجلس إدارة السكك الحديدية والتفريغات والتليفونات  
( وهذا المرسوم معدلا للقانون ٣٥ لسنة ١٩٣١ الخاص بإنشاء  
مجلس إدارة هذه الشركة ) .

كما كان للمصلحة مجلس استشاري أنشئ سنة ١٩٤٢ (٤)  
من اختصاصاته إبداء الرأي في الطلبات المقدمة للحصول على  
امتيازات إنشاء السكك الحديدية الزراعية أو لد أجل هذه  
الامتيازات أو لتعديلها ، والإشراف على إنشاء هذه السكك  
ومراقبة أعمال الصيانة والاستغلال والتحقق من تنفيذ شروط  
الامتياز (٥) .

وقد بلغت أطوال خطوط السكك الحديدية عام ١٩٤١/٤٠  
نحو ٣٦٢٩ كم وبلغ عدد القطارات نحو ٦٥٥ قطارا وعدد عربات  
البضاعة نحو ١٦١٧٧ عربة وعدد عربات الركاب نحو ١١١٥  
عربة في نفس العام (٦) ، وبالإضافة الى ذلك أنشأ الإنجليز  
خط سكة حديد اسكندرية مرسى مطروح - السلوم الى  
ليبيا عام ١٩٤٢ أبان حملتهم على ليبيا ، كما مدوا خطا آخر في  
الصحراء الشرقية من قنا الى القصير على البحر الأحمر  
واستعملوه كميناء للإمدادات في الشرق خلال فترة الحرب  
من ١٩٤١ الى ١٩٤٣ ولم تفكر الحكومة المصرية ١٩٤٦ في  
شراؤه حين أخذت إنجلترا في خلع ونسف جميع منشآت الميناء  
بل لم تطالب به مقابل المساعدات التي قدمتها مصر لإنجلترا  
في محنتها عامي ١٩٤١ و ١٩٤٢ ، ولم تعرضه إنجلترا على مصر



بسبب تعمير الصحراء الشرقية وكنوزها المعدنية التي كانت تتمتع بها الشركات الانجليزية وقتئذ (٧) .

وعن إيرادات المصلحة فحتى عام ١٩٣٩ كانت ميزانية الشركة منفصلة عن ميزانية الدولة أسوة بما هو متبع بالدول التي بها سكك حديدية لأنها منشأة تجارية (٨) ومنذ ذلك التاريخ أصبح للمصلحة باب من أبواب الإيرادات في ميزانية الدولة ، وفي عام ١٩٤٥ تم فصل ميزانية السكك الحديدية عن ميزانية الدولة مرة أخرى بشرط أن تدفع السكك الحديدية للدولة فائدة معقولة عن رأس المال ، وقد بلغ رأس المال في تلك السنة ٧٣٣٩٠٠٠ م.م (٩) ، كما بلغت إيرادات الدولة من السكك الحديدية والطفرفانات في بداية الحرب سنة ١٩٣٩ نحو ١٩٤٨٠٠٠ م.م زادت الى ١٣٩٠٠٠٠ م.م سنة ١٩٤٤ (١٠) بزيادة قدرها ٧٣٥٢٠٠٠ م.م ومما لا شك فيه أن الحرب كان لها أثرها في زيادة هذه الإيرادات .

ومع زيادة إيرادات المصلحة هكذا إلا أنها لم تبلغ الزيادة التي يجب أن تكون خلال فترة الحرب ، وذلك بسبب النقل الخاص بالسلطات الانجليزية ، مع ملاحظة زيادة عدد الركاب وزيادة زنة البضائع (١١) ، وهذا يدل على استخدام القوات الانجليزية لخطوط السكك الحديدية بدون مقابل أو عدم دفع أجر مقابل استغلالها لتلك الخطوط مما أثر على إيرادات المصلحة .

وبعد انتهاء الحرب انخفضت إيرادات السكك الحديدية الى ١٢٦٦٠٠٠ م.م سنة ١٩٤٦ ، في حين أنه كان مقدرا لها أن تصل الى ١٣٥٠٠٠ م.م ويرجع ذلك العجز في الإيرادات الى أنها قوة الخطوط الحديدية أثناء الحرب (١٢) ، وذلك بسبب كثرة استخدام القوات التجارية لها .



وتعتمد المسكك الحديدية في إيراداتها على البضائع أكثر من اعتمادها على الركاب ، إلا أنه بعد انحراب زادت حركة الركاب لزيادة القوة الشرائية حتى كانت الإيرادات في البضائع والركاب تميل نحو التوازن (١٣) .

وقد نصت عقود امتياز شركات المسكك الحديدية الأجنبية التي أنشئت في مصر على أن يكون للحكومة ٥٠٪ من أرباحها السنوية و ١٪ للموظفين الذين تعينهم الحكومة للإشراف على حسابات هذه الشركات ، وعلى سبيل المثال « شركة سكة حديد الدلتا الضيقة ليمتد » وشركة سكة حديد الوجه البحري » ، ومع ذلك فهناك شركات لم تنفذ شروط العقد بالنسبة لحصة الحكومة والموظفين المشرفين على حسابات هذه الشركات ، مثل شركة سكة حديد الفيوم التي لم تنفع نصيب الحكومة والموظفين لمدة أربعين عاما حتى سنة ١٩٤٥ وكانت تكتفي بأن ترسل كل عام خطبا لوزارة المالية بأنها لم تريح شيئا (١٤) ، علما بأن الشركة زادت إيراداتها مع بداية الحرب ١٩٣٩ زيادة محسوسة على السنتين السابقتين (١٥) وبهذا تكون الشركة وأمثاله قد أضرت بالانتصاد المصري حيث أنها أضاعمت على الحكومة ٥٠٪ من صافى ربحها فضلا على ١٪ نصيب الموظفين لمدة ٤٠ عاما .

أما عن تعريف الأجور فقد اقتضت ظروف الحرب ارتفاع تكاليف التشغيل ما أدى الى فرض زيادة تدريجية على أجور السفر بالسكك الحديدية بلغ أقصاها ٨٠٪ من فئات أجور ما قبل الحرب (١٦) ، هذا بالإضافة الى فرض إعانة خلال فترة الحرب قدرها نصف قرش على تذاكر السكك الحديدية لاتحاد جمعيات فؤاد الأول للإسعاف وجمعية فؤاد الأول للهلل



الأحرار المصري للصرف منها على المستشفى المنقل الذي أنشأته ، والمنشآت الطبية الأخرى ومساعدة مرضى وجرحى الجنود (١٧) ، ومما لاشك فيه أن هذه الزيادات تعتبر تعويضاً عن أجور السفر التي لا تدفعها القوات البريطانية نظير سفرها على خطوط السكك الحديدية .

ومع انتهاء الحرب بدأت الأجور في الانخفاض حيث انخفضت بنسبة ١٨٪ (١٨) . كما أتت الى موافقة مجلس الوزراء على منح موظفي وعمال مصلحة السكك الحديدية الذين يعملون في المناطق الخطرة بالنسبة للحرب مرتبات اضافية بنسبة ٢٠٪ من مرتباتهم أو أجورهم اليومية (١٩) .

أما عن نشاط المصلحة فقد ساهمت في كثير من شركات السيارات الأجنبية مثل «شركة سيارات السكك الحديدية» ، وشركة سيارات الشمال (٢٠٦) ، وكلفت للمصلحة ورش خاصة بها تقوم بصيانة وعمر القاطرات التي تعمل لديها (٢٢) ، وهذا ساعد على تحقيق أرباح طائلة للشركة .

ومن أهم شركات السكك الحديدية التي قام بتأسيسها الأجانب في مصر «شركة سكك حديد الحكومة المصرية» أسسها الانجليز وعملوا على تشغيل خطوطها لحساب الحكومة المصرية وتحت إشرافها ، وبلغت نفقاتها حوالي ١٥ مليون جنيه (٢٣) ، وقد استعانت الحكومة بعد فترة بشركة فرنسية أخرى لتدعيم هذه الخطوط هي «شركة عربات النوم الدولية» وهذه الشركة ظلت تعمل طوال فترة الدراسة (٢٤) .

ودع أن الشركة مصرية . فان الشركة الفرنسية سيطرت على إدارتها ولم تستطع الحكومة التدخل في حسابات الشركة التي كانت تعتمد في باريس (٢٥) ، ولهذا كانت أرباح الشركة



الفرنسية ضخمة ، وذلك لصعوبة مراقبة الحكومة المصرية أو مصلحة السكك الحديدية المصرية لأعمال الشركة الفرنسية .

ومن أهم التزامات الشركة الفرنسية لشركة سكك حديد الحكومة المصرية اجراء جميع اعمال الصيانة والترميم والتجديد لعربات الشركة على نفقتها على أن تضع المصلحة تحت تصرف الشركة محطات مصر والأقصر وأسوان والقنطرة والأمكنة اللازمة لمكاتبها ولخازن قطع الغيار والمواد اللازمة للصيانة(٢٦) ، وفى مقابل ذلك تحصل الشركة الفرنسية بـ ٥٠ قرشا بالليل و ٢٥ قرشا بالنهار ، وكانت الشركة تقوم بتقديم الخدمات اللازمة للركاب مثل الوجبات الغذائية ، وبذلك حققت الشركة أرباحا عالية .

وكان للشركة عدة خطوط تسير عليها قطاراتها السريعة مثل خطوط القاهرة والإسكندرية وأسوان ويورسعيد ، وكانت الشركة الفرنسية تقوم دائما بتزويد الخطوط بعربات البرلمان وعربات النوم(٢٧) .

وكان كبار موظفى الشركة من الأجانب الذين سيطروا على ادارتها مثل وظيفة كبير مفتش الوابورات بقسم الوابورات ووظيفة ملاحظ ورشة القزانات بقسم هندسة الوابورات « مستر ج . ه . موريل Mr. G.H. Morrell » (٢٨) .

وطى سكك حديد الحكومة المضصرية ، « شركة سكة حديد الثلاث الضيقة ليمتد » وهى شركة انجليزية(٢٩) يدير أعمالها مجلس إدارة يرأسه انجليزى يساعده بعض الانجليز الآخرين وبعض المصريين والمتصرين ومقر الشركة الرئيسى بلندن(٣٠) واحتفظت الحكومة لنفسها بحق شراء المؤسسة فى



أى وقت تشاء بعد أول أبريل سنة ١٩٣٨ على أن تمهل المؤسسين ستة قبل الشراء وذلك فى مقابل دفع تكاليف التأسيس مضافا إليها ما يستجد سنويا مستقبدا منها أموال الاستهلاك والسندات (٣١) .

وكان الطابع المسيطر على الشركة هو الطابع الانجليزى فقد استغلت الشركة حاجة موظفيها إليها واضطرارهم الى العمل فاستبدلت العقود المبرمة بينها وبينهم بعقود أخرى تحرمهم المكافأة اذا ما تقاعدوا عن العمل ، فى حين أن الشركة تشغل العمال فترات طويلة من الساعة الخامسة صباحا الى الساعة التاسعة مساء ، ويتقاضون ثلاث لبال فى كل أسبوع بعدين عن منازلهم ولا يتقاضون بدل سفر أسوة بأمثالهم فى الشركات الأخرى ، وهذا ضرب من ضروب الاحتكار الأجنبى ، والعجيب انه عندما سئل وزير المواصلات فى مجلس النواب عن ذلك احاب مدافعا عن الشركة بأنها لجأت الى ذلك نظرا للصعوبات المالية التى كانت تواجهها ، حث أنها صرحت لجميع عمالها وبمستخدميها المكافآت المستحقة لهم طبقا لنظام المكافآت الذى افى لغاية أبريل سنة ١٩٤٠ وهذا تاريخ ادخال التعديل المشار اليه ( عذبة استبدال العقود ) (٣٢) ، وأن دل هذا على شىء فأنها يدل على تبعية كبار الدولة للسيطرة الاجنبية .

وكانت الشركة تسيير لحسابها مجموعة من السيارات كما كانت تساهم مع شركات أخرى فى تسيير سيارات على خطوط موازية لخطوطها الحديدية (٣٣) ، ومن ثم كانت الشركة تدفع أتاوة سنوية للحكومة بلغ مقدارها فى العام المالى ١٩٤٥/٤٤ نحو ١٧٥٠٠ ح . م (٣٤) . .



وثالث شركات السكك الحديدية التي تأسست برؤوس أموال أجنبية في مصر « شركة سكك حديد الفيوم The Fayoum Sight Railways Co. » وقد مثل هذه الشركة وسيطر على ادارتها عناصر ايطالية ، خاصة أسرة موصيرى وجنسيات أخرى مع بعض المتصرين والمصريين لاستغلال الخطوط الحديدية بمدينة الفيوم وضواحيها (٢٥) أو في أية جهة أخرى في مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن الشركة عهدت خلال فترة الحرب الى تحويل عدد من قاطراتها التي تدار بالفحم الى قاطرات بالمزوت أو زيت الديزل . وقد أجرى هذا التحويل في ورش الشركة ، وقد أدى ذلك الى زيادة إيرادات الشركة منذ بداية الحرب زيادة كبيرة على السنتين السابقتين للحرب ، وبالعكس تأثرت إيرادات سيارتها لصعوبة الحصول على قطع الغيار (٢٦) .

أما عن موظفي الشركة فقد كانت تفصل أعدادا كبيرة منهم دون أن تصرف لهم مكائباتهم عن مدة خدمتهم ، ففي سنة ١٩٤٠ على سبيل المثال تقدم عمال الشركة بشكوى لهذا السبب الى كبير الأمناء الذي اتصل بدوره بمدير الشركة ( مسيو جوزيف كافوري ) الذي وافق على منح كل عامل يفصل من خدمة الشركة عشرة شهور عن مدة خدمته (٢٧) .

أما الشركة الرابعة فهي « شركة سكة حديد الوجه البحري » وهي شركة بلجيكية قامت باستعمال خطوط الوجه البحري (٢٨) .

وعلى وجه العموم خرجت السكك الحديدية من الحرب العالمية الثانية منهوكة القوى حيث استخدمتها قوات الحلفاء طوال فترة الحرب ، وقد كان لقوات الحلفاء في مصر مسئولون عن



عمليات النقل له حق الاتصال بكبار الدولة المصرية للعمل على تحقيق مطالب جيوش الحلفاء فى مصر ، وكانت مطالبه محلا للتنفيذ والتي كانت تشمل كثيرا من المجالات كالمواصلات أو حفر الترع أو تطهيرها أو غتغ الكبارى والاهوسة أو خلاف ذلك (٣٩) مما كان له أكبر الأثر فى خدمة هذه الجيوش .

### \* \* \*

ومن وسائل النقل البرى أيضا خطوط الترام ، وقد حصل الأجانب على امتيازات مد وتشغيل خطوط الترام ، وكانت مدينتا القاهرة والاسكندرية هما موطن هذا المرفق ، حيث وجدت فى كل مدينة شركتان اجنبتان تحتكران خطوط كل مدينة ، وفى القاهرة وجدت شركة ترام القاهرة (٤٠) ، وشركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس (٤١) وفى الاسكندرية وجدت « شركة سكة حديد الرمل (٤٢) و « شركة سكة حديد اسكندرية » (٤٣) .

وبالإضافة الى خطوط الترام النى كانت تسييرها هذه الشركات كانت تسيير بجانبها خطوط سيارات ، فعلى سبيل المثال كان لشركة ترام القاهرة نحو ٦٠ تروليوبوسا و ٢٨٠ أتوبيس زيدل من الحجم الكبير و ١٦٠ أتوبيسا بالبنزىن للخطوط الضيقة حتى نهاية تلك لفترة (٤٤) .

كما نشطت بعض هذه الشركات فى انشاء شركات نقل بالاتوبيس مثل شركة سكة ترام اسكندرية التى انشأت شركة نقل الاسكندرية المساهمة بجوار الترام سنة ١٩٣٨ وذلك لما راته الشركة من منافسة بين الاتوبيس والترام (٤٥) .

وكانت فرصة الاستثمار فى هذا المرفق تتم بشروط امتيازية احتكارية طويلة الأجل تتيح للشركات الاجنبية أن تحصل على



أرباح طائلة ، وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نسبة العائد من رأسمال شركة ترام القاهرة البلجيكية خلال فترة أحد عشر عاما تنتهى سنة ١٩٣٩ حوالى ٥٣٣٪ ومتوسط احتياطاتها ١٢١٪ (٤٦) .

أما عن تعريف أجور الركاب فقد وافق مجلس الوزراء على طلب شركة ترام القاهرة على زيادتها بواقع ٢٠٪ من قيمتها على أن تستخدم المبالغ الناتجة من هذه الزيادة بعد خصم أتاوة الحكومة وذلك بوضع جزء على سبيل الاحتياطى لمواجهة تكاليف الاستغلال ( تجديد العربات — وكل زيادة جديدة فى علاوة غلاء المعيشة الممنوحة للعمال — وعدم التوازن المالى ) وذلك حتى يكون الربح الموزع موازيا للربح الموزع فى السنوات الثلاث السابقة للحرب ، وبوضع الجزء الباقى تحت تصرف الحكومة لمساعدة شركات الامنيبوس الثلاث فى مدينة القاهرة لمواجهة أية زيادة فى نفقات التشغيل (٤٧) ، ولمواجهة التكاليف اللازمة لاصلاح وتجديد المنشآت ، ولإيجاد الأموال الكافية عندما تصبح الظروف الاقتصادية طبيعية (٤٨) .

وفى ١٦ نوفمبر ١٩٤٤ وافق مجلس الوزراء على زيادة التعريف بواقع ٢٠٪ أخرى أى ملزم آخر يخصص لصالح عمال الشركة لمدة عامين ، ولما كانت هذه الزيادات تعود بالفائدة على الشركات الأجنبية . لذا رأت مد فترة الزيادة فترة أخرى ، فتمتدحت إحدى هذه الشركات وهى شركة ترام القاهرة فى ٥ سبتمبر ١٩٤٥ قبل انتهاء فترة الزيادة بطلب لاستمرار العمل بزيادة التعريف لمدة عامين آخرين ابتداء من ٩ مارس ١٩٤٦ ، وذلك لأن الأسباب التى دعت الى تقرير الزيادة لمزالت قائمة ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك (٤٩) ويبدو أن تبعية كبار موظفى الدولة



للأجانب جعل الشركات الأجنبية تحقق كل ما تريد حيث كانت طلبات شركة ترام القاهرة دائما مجابة اذ كانت الشركة تضع اعدارا مؤثرة لها فاعليتها مع جهاز الدولة الوظيفي .

اما ما يعود على الدولة مقابل هذه الزيادات فهو اضافة زيادة بسيطة على الاتاوة التى تحصل عليها من هذه الشركات ، فقد بلغت الاتاوة التى اضيفت على الاتاوة المفروضة على شركة ترام القاهرة للحكومة ١٩٤٥/٤٤ نحو ٣٢٧٠٠ ج . م (٥٠) ، والواقع ان الحكومة لم تنظر الى هذه الزيادة بالنسبة للشعب الذى ارهق بسبب الغلاء خاصة فترة الحرب .

اما عن النشاط الذى قامت به هذه الشركات فقد تمثل فى مساهمتها فى انشاء شركات اجنبية اخرى . فعلى سبيل المثال قامت شركة ترام الاسكندرية ليبتد بتأسيس « شركة نقل الاسكندرية المساهمة » سنة ١٩٣٨ ولكنها لم تزاوّل عملا حتى نهاية ١٩٤٤ ، وفى نفس السنة قررت الشركة ابدال اسمها باسم شركة اسكندرية للنقل والصناعة (٥١) ، كما ساهمت شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس فى انشاء شركة الأعمال والمباحث الاثريّة وشركة الكهرباء المصرية ، وشركة الامنيوس المصرية العامة وشركة سوبريان بلديج لندن وشركة الفنادق المصرية وذلك حتى نهاية سنة ١٩٤٦ ، وقد بلغ ايراد الشركة من ذلك خلال العام نفسه نحو ٣٩٢٠٢٨ ج . م (٥٢) .

وهناك شركات غيرت غرضها بعد انتهاء فترة امتيازها مثل شركة ترام الاسكندرية التى انتهى امتياز استغلالها خطوط ترام الاسكندرية فى ٣١ مارس ١٩٤٦ حيث وجهت الشركة نشاطها الى اعمال الصناعة المختلفة ، وفى ١٩٤٧/٤٦ انشأت



مبستودما للتبريدات وآخر للثلج ، وهذا المصنع كانت الشركة قد صرح لها باننشائه منذ سنة ١٩٢٨ قبل انتهاء امتياز الشركة ، الا أن وزارة المواصلات قد رفضت ذلك ، ولكن نفقت الشركة انشاءه بعد انتهاء امتيازها ، غير أن هذا المصنع لم يصادف رواجاً كبيراً بخفض ثمن البيع منعاً للمناقشة لكثرة مصانع الثلج فى الاسكندرية (٥٣) .

أما عن شركات الترام فى مصر فكان أولها « شركة ترام القاهرة » وهى شركة بلجيكية ومديرها سنة ١٩٣٧ بلجيكى الجنسية (٥٤) ، وقد جرت عادة الشركة على اقتطاع نسبة من الأرباح فى كل سنة مقابل استهلاك موجوداتها ، وبهذا ظلت مالكة للعقارات التى اشترتها والمنشآت القائمة عليها ، وتصبح ايلولة جميع المهمات والمنشآت التى تستخدم فى شئون الاستغلال للحكومة فى نهاية الالتزام (٥٥) .

وفى خلال فترة الحرب الثانية لم تتمكن الشركة من القيام بالأعمال المعتادة من الصيانة والتجديد نظراً لصعوبة التكوين وارتفاع أسعار المهمات ، فضلاً عما قامت به عربات ومنشآت الشركة من ضربات غير عادية بسبب شدة ازدحام الأهلى بالقاهرة سنة بعد أخرى ، وفى ١٩٤٤/٤٣ زاد عدد الركاب المنقولين بنسبة ١٦ ٪ على السنة السابقة (٥٦) .

أما الشركة الثانية فهى « شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس » بالقاهرة (٥٧) وهى شركة بلجيكية لانشاء خط ترام ليصل كوبرى الليمون بأراضى واحة العباسية ( مصر الجديدة حالياً ) لمدة ٧٠ سنة ، ثم أخذت الشركة تصريحاً بهد الخط الى شارع عماد الدين وانشاء مواصلة من نهاية



خط ترام العباسية الى واحة عين شمس المذكورة وقد سيطر البلجيكيون وبعض الفرنسيين على اعمال الشركة حيث قاموا بنشاط كبير خاصة في منطقة مصر الجديدة (٥٨) ، لذا حصلت الشركة من الحكومة على ٦٠٠٠ فدان زيدت فيها بعد الى ١٢٠٠٠ فدان وذلك لانشاء مدينة جديدة في صحراء العباسية (٥٩) وقد بلغ رأسمال الشركة في نهاية الفترة حسب ميزانية ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ نحو ٢٠٠٩.٣٠ ر. د. م (٦٠) .

اما شركات الاسكندرية فكان اولها « شركة سكة ترام الرمل » تأسست برأسمال ١١٠.٠٠٠ ر. د. م وهي شركة انجليزية ، انشئت لتسيير قطارات الترام بين الرمل والاسكندرية (٦١) .

وقد انتهى امتياز الشركة قبل بدء فترة الدراسة ، لذلك قامت الشركة سنة ١٩٣٨ بتأسيس شركة نقل الاسكندرية للنقل بالاتوبيس بجوار الترام لمنافسته (٦٢) .

وكانت شروط استغلال ادارة النقل المشترك بالرمل لخطوط ترام واتوبيس الشركة ان تضمن الحكومة للبلدية كل نقص في صافي ايرادات الخطوط يقل عن ٥٠.٠٠٠ ر. د. م في السنة ، وان يصرف صافي ايرادات الخطوط للبلدية لغاية ٥٦.٠٠٠ ر. د. م ، وتحفظ الادارة بما لديها من المبالغ المتجمدة من صافي ايرادات الخطوط في السنوات السابقة على اول يناير ١٩٤٠ بصفاة نقود للتشغيل وذلك لمدة ثلاثين عاما ابتداء من اول يناير ١٩٤٠ (٦٤) حيث سينتهي دور الشركة الانجليزية وتصبح ادارة الشركة تحت يد بلدية الاسكندرية ( اى أن خطوط الترام أصبحت مصرية ) مع تحويل الشركة من شركة ترام الى شركة اتوبيس .



والشركة الثانية فى الاسكندرية هى « شركة سكة ترام اسكندرية » وهى ايضا شركة انجليزية ، كانت تستخدم لحم الحكومة كلما تيسر امدادها به ، مادام سعره لا يتجاوز سعر السوق (٦٥) ، ولما كانت الشركة اجنبية فقد كانت تفضل الاجانب على المصريين فى كثير من النواحي ، فعلى سبيل المثال ، كان توجد اكشاك لبيع المأكولات بجوار السكة يديرها اجانب ومصريون ، وباعاز دن الاجانب لهندسة السكة بازالة اكشاك المصريين انذرت هندسة السكة المصريين بضرورة ازالة اكشاكهم (٦٦) .

وقد انتهى امتياز الشركة سنة ١٩٤٦ وتحولت الى شركة ذات اغراض اخرى كالنقل والصناعة (٦٧) .

ويلاحظ أن هذا المرفق قد سيطرت عليه رؤوس أموال جنسيتين اجنبيتين فقط هما البلجيكية والانجليزية ، كما يلاحظ أن كل جنسية احتكرت المرفق فى مدينة دون أن تشاركها اية جنسية اخرى ، فكانت البلجيكية فى القاهرة والانجليزية فى الاسكندرية .

### \* \* \*

ومن مرافق النقل البرى شركات الاتوبيس والسيارات الاجنبية التى تعددت فى مختلف أنحاء القطر المصرى ، لنقل الركاب والبضائع خاصة القطن كحصول نقدى .

وكان لمصلحة السكك الحديدية علاقة ببعض شركات السيارات مثل « شركة سيارات اتوبيس الشمال » وذلك لأن المصلحة ساهمت فى رأسمال الشركة بنحو ٥١ ٪ ، وكانت العلاقة تتمثل فى أن يكون للمصلحة رأى أولا ، وللمجلس الوزراء نائبا ، ولذلك عملت المصلحة على زيادة رأسمال الشركة سنة



١٩٣٨ من ٩٠٠٠ ح . م . الى ٣٤٠٠٠ ح . م ، أيضا شركة اتوبيس النيوم « كانت تمتلك فيها المصلحة ٥١ ٪ من رأسمالها البالغ ١١٧٦٤ ح . م (٦٨) .

وكان يفرض على شركات السيارات أن تخضع مبالغ تأمين لدى البنك الاهلى المصرى لحساب وزارة الأشغال العمومية ، وكان قدر التأمين ١٠٠ ح . م عن كل اتوبيس من الطراز الخفيف و ١٥٠ ح . م عن كل اتوبيس من الطراز الثقيل (٦٩) .

اما عن اتاوة الحكومة من هذه الشركات فقد اختلفت من شركة الى اخرى فعلى سبيل المثال بلغت الاتاوة المفروضة على شركة الاتوبيس العمومية المصرية ٦ ٪ سنويا من اجمالى الإيراد (٧٠) بينما بلغت ١٥ ٪ سنويا من اجمالى إيرادات شركة سيارات اتوبيس القاهرة (٧١) ويبدو أن اختلاف نسبة الاتاوة من الشركة الاولى الى الثانية ، أن الاولى تأسست سنة ١٩٢٢ ، ومعنى هذا انها تأسست فى وقت لم يكن للحكومة نظام قوى للسيطرة على هذه الشركات لذلك كانت الاتاوة قليلة ، اما الثانية فقد تأسست سنة ١٩٣٧ وقت حصول مصر على سيادتها مما أدى الى زيادة هذه الاتاوة .

كما ارتبطت الرأسمالية المصرية بالرأسمالية الأجنبية عن طريق تعيين الرأسماليين المصريين فى الشركات الأجنبية فكان على سبيل المثال أحمد عبود رئيسا لشركة السيارات والامينبوس بالقاهرة (٧٢) .

وهذه الشركات كانت تمتلك ورشا لاصلاح وصيانة سياراتها ، مما أدى الى تحقيق أرباح كبيرة لها ، ففى شركة سيارات اتوبيس الشمال حققت أرباحا صافية ١٩٣٧ نحو ٧١٩٥ ح . م (٧٣) زادت الى أكثر من ٩٩٧٦ ح . م سنة



١٩٤٢ (٧٤) ، أما شركة أتوبيس القاهرة فقد حققت أرباحاً سنة ١٩٣٧ نحو ١٦٣٧٦ د . م واستمرت فى تحقيق الأرباح حتى سنة ١٩٤٠ ، وفى آخر سنتين من امتيازها ١٩٤١ و ١٩٤٢ منيت الشركة بخسارة قدرها ٢٣٥٤٢ و ٨٦١٩٤ د . م على التوالى ، وقد رغبت الحكومة فى استقلال خطوط هذه الشركة بعد انتهاء امتيازها الا أن ظروف الحرب حالت دون ذلك لصعوبة استيراد مستلزمات سيارات هذه الشركة من آلات محركية وشاسيهات ومختلف قطع الغيار ، لهذا رأت الحكومة مد امتياز الشركة لمدة خمس سنوات أخرى ، لأن الشركة اشترطت لذلك أن تعمل وزارة الأشغال على معالجة المسائل التى تشكو منها لتحقيق توازنها المالى ، مثل تقديم السلف ، ورفع سعر تعريفه الأجور بنسبة ٤٠ ٪ ويسمح لها بإدارة محركات سياراتها يهزيج من البنزين والكيروسين بدلاً من البنزين فقط ، ثم تلغى تذاكر الاشتراك المجانية (٧٥) .

وفى الواقع فإن الشركة وضعت الحكومة أمام الأمر الواقع ، إما أن تنفذ الحكومة هذه الشروط ، وإما أن الخطوط التى تسيرها الشركة تتوقف عن العمل ، وفى كلتا الحالتين خسارة على الحكومة والاقتصاد المصرى ، كما أن حجم الخسارة الذى منيت به الشركة فى آخر عامين من امتيازها كان ضخماً لا يقارن بأرباحها التى بلغت أقصاها سنة ١٩٣٨ وهى حوالى ٣٦.٩٥ (٧٦) وهذا يعنى أن سجلات الشركة ليست سليمة وهناك تلاعب فيها حتى يمكنها التهرب من التزاماتها تجاه الحكومة كالاتاة ونصيبها فى الأرباح ... الخ .

وكان للحرب أثرها على شركات السيارات الموجودة فى مصر بسبب صعوبة استيراد مهمات السيارات وقطع الغيار اللازمة لها فهناك شركات توقفت عن الاستمرار فى العمل



مثل شركة الامنيوس العمومية المصرية ( ثورنيكروفت ) فقبل أن تبدأ الحرب بادرت الشركات باستيراد لوازمها لتستطيع أن تستمر وتقاوم ظروف وأزمات الحرب ، الا أن هذه الشركة أثبت أن تحترم ما وقعت عليه من اتفاقات لدى وزارة الاشغال العمومية بخصوص هذا الأمر ، لذلك وقعت في أزمة قلة السيارات وعجزت عن تسيير ما يلزمها به عقد التزامها . لدرجة أنها أصبحت تشغل سيارة واحدة على كل من الخطوط ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ فقد كتبت الى وزارة الاشغال مبدية عجزها عن تسيير خطوطها المنتزعة بها ، الا أن الوزارة رفضت ذلك ، وبعد تكرار طلب الشركة تقدم أحد اصحاب شركات السيارات الوطنية لاستغلال الخطين ٤ ، ١٢ ، كما تقدم كل من « رولف بليس » و « سابا غبريال » لاستغلال الخطين ١ ، ٣ وقد بدأت هذه الشركات العمل في هذه الخطوط في شهر مايو ١٩٤٦ بعد انعقاد بع شركة ثورنيكروفت بموافقت الوزارة المذكورة (٧٧) .

وهناك شركات منيت بخسائر فادحة بسبب ظروف الحرب وعدم استيراد ما يلزم من مهمات وقطع غيار ، وقد حدث ذلك في شركة اتوبيس القاهرة حيث ان الشركة كانت تعمل على ١٤ خطا يلزمها ١٦٠ سيارة لسموية الاستيراد أصبح لا يوجد لدى الشركة سوى ٩٠ سيارة (٧٨) وهذا أدى الى سرعة استهلاك هذه السيارات لقلتها عن المطلوب وعدم تحقيق أرباح .

وبجانب ذلك هناك شركات حققت أرباحا بسبب وجود ورش تابعة لها مما سهل عملية اصلاح وصيانة سياراتها . او أنها عملت في مجالات أخرى بجانب النقل مثل مباشرة العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمالية التي لها علاقة لاستغلال أعمالها الخاصة بالنقل ، وهذا ما انطبق على شركة



السيارات أتوبيس الشمال (٧٩) ، أو حققت أرباحا بسبب مساهمة شركات كبيرة فيها مثل مساهمة شركة أتوبيس الشرقية والدقهلية فى رأسمال الشركة المصرية للنقل على الطرق (٨٠) ومساعدة شركة ترام القاهرة لشركات الامنيوبوس بالقاهرة للاستمرار فى القيام باستغلال خطوطها (٨١) .

أما عن دور الأجانب فى انشاء هذه الشركات فقد أسس الأجانب شركة سيارات أتوبيس الشمال فى شكل شركة خاصة ولم تكن شركة مساهمة (٨٢) ، ساهمت فيها الحكومة بنسبة ٥١٪ والأجانبى « بولتاور وشركاه » بنسبة ٤٩٪ .

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ تم حل الشركة وتنازلت مصلحة السكك الحديدية عن حصتها بأن تحصل المصلحة على نصف رأس المال الذى وصل الى ٣٤ر٠٠٠ ج . م ، كما تحصل على ما تستحقه من أرباح ١٩٤٢ وقدرها ٩٨٨ر٤ ج . م ، كما تحصل على نصيبها من الاحتياطى وقدره ٢٣٢٥ ج . م ، وكان للمصلحة وقت حل الشركة ٤٣٣٥ سهما فى رأس المال بقيمة السهم ٤ ج . م (٨٣) .

وفى ٣ يونيه ١٩٤٣ تحولت الشركة الى شركة مساهمة مصرية فتأسست من جديد برأسمال ٥٠ر٠٠٠ ج . م لمدة ٢٥ سنة ، مركزها الرئيسى فى الاسكندرية ، وقام بتأسيسها مجرى وايطالى وخمسة من المصريين ، ويلاحظ أن المصريين شركاء بنسب محدودة فى رأس المال حيث كان رأسمال أحد الأجانب أكثر من رأسمال الخمسة المصريين جميعهم ، فقد كان رأسمال المصريين ٢٨٩٣ سهما بينما بلغ رأسمال المجرى « لاديسلاس باتى » وحده نحو ٤٧٣١ سهما وايطالى « اوجولومباردو » ٢٨٧٦ سهما ، أى أن الأجانبين ساهما فى ٨٦٠٧ أسهم ( أكثر من الأضعف ) .



كما يلاحظ أن الشركة تأسست خلال فترة الحرب وبها عضو إيطالي ( في حين قرض الحراسة على أموال الرعايا الإيطاليين ) ، ولكنه عضو مجلس إدارة شركات مستثناه من تطبيق الأمر العسكري رقم ١٥٨ بموجب قرار وزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٤١ .

وكانت الشركة تقوم بنقل الأشخاص والبضائع بعربات أتومبيل وبعربات نقل وشراء المهمات وبيعها (٨٤٦) .

كما قام الأجانب بإنشاء الشركة المصرية للنقل بالسيارات لمدة ٥٠ سنة برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ ج . م وقد غلب على الشركة الطابع اليونانى (٨٥) .

كما وجدت في مدينة القاهرة ثلاث شركات أمينيوس ساهمت فيها شركة ترام القاهرة البلجيكية (٨٦) وجدير بالذكر أن هذه الاتوبيسات كانت تسير في خطوط خارج المدينة ، ففي سنة ١٩٣٧ تقدم أهالى « دميرة وكفر دميرة » مركز طلخا — غربية — يلتمسون استمرار سير سيارات الأمينيوس التابعة للسكك الحديدية على الخط من طلخا الى بلقاس (٨٧) .

وشركة الأمينيوس العمومية المصرية ( ثورنيكروفت ) بمدينة القاهرة ، وهى شركة أجنبية يديرها بلجيكي حتى سنة ١٩٣٧ (٨٨) رفضت سنة ١٩٣٨ الموافقة على تسيير سياراتها من السيدة زينب الى الجامعة بخمسة مليمات تسهلاً للطلاب ومطلبهم العلبى ، فثار ذلك أعضاء مجلس النواب داخل المجلس ضد الشركة (٨٩) ، ولم توضح المضابط ما اذا كان قد اتخذ بشأن الشركة اجراء أم لا .

ومن شركات السيارات الأجنبية « شركة كافورى للسيارات » كانت تسير سياراتها في مركز الصف ، ولكن يبدو



ان الشركة صغيرة ولم تكن سياراتها كافية لنقل ركاب المركز ،  
لذا شكا أهلى المركز من قلة السيارات وانتظارهم أوقاما  
طويلة ، حيث لا يوجد سوى هذه الشركة فى المركز وسياراتها  
لا تكفى (٩٠) .

ومن الشركات ايضا شركة اتوبيس الفيوم التى كان  
لمصلحة السكة الحديد فيها أسهم بنحو ٦٠٠٠ ح . م ، وهى  
نسبة ٥١٪ من قيمة رأس المال ( وبهذا فان اجمالى رأسمال  
الشركة نحو ١١٧٦٤ ح . م ) (٩١) .

وفى خلال عام ١٩٣٧ أسس الأجانب أكثر من شركة  
للسيارات فى مصر منها شركة سيارات اتوبيس القاهرة قامت  
بإستغلال ثلاثة خطوط لسيارات الاتوبيس بالمدينة ومدة الامتياز  
عشر سنوات تنتهى سنة ١٩٤٧ (٩٢) .

كما أبرمت وزارة الأشغال عقدا مع شركة الاتوبيس  
العمومية المصرية فى سنة ١٩٣٧ برأسمال ٢٢٠٠٠ ح . م  
لاستغلال ١٤ خطا من خطوط الاتوبيس بمدينة القاهرة لمدة عشر  
سنوات وان يكون للمصريين ثلث الاسهم على الأقل والثلثان  
للأجانب أو يطرح للاكتتاب العام (٩٣) ولهذا سيطر الأجانب على  
الشركة سيطرة تامة . . على راس المال والادارة .

وفى سنة ١٩٣٧ رخص لشركة سيسيليا للاتوبيس  
بالاسكندرية للعمل لمدة ٦ شهور تنتهى فى أول يونية ١٩٣٧ ثم  
تجدد الترخيص لمدة ستة أشهر أخرى ثم لثنتين أخريين كل منها  
ثلاثة شهور تنتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٣٨ ، وقد أخلت الشركة  
بالشروط التى أخذتها عليها بلدية الاسكندرية مثل الحفاظ على  
صحة العمال والمحافظة على حقوقهم (٩٤) ، ورغم ذلك فان بلدية  
الاسكندرية جددت عقد استمرار العمل للشركة المذكورة (٩٥) .



وفى ٧ أغسطس ١٩٣٨ أنشأت جماعة من الأجانب « شركة السيارات المتحدة ( يونيتيس ) لمدة عشر سنوات ، وفى أول سنة ١٩٤٦ وقبل انتهاء أجل الشركة مد أجلها لمدة ٢٥ سنة ابتداء من تاريخ صدور التأسيس (٩٦) .

وأخر شركة أجنبية تأسست خلال تلك الفترة « الشركة المصرية للنقل على الطرق » سنة ١٩٤٣ بالاسكندرية لمدة ٢٥ سنة براسمال ١٠٠.٠٠٠ قيمة ٢٥.٠٠٠ سهم سساهم فيها المجرى « لاديسلاس باتى » بنحو ٤١٦٧ سهما والابطالى « لبارود » بنحو ٤١٦٦ سهما وشركة اتوبيس الشرقية والدقهلية بنحو ١١.٠٠٠ سهم ( اجمالى الأجانب ٨٣٣٣ سهما ، والباقي وقدره ١٦٦٦٧ سهم لمصريين ) وكان يحق للشركة أن تبيع تلك الاسهم فى بورصة الاسكندرية (٩٧) ، وبذلك انفرد الاجنبيان بثلث راسمال الشركة وسيطرا على شركة اتوبيس الشمال من قبل ، واصبح الطابع الاجنبى مسيطرا على الشركة .

وبسبب مخالفات الشركات الأجنبية واحتكارها للمشروعات الاقتصادية فى مصر طالب أعضاء مجلس النواب فى صدر تلك الفترة ( ١١٣٨ ) بعدم تحديد أى عقد لشركات الاتوبيس الأجنبية ، على أن تتولى الحكومة حق الاستغلال أو تمنح امتيازها لشركات مصرية بحتة ، الا انه لم يعمل بهذه المطالب والدليل على ذلك تحديد عقود شركات أجنبية بعد هذا التاريخ على نحو ما سبق ، ومن ناحية أخرى فان وزير المواصلات لم يجب على هذه المطالب (٩٨) .

ويلاحظ أن معظم الشركات كان امتيازها ينتهى بانتهاء تلك الفترة مثل شركة سيارات اتوبيس القاهرة ، وشركة الاتوبيس العمومية المصرية ، ولكن لم يكن هذا يعنى أن كل شركات



السيارات كان امتيازها ينتهى بنفس التاريخ فهناك الكثير منها كان ينتهى بعد ذلك التاريخ ، والكثير منها اثرت عليه الحرب لعدم ورود قطع الفيار من الخارج مما أدى الى توقفها او تصفيتها او خسارتها .

ليس هذا فحسب فهناك أيضا شركات اندمجت فى شركات أخرى ، مثل اندماج فرع نقل البضائع التابع لشركة رولف بليس فى شركة سيارات اتوبيس الشمال (١٩٩) .

ويلاحظ ان دور الأجانب فى هذا المجال كبير جدا ولم يكن للمصريين الدور الذى بلغه الأجانب انما هو دور محدود للغاية ، كمساهمتهم للأجانب فى بعض الشركات التى أسسوها ، بالإضافة الى بعض الشركات التى أنشأها المصريون بأموالهم مثل شركة اتوبيس الصعيد التى احتكرت خطوط الصعيد بالكامل (١٠٠) وكذلك شركة اتوبيس الشرقية والدقهلية (١٠١) .

### \* \* \*

اهتم الأجانب باستثمار أموالهم فى مجال النقل الجوى ، فساهموا وأنشأوا شركات للطيران منها « شركة مصر للطيران » التى أنشئت برأسمال ١٥٠٠٠ د . م كان نصيب بنك مصر ٥٤٠٠ د . م ، كما ساهم الأجانب الانجليز بمبلغ ٨٠٠٠ د . م والباقي وقدره ١٦٠٠ د . م امصريين والمركز الرئيسى للشركة بالقاهرة (١٠٢) ، ومع مساهمة بنك مصر فى الشركة فان اجمالى نصيب البنك والمصريين معا لم يصل النصف ، مما يجعل لرأس المال الاجنبى السيطرة خاصة انه انجليزى .

بدا رأسمال الشركة سنة ١٩٣٧ ٨٠٠٠٠ د . م ، وبسبب



نشاط الشركة المتزايد استمر رأس المال في الزيادة الى أن بلغ سنة ١٩٤٦ حوالى ٢٠٠.٠٠٠ ج . م (١٠٣) .

وقد اتسع نشاط الشركة لدرجة دخولها مساهمة في انشاء شركات أخرى ، ففي ١٩٣٩ ساهمت في انشاء شركات طيران أخرى مثل شركة Terminal Air Lines وقد دخلت الحكومة أيضا شريكة في هذه الشركة بنسبة ٥١٪ من قيمة رأس المال وكذلك « الشركة الامبراطورية الجوية Imperial Air Wir ونظرا لأن شركة مصر للطيران شركة انجليزية ، مصرية فدخلها في الشركة الثانية المزمع انشاؤها بجانب الحكومة كان ينقص من نصيب رأس المال المصري في هذه الشركة ، ومن ثم فان زيادة رأس المال الاجنبي اتاح للأجانب السيطرة على مجلس الادارة بجانب سيطرتهم على رأس المال ، ولهذا قدم اقتراح بأن تدخل شركة مصر للطيران ببقدار ١٧٪ فقط من الاسهم والباقي يقسم بين الحكومة والشركة الامبراطورية الجوية على أن تكون كفة مصر هي الراجحة (١٠٤) .

وكان من المقرر أن تنشأ في سنة ١٩٤٦ بالاشتراك بين شركة مصر للطيران والشركة الامبراطورية الجوية ويديرها مجلس ادارة من الجمعية العمومية للشركتين ، ويتألف من سبعة مديرين منهم أربعة مصريون اقترحت شركة مصر للطيران انتخابهم على أن يكون احدهم رئيسا لمجلس الادارة ، اما الثلاثة الآخرون فمن الاجانب وتنتخبهم شركة الخطوط الامبراطورية وبهذا الشكل اعطيت الاولوية للمصريين ، أو اعطيت رسميا على الأقل ، فان الاتفاقية لم تنص صراحة على نسبة رأس المال التي تساهم بها كل من الشركتين والذي حدث أن الراسمـال الانجليزى أصبح الغالب بالنسبة للادارة (١٠٥) .



وبعد أزمة بنك مصر ودخول العنصر الأجنبي فيه وتواى  
حافظ عفيفى رئاسة مجلس إدارة البنك أصبح أيضا عضوا  
مجلس إدارة منتدبا بشركة مصر للطيران ومثلا عن بنك  
مصر (١٠٦) .

وفى ٢٨ يناير ١٩٤٦ وافق مجلس الوزراء على تجديد عقد  
استخدام مسترا . و . سافاج A.W. Savage مراقب قسم  
تفتيش الطائرات لمدة عام (١٠٧) .

### \* \* \*

كما استثمر الأجانب أموالهم فى مجال النقل البحرى وانهرى  
وانشأوا لذلك الشركات الملاحية وحققوا من وراء ذلك أرباحا  
طائلة ، وأهم هذه الشركات « شركة بواخر انبوستة  
الخدوية » التى تأسست بواسطة ثمانية بريطانيين ، ولها فروع  
فى مصر والخارج بهدف المقاولات البحرية (١٠٨) .

وكانت آخر ميزانية للشركة فى ٣٠ يونيه ١٩٣٧ حيث  
وجهت الدعوة لمساهى الشركة فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٨ للنظر  
فى تصفيتها (١٠٩) ، وقد أقام « المستر ج . دى بوطون  
Mr. G. de Poton بصفته مساهما فى الشركة دعوى  
على الشركة أمام الدوائر التجارية بالاسكندرية لتصفيتها ووضع  
الحراسة عليها ، وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص بنظر  
الدعوى (١١٠) .

وفى ٨ مايو ١٩٣٩ قرر مجلس الوزراء الاتصال بلندن  
للحصول على عقد تكوين الشركة المذكورة من مقر عقود  
الشركات المساهمة Somerset House بلندن لمعرفة آخر ميزانية  
لها وشروط تصفيتها والبيانات التى تفيد فى نقل موجوداتها  
الى شركة أخرى هى « شركة البريد الفرعونية » ، وتمت



تصفية الشركة وحلول الشركة الفرعونية محلها في نفس السنة (١١١) ، كان هذا يعنى أن عقد الشركة غير محتفظ به في مقرها بمصر ، انما هو موجود خارج مصر ( في لندن ) ، وبالتالي لم تكن باستطاعة الحكومة تطبيق شروط العقد على الشركة ، والدليل على ذلك تأخر تصفية الشركة عن الميعاد المحدد لها وهو سنة ١٩٣٧ حيث تنتهى مدة امتياز الشركة .

ويذكر « أحمد عبود » الراسمالي المعروف في احدى رسائله الى « على ماهر » انه اشترى جميع أسهم شركة البوستة الخدوبية حيث أصبحت في دور التصفية كي تستولى عليها شركة البريد الفرعونية فهو أحد مؤسسيها (١١٢) .

والجدير بالذكر أن شركة البريد الفرعونية تأسست تحت اسم « شركة البواخر الفرعونية » « كشركة مساهمة مصرية (١١٣) برأسمال انجليزي ١٠٠.٠٠٠ ج . م (١١٤) منها أسهم الشركة القديمة التي اشتراها أحمد عبود (١١٥) وقامت الشركة بعمليات الملاحة والنقل البحري وبيعها واستغلالها وبنائها وتصليحها (١١٦) ، وكان عقد التزام الشركة يبيع انتقال وتداول ملكية ربع رأسمالها بين ايدي الأجانب (١١٧) .

ونظرا لامصالح المتشابكة ساند كبار الدولة تلك الشركات الأجنبية ، وما يدل على ذلك أن « أحمد ماهر » وزير المالية طلب بمنح الشركة المذكورة اعانة مالية من أموال الدولة تقدر بنحو ١٠٠.٠٠٠ ج . م ، الا أن بعض الوزراء اعترضوا على ذلك لان الشركة ليست مصرية . انما هي انجليزية ، ولكن الشركة كانت تستتر وراء أحمد عبود كمساهم فيها ، وقد دافع وزير المالية بأن الشركة قد تمصرت بالفعل ، كما انها مصرية بالقانون حيث انها شركة مساهمة مصرية (١١٨) ، وفي ظل هذه



المساندة من جانب وزير المالية تتضح مدى التبعية وإمداد الشركة بأموال تساوى رأسمالها ، ومما لا شك فيه أن هذه الأموال عادت على الأجانب قبل المصريين فى شكل أرباح ، كما تتضح آثار التشريعات الصادرة بشأن عدم تأسيس شركات إلا اذا اتخذت شكل شركة مساهمة مصرية ، حيث أصبحت فى نظر المساندين للشركات الأجنبية بأنها مصرية قانونا فى حين أن مصرية هذه الشركات ليست إلا اسما وشكلا .

وكان للحرب الثانية أثرها على أعمال الشركة وخطوطها ونشاطها على العموم فحدثته من نواح وزادته من نواح أخرى ، وقد رأى مجلس إدارة الشركة أنه من الواجب بسبب الحالة الدولية الحاضرة أن توقف كل الخطوط المنتظمة باستثناء خط قبرص نظرا لوجود عقد بين الشركة وبين الحكومة القبرصية يقضى بذلك ، وكذلك كان الحال فى خط البحر الأحمر ، وقد أجرت الحكومة البريطانية جميع بواخر الشركة ماعدا ثلاث بواخر هى الفؤادية التى تسير بين مصر وقبرص وباهرتين أخريين كانتا تشغلان فى البحر الأحمر ، ثم توقفنا عن العمل مؤقتا بعد دخول إيطاليا الحرب .

وقد أغرقت باخرتان من أفخم بواخر الشركة هما « الباهرة محمد على الكبير » والباخرة أبو قير » وقد أغرقت الأولى فى ١١ أغسطس ١٩٤٠ فى المحيط الاطلنطى ، وأغرقت الثانية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ أثناء اشتراكها فى أعمال الجلاء عن دنكرك ( ١١٩ ) .

ومن شركات الملاحة أيضا شركة قنال المنزلة والملاحة

( شبنج ) ليمتد

The Menzaleh Canal and Navigation Company (shipping)



شركة انجليزية تأسست بلندن برأسمال ٢٦٢٠٠ ح . ك وبقره :  
الادارى بالقاهرة . كانت تقوم ببناء وترميم السفن وصنع  
العدد اللازمة لها وأعمال الرى والمواصلات البرية والبحرية  
والجوية ، ونقل الركاب وشحن البضائع بالبر والبحر وبجانب  
أعمال الملاحة كانت الشركة تقوم بشراء وتأجير الأراضى  
والعقارات (١٢٠) .

وفى خلال الحرب أوقفت الصادرات والواردات من طريق  
بورسعيد فتأثرت الشركة الانجليزية بذلك ، بسبب تعطل  
قطعها النهرية عن أعمال نقل البضائع هذا وان استمر طريق  
بورسعيد المائى البرى فى نشاط مستمر ، مما جعلها تستمر  
لممارسة بعض من نشاطها (١٢١) .

كما وجدت خلال تلك الفترة « شركة مصر للملاحة البحرية »  
تأسست بالقاهرة :، وقد التزمت الشركة بأن تمتلك عددا من  
الراكب المصرية التى ترفع العلم المصرى لا تقل حمولتها عن  
٢٠.٠٠٠ طن فى خلال تسع سنوات من تاريخ الاتفاق ( التأسيس )  
تنتهى سنة ١٩٤٤ كما تعهدت بأن تسيّر سفنها بانتظام ما بين  
مصر وايطاليا وفرنسا مرة كل أسبوعين (١٢٢) .

ايضا انشا الاجانب شركة الاسكندرية للملاحة ، وقد  
ساهمت هذه الشركة فى أواخر الحرب مع بريطانى وبونانى  
وبلغارى وبعض المصريين فى انشاء شركة ملاحية جديدة  
هى « شركة الملاحة العامة المصرية » وبلغ رأسمال الشركة  
الجديدة ٢٠٠.٠٠٠ ح . م قيمة ٥٠.٠٠٠ سهم ، كان نصيب  
الاجانب فيها ٢٠.٠٠٠ سهم وشركة الاسكندرية ٨٧٥٠ سهم  
والباقى وقدره ٢١٢٥٠ سهم لمصريين بينهم متمصر ، وقد



انشئت الشركة لبيع وشراء وبناء واصلاح السفن والمراكب  
للملاحة البحرية (١٢٣) .

\* \* \*

اما عن دور رؤوس الأموال الأجنبية في وسائل الاتصال  
السلكى واللاسلكى ، فقد كان من آثار التقدم الحضارى في  
أوربا بأن أدخل الأجانب في مصر وسائل الاتصال السلكية  
واللاسلكية وكان ذلك خلال النصف الأخير من القرن التاسع  
عشر .

وخلال تلك الفترة احتكرت هذا المجال شركة أجنبية هي  
« شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية » ( المتحدة مع  
شركة ايسترن تلغراف لييتد ) Marconi Radio Telegraph  
Company of Egypt (Associated with the Eastern Tele-  
graph Lid)

تأسست في القاهرة برأسمال ١٠.٠٠٠ ج . م (١٢٤) وهي شركة  
انجليزية تمثل فيها عنصر الاستغلال الأجنبى والفرقة بين  
المصريين والأجانب خاصة الانجليز بالنسبة للمعاملة  
والمرتبات (١٢٥) .

وقد امتد نشاط الشركة الى خارج مصر ، فقد منحت  
ترخيصا بإنشاء اتصال لاسلكى بالعراق (١٢٦) ولارتباط الرأس مال  
المصرى بالأجنبى فقد كان حافظ عفيفى عضو مجلس ادارة  
الشركة (١٢٧) ، اما عن الرسوم التى كانت تحصلها الشركة ،  
ففى سنة ١٩٤٠ قررت الشركة تحصيل رسم اضافى قدره  
خمسة قروش عن كل برقية تسلم في مكاتب بالقطر  
المصرى (١٢٨) .



وكانت الشركة تدفع ضريبة سنوية للحكومة ، وفى سنة ١٩٤١ تنازلت الحكومة - بناء على طلب السفارة البريطانية - عن حقها فى مبلغ ٤ ح . م أتواة Loyalty من شركة ماركونى ، وبالتالي تتنازل الشركة عن هذا المبلغ الذى تتقاضاه من السفارة البريطانية نظير اذاعة الاخبار الصحفية على الجيوش البريطانية فى دىسر (١٢٩) وبذلك فان أعمال الشركة كانت تخص الجيوش البريطانية أكثر من اختصاصها بالأعمال التى تفيد المجتمع المصرى أو خلاف ذلك ، هذا بالإضافة الى سيطرة القوات البريطانية وتبعها بصلاحيه فرض ارادتها على ارادة الحكومة المصرية بمنع أتواة الحكومة من عدمه .

كما تتضح سيطرة القوات البريطانية فى دىسر على أعمال الشركة فى إصدار الأوامر العسكرية التى تصدر هذه الأعمال ، لهذا نجد أنه بموجب الأمرين العسكريين رقمى ٢٨٥ و ٢٨٦ فى ٢ يوليه ١٩٤٢ والأمر رقم ٥١٥ فى ٢٥ يوليه ١٩٤٤ تم الترخيص للشركة بنقل الصور باللاسلكى بين القاهرة من جهة ولندن ونيويورك ومدينة الكلب من جهة أخرى ، وفى ٤ مايو ١٩٤٦ طلبت الشركة من مجلس إدارة سكك حديد وتلغرافات وتليفونات الحكومة الاستثمار على أساس دائم وبشروط جديدة فى أجور نقل الصور باللاسلكى على أن تحصل من الحكومة نصف ما يحصل من الجمهور ، وقد وافق المجلس فى ٥ يونيه ١٩٤٦ (١٣٠) .

وبانتهاء الحرب طلبت شركة ماركونى الترخيص لها بالاستثمار فى التقاط الأنباء فى القدس وبيروت وبعداد على أن تدفع الشركة الضريبة المقررة عليها للحكومة المصرية ، وقد وافق على ذلك مجلس الوزراء فى ٥ يونيه ١٩٤٦ وذلك لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ (١٣١) .



ولم تكن الادارة المصرية لهذه الشركة الا ادارة شكلية فقط ، اما الادارة الفعلية فكانت للأجانب وخاصة الانجليز الذين سيطروا عليها منذ بداية الحرب .

وبجانب شركة ماركونى الانجليزية ، هناك شركة تلغراف انجليزية أخرى هي « شركة تلغراف رويتر » وهى وكالة أنباء عالمية مركزها الرئيسى فى لندن ، ولها فروع فى مختلف أنحاء العالم ، ولها فرع فى مصر ، وللشركة العديد من الأقسام مثل قسم خاص بالأوضاع الاقتصادية فى لندن ، وآخر عن الأوضاع التجارية الأمريكية ، وثالث عن عمل احصاءات اقتصادية مخطئة (١٣٢) ، وكانت الشركة تقوم بارسال نسخة يومية باللغة الانجليزية من تلغرافاتها التى تتلقاها من مركزها فى لندن وفروعها فى مختلف أنحاء العالم الى أقسام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة فى مصر (١٣٣) وخاصة ما يتعلق بالأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعوامم العالمية مثل أثينا وواشنطن ولندن وباريس وبرلين وغيرها (١٣٤) .

وفى سنة ١٩٤٠ وافق مجلس الشيوخ ومجلس النواب على انشاء شركة مساهمة مصرية تسمى « وكالة برقية مصرية للأخبار العامة » برأسمال مختلط بين مصريين وأجانب (١٣٥) .

هذا بالإضافة الى تلغرافات وتليفونات الحكومة المصرية التى سيطرت عليها السلطات البريطانية خاصة فى فترة الحرب الثانية عن طريق تخفيض أجور البرقيات اللاسلكية التى تبادلها رجال الحملة البريطانية فى مصر مع اهاليهم فى لندن (١٣٦) ، والواقع أن هذه الشركات وان كان قد سيطر



عليها الأجانب وعرات لصالحهم فى كثير من النواحي فانهما عادت على مصر بفوائد كثيرة اهداها ادخال بعض مظاهر المدنية فى مصر .

### ثانيا : شبكات توزيع الماء والكهرباء

امام ابتعاد المصريين عن هذا المجال قام الاجانب باحتكار هذا العمل فى مصر وانشأوا شبكات توزيع الماء والكهرباء استثمارا لاموالهم .

وبالنسبة لشبكات الماء فقد كانت حكرا على شركتين اجنبيتين فقط ، واحدة فى القاهرة والاخرى فى الاسكندرية ، وفى القاهرة كانت « شركة مياه القاهرة » وهى من الشركات القديمة وكانت تضاع يدها على الاراضى التى كانت عليها عمليات المياه الحكومية ، وكان عقد الامتياز لمدة طويلة بلغت ٩٩ عاما (١٣٧) .

ومن خلال هذه العمليات استطاعت الشركة أن تحقق أرباحا طائلة ففى سنة ١٩٣٧ انفقت نحو ٥٥٠ ألف جنيه وكان ربحها من هذا المبلغ يزيد على ٣٣٠ ألف جنيه ، ومع هذا فالشركة لم تعط العمال أجورهم (١٣٨) .

وفى نفس الوقت نجد أن وزير المالية يثنى على الشركة بما حقته من خطوات واسعة فى سبيل تحقيق المنفعة العامة من خلال الأعمال الكثيرة والخدمات الجنبلة ، وفى مقابل هذا يرجو مجلس النواب ، ووافقته على ما تقوم به الحكومة من اتفاقات مع الشركة (١٣٩) وأن دل هذا على شئ غامض يدل على خضوع كبار الدولة للرأسمالية الاجنبية والعمل على منفعتهم الخاصة من وراء هذه الشركات .



ولما كان للحكومة حق شراء عمليات المياه من الشركة لجأت الشركة الى مفاوضات الحكومة التي قبلت الا تستخدم حقها هذا الا ابتداء من أول يناير ١٩٣٨ ، وفى مقابل هذا تأخذ الحكومة حصة من الأرباح ، ويكون لها مندوب فى مجلس إدارة الشركة (١٤٠) .

أما عن أسعار المياه ففى سنة ١٩٣٨ تم الاتفاق على أن يكن ثمن المتر المكعب من المياه للأفراد ١٤٥ ملليم ، والحكومة المصرية والجيش البريطانى ١١٨ ملليم وكذلك لمنشآت العبادة والأعمال الخيرية (١٤١) .

ومع أن عمل الشركة كان عملا تجاريا بحتا — فى حين أنه عمل يقتناول خدمة عامة — فإن الحكومة كانت توافق الشركة فى تنفيذ جميع طلباتها حيث قبلت أن تفرض على المستهلكين نظام العدادات بدلا من نظام الاشتراك لأن الشركة ادعت أنها وحدها صاحبة حق الاختيار بين الاشتراك والعداد ، وأن المحكمة المختلطة بالقاهرة أيضا قضت بهذا (١٤٢) ، وفى هذا زيادة فى الإمباء على كاهل المشتركين وأرباح تعود على الشركة التى تقوم بتوريد هذه العدادات وبيعها للمشاركين .

وفى بداية سنة ١٩٣٩ أعدت الحكومة مشروعا لتقييد ما تضطر الى منحه من امتيازات لشركات أو أفراد أجانب فى أعمال عامة تقتضيها مصلحة البلاد ، وذلك حماية لرافقتها من مخاطر الأجانب وامتيازاتهم ، مما أدى الى قيام شركة مياه القاهرة بخفض أسعار الماء الى نحو نصف ما يقتضيه عقد امتيازها (١٤٣) .



ولما كانت الحكومة مساهمة فى رأسمال الشركة (١٤٤) فكان ما يزيد على ٤٠٠.٠٠٠ ج.م من الأيراد الكلى المحصل من بيع المياه فى مدينة القاهرة وضواحيها بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ الحكومة سنة ١٩٣٨ (١٤٥) .

وفى سنة ١٩٤٦ تم الاتفاق على تخفيض أسعار المياه مرة أخرى من ١٤٥ ملليم الى ١٠ مليمت ومن ١١٨ الى ٨٧ ومنه الى ٧ مليمت ثم الى ٦ مليمت وهكذا ، ومع هذا فقد وجدت الحكومة أن هذا الاتفاق لم يحد من فوائد الشركة الضخمة لهذا فرضت الحكومة حدا أعلى لأرباح الشركة وهو ألا يزيد على ٣٥٠.٠٠٠ ج.م وما يزيد على ذلك يوزع بنسبة ٦٠٪ للشركة و ٤٠٪ للحكومة (١٤٦) وبذلك خفضت الحكومة مقدار ربح الشركة من ٤٠٠.٠٠٠ ج.م سنة ١٩٣٨ الى ٣٥٠.٠٠٠ ج.م سنة ١٩٤٦ ومازاد على ذلك يوزع بين الحكومة والشركة بالنسب المذكورة .

وفى الاسكندرية كانت « شركة مياه الاسكندرية » وهى شركة انجليزية مركز ادارتها بلندن (١٤٧) ولما كانت الشركة أجنبية بحثت فى رأسمالها وادارتها فقد سيطرت على شئون الشركة ماليا واداريا (١٤٨) وفى سنة ١٩٤٤ عملت الشركة على زيادة كمية المياه الموزعة من ١٦٠.٠٠٠ متر مكعبا الى ٢٥٩.٠٠٠ مترا مكعبا فى اليوم . كما اهتمت الشركة بتطوير معداتها المستخدمة فى توزيع المياه فغيرت الآلات والمضخات البخارية بمولدات كهربائية (١٤٩) .

وبهذا التطوير استطاعت الشركة أن تحقق أرباحا مالية بلغت سنة ١٩٤٦ نحو ١٧٠.٥٧٠ ج.م (١٥٠) ، ومن الملاحظ أن هذه الشركة أقل من الشركة السابقة .



لما من دور الاجانب فى انشاء شبكات توزيع الكهرباء فقد تأسست الشركات الأجنبية الاحتكارية التى كانت تقوم على استغلال الجمهور بأسعار عالية ترضى اطماعهم ، كما لم تساهم هذه الشركات فى تطوير الصناعة المصرية .

وقد تركّز نشاط الاجانب فى مجال توزيع الكهرباء فى العديد من المدن كالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية ، وفى القاهرة كانت شركة توزيع النور والقوى الكهربائية وهى شركة سويسرية وخلال فترة الدراسة الاولى التى نحن بصددھا قامت الشركة بإمداد كثير من مناطق القاهرة بالكهرباء خاصة منطقة الأزبكية ، الا أن الشركة انتهى امتيازھا سنة ١٩٤٦ ، وقد حاولت الشركة مد أجل امتيازھا بعد ذلك (١٥١) .

وبجانب هذه الشركة أنشأ الفرنسيون فى القاهرة « شركة ليون لتوريد الطاقة الكهربائية » وقد بدأت الشركة عملھا منذ فترة طويلة قبل بدء فترة الدراسة ، وكان للشركة فرع فى الاسكندرية (١٥٢) .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٩ وافق مجلس الوزراء على مشروع الاتفاق بين مجلس الاسكندرية البلدى والشركة بشأن تحديد سعر الوحدة الكهربائية ، وكان الجمهور السكندري يدفع سعرا قدره ١٩ مليما للكيلوات ساعة على الضغط المنخفض للإنارة و ١٥ مليما للشركة و ٤ مليمات رسما للبلدية . وفى ١٢ نوفمبر ١٩٣٩ قرر القومسيون الإدارى بالمدينة تخفيض هذا الرسم الى ٣ مليمات ليتناسب مع أسعار التيار المحددة للأغراض المختلفة حتى لا يكون هناك ارهاق للمستهلكين على أن يحصل هذا الرسم اعتبارا من أول يناير ١٩٤٠ (١٥٣) ، وقد



وتع اختيار الشركة فرع الاسكندرية على مدير الادارة بمصلحة  
العمل التابعة لوزارة الاشغال لتعيينه ، ساعدا لمدير الشركة  
الأجنبى اعتبارا من أول إبريل ١٩٤١ (١٥٤) .

وبالإضافة الى هذه الشركات فى مدينة القاهرة  
والاسكندرية كان فى القاهرة « شركة سكة حديد مصر الكهربائية  
وواحآت عين شمس » وهى شركة مواصلات للسكة الحديد  
وبجانب ذلك منحها الحكومة حق استغلال توزيع التيار الكهربائى  
بمهلبيوبليس لجميع الأغراض عدا الأتارة فى داخل المنطقة المحددة  
فى إبريل ١٩٣٩ ، وقد مثل الشركة بالقاهرة فرنسى هو  
« المسيو جورج موليه » وبعض الأجانب الآخرين (١٥٥) .

وفى الاسماعيلية كانت « شركة توريد الكهرباء والثلج »  
تخصصت فى مجال الكهرباء بجانب توريد الثلج وكانت الشركة  
تدفع أتاوة للحكومة مقدارها ٦٪ من أثمان التيسار الكهربائى  
المحصلة من المستهلكين .

وقد اتسع نشاط الشركة الكهربائى حيث كانت تورد  
كميات كبيرة من الكهرباء لشركة قناة السويس ، ولما كان  
السعر مرتفعا فضلت شركة القناة ان تنشئ على حسابها  
مولدات لانتاج القوى الكهربائيه اللازمة لها ، مما أدى الى ضياع  
مبلغ ٤٠٠٠ ح . م سنويا على الشركة ، كان يخص الحكومة  
منه ٤٨٠ ح . م سنويا على حساب ١٢٪ ضاعت أيضا على  
الحكومة وفى سنة ١٩٤٣ جاوزت الشركة ٨٠٠٠٠ ك . س  
ولكنها لم تتناسب مع الاستهلاك (١٥٦) وكان لهذا أثره على الاقتصاد  
المصرى خاصة ان شركة قناة السويس لم تعوض مصر عن  
تلك الخسارة .



### ثالثا : شركات البناء والتشييد

اتجه رأس المال الأجنبي للاستثمار فى شركات البناء والتشييد نظرا لضخامة الأرباح نتيجة لنمو السكان المتزايد من وقت لآخر خاصة فى المدن الكبيرة . لهذا تفتتعت شركات المبانى الأجنبية بعقود امتياز يسرت لها الحصول على أقصى ربح ممكن ، فاندفع كثير من الشركات فى هذا المجال ، وركزت فى مدينتى القاهرة والاسكندرية لكبر الحجم السكانى بهما ، وأغلب هذه الشركات قديمة قبل فترة الدراسة ، أما ما تم تأسيسه خلال تلك الفترة فهو قليل خاصة فى فترة الحرب .

وكانت هذه الشركات تقوم بشراء وامتلاك اراضى البناء ثم تقسيمها ويعاد بيعها مرة أخرى والقيام بأعمال البناء والتشييد والمقاولات (١٥٧) وشراء وإعادة بيع مواد البناء والقيام بالعمليات التجارية والمالية المرتبطة بتشبيد المبانى العامة والخاصة مثل « شركة الازبكية البلجيكية » (١٥٨) .

والبعض مارس أشغال الكبارى والشوارع والطرق والسكك الحديدية وغيرها من طرق المواصلات والقناطر والترع وأعمال الري الأخرى وبناء الموانئ البحرية والنهرية والجوية وتشبيد العمارات المعدة للاستغلال مثل « شركة المبانى المصرية الساهمة ( إيجيكو ) » ، والشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد « (١١٩) .

وأما عن الشركات القديمة التى ظلت تعمل خلال تلك الفترة فهى كثيرة مثل « شركة اسكندرية العقارية » شركة فرنسية ، وجميع أعضاء مجلس الادارة ورئيس المجلس اجانب ، وأصبح نشاطها مقتصرًا على استغلال عمارة كبيرة مشيدة



بالاسكندرية والتعاقد على تأجيرها (١٦٠) وقد حققت ارباحا عالية  
من خلال استغلال هذه العمارة التى تمتلكها ، فقد بلغ نصيب  
السهم ١٩٣٧ نحو ٢٥٠ قرشا زاد سنة ١٩٤٢ الى ٢٦٠ قرشا  
ثم الى ٢٧٥ قرشا سنة ١٩٤٦ (١٦١) .

وثانى هذه الشركات « الشركة المساهمة للعقارات المصرية  
أحدى شركات البناء والتشييد  
Société Anonyme des Immeubles d'Egypte  
انشئت برأسمال انجليزى قدره ٢٥٠.٠٠٠ ج . ك (١٦٢) ،  
وأصبحت تملك خلال تلك الفترة العديد من العمارات  
بالاسكندرية (١٦٣) .

وهناك أيضا شركة انجليزية أخرى « شركة استغلال  
عقارات بالاسكندرية » وجميع اعضاء مجلس ادارتها من البريطانيين  
وقامت باستغلال العمارتين الكائنتين بشسارح فؤاد الاول —  
بالاسكندرية ، وقد انخفض رأسمالها من ١٩٥٠٠ ج . م عند  
التأسيس الى ١٤٦٢٥ ج . م سنة ١٩٣٧ واستمر فى الانخفاض  
طوال تلك الفترة ولم تستطع الشركة الحفاظ على رأسمالها (١٦٤) .

وفى القاهرة وجدت « شركة الازيكية البلجيكية » وهى  
شركة بلجيكية برأسمال ٣ ملايين فرنك قيمة ٦٠٠٠ سهم  
زاد سنة ١٩٤٥ الى ١٤٧٠٠ سهم بما يعادل نحو ٧٣٥٠.٠٠٠  
فرنك واستمر على هذا الحال حتى آخر تلك الفترة (١٦٥) .

اما « شركة اراضى الدلتا المصرية والانفستمنت. ليمتد »  
شركة انجليزية مارست اعمال البناء والتشييد بجانب الاعمال  
الزراعية وقد تركز نشاطها فى ضاحية المعادى ، وصدر قرار  
بتقسيمها فى يونية ١٩٤٦ (١٦٦) .

وبالاضافة الى ذلك هناك الشركة الانجليزية البلجيكية



بالقطر المصرى ليمتد شركة انجليزية تأسست بلندن ومركزها الرئيسى والادارى بالقاهرة ، وكانت تمتلك قطع اراض عديدة فى ضواحي القاهرة ، وفلتين (١٦٧) . وخلال الفترة ١٩٣٧ - ١٩٤٧ قامت الشركة بشراء اراض ومبان بضواحي القاهرة وقامت بتجزئتها وبيعها (١٦٨) .

أما « الشركة المساهمة العقارية لازاى الجيزة والروضة » برأسمال ٤٥٠.٠٠٠ ج . م (١٦٩) مركزها العام بالاسكندرية ، ولكن مارسست نشاطها بالقاهرة وضواحيها حيث كان لها فرع بالقاهرة (١٧٠) ، وفى سنة ١٩٤٠ قسمت اراضى للبناء الى قطع فى حوض العجوزة الملوك لها (١٧١) .

أما « شركة اراضى مدينة الاسكندرية » فقد امتلكت سنة ١٩٤٠ اراضى البناء فى الاسكندرية قسمتها واقامت عليها كثيرا من اعمال البناء والتشييد وعملت على بيعها ، وتركز نشاطها فى منطقة كرهوز (١٧٢) .

وامتلكت « شركة الادارة العقارية » اراضى بناء فى منطقة امبروزو (١٧٣) وغبريال بالاسكندرية ، وبلغ رأسمالها سنة ١٩٤٦ نحو ٢٥٠.٠٠٠ ج . م (١٧٤) كما بلغت ارباحها فى نفس السنة ٢٩٦.٠٠٠ ج . م (١٧٥) ، وهى ارباح عالية بالنسبة للمشروعات الاخرى ، وقد سيطر على ادارة الشركة العنصر الفرنسى وبعض البريطانيين والمصريين (١٧٦) .

كما أسس الأجانب « شركة الانشاء والطرق » برأسمال ٨٠٠.٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠ سنة (١٧٧) واستمرت تعمل فى مجال البناء والتشييد طوال تلك الفترة وما بعدها (١٧٨) .

أما الشركة المصرية للأراضى والمباني Egyptian Land & Buildings Company. برأسمال ٢٦٠.٠٠٠ ج . م لمدة ٥٠



سنة (١٧٩). ارتفع في ٣٠ يولييه ١٩٤٥ الى ١٠٠.٠٠٠ ر.١٠ د. م .  
بسبب نشاط الشركة وإرباحها العالية (١٨٠) .

ومن الشركات القديمة التي ظلت تمارس عملها خلال تلك  
الفترة ايضا « شركة ج . ب ميتشيل آند كومبانى للمقاولات  
J.P. Mitchell and Co. لاسرة بلغارية (١٨١) .

وأخر الشركات القديمة التي انشأها الاجانب في مصر  
قيام المساهمين في الشركة العقارية العمومية بإنشاء عمارة  
الايوبيليا الشهيرة بالقاهرة برأسمال ٧٥٠.٠٠٠ ر.١٠ د. م ، شاركهم  
فيها اثنان من المصريين برأسمال محدودة (١٨٢) .

أما بالنسبة للشركات الجديدة التي انشئت خلال تلك الفترة  
فهى لم تكن كثيرة حيث خلت فترة الحرب من انشاء مثل هذه  
الشركات لعدم قدرة الاجانب على ذلك ، أما قبل الحرب فقد  
انشأ الاجانب في ٧ فبراير ١٩٣٨ « شركة المباني المصرية  
المساهمة ( ايجيكو ) بالقاهرة برأسمال ٥٠٠.٠٠٠ ر.١٠ د. م لمدة  
٢٠ سنة (١٨٣) انخفض سنة ١٩٤٤ الى ٤٠.٠٠٠ ر.١٠ د. م (١٨٤)  
ويبدو ان الحرب أثرت على أرباح الشركة فلم تستطع انحفاظ  
على حجم رأسمالها ، وكانت تديرها جماعة من الايطاليين  
والسويسريين (١٨٥) .

وفي مدينة الاسكندرية ، انشأ الاجانب « شركة المقاولات  
م . كوكنيوس سنة ١٩٣٨ ، وقام بإدارتها الاجنبى « مكتبادس  
كوكنيوس وأنستطانسى كوكنيوس » مع أجنب آخرين وقامت  
الشركة ببناء عدد من العمارات الكبيرة بمدينة الاسكندرية وبعض  
أعمال البناء الأخرى بالاضافة الى أنها انشأت مصنعا للبيرة مما  
أدى الى تحقيق أرباح وفيرة (١٨٦) .



وفى نفس السنة أيضا أنشأ الأجانب فى مدينة الاسكندرية شركة العابرية للأطيان والمبانى « براسمال قدره ١٠٠٠ هـ . م . وهى احدى شركات الزراعة والمبانى وقامت بنشاط كبير فى مجال البناء والتشييد وبيع العقارات بجانب الأعمال الزراعية (١٨٧) .

وابتداء من ١٩٣٩ الى ١٩٤٥ توقفت انشاء مثل هذه الشركات ، وفى سنة ١٩٤٦ أنشئ أكثر من شركة خلال سنة واحدة مثل « الشركة المصرية للمباني الحديثة ( الشمس ) » وأنشئ لها أكثر من فرع فى الاقاليم خلال نفس السنة ، وكان رأسمال الشركة مليون ونصف المليون جنيه دفع الربع عند الاكتتاب ، وكان المساهمون فيها ثلاثة فرنسيون والبنك العقارى المصرى وسوريان وسبعة مصريون (١٨٨) .

وتأسست فى نفس السنة « شركة المقاولات المتحدة » برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ هـ . م . ساهم فيها اجانب ومصريون ومصريون وكانت حصة المصريين أكبر من حصة الأجانب حيث بلغت أكثر من النصف تقريبا (١٨٩) ومع ملكية المصريين للجانب الأكبر من رأس المال فان الأجانب سيطروا على ادارة الشركة ووظائفها ولم يكن للمصريين الا نسبة محدودة (١٩٠) كما أنشأ الأجانب والمصريون معا « الشركة المساهمة المصرية لاراضى البناء ( حدائق الاهرام ) (١٩١) .

واخيرا وافق مجلس التنظيم بالقاهرة فى ١٢ نوفمبر ١٩٤٦ على تنفيذ التقسيم الخاص « بشركة الاعمال المصرية لاراضى البناء والزراعة » بمنطقة الاهرام بالجيزة (١٩٢) .

ومن الملاحظ ان هذه الشركات تركز نشاطها فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، وان رؤوس أموالها لجنسيات اجنبية مختلفة



أهبا الإنجليزية والفرنسية والبلجيكية والإيطالية والبغارية ،  
وان نشاط المصريين فى هذا المجال محدود ، فلم تظهر شركة  
مصرية مائة فى المائة ، أما ما ظهر من نشاط للمصريين فهو  
مشاركة فى إنشاء بعض هذه الشركات وينصيب محدود جدا  
وأغلب هؤلاء المصريين من أغنياء مصر ورجالها المشهورين ،  
ويبدو أن الأجانب كانوا يشاركونهم للاستفادة وقضاء المصالح  
لدى الحكومة ، وبذلك انفرد الأجانب بما عاد على هذه الشركات  
من أرباح وفيرة دون المصريين ، حتى أن كان هذا النشاط  
الأجنبى ساهم فى تعمير وتطوير أهم مدينتين فى مصر هما القاهرة  
والاسكندرية .

#### رأبعا : الخدمات السياحية والفندقية

لم يترك الأجانب مجالا الا وطرقوا أبوابه للاستثمار  
وسيطروا عليه ، فقد دخلت رؤوس أموالهم فى مجال السياحة  
والفنادق والمطاعم ودور السينما وما شابه ذلك من أعمال  
خدمية ، ولم يتركوا للمصريين أية فرصة عمل فى ذلك المجال  
الا أعمال الخدمة ، حيث أن هذا المجال كان مربحا ، لأن طبيعة  
مصر تساعد على ذلك لوجود الآثار واعتدال المناخ ، مما ساعد  
على جلب آلاف السياح الى مصر ، ورواج الأعمال الخدمية  
واندفاع الأجانب لاستثمار أموالهم فيها واستغلالها أسوأ  
استغلال .

أما عن عدد الأجانب العاملين فى الخدمات الشخصية فى  
مصر كالمغاسق والمقامى والمطاعم وخلاف ذلك سنة ١٩٣٧ بلغ  
نحو ١١٣٧٩ أجنبى (١٩٣) ، وعن المعاملة بين العامل الأجنبى  
والعامل المصرى فقد كانت سيئة ، فالفرقة بينها جعلت المصرى



يشعر بأنه غريب في وطنه لاسيما في منطقة القنال ، وكذلك في اللوكاندات والفنادق والبنسبونات الأجنبية. وشركات عربات النوم والأندية وغيرها(١٩٤). .

وقد أثرت الحرب الثانية ( ٣٩ - ١٩٤٥ ) على نشاط شركات الفنادق وذلك بسبب انقطاع دجىء وفود السياح الى مصر فتأثرت بذلك حركة السياحة مما أدى الى اغلاق بعض الفنادق ، غفى فنادق الوجه القبلى تم اغلاق فندق ونتر بالاس وكثراكت بأسوان سنة ١٩٤٠ هذا بالاضافة الى استخدام القوات البريطانية لبعض الفنادق حيث استخيمت القوات العسكرية البريطانية فندق هليوبوليس بالاس التابع لشركة الاممال والمباحث الامريكية كمستشفى عسكري(١٩٥) .

ومن أهم شركات الفنادق وأقدمها في مصر « شركة الفنادق المصرية The Egyptian Hotels Ltd. » شركة انجليزية(١٩٦) ، وقد تطورت الشركة وأصبحت تمتلك العديد من الفنادق الكبرى مثل فندق شسبرد والكونتنتال سافوى ومينا هاوس وفندق حلوان الكبير ، وكان يدير الشركة عدد من الأجانب الذين سيطروا عليها ، على أنه يلاحظ أن الشركة تمتلك جميع معدات وأثاثات الخمسة الفنادق السابقة ، بالاضافة الى امتلاكها للأراضى والأبنية المجاورة لفندق سمير اميس ، وكذلك الأراضى المقام عليها دور سينما سان جيوس وروكسى(١٩٧) .

وشركة الفنادق الثانية هي « شركة فنادق مصر الكبرى » وكانت تمتلك عددا من الفنادق منها فندق سان استيفانو وسافوى وفندق توفيق بطوان بالاضافة الى الفنادق الثلاثة التى أجزتها الى شركة الفنادق المصرية ليمتد ، وفى سنة ١٩٤٦ باعت الشركة فندق سان استيفانو(١٩٨) .



أما الشركة الثالثة فهي « شركة فنادق الوجه القبلى »  
تأسست برأسمال أجنبى ، وقد سيطر الأجانب على إدارة  
الشركة سيطرة تامة ، وكانت الشركة تمتلك عددا كبيرا من  
الفنادق فى الوجه القبلى خاصة فى المدن الاثرية وهى الأقصر  
واسوان مثل فندق ووتر بلاس وفندق الأقصر وفندق كاتراكت  
فى أسوان (١٩٩) .

وبجانب الشركات الثلاث السابقة هناك « شركة  
الأعمال والمباحث الافريقية » أسسها البارون البلجيكي ( ادوارد  
امبان ) وهى احدى الشركات التى ساهمت فيها شركة سكك  
حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، وهى تمتلك فندق  
هيايويوليس بالاس ، وفى سنة ١٩٤٦ أبرمت الشركة مع  
شركات الملاحة الجوية اتفاقات مختلفة لجذب السياح الأجانب  
الى الفندق المذكور بعد استلامها له من القوات العسكرية  
البريطانية بعد الحرب ، وأهم شركات الملاحة هى ( شركة  
الطيران الهولندية والفرنسية والامبراطورية البريطانية والامريكية  
والسويدية وأفريقيا الجنوبية ) ، كما تمتلك الشركة فندق  
هيليويوليس هاوس وهو اقل أهمية من بلاس ، وقد أجرته الشركة  
الى الجيش لمدة ستة شهور ابتداء من أول أكتوبر ١٩٤٦ ، وأنه  
فى خلال تلك الفترة عملت الشركة على تحسين الخدمة ورفع  
مستوى الفتحقين المذكورين ، كما عقدت الشركة مع شركة  
سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس اتفاقات لانشاء  
مدينة عمالية بالملاظة ولادارة حوض سباحة أولمبى يدمى  
هليوليدو (٢٠٠) .

وبجانب امتلاك الأجانب للفنادق الكبيرة السابقة ، امتلكوا  
ايضا كثيرا من اللوكاندات الصغيرة فى كثير من أنحاء مصر (٢٠١) .  
كما استثمر الأجانب أموالهم فى مرافق الخدمات العامة



فأنشأوا لذلك شركات سينمائية فى مصر ، ولكن هذه الشركات لم تكن قديمة بل ما ظهر منها خلال تلك الفترة . فقد ظهر فى نهايتها مثل الشركة الشرقية للسينما التى أسسها الأجانب سنة ١٩٤٦ برأسمال ٢٥٠.٠٠٠ ر. ح . م (٢٠٢) هذا الى جانب اهتلاك الأجانب لدور السينما الأخرى مثل دار سينما مترو وغيرها (٢٠٣) .

ومن المرافق الخدمية التى استثمر الأجانب أهوالهم فيها « شركة أوبرج مصر » وهى شركة أجنبية تضم مجموعة أخرى من المحلات مثل « أوبرج الاهرام وأوبرج الترف وأوبرج بلو » ومنذ نهاية الحرب الثانية سنة ١٩٤٥ بدأت تلحق بالشركة الخسائر ، ويبدو أن المؤثر الحقيقى لهذه الخسائر هو الحرب نفسها (٢٠٤) .

كما وجدت المطاعم التى امتلكها الأجانب واستثمروا أهوالهم فيها مثل مطعم الباريزيانا (٢٠٥) وايضا الحمامات مثل حمامات حلوان التى أجرتها الحكومة لشركة أجنبية فى بداية الحرب وفضلتها على مستثمر مصرى بحجة استعداد الشركة الفنى وكفايتها المالية مما تتحقق معه مصلحة الجمهور فى الانتفاع بهذه الحمامات ففى حين أن الشركة تقدمت بعطاء ١٥٠ ح . م سنويا أما المصرى فقد تقدم بعطاء ٢٠٠ ح . م سنويا ، ومع أن عطاء المصرى أفضل من عطاء الشركة الأجنبية بالنسبة للحكومة فإن عطاء المصرى ليس به منفعة للمسؤولين بقدر المنفعة التى سوف تعود عليهم من الشركة الأجنبية ، واشترطت الحكومة على الشركة أن تفتح فندقها بطوان لجذب الجمهور الى هذه الحمامات الكبرى ، والعمل على زيادة الحركة العمرانية فى حلوان (٢٠٦) .

يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات العامة لم تعط أية فرصة استثمار للمصريين هذا فضلا عن مساعدة رجال الحكومة للمستثمرين الأجانب دون المصريين .





## هوامش الفصل الرابع

- (١) مجلس النواب ، جلسة ٤١ مى ١٤/٦/١٩٣٧ ، ص ١٣٣٢ ، دار المحفوظات العمومية ، دولا ب ٣٦٨ رف ٢ محفظة ٣٦٥٠ ملف ٢٤-٤٤ ترجمة الوثيقة رقم ٧٧ Egyptian State telegraphs and telephones,  
Leon Kirazian  
ملف خدمة « ليون كيرازيان » .
- (٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ فبراير ١٩٣٩  
وثيقة ٥ مى ١٩/٢/١٩٣٩ .
- (٣) الملكة المصرية ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ؛ ٢٦ أغسطس ١٩٢٦ ( مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ ، وانظر أيضا : سعيد أحمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٣ . ومن أهم السكك التى اقترح تحسينها الخط الحيدى بالوجه القبلى وتخفيض أجور السفر ، انظر : محفظة ٢٢٥ ملبدن : سكة حديد ، بواصلات ، انشاء خطوط سكك حديدية ، وثيقة ١١ مى ١٩٣٦/٧/٢ .
- (٤) وكان مجلس الإدارة مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، ووزير المالية ووزير الأشغال العمومية والمدير العام لصلحة السكك الحديدية ووكيل المالية ووكيل المواصلات وخمسة أعضاء يعينهم مجلس الوزراء لمدة أربع سنوات ، أما المجلس الاستشارى فكان مؤلفا من وزير المواصلات رئيسا ، والمدير العام لصلحة السكك الحديدية ووكلاء وزارات ، وأعضاء ممثلة لهيئات النقل بالسيارات والنقل النهري والغرف التجارية والهيئات المشتغلة بالصناعة والزراعة ، انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣ مايو ١٩٤٢ ، جلسة ٣/٥/١٩٤٢ ، وثيقة ٥ مى ابريل ١٩٤٢ ، وانظر أيضا د . عبد العزيز مهنا د . حسين فهمى : اقتصاديات السكك الحديدية ، طبعة أولى ، مكتبة النهضة المصرية : ١٩٤٩ ، ص ٨٤ .



- (٥) د . أحمد اسماعيل : صناعة النمل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،  
 ص ٢٤٤ .
- (٦) سعيد أحمد عبده : المرجع السابق ، ص ٢٦ .
- (٧) غلثس أبانير ، ابراهيم عبد الجواد : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .
- (٨) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمي : المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- (٩) نفسه ، ص ٩٠ ، ٩١ .
- (١٠) محفظة ٢٠ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ،  
 مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٥/٤٤ ص ٧ .
- (١١) الامرام ، عدد ٢١٨٤٩ في ١٠/١/١٩٤٦ م .
- (١٢) مجلس النواب ، جلسة ٤١ في ٢٤/٧/١٩٤٦ ، ص ٣٦٤٨ .
- (١٣) د . عبد العزيز مهنا ، د . حسين فهمي : المرجع السابق ، ص ١٩٥ .
- (١٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ في ١١/٦ - ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٩ .
- (١٥) اصحاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .
- (١٦) محفظة ٢٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ مذكر  
 رقم ٢٦ في ٢٢/١٢/١٩٤٦ م .
- (١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،  
 مايو ١٩٤٠ ، جلسة ٢٩ مايو ، وثيقة ٦ قرار مجلس الوزراء .
- (١٨) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلات ، وثيقة ٤٨ .
- (١٩) محفظة ٥ د . محفوظات مجلس الوزراء ، الوازارات ، مجموعة سكة  
 حديد ، ل ٢٣٤ - ٢٥٥/١ في ١٩٤٦/٨/٢٤ .
- (٢٠) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦/٥/١٩٣٩  
 جلسة ٥/١٦ وثيقة في ١٢/١٠/١٩٣٨ .
- (٢١) نفسه ، جلسة ١٩٣٩/٥/٨ ، وثيقة ٩٠ .
- (٢٢) نفسه ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونيو ١٩٣٩ ، وثيقة ٥١ في ١٩٣٩/٦/٣ .
- (٢٣) د . لهبط : تاريخ مصر الاقتصادي في المصور الحديثة مرجع سابق ،  
 ص ٢٠٨ - تلسمت ١٨٥٦ .
- (٢٤) محفظة ٢٢٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ - ٦١/٧٧ ، وثيقة ٧٠ ،  
 ملف ٩٧ ، وثائق من ٧١ الى ٧٣ شركة هريفت النوم الدولية .

{٠١}

( م ٣٦ - الرسامالية الاجنبية ه ١ )



- (٢٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ — ٦/٧٧ ، وثيقة ٦٩ .
- (٢٦) نفس المحفظة ، ملف ٩٦ ، وثيقة ١ ، ٢ ، ٣ .
- (٢٧) نفس المحفظة ، ملف ٩٧ ، وثيقة — ٧٤ .
- (٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ ، ٢٦ ، ٣٠ ملوس ١٩٣٩ ، جلسة ١٩/٣/١٩٣٩ ، وثيقة ١٧ ، ١٨ ، ١٩٣٩/٣/١٤ .
- (٢٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٤ — تلصست مئة ١٨٩٧ .
- (٣٠) محفظة ٢٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٥٩٨/٣ هـ ١ بكر ، وثيقة ٩٩ ، ١٢٨ .
- (٣١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٥ .
- (٣٢) مجلس النواب ، جلسة ٤٨ ، ١٩٤٣/٧/١٤ ، ص ٢٣١٦ ، ٢٣١٧ .
- (٣٣) محفظة ٥ علبين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، وثيقة ١١ ، ١ ديسمبر ١٩٤٣ م .
- (٣٤) محفظة ٢٠ علبين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، مشروع ميزانية الدولة عام ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .
- (٣٥) محفظة ٢ مصلحة الشركات ، عقود الشركات ولبيانات الأجانب ، ملف ٤/١ — ١٤ ، وثيقة ٧ تأسست الشركة سنة ١٨٩٨ .
- (٣٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٣٢٠ .
- (٣٧) محفظة ٤٩٦ علبين ، التباسات ، عمال جبايى ، وثيقة بدون رقم ، ١٩٤٠/٦/٢٩ .
- (٣٨) مجلس النواب ، جلسة ٢٦ ، ١١/ — ١٩٤٥/٨/٦ ، ص ١٠٥٩ .
- (٣٩) د . احمد أبو اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .
- (٤٠) محفظة ٢٤ علبين ، مجلس الوزراء ، وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ .
- (٤١) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ — ٣ ، ٣٨ ، ٣ ، وثيقة ٣٢ .
- (٤٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ ( ١ ) ، ١٩٣٩ م .
- (٤٣) محفظة ٣٢٤ علبين ، مصلحة المسكة الحديد ، موشومات مخططة ، وثيقة بدون رقم .



- (٤٤) محفظة ٢٢ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ، وثيقة بدون رقم لم ١٩٤٨/٦/١٩ .
- (٤٥) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ ، ٣ ، وكذلك : احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .
- (٤٦) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٦١ .
- (٤٧) محفظة ٢٦ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة التجارة والصناعة ، وثيقة ٤٤ لم ديسمبر ١٩٤٩ .
- (٤٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .
- (٤٩) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ لم ديسمبر ١٩٤٩ م .
- (٥٠) محفظة ٢٠ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المالية ، ميزانية ١٩٤٥/٤٤ ، ص ١٦ .
- (٥١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .
- (٥٢) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، الجمعية العمومية الاعتيادية المنعقدة في ١٩٤٧/٣/٢٢ ، ص ٧ - ١١ ، ٢٦ ، ٢٧ .
- (٥٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٦ .
- (٥٤) F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, 6/1/1937, P. 79.
- (٥٥) محفظة ٢٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، وزارة الاشغال ، وثيقة ٤٠ لم مايو ١٩٤٩ م ، وقصص الحكومة ملكة لهذه الاشياء في سنة ١٩٧٨ .
- (٥٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٦٩ .
- (٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ - تاسست الشركة ١٩٠٦ .
- (٥٨) محفظة ٢٢٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٨/٣ ، وثيقة ٣٢ ، وانظر أيضا : سعيد احمد عبده : المرجع السابق ، ص ١١ .
- (٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٣ .
- (٦٠) شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس الجمعية العمومية لم ١٩٤٧/٣/٢٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .



د... (١١) د . لائحة : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ — تأسست سنة ١٨٦٠ ، وقد أنشئت للشركة إدارة بموجب قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٨ . شخصا معنويا باسم « إدارة النقل المشترك بالرميل » لاستغلال خطوط ترام وانوبيس سكة ترام الرمل الكهربائية ، ولها أن تعقد أى اتفاق تكيفى مع الاسكندرية ، كما لها أن تحقق أيضا بموافقة الحكومة قروضا وإن تصدر افونك أو سندات . انظر : محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٢ ، ١٤ ، ابريل ١٩٣٩ ، وثيقة ٢٧ ( ١ ) في ١٩٣٩ ، انظر : محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ في ١٩٤٠/١/١ ، وفى ١٩٣٠ ، انتهى امتياز الشركة وحلت محلها بلدية الاسكندرية ودعت لها تعويضا ٣٠٠.٠٠٠ ح.م للآلات الخاصة بالشركة ، انظر . محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ترجمة وثيقة بدون رقم .

(٦٢) محفظة ٢١٦ مصلحة الشركات ، بلد ع ١٨٤ — ٥/٤٥ ، وثيقة ١ ، ٢ .

(٦٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ — ٨ مايو ١٩٤٠ ، وثيقة ٥ في ١٩٤٠/٤/٣٠ .

(٦٤) نفس المصدر ، محفظة من ٣ الى ١٩٤١/١١/١٢ ، وثيقة ١ في ١٩٤٠/١/١٠ م .

(٦٥) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مخططة ، وثيقة بدون رقم .

(٦٦) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فلت أخرى « حرميون » ، وثيقة ٧٠ في ١٩٤٧/٧/١ .

(٦٧) اصحاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٥٢ و ١٩٥٤ ، ص ١١٢ .

(٦٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٩٣٩/٥/١٦ جلسة ١٩٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ في ١٩٤٠/٢/١٣ م .

(٦٩) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ في مايو ١٩٤٠ .

(٧٠) مجلس النواب ، جلسة ٣٢ في ١٩٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ .

(٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ .

(٧٢) احمد صادق سعد : صفحات من اليمار المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .



- (٧٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦/٥/١٩٣٩ ،  
جلسة ١٣٩/٥/١٦ ، وثيقة ٩ .
- (٧٤) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مخططة ،  
وثيقة بدون رقم .
- (٧٥) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ في ١٦٤٢/٨/٢٤ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .  
(٧٦) نفسه .
- (٧٧) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات فئات أخرى « حربيون » ، وثيقة بدون  
رقم ، وتوضح الوثيقة أن « ردولف بليس وسلبا غبريال من أصحاب شركات السيارات  
الوطنية ، مع انهما اجاتب ويبعدو انهما متمصريون ، وبهذا تصبح الشركة مخططة .
- (٧٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٣ في ١٦٤٢/٨/٢٤ حتى ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ .
- (٧٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ ، ١٠ فبراير  
١٩٤٥ جلسة غبرابر ، وثيقة ٢٠ عقد تأسيس الشركة في ١٩٤٣/٦/٣ .
- (٨٠) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ،  
محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .
- (٨١) محفظة ٢٦ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات في ادارة التجارة  
والصناعة ، وثيقة ٤٤ .
- (٨٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٨ ، ١١ ، ١٦/٥/١٩٣٩  
وثيقة ٩ ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير ، ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ وثيقة ١٨ في ١٣/٢/١٩٤٠  
تأسست سنة ١٩٣٥ .
- (٨٣) محفظة ٣٢٤ عابدين ، مصلحة السكة الحديد ، موضوعات مخططة ،  
وثيقة بدون رقم .
- (٨٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٣١ يناير و ٣ و ١٠ فبراير  
١٩٤٥ ، وثيقة ٢٠ ينكر د . نبيل ميد الحميد أن الشركة تحولت إلى شركة  
مساهمة مصرية سنة ١٩٤٥ ، المرجع السابق ، ص ٣٦٣ .
- (٨٥) محفظة ٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠٦/٢ هـ ١٠١ ، وثيقة ٣٩  
الشركة المصرية للنقل بالسيارات ، تأسست سنة ١٩٢٥ م .
- (٨٦) محفظة ٢٦ عابدين ، وثيقة ٤٤ .
- (٨٧) مجلس النواب ، جلسة ٢٨ في ١٩٣٧/٥/١١ ، ص ٨١٤ .



- (٨٩) مجلس النواب ، جلسة ٧ في ١٩/١٢/١٩٢٨ ، ص ٢٢٢ .
- (٩٠) مجلس النواب ، جلسة ٤٩ في ٢٤/٤/١٩٢٩ ، ص ١٦٦٦ .
- (٩١) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ٢٠ فبراير و ٤ ، ٧ مارس ١٩٤٠ ، وثيقة ١٨ .
- (٩٢) نفس المصدر ، محفظة ١٩ يونية ، ١٩٤٠ ، وثيقة ١١ في مايو ١٩٤٠ م .
- (٩٣) مجلس النواب ، جلسة ٢٣ في ٢٤/٨/١٩٤٢ ، ص ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، الشركة بدأت العمل منذ ١/٧/١٩٣٢ وينتهي التعاقد في ١/٣/١٩٤٢ ، وهذا المقد الذي أبرفته مع وزارة الأشغال هو عقد تجديد لمدة فترة الامتياز لمدة خمس سنوات أخرى .
- (٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ في ٢٥/٧/١٩٢٨ ، ص ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ .
- (٩٥) نفسه ، جلسة ٤٥ في ٩/٨/١٩٢٨ ، ص ١٨٣٥ .
- (٩٦) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٦ - ٢٣ يناير ١٩٢٦ وثيقة ٢٠ مرسوم بإطالة مدة شركة يونيفيرس ، ينتهي في ١٩٦٣ .
- (٩٧) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد تأسيس الشركة ، محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .
- (٩٨) مجلس النواب ، جلسة ٣٦ في ٢٥/٧/١٩٢٨ ، ص ١٣٦٦ .
- (٩٩) أحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤٩ .
- (١٠٠) محفظة ٥٠٣ عابدين ، التماسات ثلاث أخرى « حرفيون » ، وثيقة بدون رقم .
- (١٠١) محفظة ٤٨ عابدين ، مجلس الوزراء ، قرارات وزارية ، عقد تأسيس الشركة .
- (١٠٢) الوقائع المصرية ، عدد ٤٦ في ٢٦/٥/١٩٢٢ ، انشئت سنة ١٩٢٢ .
- أحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .
- (١٠٣) أحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، ص ٢٨٥ .
- (١٠٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ١٩٢٩/٧/١٥ ، وثيقة بدون رقم في ١٥/٧/١٩٢٩ .



- (١٠٥) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- (١٠٦) الشهر العتارى بأسيوط ، محفظة ١ لسنة ١٩٤٥ ، مسجل ٤٣٧  
أسيوط فى ١٩/٦/١٩٤٥ .
- (١٠٧) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة المواصلات ،  
وثيقة ٢٦ فى يونيو ١٩٤٦ .
- (١٠٨) المصرى ، عدد ٨٥٠ فى ١٤/٢/١٩٣٩ - تأسست الشركة ١٨٩٨ .
- (١٠٩) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونيو  
١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .
- (١١٠) المصرى ، عدد ٩٥٠ فى ١٢/٢/١٩٣٩ .
- (١١١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونيو  
١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .
- (١١٢) محفظة ٥٨٨ عابدين ، أوراق خاصة لعلى ماهر ، وثيقة بدون رقم  
من أحمد ميوذ الى على ماهر فى ٢١/٢/١٩٣٨ .
- (١١٣) محافظة مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونيو  
١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ وقد ظهرت هذه الشركة المؤسسة سنة ١٩٣٧ أيضا بنفس  
اسم الشركة القديمة « بواخر البوستة الخديوية » ، انظر : احصاء شركات  
المساهمة يونيو ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .
- (١١٤) الاهرام : عند ١٨٧٢١ فى ٦/٢/١٩٣٧ تأسست فى ٤ فبراير  
١٩٣٧ .
- (١١٥) محفظة ٥٨٨ عابدين من أوراق خاصة لعلى ماهر من أحمد ميوذ الى  
على ماهر فى ٢١/٢/١٩٣٨ .
- (١١٦) الاهرام ، عند ١٨٧٢١ فى ٦/٢/١٩٣٧ .
- (١١٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٢٩ مايو ، ٦ يونيو  
١٩٣٩ ، وثيقة ٢٢ .
- (١١٨) د . محمد حسين هيكى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (١١٩) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٤ ، ص ٣٦٩ .
- (١٢٠) احصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ص ٢٠٨ ،  
تأسست ١٩٢٧ .



- (١٢١) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٦٧ .
- (١٢٢) محفظة ١ مصلحة الشركات ، ملف ٤ عقود امتياز ، عقد اتفاق بشأن إنشاء خط ملاحى لنقل الركاب بين مصر وأوروبا ونقل البضائع فى مختلف البحار  
فى ١٤/١/١٩٢٥ - تأسس سنة ١٩٣٥ .
- (١٢٣) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، عقد شركة الملاحة  
الغامة المصرية الابتدائى .
- (١٢٤) إحصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، ص ٢٨٧ تأسست  
سنة ١٩٢٦ .
- (١٢٥) البلاغ ، عدد ٨٠٢٩ فى ٢١/١/١٩٤٨ .
- (١٢٦) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلا ، وثيقة ٢٩ فى  
١٩٤٦/٥/٤ .
- (١٢٧) أحمد صادق سعد : المرجع السابق ، ص ١٨١ .
- (١٢٨) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١ - ٨ مايو ١٩٤٠  
وثيقة ١٥ فى ٢١/٤/١٩٤٠ .
- (١٢٩) محفظة ٤ عابدين ، مجلس الوزراء ، محاضر جلسات ، جلسة  
١٨٤١/٨/٤ ، وثيقة بدون رقم .
- (١٣٠) محفظة ٣٢ عابدين ، مجلس الوزراء ، مواصلا ، وثيقة ٢٨ فى  
١٩٤٦/٥/٤ م .
- (١٣١) نفسه ، وثيقة ٢٩ فى ١٩٤٦/٥/٤ م .
- (١٣٢) محفظة ٨١ مصلحة الشركات ، ملف ع ١٨٤ - ٢/١٤٥ ، وثيقة  
بدون رقم ، شركة رفيق .
- (١٣٣) نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٦٦ .
- (١٣٤) نفس المحفظة ، والملف ، ترجمة الوثيقة  
Reuters Telegrams Allrights Reserved, Athens, Washington,  
London Paris, Berlin .... etc,
- (١٣٥) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٩ ، ١٠ ، ١١ ،



- ١٣ ، ١٦ ، ١٩ ، ١٩٤٠/٦ ، وثيقة ٤ في يونيو ١٩٤٠ ، وانظر أيضا ، مجلس النواب  
جلسة ٤٠ في ١٩٤٠/٣/٢٨ ، ص ١٢٩٢ ، ١٢٦٧ .
- (١٣٦) المصري ، عدد ١٤٠٩ في ١٩٤٠/١٠/٢ .
- (١٣٧) مجلس النواب ، جلسة ٣١ في ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٥٦ ، أنشئت  
الشركة سنة ١٨٦٥ .
- (١٣٨) د . رفعت السميد : الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ،  
طبعة ثانية ، مكتبة 'حبوبلى' ، ١٩٧٧ ، ص ٦٨ .
- (١٣٩) مجلس النواب ، جلسة ٣١ في ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٦٧ .
- (١٤٠) نفسه ، ص ١١٥٦ .
- (١٤١) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .
- (١٤٢) مجلس النواب ، جلسة ٣١ في ١٩٣٨/٧/١٣ ، ص ١١٥٧ ، ١١٥٩ .
- (١٤٣) المحطم ، عدد ١٥٣٤١ في ١٩٣٩/١/١٧ .
- (١٤٤) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٥ ، ٦ مارس ١٩٣٩ ،  
وثيقة ٢٥ في ١٩٣٩/١/١٧ م .
- (١٤٥) محفظة ٢٦٧ عابدين ، مالية ، بنوك وشركات ، اتفاق ١٩٣٨ م .
- (١٤٦) مجلس النواب ، جلسة ٤١ في ١٩٤٦/٧/٢٥ ، ص ٣٦٧٣ .
- (١٤٧) محفظة ١٨٧ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨/٣ ، ٤ ، وثيقة  
٤٦ - تأسست الشركة سنة ١٨٧٩ .
- (١٤٨) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ - ١٨/٣ ، ٣ ، وثيقة ٢٥ ، ٣١ في  
١٩٥١/١٠/٦ .
- (١٤٩) إحصاء شركات المساعدة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٢٤٢ .
- (١٥٠) نفسه ، ص ٢٤٣ .
- (١٥١) نفسه ، ص ٦١٢ - ٦١٤ - تأسست سنة ١٩٠٩ .
- (١٥٢) مجلس النواب ، جلسة ٣١ في ١٩٤٦/٣/١٩ ، ص ١٢٤٠ .
- (١٥٣) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١٥ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ،  
٣٠ يناير و ١ ، ٥ فبراير ١٩٤٠ ، وثيقة ١ في ١٩٤٠/١/١٤ .
- (١٥٤) نفس المصدر ، محفظة ٢٨ أبريل الى ٥ مايو ١٩٤١ ، وثيقة ١٢  
في أبريل ١٩٤١ .



(١٥٥) نفس المصدر ، محفظة ١٣ يونية ١٩٣٩ ، وثيقة ١٨ في ١٨/٤/١٩٣٩ وفي بور سعيد وجدت شركة الاتارة بواسطة الفار تأسست سنة ١٨٧٥ وأما من الاتارة بالكهرباء فتاريخ عقد الامتياز الممنوح للشركة في سنة ١٩٠٣ ينتهي في ١٩٥١/١٢/٣١ ، وقد نص العقد على احقية الحكومة في الاحلال بحل الشركة قبل انتهاء الامتياز بنحو ١٤ سنة أي في سنة ١٩٣٧ بشرط أن تدفع الحكومة للشركة ثمن المنشآت والممتلكات الأخرى وتعويضاً سنوياً ، وقد قدرت ادارة البلديات ثمن شراء هذه العملية بما فيها الأرض المقام عليها المصنع بمبلغ ٨٢,٠٠٠ م . م يستهلك في ١٤ سنة ، أما للتعميش بمبلغ ١٧,٠٠٠ م . م سنوياً ، وبذلك انتهى امتياز الشركة سنة ١٩٣٧ ، واستعملت الحكومة الشركة التي أصبحت تعود على الحكومة التي حطت محلها بمبلغ ٣,٠٠٠ م . م سنوياً انظر : مجلس النواب ، جلسة ٢٩ في ١٧/٥/١٩٣٧ ، ص ٨٧ .

(١٥٦) محفظة ١٤١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٤ — ١/٣٣ م ١ ، وثيقة بدون رقم ١٩٣٠/٥/٢٠ ، وثيقة بدون رقم في ٢١/١١/١٩٤٦ — تأسست الشركة سنة ١٩٢٨ م .

(١٥٧) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ أو ١٩٥٤ ، ص ٥٩ .

(١٥٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٥٢ .

(١٥٩) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ ، وكذلك احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٧ .

(١٦٠) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦١ — تأسست الشركة سنة ١٨٧٤ .

(١٦١) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ و ١٦٦ .

(١٦٢) محفظة ١٠٦ مصلحة الشركات ٢٦ (ب) ، ملف ١٨٢ — ٢/٣ ١٥ ، وثيقة ١٧٩ ١٨٠٠٤ — تأسست الشركة سنة ١٨٨٤ .

(١٦٣) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٦٥ و ١٦٦ .

(١٦٤) نفسه ، ص ١٥٤ ، تأسست الشركة سنة ١٨٨٥ .

(١٦٥) نفسه ، ص ١٥٢ ، تأسست الشركة سنة ١٨٩٩ .

(١٦٦) محفظة ٨ عليين ، مجلس الوزراء ، وثيقة ١٢ في سنة ١٩٤٦ ، تأسست سنة ١٩٠٤ .



- (١٦٧) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١١٧ -  
تأسست سنة ١٩٠٦ .
- (١٦٨) محفظة ٢٣٤ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠١/٣ هـ ١ ، وثيقة  
١٢٨ .
- (١٦٩) محفظة ١٠٨ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠١/٣ هـ ١ ، وثيقة  
١٠٤ ، إحصاء المساهمة ، يونيو ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، ص ٦٨ - تأسست سنة  
١٩٠٨ .
- (١٧٠) محفظة ١٠٨ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠١/٣ هـ ١ ، وثيقة  
١٠٤ ، وثيقة ١٨٥ .
- (١٧١) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة يناير ١٩٤٢ جلسة  
١٩٤٢/١/١٢ ، وثيقة ٤ .
- (١٧٢) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ ،  
تأسست سنة ١٩١٠ .
- (١٧٣) نفسه ، ص ١٨٧ .
- (١٧٤) محفظة ٣٩ عابدين ، مجلس الوزراء ، مذكرات وزارة الشؤون البلدية  
والقروية وثيقة بدون رقم سنة ١٩٥٠ ، محفظة ٢٠ مملحة الشركات ، ملف  
١٨٢ - ١٠١/٣ هـ ١ وثيقة ٥٦ - تأسست سنة ١٩٢٥ .
- (١٧٥) إحصاء شركات المساهمة ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ١٨١ .
- (١٧٦) محفظة ٢٠ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٠١/٣ هـ ١ ، وثيقة ٦٦ .
- (١٧٧) محفظة ١١٥ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٥٢/٢ هـ ١ ، وثيقة  
٥٩ - تأسست سنة ١٩٢٠ .
- (١٨٧) - نفس المحفظة ، والملف ، وثيقة ٩٧ .
- (١٧٩) - محفظة ١٠٢ مملحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ١٨٧/٣ هـ ١ ،  
وثيقة (٣) في ١٨٠/١٠/١٩٥٠ ، تأسست الشركة سنة ١٩٣٤ .
- (١٨٠) نفس المحفظة والملف ، وثيقة ٢٢ في ديسمبر ١٩٤٨ ، انظر أيضا :  
الواقع المصرية ، عدد ٩٢ في ١٩٤٧/١٠/٩ م .
- F.O. 407/221, J. 1989/815/16, No. 25, No. 496, (١٨١)  
16/4/1937, P. 79.



- (١٨٢) الوثائق المصرية ، عدد ٣٤ في ١٩٣٧/٤/٢٢ - انشئت الشركة  
سنة ١٩٣٧ .
- (١٨٣) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٩/٢ هـ ١ ، وثيقة  
١٢٣ .
- (١٨٤) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .
- (١٨٥) محفظة ٩٤ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٩/٣ هـ ١ ، وثيقة ١٢ .
- (١٨٦) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، ص ٤١٧ .
- (١٨٧) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ١١ ، ١٣ ، ١٨ ،  
١٩٤٠/٣/٢٠ ، وثيقة ٣٤ في ١٩٣٨/٧/٧ م .
- (١٨٨) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٤٤ ، ص ٥٠٩ .
- (١٨٩) محفظة ٤٧ عابدين ، مجلس الوزراء ، مراسيم وقرارات ملطانية  
وملكية ( عدد تاسع الشركة ) في ١٩٤٦/١/٢٧ .
- (١٩٠) محفظة ٩٣ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٦ هـ ١ ، وثيقة ٢٠ .
- (١٩١) محفظة ١٠٢ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٩١/٣ هـ ١ ،  
وثيقة ١ .
- (١٩٢) محافظ مجلس الوزراء ، جداول أعمال ، محفظة ٤ - ١١ يناير  
١٩٤٨ ، وثيقة ٤ .
- (١٩٣) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ .
- (١٩٤) مجلس النواب ، جلسة ٤٧ في ١٩٣٨/٨/٢٩ ، ص ٢٠٥٠ .
- (١٩٥) احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٧٠ ، ٩٧٩ .
- (١٩٦) محفظة ٢١ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٥٧٩/٣ هـ ١ ، وثيقة  
٢٤١ ، احصاء شركات المساهمة ، يونية ١٩٥٠/٤٩ ، ص ٩٧٦ - تأسست  
سنة ١٨٩٧ .
- (١٩٧) د . نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٣٨٧ .
- (١٩٨) محفظة ٢٣٠ مصلحة الشركات ، ملف ، بيون رقم ، وثيقة ٨٩٠ وانظر  
أيضا : د . نبيل عبد الحميد ، ص ٣٨٨ ، مارست الشركة عملها في نضر منذ  
سنة ١٨٨٩ .



- (١٩٩) محتفظ ٢٢٩ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٢٩/٣ د ا ، وثيقة  
 ٤ ، ١٧٧ ، شركة فنادى الوجه القبلى ، تأسست سنة ١٩٠٥ .
- (٢٠٠) محتفظ ٢٢٠ مصلحة الشركات ، ملف ١٨٢ - ٣٨/٢ د ب ، وثيقة  
 ٤٥ ، ٤٦ ، انظر ايضا : شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات مين شمس ،  
 الجمعية العمومية.الاعتيادية فى ٢٢ مارس ١٩٤٧ ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٨ -  
 تأسست سنة ١٩٢٨ م .
- (٢٠١) التعداد العام لسكان مصر لسنة ١٩٤٧ ، د ٢ ، جداول عامة ،  
 ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- (٢٠٢) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٥٤٨٥ فى ١٣ ، ١٤ يونية ١٩٥٧ ،  
 ص ٦ .
- (٢٠٣) المصرى ، عدد ٣٥٢٤ فى ١٩٤٧/٥/٧ .
- (٢٠٤) بريدالشركات ، عدد ٧٣٦ فى ١٦/٢/١٩٥٦ .
- (٢٠٥) محمد حسنين هيكل : بين الصحانة والسياسة ، مرجع سابق ،  
 ص ٢٨ .
- (٢٠٦) مجلس النواب ، جلسة ٤٢ فى ١٩٤٠/٤/٢ ، ص ١٣٨٤



# الفهرس

٥	تقديم
٧	المقدمة
١٥	هوامش المقدمة

## الباب الاول

التطور التدريجى والاطار القانونى للأجانب فى مصر

### الفصل الاول :

الأجانب والامتيازات الأجنبية فى مصر حتى عام

١٩	١٩٣٧
٤٤	الهوامش

### الفصل الثانى :

الاطار القانونى والاجتماعى للأجانب فى مصر

٥٥	١٩٣٧ — ١٩٥٧
٩٥	الهوامش



## الباب الثاني

### الراسمالية الأجنبية فى مصر

١٩٣٧ - ١٩٤٧

#### فترة الانتقال

#### الفصل الأول :

- تنظيم الراسمالية الأجنبية اداريا وضرائبيا . . . ١٠٧  
الهوامش . . . . . ١٢٨

#### الفصل الثاني :

- الاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج . . . ١٣٥  
الهوامش . . . . . ٢١١

#### الفصل الثالث :

- الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والمصارف  
والتأمين . . . . . ٢٤١  
الهوامش . . . . . ٢٢٤

#### الفصل الرابع :

- الاستثمارات الأجنبية فى مجال الخدمات والمرافق  
العامة . . . . . ٣٥٥  
الهوامش . . . . . ٤٠٠



## ضمير من هذه السلسلة

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ١٩٩٤ .
- ٢ - على ماهر : رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧ .
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة ، عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧ .
- ٤ - اقتضيات الفكرية في مصر المعاصرة ، د. محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧ .
- ٥ - عبارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ، علي عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧ .
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ، لمي الخيمي ، ١٩٨٧ .
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ، د. عبد النعم ماجد ، ١٩٨٧ .
- ٨ - رؤية الجبرتي لازمة الحياة الفكرية ، د. علي بركات ، ١٩٨٧ .
- ٩ - صلحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، د. محمد أنيس ، ١٩٨٧ .
- ١٠ - توليق دباب ملحمة الصحافة الحزبية ، محمود فوزي ، ١٩٨٧ .
- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية ، شكرى القاضي ، ١٩٨٧ .
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر التنوير ، د. نبيل راجب ، ١٩٨٨ .
- ١٣ - أكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية ، د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- ١٤ - مصر في عصر الولاة ، من الفتح المصري الى قيام الدولة الطولونية ، د. سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨ .
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ، د. علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨ .
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعي في مصر : دراسة عن دور الجمعية الخيرية ( ١٨٩٢ - ١٩٥٢ ) ، د. حلى أحمد شلبى ، ١٩٨٨ .
- ١٧ - القضاة الشرعى في مصر في العصر العثماني ، د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨ .
- ١٨ - الجوارى في مجتمع القاهرة الملوكية ، د. على السيد محمود ، ١٩٨٨ .
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين ، د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨ .



- ٢٠ - دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ :  
الرسائل السرية بين سعد زغلول  
وعبد الرحمن فهمي ،  
د. محمد أنيس ، ط ٢ ،  
١٩٨٨
- ٢١ - التصوف في مصر إبان العصر  
العثماني ، ج ١ ،  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،  
جمال بلوى ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر إبان العصر  
العثماني ج ٢ ، أمام التصوف  
في مصر : الشمراني ،  
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا  
الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ ) ،  
د. نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الإسلامي والغرب ،  
تأليف : هاملتون جب وهارولد  
بووين : ترجمة : د. أحمد  
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر  
الحديثة ،  
د. سعد اسماعيل علي ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،  
تأليف : الفريد ج. بشار ،  
ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،  
تأليف : الفريد ج. بشار ،
- ترجمة : محمد فريد أبو حديد  
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيدين ،  
د. سيدة اسماعيل كاشف ،  
١٩٨٩
- ٣٠ - المؤلفون في مصر في عصر محمد  
علي ،  
د. حلمي أحمد شلبى ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية  
وشخصية ،  
شكري القاضى ، ١٩٨٩
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمى الطيبي ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقي :  
نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية  
مستقبلية ،  
د. خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية ،  
منذ مطلع العصور الحديثة حتى  
عام ١٩١٢ ،  
د. يونان رزق ، محمد مزين ،  
١٩٩٠
- ٣٥ - أصلام الموسيقى المصرية عبر  
١٥٠ سنة ،  
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الإسلامي والغرب ،  
ج ٢ ،  
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة  
د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ،  
١٩٩٠



- ٣٧ :- الشيخ علي يوسف وجريسة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان ( ١٨٢٤ - ١٨٢٧ ) د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، د. عبد المنعم السنوسي الجيمي ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والحاسنة رؤية عصرية ، د. رفعت السيد ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ، محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ، ابراهيم عبد المزي ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، د. محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ، تأليف : وليم المورزي ، ترجمة وتقديم د. حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ( ١٩٣٩ - ١٩٥٧ ) د. محمد علي : د. عبد الرؤوف أحمد ، عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ، د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ، د. زبيدة مطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية ( ١٩٤٨ - ١٩٧٩ ) د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) د. ماهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ، ( أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والادب بالمجلس الأعلى للثقافة ، في ابريل ١٩٩١ ) أعدتها للنشر : د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والقصائل الفرنسيين ، في القرن الثامن عشر ، د. الهام محمد علي نهنى ، ١٩٩٢
- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المهاليك الجراكسة ، د. محمد كمال الدين مز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ، د. محمد عفيفي ، ١٩٩٢



- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،  
تأليف : وليم الصوري : ترجمة  
وتعليق : د. حسن حبشي ،  
١٩٩٢ .
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد  
علي : دراسة عن اقليم النوفية ،  
د. حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية وأهل الذمة ،  
د. سيدة اسماعيل كاشف ،  
١٩٩٢ .
- ٥٨ - احمد حلمي سجين الحرية  
والصحافة ،  
د. ابراهيم عبد الله الملمي ،  
١٩٩٢ .
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ،  
من التمسك الى التسليم  
( ١٩٥٧ - ١٩٦١ )  
د. عبد السلام عبد الحليم  
عامر ، ١٩٩٢
- ٦٠ - المصارعون من رواد الموسيقى  
العربية ،  
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٢
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر  
الحديث ،  
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،  
لمن الطيمي ، ١٩٩٢
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور :  
تاريخ مصر الاسلامية ،  
تأليف : د. سيدة اسماعيل  
كاشف ، جمال الدين سرور ،
- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين  
الحقيقة والافتراء : دراسة ونقدية ،  
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٢
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من  
الصهيونية ( ١٨٩٧ - ١٩١٧ )  
سهام نصار ، ١٩٩٢
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ،  
١٩٩٢
- ٦٧ - مساعي السلام العربية  
الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،  
( أبحاث الندوة التي اقامتها  
لجنة التاريخ والآثار بالجلس  
الأملي للثقافة ، بالاشتراك مع  
قسم التاريخ بكلية البنات جامعة  
عين شمس ، في أبريل ١٩٩٢ ) ،  
أعدتها للنشر : د. عبد العظيم  
رمضان ، ١٩٩٢
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة  
وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٢
- ٦٩ - نبوة موسى وروحها في الحياة  
العصرية ( ١٨٨٩ - ١٩٥١ ) ،  
د. محمد آدم الاسعد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - أهل الذمة في الاسلام ،  
تأليف : ا.س. تاون ، ترجمة  
وتعليق : د. حسن حبشي ط ٢ ،  
١٩٩٤



- ٧١ - مذكرات اللورد كلين ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة :  
د. عبد الرؤوف أحمد عمر ،  
١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال  
المالية والاقتصادية لعصر في  
العصر الفاطمي ( ٢٥٨ - ٥٦٧ هـ )  
امينة أحمد امام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،  
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ،  
ج ١ ، في العصر الفرعوني ،  
د. سمير يحيى الحمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - اهل الذمة في مصر ، في العصر  
الفاطمي الأول ،  
د. سلام شافعي محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال  
الوطني ( زمن الاحتلال  
البريطاني ) ،  
د. سعيد اسماعيل علي ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،  
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة  
وتعليق : د. حسن حبشي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية  
( ١٨٧٣ - ١٨٩٩ )  
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ،  
في القرن التاسع عشر ،  
تأليف : فريد دي يونج ، ترجمة
- ٨٠ - مذكرات اللورد كلين ( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،  
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة :  
د. عبد الرؤوف أحمد عمر ،  
١٩٩٤
- ٨١ - تاريخ الميمنية والصحافة  
المصرية ، من مزمنة يونيو الى  
نهر أكتوبر ،  
د. رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في فجر الاسلام ، من الفتح  
المصري الى قيام الدولة  
الطولونية ،  
د. سيدة اسماعيل كاشف ،  
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ،  
١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،  
القسم الاول ،  
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ،  
١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الإنقاذ المصرية : دراسة  
تاريخية ( ١٩٣٤ - ١٩٥٢ ) ،  
د. حلمي أحمد شليبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر  
العزة الاقتصادية ( ١٨٤٠ - ١٩١٤ )  
د. أحمد الشريف ، ١٩٩٨
- ٨٧ - مذكرات اللورد كلين ، ج ١ ،  
( ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ) ،



- ( أبحاث النوبة التي أقامتها  
لجنة التاريخ والآثار بالجلس  
الأملي للثقافة بالاشتراك مع معهد  
البحوث والدراسات الأفريقية  
بجامعة القاهرة ) ، أمددا  
للنشر ، د. عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - **عبد الناصر والحرب العربية**  
**الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،**  
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة :  
د. عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - **البرلمان ودورهم في المجتمع**  
**المصري في النصف الأول من**  
**القرن التاسع عشر ،**  
د. أيمن محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - **هيكل والسياسة الأسبوعية ،**  
د. محمد سيد محمد
- ٩٩ - **تاريخ الطب والصيدلة المصرية**  
**( العصر اليوناني - الروماني )**  
ج ٢ ،  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - **موسوعة تاريخ مصر من العصور :**  
**تاريخ مصر القديمة ،**  
أ. د. عبد العزيز صالح ،  
أ. د. جمال مختار ، أ. د. محمد  
إبراهيم بكر ، أ. د. إبراهيم  
نصحي ، أ. د. فاروق القاضي ،  
أمددا للنشر : أ. د. عبد العظيم  
رمضان
- ١٠١ - **قوة بوليفو والحقيقة الخائفة ،**  
اللاء/ مصطفى عبد الحيد نمر ،  
اللاء/ عبد الحميد كفاي ،
- أمداد : تريفور ايفانز ، ترجمة  
وتحقيق : د. عبد الرؤوف أحمد  
عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - **التسلوق الموسيقى وتاريخ**  
**الموسيقى المصرية ،**  
ميد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - **تاريخ الموانئ المصرية في العصر**  
**العثماني ،**  
د. عبد الحميد حامد سليمان ،  
١٩٩٥
- ٩٠ - **معاملة غير المسلمين في النوبة**  
**الإسلامية ،**  
د. نريمان عبد الكريم أحمد ،  
١٩٩٦
- ٩١ - **تاريخ مصر الحديثة والشرق**  
**الأوسط ،**  
تأليف : بيتر مانفيلد ، ترجمة :  
عبد الحميد فهمي الجمال ،  
١٩٩٦
- ٩٢ - **الصحافة الوفدية والقضايا**  
**الوطنية ( ١٩١٩ - ١٩٣٦ )**  
ج ٢ ،  
نحوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - **قضايا عربية في البرلمان المصري**  
**( ١٩٢٤ - ١٩٥٨ ) ،**  
د. نيه بيومي عبد الله ، ١٩٩٦
- ٩٤ - **الصحافة المصرية والقضايا**  
**( ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ) ، ج ٢ ،**  
د. منسهر أسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - **مصر والنقابة - الجدل**  
**التاريخية الأفريقية المعاصرة ،**



- ١١١ - مصادرة الأملاك في الدولة  
 الإسلامية ( عصر سلاطين  
 المماليك ) ، ج ٢ ،  
 د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،  
 د. محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان  
 ( في عصر الحكم المصري ) ،  
 د. اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،  
 أحمد وشبلى صالح
- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،  
 أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق ( عاشق الحرية ) ،  
 علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر الشمالية  
 ( ١٥١٧ - ١٧٩٨ ) ،  
 عبد الرازق إبراهيم ميسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام  
 زمن سلاطين المماليك ،  
 د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية  
 ( دراسة وثائقية )  
 حسين محمد أحمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري  
 الحديث ( ١٧٧٥ - ١٩٥٢ ) ،  
 لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل  
 ( ١٧٧٥ - ١٩٥٢ ) ،  
 محمد عبد الحميد الحناوى
- اللداء/ سعد عبد الحفيظ ،  
 السقير/ جمال منصور
- ١٠٢ - المظلم جريدة الاحتلال البريطاني  
 في مصر ( ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ) ،  
 د. تيسير أبو عريشة
- ١٠٣ - رؤية الجيزي قبض قسمايا  
 عصره ،  
 د. على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر  
 ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ )  
 د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر  
 وقلية الديمقراطية ١٨٠٥ -  
 ١٩٨٧ ،  
 د. أحمد فارس عبد النعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة  
 المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية  
 في ربع قرن ، ج ٢ ،  
 د. سامحان صبايح
- ١٠٧ - الأصوات الإسلامية في العصر  
 الحديث ،  
 تأليف : د. دليب هيو ، ترجمة :  
 عبد الحميد الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،  
 سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأملاك في الدولة  
 الإسلامية ( عصر سلاطين  
 المماليك ) ، ج ١ ،  
 د. البيومي اسماعيل الشربيني



- ١٢٢ - مصر للمصريين ، ج ٦ ،  
سليم خليل النقاش .
- ١٢٣ - السيد أحمد البديوي ،  
د. سعيد عبد الفتاح عاشور .
- ١٢٤ - العلاقات المصرية اليابانية في  
نصف قرن ،  
محمد نعمان جلال .
- ١٢٥ - مصر للمصريين ، ج ٧ ،  
سليم خليل النقاش .
- ١٢٦ - مصر للمصريين ، ج ٨ ،  
سليم خليل النقاش .
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية  
( ١٩٤٣ - ١٩٥٨ ) ،  
إبراهيم محمد محمد إبراهيم .
- ١٢٨ - مصاركة صحفية ،  
جمال بلوى .
- ١٢٨ - الدين العام ( وائره في تطوور  
الاقتصاد المصري ) ( ١٨٧٦ -  
١٩٤٣ ) ،  
د. يحيى محمد محمود .
- ١٢٠ - تاريخ نقابات الفنانين في مصر  
( ١٩٨٧ - ١٩٩٧ )  
سمير فريد .
- ١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو  
١٩٥٢ ( ١٩٥٢ - ١٩٥٨ ) ،  
تأليف : جاييل ماير . ، ترجمة :  
د. عبد الرموف أحمد ممرؤ .
- ١٣٢ - دار المنوب السامى في مصر  
ج ١ ،  
د. ماجدة محمد محمود .
- ١٢٢ - دار المنوب السامى في مصر  
ج ٢ ،  
د. ماجدة محمد محمود .
- ١٢٤ - العملة الفرنسية على مصر في  
صوره مخطوط عثمانى للدارندلى ،  
يقلم : عزت حسن أفندى  
الدارندلى ، ترجمة : جمال  
سعيد عبد الفنى .
- ١٢٥ - اليهود في مصر المملوكية ( في صور  
ولائقى الجنيزة ) ( ١٤٨ -  
٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ) ،  
د. محاسن محمد الوقاد .
- ١٣٦ - أوتاق يوسف صديق ،  
تقديم : د. عبد العظيم رمضان .
- ١٣٧ - تجار التوابل في مصر في العصر  
المملوكى ،  
د. محمد عبد الفنى الأشقر .
- ١٣٨ - الاخوان المسلمون وجنود التطرف  
الدينى والأرهاب في مصر ،  
السيد يوسف .
- ١٣٩ - موسوعة الفناء المصرى في القرن  
العشرين ،  
يقلم : محمد قابيل .
- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الأحمر  
في النصف الأول من القرن  
التاسع عشر ١٢٢٦ - ١٢٦٥ هـ /  
١٨١١ - ١٨٤٨ م ،  
طارق عبد الفتاح غنيم بيومى .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين  
المماليك في مصر ،  
لطفي أحمد نصار .



- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن  
ج ٤ ،  
احمد شفيق باشا
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين  
الثاني والأول ق.م. ،  
د. منيرة الهنري
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية في عهد  
الخدوي اسماعيل ( ١٨٦٣ -  
١٨٧٩ ) ،  
عبد المليم خلال
- ١٤٥ - النظام الإداري والاقتصادي في  
مصر في عهد دقلديانوس ( ٢٨٤ -  
٢٠٥ م ) ،  
د. منيرة الهنري
- ١٤٦ - الرأية في مصر المملوكية ،  
د. أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البناء ،  
مكي ، كيف .. لماذا ؟  
د. رقت السميد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة  
الاسكندرية ،  
تأليف : د. سمير فوزي ،  
ترجمة : نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية العجائزية في  
القرن الثامن شر ،  
حسام محمد عبد المعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية ( اصولها  
وتطورها )  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥١ - جمال الدين الأفغاني والثورة  
الشاملة ،  
السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية في القاهرة  
المملوكية ( ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ/  
١٢٥٠ - ١٥١٧ م ) ،  
د. محاسن محمد الوفاة
- ١٥٣ - الحروب الصليبية ( القدمات  
السياسية ) ،  
د. علي عبد السميع الجنزوري
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على  
شواطئ مصر الإسلامية في  
العصور الوسطى ،  
د. علي عبد السميع الجنزوري
- ١٥٥ - مصر محمد علي ونهضة مصر في  
القرن التاسع شر ( ١٨٠٥ -  
١٨٨٣ ) ،  
د. عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية  
ج ٣ ( في العصر الإسلامي ) ،  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية  
في العصر الإسلامي الحديث ج ٤  
د. سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية في مصر  
( من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٧ -  
١٥١٧ م )  
د. محمد عبد الفتى الانقر
- ١٥٩ - حزب الوفد ( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ )  
ج ١ ،  
د. محمد فريد حشيش



- ١٦٠ - حزب الوفد ( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ )  
ج ٢ ،  
د. محمد فريد حشيش  
١٦١ - السيف والثار في السودان ،  
تأليف : سلاطين باشا  
١٦٢ - السياسة المصرية تجاه السودان  
( ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ) ،  
د. تمام حمام تمام  
١٦٣ - مصر والحملات الفرنسية ،  
المستشار/محمد سعيد المشماوى  
١٦٤ - الحدود المصرية السودانية عبر  
التاريخ ،  
( أعمال ندوة لجنة التاريخ  
والأنار بالمجلس الأعلى للثقافة  
بالاشتراك مع معهد البحوث  
والدراسات الأفريقية بجامعة  
القاهرة د ٢٠ - ٢١ ديسمبر  
عام ١٩٩٧ )  
اعداد ا. د. عبد العظيم رمضان  
١٦٥ - التعليم والتغير الاجتماعى في  
مصر في القرن التاسع عشر ،  
سامى سليمان محمد السهم  
١٦٦ - مذكرات معتقل سياسى صفحة  
من تاريخ مصر ،  
السيد يوسف  
١٦٧ - الحركة العلمية والأدبية في  
السلطان منذ الفتح العربى الى  
نهاية الدولة الأخشيديية ،  
د. صفى على محمد  
١٦٨ - مؤرخون مصريون من عصر  
الموسوعات ،  
يسرى عبد الفتى
- ١٦٩ - مدن مصر الصناعية في العصر  
الإسلامى الى نهاية عصر الفاطميين  
( ٢١ - ٥٦٧ هـ / ٦٤٢ - ١١٧١ م )  
د. صفى على محمد عبد الله  
١٧٠ - القرية المصرية في عصر سلاطين  
المماليك ( ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ /  
١٢٥٠ - ١٥١٧ م ) ،  
مجدى عبد الرشيد بحر  
١٧١ - تاريخ الجالية الأرمينية في مصر  
القرن التاسع عشر ،  
محمد رفعت  
١٧٢ - تاريخ أهل اللمة في مصر الإسلامية  
( من الفتح العربى الى نهاية  
العصر الفاطمى ج ١ ) ،  
د. فاطمة مصطفى عامر  
١٧٣ - تاريخ أهل اللمة في مصر  
الإسلامية ( من الفتح العربى الى  
نهاية العصر الفاطمى ج ٢ ) ،  
د. فاطمة مصطفى عامر  
١٧٤ - مصر وبيضا فيما بين القرن  
السابع والقرن الرابع ق.م ،  
د. أحمد عبد الحليم دراز  
١٧٥ - محمد توفيق نسيم باشا ودوره  
في الحياة السياسية ،  
عادل إبراهيم الطويل  
١٧٦ - الملاحة النيلية في مصر العثمانية  
( ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ) ،  
د. عبد الحميد حامد سليمان  
١٧٧ - سياسة مصر العسكرية - أزماء  
حروب الشرق الأوسط ،  
لواء دكتور/صلاح سالم



- ١٧٨ - العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ،  
د. سحر على حنفي
- ١٧٩ - دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر ( ١٥٦٤ - ١٦٠٩ م ) ،  
د. طلعت سعد السيد المبد
- ١٨٠ - الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس ،  
د. عبد العظيم رمضان
- ١٨١ - الحرب الصليبية الثالثة ( صلاح الدين وريتشارد ج ١ ) ،  
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشي
- ١٨٢ - الحروب الصليبية الثالثة ( صلاح الدين وريتشارد ج ٢ ) ،  
ترجمة وتحقيق وتعليق : أ. د. حسن حبشي
- ١٨٢ - شهادتي المصير ،  
مذكرات محمد لطفي جمعة
- ١٨٤ - الزوفاة في القرن الثامن عشر ،  
ياسر عبد المنعم محاريق
- ١٨٥ - تاريخ مدينة الخرطوم تحت الحكم المصري ( ١٨٢٠ - ١٨٨٥ م )  
د. أحمد أحمد سيد أحمد
- ١٨٦ - العقائد الدينية في مصر الطوكرية بين الإسلام والتصوف ،  
د. أحمد صبحي منصور
- ١٨٧ - نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك ( ١٢٥٠ - ١٥١٧ م / ٦٤٨ - ٩٢٢ هـ ) ج ١ ،  
د. عادل عبد الحافظ حمزة
- ١٨٨ - نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك ( ١٢٥٠ - ١٥١٧ م / ٦٤٨ - ٩٢٢ هـ ) ج ٢ ،  
د. عادل عبد الحافظ حمزة
- ١٨٩ - يهود مصر منذ عصر الفراعنة ،  
عزقة عبده علي
- ١٩٠ - العلاقات السياسية بين مصر والعراق ( ١٩٥٠ - ١٩٦٢ م ) ،  
عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبي
- ١٩١ - اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر ج ١ ،  
د. محسن علي شومان
- ١٩٢ - اليهود في مصر العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر ج ٢ ،  
د. محسن علي شومان
- ١٩٢ - الاسام محمد عبده بين المنهج الديني والمنهج الاجتماعي  
د. عبد الله شحاته
- ١٩٤ - تاريخ الآلات الموسيقية الشعبية المصرية ،  
د. فتحي الصنفاوي
- ١٩٥ - مجتمع افريقية في عصر الولاة  
د. نزيهان عبد الكريم أحمد
- ١٩٦ - تاريخ تطوون الرى في مصر ( ١٨٨٢ - ١٩١٤ م ) ،  
عبد العظيم محمد موهدي
- ١٩٧ - القفس الخالية ،  
د. عبد الحميد زايد
- ١٩٨ - العلاقات السياسية بين الدولة الايوبية والاميراطورية الرومانية القبطية ،  
د. ...



- زمن الحروب الصليبية  
 د. مادل عبد الحافظ حمزة  
 ١٩٩ - المعبد في النولة الحديثة في مصر  
 الفرعونية تنظيمه الإداري ودوره  
 السياسي ،
- ٢٠٧ - القاهرة بيبيرس ،  
 د. سعيد عبد الفتاح عاشور  
 ٢٠٨ - الدور المصري والعربي في حرب  
 تحرير الكويت ج ١ ،  
 لواء/ د. كمال أحمد عامر
- د. نهام الدين ابراهيم محمود  
 ٢٠٠ - تاريخ سواحل مصر الشمالية  
 عبر العصور ( أعمال الندوة التي  
 أقامتها لجنة التاريخ والآثار  
 بالجلس الأعلى للثقافة ،  
 بالإشتراك مع كلية الآداب جامعة  
 الإسكندرية - ٣٢ - ٣٣ أبريل -  
 ١٩٩٨ )
- ٢٠٩ - الدور المصري والعربي في حرب  
 تحرير الكويت ج ٢ ،  
 لواء/ د. كمال أحمد عامر  
 ٢١٠ - قبرص والحروب الصليبية ،  
 د. د. سعيد عبد الفتاح عاشور  
 - ٣٣٣ - إمارة الرها الصليبية ،  
 د. علي عبد السميع الجنزوري  
 ٢١٢ - الجامعة في مصر في العصر الأيوبي  
 ( ٥٦٧ - ١٤٨ هـ / ١١٧١ -  
 ١٢٥٠ م ) ،
- إعداد/ د. عبد العظيم رمضان  
 ٢٠١ - إمارة الحج في مصر العثمانية  
 ( ٩٢٣ - ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ -  
 ١٧٩٨ م ) ،
- ٢١٣ - الأزمات الاقتصادية في مصر في  
 العصر المملوكي والرعا العثمانية  
 والاقتصادية والاجتماعية ( ٦٤٨ هـ  
 - ٦٧٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ) ،  
 د. عثمان علم محمد عطا
- سيرة فهمي على عمر  
 ٢٠٢ - الكنديون الساميون في مصر ،  
 د. ماحدة محمد محمود  
 ٢٠٣ - المراجع الأول، بين العصور  
 المصرية ،  
 فخر أبو طالب
- ٢٠٤ - العلاقات الاقتصادية بين مصر  
 وبريطانيا ( ١٩٣٥ - ١٩٤٥ م ) ،  
 مرفت صبحي غالي  
 ٢٠٥ - تاريخ القربى وأعمالها في العصر  
 الإسلامي ( ٢١ - ٥٦٧ هـ /  
 ٦٤٢ - ١١٧١ م ) ،  
 السيد محمد أحمد عطا
- د. عثمان علم محمد عطا  
 ٢١٤ - الشؤون الدينية الإسلامية على  
 عهد الدولة المملوكية ،  
 المصور الوسطى ،  
 د. علي عبد السميع الجنزوري  
 ٢١٥ - الفتح الإسلامي لمدينة كابول  
 ( ٢١ هـ / ٦٥١ م ) ،  
 د. اصلاح عبد الحميد ربحان  
 ٢١٦ - الراسمالية الأجنبية في مصر  
 ج ١ ، ( ١٩٣٧ - ١٩٥٧ ) ،  
 د. فرغلي تمني هريدي
- ٢٠٦ - مصر للمعربين ج ٩ ،  
 سليم خليل النقاش



رقم الايداع ٢٠٠١/٥٢٥٠

---

الترقيم الدولي 1 — 7192 — 01 — 977 I.S.B.N.

---

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب  
فرع الصحافة



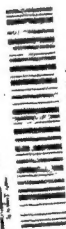




هذا الكتاب يتناول الرأسمالية الأجنبية في مصر من سنة ١٩٣٧ إلى عام ١٩٥٧ وهو في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه وينشر على جزئين، ويتقسم الجزء الأول إلى باين ويتناول الباب الأول التطور التاريخي للأجانب في مصر منذ صدور الامتيازات الأجنبية عام ١٥٣٥ وحتى إلغاءها عام ١٩٣٧، كما تناول الوضع القانوني والاجتماعي للأجانب في مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٥٧.

أما الباب الثاني فقد تناول التشريعات التي عاجلت وضع الرأسمالية الأجنبية في مصر منذ عام ١٩٣٧ - ١٩٤٧ وأوجه الاستثمارات الأجنبية في مصر في المجالات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، والصناعية، والتجارية، والمالية، والمرافق والخدمات.

Bibliotheca Alexandrina



0332541

مطابع الهيئة العامة

٥٠١ ق - ٢٢